



كُتَابُ ضِدِّ الْفُسَادِ

التعليم في خطر



٩ ديسمبر ٢٠١٢م

كُتَابُ ضِدِّ الْفُسَادِ

٩ ديسمبر ٢٠١٢م

كُتَابُ ضِدِّ الْفُسَادِ

٩ ديسمبر ٢٠١٢م

العنوان: دولة الكويت ، اليرموك ، قطعة 4 ، مقابل طريق المطار ، فيلا 26
تلفون 4 \ 25358901 (965) ، فاكس 25358903 (965)
الموقع الإلكتروني: <http://transparency.org.kw>
البريد الإلكتروني: ic@transparency-kuwait.org

كُتَابٌ ضِدَّ الْفَسَادِ

ملف الكتاب
« التعليم في خطر »

٩ ديسمبر ٢٠١٢

تنويه

المقالات المنشورة في هذا الكتاب هي التي اجتازت المعايير التي وضعتها اللجنة المختصة لذلك والمنصوص عليها في الملحق الثالث، وهي تعبر عن رأي الكاتب.

لوحة الغلاف للفنان بدر بن غيث

حقوق الملكية الفكرية تخص أصحاب المساهمات البحثية في ملف الكتاب وأصحاب المقالات وحدهم كل فيما يخصه. أما حقوق نشر الكتاب وتداوله فهي تخص حصراً جمعية الشفافية الكويتية.

فهرس المحتويات

٥	كلمة رئيس جمعية الشفافية الكويتية	١
٧	مقدمة الكتاب	٢
٩	الباب الأول: ملف الكتاب « التعليم في خطر »	٣
١١	التعليم في خطر الأستاذ فاضل حبيب	١
٢٣	جهود تطوير التعليم (بين ضعف السياسات التعليمية وانحراف أجهزة التخطيط التربوي) أ.د. موزي عبد العزيز الحمود	٢
٣٤	نحو تعليم لإفساد أمة الأستاذ الدكتور بدر العمر	٣
٤٥	السلبات التي يواجهها العمل التربوي في وزارة التربية في دولة الكويت الدكتور حمود حسن الحطاب	٤
٥٠	في نظامنا التربوي من أين يبدأ الخلل؟؟ الأستاذة خولة العتيقي	٥
٦١	الباب الثاني: المقالات	٤
٦٢	القسم الأول: في مسألة الفساد و الشفافية و الحكم الصالح	١
١١٢	القسم الثاني: اهدار الموارد و هموم التنمية	٢
١٨٨	القسم الثالث: الفساد السياسي و ترشيد الأداء البرلماني	٣
٢٢٣	القسم الرابع: ألوان من الفساد	٤
٢٧٩	الباب الثالث: الملاحق	٥
٢٨٠	ملحق موجز سير كتاب المقالات	١
٢٩٩	ملحق الفهرس المفصل بأسماء كتاب المقالات	٢
٣٠٩	ملحق إطار مشروع إعداد الكتاب	٣
٣١١	ملحق لجنة كتاب ضد الفساد	٤
٣١٧	ملحق صور من مشروع كتاب ضد الفساد ٢٠٠٩ - ٢٠١١	٥



جمعية الشفافية الكويتية

Kuwait Transparency Society

كلمة رئيس الجمعية



حرصت جمعية الشفافية الكويتية، وللسنة الرابعة، على إصدار كتابها السنوي (كتاب ضد الفساد) والذي يضم أفضل ما كتب في قضايا الحكم الرشيد كالشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد في الصحافة الكويتية، ليتم إصداره ونشره في اليوم العالمي لمكافحة الفساد بتاريخ التاسع من ديسمبر من كل عام.

وجاءت فكرة هذا الكتاب لتحقيق أهدافا ثلاثة: الأول هو تلبية للنقص

الشديد في المكتبة العربية في هذا النوع من الكتابات، والثاني هو تشجيع الكتاب والمفكرين على الاهتمام بالكتابة في مواضيع الحكم الرشيد، والثالث هو تشجيع الكتابة بشكل علمي ومهني حين التصدي لهذه المواضيع الهامة بديلا عن الكتابة بهدف الإساءة والتجريح والتشهير الذي أصبح ظاهر منتشرة للأسف.

لقد صدر الكتاب الأول من سلسلة (كتاب ضد الفساد) في سنته الأولى عام ٢٠٠٩، ثم صدر الكتاب الثاني في ٢٠١٠ بعد أن تم تطوير الفكرة، من خلال إضافة ملف خاص بعنوان «الشفافية والتنمية»، وفي ٢٠١١ صدر الكتاب الثالث وفيه ملف «كيف يتسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة».. وفي هذا العام تم إضافة ملف «التعليم في خطر» حيث تم استكتاب عدد من الشخصيات المتخصصة في هذا الموضوع الهام، فلهم كل الشكر والتقدير.

ولا يفوتني في مناسبة ذكرى اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يصادف ٩ ديسمبر ٢٠١٢م أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى رئيسة وأعضاء (لجنة كتاب ضد الفساد) الذين تابعوا مسيرة إصدار هذا الكتاب القيم إلى النور بعد جهود بذلت في قراءات واجتماعات ومتابعات إدارية.

كما يسعدني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لكتابتنا الوطنيين الذين صاغوا مجموعة مميزة من المقالات، التي كان لها تأثير إيجابي وقت نشرها، وسيكون لها نفس الأثر بإذن الله بضمها إلى هذا الكتاب ليستفيد منها القارئ والباحث في المستقبل، وأود أن أخص بالشكر من هؤلاء الكتاب، أكثر من أجيبت لهم مقالات وفق ضوابط اللجنة ومنهم: الدكتور بدر الديحاني الذي تواجدت مقالاته في هذا الكتاب في أكثر من عام، و د.وليد الحداد حيث أجيبت ستة مقالات لكل منهما لنشرها في هذا الكتاب اختير منها ثلاثة بقصد اتاحة الفرصة للنشر لكتاب آخرين.. ويليها ثلاثة كتاب وهم: السيد سامي النصف والدكتور إبراهيم بهباني والسيد وليد الغانم.

آملين أن نلتقي بكم دائما وأنتم في صحة وسعادة

وتقبلوا تحياتي

رئيس مجلس الإدارة

صلاح محمد الغزالي

٩ ديسمبر ٢٠١٢م



جمعية الشفافية الكويتية

Kuwait Transparency Society

المقدمة



تأتي هذه الإصدار الرابعة من (كتاب ضد الفساد) والكويت تحتفل بمناسبة غالية على أهلها جميعاً. ألا وهي مناسبة مرور خمسين عاماً على صدور دستور دولة الكويت، الذي جاءت مواده منسجمة مع ما جُبل عليه الكويتيون من الايمان الفطري بقيم الحرية ومبادئها، وبتطبيق الديمقراطية، فقد كانت هذه القيم والمبادئ و لا تزال صمام الأمان والاستقرار لهذا البلد أمام تحديات كثيرة داخلية وخارجية.

لكن ... ومنذ سنوات قليلة مضت عصفت بالكويت بعض الظواهر السلبية التي أدت إلى تعطيل فرص التنمية لهذا البلد منها، عدم احترام القانون، وتفشي الفساد المالي والإداري في العديد من المؤسسات، بعد أن طغت على سطح الحياة العامة فئة ترغب بالثراء العاجل على حساب المال العام، وفئة اساءت استخدام السلطة الممنوحة إليها من أجل مصالحها الشخصية أو الفئوية، حتى أصبح عدم احترام القانون هو الثقافة السائدة في المجتمع.

لذا يجب التفكير بكل الوسائل والسبل للقضاء على ظاهرة الفساد، ولعل أول هذه الوسائل نشر الوعي بقيم الأمانة وسيادة القانون والشفافية.

أمام هذه الظواهر السلبية التي مست مناحي عديدة في المجتمع. أمسى المواطن العادي في حيرة من أمره، لا يملك الوسيلة في التصدي للفساد، فلجأ الكثير من المواطنين إلى الكتابة في الصحافة المحلية لتسليط الضوء على الفساد ومتابعة رموزه، لأنه يعلم تمام العلم بأن دستور بلده حمّله واجب حماية المال العام، و لم يترك واجب الحماية في أعناق ذوي الشأن والمسؤولية فحسب، وذلك كما جاء في نص المادة (١٧) إذ تقول أن (للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن) فكانت الكتابة الصحفية هي الملاذ في تأدية هذا الواجب.

لذا اتجهت النية لدى جمعية الشفافية، منذ عام ٢٠٠٩ إلى رصد الكتابات الصحفية المحلية التي تهتم بقضايا الفساد والشفافية والحكم الصالح، وهموم التنمية، وترشيد الأداء البرلماني وتخليصه من الفساد السياسي وضماها بين دفتي كتاب يصدر في التاسع من ديسمبر في كل عام، وهو اليوم العالمي لمكافحة الفساد. وأنيط العمل على جمع هذه الكتابات حسب ضوابط موضوعية بلجنة خاصة يتجدد تشكيلها في كل عام بتجديد أعضائها.

كما جرت العادة منذ الاصدار الثانية أن تختار هذه اللجنة مقنية محددة تكون ملفاً للكتاب يدعى لها نخبة من المفكرين من داخل الكويت ومن خارجها، فكانت قضية هذا العام (التعليم في خطر) وقد اختير للكتابة حول هذه القضية شخصيات من ذوي الخبرة والتجربة العلمية والتربوية اللازمة وهم الاستاذ فاضل حبيب من البحرين الشقيقة، ومن داخل الكويت الاستاذة الدكتورة موضي الحمود، والأستاذ الدكتور بدر العمر، والدكتور حمود حطاب، والأستاذة خولة العتيقي.

ينقسم الكتاب إلى بابين، الباب الأول يضم موضوع الملف (التعليم في خطر)، ويضم الباب الثاني

المقالات التي وزعت على أربعة فصول، هي حسب موضوعاتها على التوالي: مسألة الفساد والشفافية والحكم الصالح، وإهدار الموارد وهموم التنمية، الفساد السياسي وترشيد الأداء البرلماني، ألوان من الفساد.

وقد تم ترتيب المقالات في كل فصل حسب تواريخ نشرها، و ان نشرت بعض المقالات في تاريخ واحد، يكون الترتيب حسب الحروف الهجائية لأسماء الكتاب.

كما اشتمل الكتاب على خمسة ملاحق خضعت للترتيب ذاته الذي أخذ به في إصدار العام الماضي، عدا ملحق السيرة الذاتية للباحثين المساهمين في ملف الكتاب. حيث الحققت السيرة الذاتية بنهاية موضوع الباحث في الاصدار الحالي، وذلك بهدف تيسير الرجوع إلى سيرة الكاتب مباشرة في نهاية بحثه.

ونود الإشارة إلى أن بعض سير الكتاب جاءت مقتضبة، وذلك لأسباب كثيرة منها عدم استلام السيرة من الكاتب ذاته، بعد أن تعذر الاتصال بهذا البعض من الكتاب، فاضطررنا إلى العودة إلى أرشيف جمعية الشفافية، أو إلى شبكة الانترنت وأن البعض لم يسلموا سيرتهم الذاتية حتى بعد الاتصال بهم مباشرة، بعد أن داهمنا الوقت المتبقي لدفع الكتاب إلى المطبعة، ونعتذر عن أي خطأ قد يرد في هذا العمل وقد عمدنا إلى اختصار بعض السير المطولة لتوفير المساحة اللازمة للمقالات.

وبعد هذه الجهود المبذولة نأمل بان نكون قد تمكنا من تحقيق الغايات التي يهدف إليها هذا المشروع. وفي الختام نجد التزاماً علينا تقديم وافر الشكر والتقدير إلى كل من ساهم معنا في إنجاح هذا العمل، وفي المقدمة جمعية الشفافية الكويتية في شخص رئيس مجلس ادارتها الاستاذ صلاح الغزالي، ومن مركز الشفافية للمعلومات كل من عباده سيد نوح، وعمر عرابي، وأشرف جلال، وكذلك الزميلتين نهى وجدي أبو سليمان، وإيمان سلطان من سكرتارية الجمعية .
والله ولي التوفيق

أ. د. سهام الفريح

رئيسة لجنة كتاب ضد الفساد

٩ ديسمبر ٢٠١٢م

الباب الأول

ملف الكتاب «التعليم في خطر»



ضيوف الملف المساهمين من خارج الكويت

التعليم في خطر
الأستاذ فاضل حبيب

الأساتذة المساهمين في الملف من داخل الكويت

جهود تطوير التعليم
بين ضعف السياسات التعليمية وانحراف أجهزة التخطيط التربوي
أ.د. موسى عبد العزيز الحمود

ندو تعليم لإفساد أمة
الأستاذ الدكتور بدر العمر

السلبيات التي يواجهها العمل التربوي في وزارة التربية
في دولة الكويت
الدكتور حمود حسن الحطاب

في نظامنا التربوي من أين يبدأ الضلل؟؟
الأستاذة خولة العتيقي

التعليم في خطر

الأستاذ فاضل حبيب

باحث في مجال أثر التربية على حقوق الإنسان

مملكة البحرين



ماذا نعني بالفساد التعليمي؟

ليس تهويلاً عندما يكون الخطأ بمثابة الفساد في المشهد التعليمي، فالأخطاء البشرية سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة، فإن لها نتائجها وعواقبها.

فعندما يخطئ سائق السيارة قد ينتج عن ذلك حادث مروري، وعندما يخطئ المهندس فلربما يؤدي ذلك إلى انهيار المبنى، وعندما يخطئ الطبيب قد ينجم عن خطئه موت المريض، وعندما يخطئ المصري فقد يتسبب في كارثة مالية، وهكذا عندما يخطئ السياسي قد تحدث ثورة عارمة في البلد، وعندما يخطئ حارس المرمى يؤدي إلى خسارة الفريق إلخ، ولكن كيف تبدو الصورة حينما يخطئ المعلم؟!

الجواب: فساد أمة!

لم تسلم دولة في العالم من مرض الفساد، إلا أن الفساد يكون أشد خطورة عندما ينخر في الجسد التعليمي، وعليه فقد بادرت الدول المتقدمة تخصيص الميزانيات الضخمة لإصلاح النظام التعليمي؛ ذلك أن السياسات التربوية الخاطئة لها مؤشرات ودلالات واضحة على وجود فساد يجب تقويمه وإصلاحه، أو إذا أمكن اقتلعه من الجذور.

مخطئ من يناقش ملف الفساد في قطاع التعليم بمعزل عن عنصري (الشفافية والمساءلة)، فمن دون الشفافية لا يمكننا إخضاع المؤسسات التربوية والتعليمية للمساءلة، وعندما نطرح المسألة كعنوان لإصلاح التعليم، فإننا لا نستثني الجهات الرسمية كالمسؤولين في وزارة التربية والتعليم والإدارات التابعة لها، بحيث نلقي باللائمة على الحلقة الأضعف (الهيئات الإدارية والتعليمية في المدارس والجامعات).

عندما أطلق المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو منذ عام ٢٠٠١م، تقريراً حول الأخلاقيات والفساد في التعليم، فإنه ركز على الاستراتيجيات الهادفة إلى تحسين الشفافية من خلال زيادة مسؤوليات جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية، فقد أشار بوضوح إلى جملة من الموضوعات الأساسية مثل: تمويل المدارس، والأداء الإداري للمعلمين وسلوكهم، والعقود العامة، بالأخص لبناء مؤسسات مدرسية، وإنتاج وتوزيع الكتيبات المدرسية، وتنظيم الامتحانات، والغش في نظام اعتماد الشهادات وإصدار التراخيص في قطاع التعليم العالي،

والدروس الخصوصية وغيرها من الممارسات. (١)

لقد أدركت المجتمعات المتحضرة أهمية الاستثمار في التعليم بوصفه مدخلاً استراتيجياً للتنمية البشرية وليس التنمية الحَجْرِيَّة (نسبة إلى الحَجْر). إن جاز التعبير. وضرورة المحافظة على الأموال العامة للدولة وصونها من العبث والهدر والفساد وما إلى ذلك.

هذا المعنى، أشار إليه (بيتر إيجين) رئيس منظمة الشفافية الدولية في بيان المنظمة في أكتوبر ٢٠٠٤ عندما قال: « إنَّ الفساد في المشاريع العامة واسعة النطاق يمثل عقبة رهيبية أمام التنمية المستدامة ويكلف خسائر كبيرة في الأموال الحكومية التي لها حاجة ماسة لتمويل التعليم، والرعاية الصحية وتخفيف الفقر في كل من الدول النامية والمتقدمة». (٢)

مظاهر الفساد في الواقع التعليمي:

عندما نتحدث عن أبرز تجليات الفساد في الواقع التعليمي، فإن ثمة أسئلة جوهرية لا بد من مناقشتها بموضوعية، بعيداً عن الشعارات أو المزايدات أو الأحكام المسبقة.

فماذا نريد؟ أو ماذا نتوقع من أبنائنا وبناتنا الطلبة بعد انتهاء تعليمهم؟ هل مجرد تزويدهم بكم هائل من المعارف والمعلومات التي لا تنفعهم عندما يلتحقون بسوق العمل؟ أو على الأقل لا يستطيعون توظيفها في حياتهم العامة؟ وماذا يجب أن نقدّم لهم في جميع مراحلهم التعليمية؟ وكيف يجب إعدادهم وتهيئتهم للتعاوي بوعي ومسؤولية مع معطيات هذا القرن وتحدياته؟ وهل نتبنى مدخل القيم أو التربية الأخلاقية إلى جانب توظيف المعلومات لبناء الإنسان العصري المنفتح على واقعه؟ وهل لا زلنا نفكر بذهنية: كيف نعلم؟ أي الاستغراق في استراتيجيات التدريس؟ أم علينا الانتقال إلى مرحلة: ماذا نعلم؟ أي المحتوى الدراسي.

وهل ما يطرح في مجال التربية حول ثقافة المواطنة أو التربية الأخلاقية في مؤسساتنا التعليمية لا يتعارض مع القيم والمعايير الدولية المعنية بالمواطنة العالمية وحقوق الإنسان؟ وهل الوقت قد حان لناخذ بمفهوم (المواطنة العالمية) ونربط المتعلم بالعالم من حوله باعتباره جزءاً لا يتجزأ من العالم، وأن الوطن جزءٌ من هذا العالم؟ وهل تهتم مناهجنا التعليمية بدراسة ثقافات الشعوب وحقوق الإنسان وواجباته ومسؤولياته؛ لكي نتبنى مفهوم عالمية الإنسان؟ إن أنظمتنا التعليمية فيها الكثير من مظاهر الفساد، إلا أننا سنقتصر على بعض منها، مثل:

١. خلو المناهج التعليمية من القيم الأخلاقية:

إن مسؤولية تنمية الوعي بالقيم الأخلاقية وتضمينها في المناهج التعليمية في جميع المراحل الدراسية إنما تقع على عاتق المؤسسات التعليمية، ولذا نجد ذلك جلياً في اهتمام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتنفيذ بعض المشاريع ذات الصلة كتعليم الاحترام للجميع؛ بقصد تعزيز التسامح ومكافحة التمييز العنصري والعِرقي والتعلّم من أجل العيش

المشترك داخل المدارس، وهو تعلم يعود الطالب على كيفية العيش مع الآخرين والانفتاح عليهم وتجنب العنف وإلغاء الآخر، وتشجيع التنافس الطبيعي وليس الصراع. وتبقى الممارسة هي المحك في الحكم على فاعلية القيم الأخلاقية في الفضاء المدرسي، وذلك بإكساب الطلبة سمات وعادات شخصية مرغوب فيها، والاهتمام بالقيم العالمية مثل تقدير حقوق الإنسان وحوار الحضارات ومعارضة سباق التسلح وانتشار السلاح النووي وغير ذلك.

٢. القيود على حرية التعبير لدى المعلم والمتعلم:

إن النظام التعليمي الذي يحترم حرية التعبير لدى كل من المعلم، والمتعلم إنما يعكس في الحقيقة توجه الدولة ورؤيتها لمسألة الحريات العامة والديمقراطية، وعندما يغيب مفهوم «الحرية الأكاديمية» فإن ذلك مؤشر على وجود انتهاك صارخ لحق أصيل من حقوق الإنسان، ألا وهو «حق التعبير عن الرأي».

لا شك في أن تلك القيود ستفرز لنا ما بات يُعرف (بالتعليم البنكي) Banking Learning الذي أشار إليه الكاتب البرازيلي (باولو فريري) في كتابه «تعليم المقهورين»، وبالتالي بقاء الحال على هو عليه في مدارسنا من تكريس للحفظ والتلقين، والابتعاد عن مهارات التفكير العليا والتفكير الناقد الذي يشجع الطلبة على ثقافة الإبداع وليس الإيداع!

٣. ضعف «اللغة الأم» في المناهج:

«اللغات تمثلنا نحن البشر، وحماية اللغات هي بمثابة حماية لأنفسنا». (٣) هكذا تحدثت المدير العام لليونسكو (إيرينا بوكوفا) في رسالتها بمناسبة اليوم الدولي للغة الأم للعام ٢٠١٢، الذي يحتفل به العالم يوم ٢١ شباط فبراير من كل عام. إن الدعوة إلى التعدد اللغوي لا تتعارض أصلاً مع الاحتفاظ باللغة الأم، وإنما يضمن للجميع التعليم الجيد دون التقليل من شأن اللغة الأم. ربما كان التعليم باللغة الأم واللغات المتعددة هو المفتاح للحد من التمييز، وتعزيز الاندماج وتحسين نتائج التعليم للجميع، كما ورد في كلمة السيدة (بوكوفا).

٤. التنجيج الآلي مظهر من مظاهر الفساد:

قد تعكس مخرجات التعليم في بعض الأحيان وجود فساد في العملية التعليمية / التعلمية، فعندما تتبنى المدارس والجامعات ممارسات خاطئة ك «التنجيج الآلي» فإننا نجد فئة من الطلبة يتخرجون من المدارس وهم لا يمتلكون أدنى المهارات الأساسية، أعني (القراءة والكتابة والتحدث) بشكل صحيح، لذا فإنهم لا يقرؤون ولا يكتبون؛ لأنهم نجحوا وتخرجوا عن طريق توصية أو منحة أو مكرمة حكومية أو حالة استثنائية أو واسطة ومحسوبية وما إلى ذلك.

٥. بيع الأسئلة الامتحانية وتسريبها:

يلجأ بعض المعلمين . وللأسف الشديد . إلى تسريب أسئلة الامتحانات . هذا التسريب قد يكون لأسئلة الامتحان بالكامل ، أو تلميح المعلم وإبداء توقعاته حول ورود بعض الأسئلة في الامتحانات . مهما تكن الدوافع والأسباب ، فإن تسريب أوراق الامتحانات أو بيعها أو التلميح بورود بعض الأسئلة في الامتحانات ، كل ذلك يندرج مظاهر الفساد التي يجب التصدي لها .

٦. بيع المذكرات (الملازم):

أن الوقت لوقف مهزلة بيع «الملازم أو المذكرات» الدراسية في المكتبات والأسواق في الوطن العربي . هذه الملازم غالباً ما يلجأ إليها الكثيرون من الطلبة في فترة الامتحانات ويعتمدون عليها اعتماداً كلياً باعتبارها سهلة وملخصة . إن استمرار هذه الظاهرة يعني تليب عقول الطلبة و تكريس اعتمادهم على الحفظ والتكرار ، وهو مؤشر على وجود فساد في العملية التعليمية .

فساد الإدارة التعليمية:

عندما نقول إن ثمة فساداً على مستوى الإدارات التعليمية، فإننا نعني انتشار مظاهر تعيق العمل التربوي في المجتمع المدرسي كالروتين الإداري وتسيير أمور المؤسسة التربوية على البركة و(بيروقراطية المكتب) والمحابة والمجاملات والشللية والفئوية والتمييز والمحسوبية والطائفية والمذهبية وما إلى ذلك.

من الطبيعي جداً أن يتأثر النظام التعليمي بطبيعة النظام السياسي وتركيبته، حيث نلاحظ «تأثر الإدارة التعليمية في البلد الواحد بسلطة الدولة والحكومة من حيث ارتباط السياسة التعليمية بالسياسة العامة للدولة، وتأثرها باتجاهاتها وتشريعاتها وأجهزة الدولة المختلفة، ونظراً لتزايد أهمية التعليم واعتباره أمراً حيوياً للأمن القومي لا يقل من حيوية الاستراتيجية العسكرية، فقد أخذت الحكومات في الدول المختلفة تفرض سلطتها على إدارة التعليم أو تزيد من التدخل في شؤونه وتوجيهه حتى في الدول التي جرت التقاليد فيها على عدم تدخل الحكومة المركزية في شؤون التعليم» . (٤)

لذلك نلاحظ تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة في الفهم الحديث للإدارة التعليمية، وذلك لم يأت عشوائياً أو من فراغ، وإنما كان نتيجة تراكمات وعوامل ساعدت على نشأته وتطويره، منها: تزايد الاتجاه الديمقراطي في الحكم والسياسة وفي كافة مجالات الحياة بما فيها مجال الإدارة المدرسية .

ولكي نجنب المؤسسات التعليمية فوضى الرؤى الشخصية والذاتانية فإن من الأهمية بمكان وضوح رؤية المدرسة ورسالتها؛ لأنهما تمثلان خريطة طريق بالنسبة لكل المنتسبين للمؤسسة التعليمية.

وكدليل على ما نقول، أين دور المدارس في مفهوم (الشراكة المجتمعية)؟ الشراكة المجتمعية تعني أخذ دور الشركاء الآخرين الأساسيين والمؤثرين في العملية التربوية، بعين الاعتبار وأعني بهؤلاء الشركاء أولياء أمور الطلبة وعموم المربين والمجالس الأهلية والمحلية وعموم مؤسسات المجتمع المدني.

علينا أن نكون مقتنعين بضرورة الانتقال من مرحلة التعليم إلى مرحلة التعلم، فعملية تطوير التعليم ليست فقط من مهام ومسؤوليات وزارة التربية والتعليم فقط لوحدها أو وزيرها أو مهمة خاصة يقوم بها التربويون فحسب، وإنما أصبح عملاً قومياً بامتياز، تشارك فيه جميع الهيئات والمؤسسات والقنوات الشرعية والأفراد، بحيث يعكس آمال الرأي العام وطموحاته ورغباته مما يبيّن الأساس الديمقراطي للسياسة التعليمية وما تتضمنه من جهود لتطوير التعليم، هذا إلى جانب الأساس العلمي الذي تضمن اجتهاد المختصين والمسؤولين.

الفساد في مؤسسات التعليم:

هنالك تخبط واضح في السياسات التعليمية في الوطن العربي، خصوصاً عندما تسند مهام التعليم لغير أهله.

ففي الدول المتقدمة تشكل حكومة التكنوقراط التي على أساسها يتم اختيار الوزراء من أصحاب الكفاءات والتخصص، والسؤال المطروح: هل يتم اختيار وزراء التربية والتعليم في الوطن العربي بصفتهم السياسية أو الحزبية أو العشائرية أو القومية أو المذهبية أو الطائفية .. إلخ، أم بصفتهم التربوية؟

دعونا نتناول بعضاً من أوجه الفساد في مؤسساتنا التعليمية من خلال الأبعاد التالية:

١. «طغيان التخصصات الأدبية على العلمية»:

حذر الأكاديميون المتحدثون في ندوة حول (الوضع التعليمي في دولة الكويت) من خطورة توجه الكوادر الوطنية للتخصصات السهلة على حساب التخصصات العلمية، وتمت الإشارة إلى تقرير (توني بلير) في بعض فصوله عن مدخلات التعليم العالي في دولة الكويت بأن غالبيتها من التخصصات الأدبية، والكويتيون الذين يستكملون دراستهم غالباً يتخصصون في مجالات إدارة الأعمال والآداب، وقلّة منهم يكملون دراستهم الجامعية في الهندسة أو العلوم الطبية. (٥)

والكلام نفسه ينسحب على التعليم في مملكة البحرين، إذ ثمة تشبّع في عدد من التخصصات

الجامعية كالتخصصات الأدبية والعلوم التطبيقية كالجغرافيا واللغة العربية والخدمة الاجتماعية، مما يعني غياب الرؤية عند قراءة المخرجات التعليمية ومدى تواءمها مع متطلبات سوق العمل.

٢. انحراف الأهداف نحو تحصيل الدرجات:

إن الهدف من نظام الدرجات هو دفع الطلبة إلى التركيز اليومي على التعليم لتحقيق معايير التعلّم المطلوبة، لا أن يكون الشغل الشاغل للطالب مجرد الحصول على أعلى الدرجات والابتعاد عن القيم العليا للتعلّم، فتلك مشكلة يجب الانتباه إليها.

ربما كان منشأ هذه المشكلة هو اعتبار الامتحانات النهائية أو منتصف الفصل الدراسي هي المعيار، وكأن ما يدرسه الطالب طوال العام الدراسي لا يغنيه عن تلك الدرجات التي ربما تكون خاضعة لمعايير غير دقيقة من الناحية العلمية، خصوصاً مع انتشار ظاهرة الغش في المدارس. ولكي لا تنحرف أهداف التعلّم نحو تحصيل الدرجات، لا بد إذن من استحداث نظام جديد للدرجات بحيث يأخذ بعين الاعتبار الأبحاث والعروض والمشاريع والمقالات والأعمال الجماعية والأنشطة الصفية واللاصفية وغير ذلك. على أية حال، تبقى الامتحانات مجرد تقويم للتحقق من النتائج المرجوة من العملية التعليمية.

٣. مشكلة التنجيج الآلي:

يبرز التنجيج الآلي كمؤشر على وجود فساد في المؤسسات التربوية، حيث نجد عدداً من الطلبة لا يتقنون أساسيات القراءة والكتابة وهم في المرحلة الإعدادية أو الثانوية، لتتساءل: كيف نجح هؤلاء ووصلوا إلى مراحل متقدمة في التعليم؟ المشكلة أن بعض الإدارات المدرسية. وربما يكون ذلك توجهاً رسمياً. تحاول التخلص من الأعداد الكبيرة من الراسبين، فيقومون بتنجيحهم للتخلص منهم، ولا يدركون خطورة الموقف عندما يقومون بتنجيحهم بصورة آلية تضرهم أكثر مما تنفعهم!

٤. تسريب الاختبارات والغش الجماعي:

الغش دليل واضح على الفساد والتجاوزات في المؤسسة التعليمية، والغش نوعان:

١. الأول. الغش الجماعي (Group cheating) :

ويبدو هذا النوع من الغش في محاولة الممتحنين الحصول على بعض الإجابات الصحيحة لبعض الأسئلة الامتحانية، بمعاونة خارجية تلقى عليهم بصورة جماعية. (٦)

الثاني فهو الغش الفردي (Individual cheating):

وهو محاولة فردية من جانب الممتحن، تهدف الحصول على الإجابة الصحيحة للأسئلة التي فشل في الإجابة عنها بأساليب غير مشروعة. (٧)

البعض يشبه النتائج الكارثية للغش تماماً، كالإنسان الذي يتخيل عند ركوبه الطائرة أن الطيار أصبح طياراً بالغش، فيأ ترى ماذا سيكون موقفه؟ هل سيركب الطائرة؟!

مهما تكن المبررات أو الدوافع، فإن تسريب الاختبارات والغش يضعان المناهج التعليمية ومقررات التربية الإسلامية تحديداً على المحك، فما جدوى تعلم الطلبة للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي تحت على الفضائل كالصدق والأمانة والنزاهة وعدم الغش أو تظيف الكيل والميزان وغير ذلك؟!

ما نحتاجه الآن أكثر من أي وقت مضى هو تعزيز «حوكمة التعليم» من خلال دعم (تعليم النزاهة) ونشر وتعليم وتفعيل قيم النزاهة بين الطلبة؛ لتحقيق تعليم نزيه خالٍ من أشكال الفساد التعليمي، وخصوصاً الحد من استخدام الوساطة في المؤسسات التعليمية ومراقبة ذلك ومحاسبة المتجاوزين، والحد من حالات تسريب الامتحانات أو الغش الذي يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان في اعتداء الطالب على حقوق زملائه وسرقة جهودهم والإساءة لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

بعض الدول العربية تبنت آليات تعزز قيم التربية في النزاهة والشفافية، ففي المملكة المغربية ثمة لجنة تحت مسمى «الخلية المركزية للنزاهة»، ومهمتها مراقبة الامتحانات وضبط حالات الغش؛ لضمان سلامة الامتحان وصيانة مبدأ النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص التعليمية بين الطلبة.

قد يطرح البعض سؤالاً: هل التربية على ثقافة النزاهة تعلم أم تعليم؟

يرى الكثير من التربويين أن التربية على ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد، هي مسألة تعلم لا تعليم؛ لأن النزاهة تبدأ مع الطفل في البيت ومن ثم في المدرسة والمجتمع، أخذاً باستراتيجية (التعلم الذاتي Self - Learning) في سعي الطلبة لتنمية شخصياتهم بالاعتماد على أنفسهم، وهو ما يعزز لديهم الثقة بالذات وإحداث التغيير الإيجابي في مواقفهم وسلوكياتهم في الحياة، فما الفائدة في أن نعلم الطلبة مفاهيم مثل محاربة الفساد والحرص على النزاهة، وهم قد عاشوا وتربوا على ثقافة الفساد، أو في بيئة موعلة في الفساد؟ ثم، أليس هؤلاء الفاسدون هم أولئك الذين تخرجوا من المدارس وربما من أرقى الجامعات وهم من الطبقة العليا في القطاعين العام والخاص، أو حتى مؤسسات المجتمع المدني؟

٥. استثناء الدروس الخصوصية:

إن استثناء ظاهرة الدروس الخصوصية في مجتمعاتنا العربية لهو دليل قاطع على وجود فساد يختزن العملية التعليمية، فمن البديهي أن تطرح بعض التساؤلات من قبيل: ما دور المعلم إذن في المدرسة؟ ولماذا لا تعقد دروس علاجية داخل المدرسة في الفترة الصباحية؟ وما ذنب العائلات الفقيرة والكادحة التي لا تستطيع تسجيل أبنائها في الدروس الخصوصية أو في المعاهد الخاصة؟ ربما كان فتح باب الدروس الخصوصية على مصراعيه سبباً في تشجيع المعلمين والطلبة على حد سواء على ثقافة الإهمال والاعتماد الكلي على هذه الدروس.

الأدهى من ذلك عندما يوحي المعلم إلى طلبته بضرورة الالتحاق بالدروس الخصوصية، تماماً كما هو الحال مع بعض الأطباء الذين لا يقومون بعلاج مرضاهم في الفترة الصباحية في القطاع الحكومي، ليحوّلوا مرضاهم إلى عياداتهم الخاصة في الفترة المسائية!

مشاركة المجتمع المدني في معالجة المشكلة:

بات الطلب متزايداً على التعليم في كثير من الدول النامية التي لا تستطيع أن تفي بمتطلبات التعليم لجميع الراغبين في الالتحاق به؛ نظراً للكلفة الباهظة لنفقات التعليم.

ولقد ظهرت فكرة البحث عن بدائل أخرى للمساهمة في دعم قطاع التعليم من منطلق «المسؤولية الاجتماعية» أو «الشراكة المجتمعية» وعناوين أخرى تصب في الاتجاه ذاته.

إن مساهمة المجتمع المدني (Civic society contribution) مهمة في القيام بالعملية التعليمية؛ لأن من شأن هذه المساهمة أن توجه الوحدات الاقتصادية الهادفة للربح نحو تمويل التعلم وتخفيف الأعباء المالية عن الدول التي تعاني من الفقر، وبالتالي يؤدي للمزاوجة بين التعليم والاقتصاد.

كما أن مؤسسات المجتمع المدني فيها كوادرنخب يمكن أن تساهم في مراقبة العملية التعليمية وترشيدها، بمراجعة حسابات العائد أو مراعاة المحاسبة وتوعية التربويين بأهميتها.

إن مشاركة المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي يمكنها من أن تحقق الغايات التربوية التالية:

١. المساهمة في تحديد الأولويات التربوية والحاجات الأساسية بشكل أفضل.
٢. توجيه السلطة العليا المركزية إلى ضرورة الاستفادة من خدمات مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي.

٣. تحقيق الرضا والقبول الشعبي لقرارات السلطة العليا ما دامت في مصلحة الشعب.

٤. تنمية الإحساس بالولاء والانتماء للمجتمع وتدعيم قيم المشاركة التطوعية، كما يمكن لمؤسسات المجتمع المدني المساهمة في القضايا التعليمية الحيوية ودعمها بالموضوعات التي تناقش قضايا المرأة والطفولة والأمومة وحقوق الإنسان وأسس التعايش الدولي والتحاو مع الآخرين». (٨)

يبقى السؤال المهم: هل تقبل الجهات الرسمية المعنية بقطاع التربية والتعليم بالعمل مع مؤسسات المجتمع المدني على قاعدة «الشراكة من أجل التعلم»؟

الجهود الدولية والإقليمية لمعالجة مشكلة الفساد التعليمي:

لنأخذ التجربة اليابانية كنموذج في تطوير جودة التعليم، فالمعلم الياباني يحتل مكانة بارزة واستثنائية، لدرجة أن نجاح أو فشل التعليم المدرسي يكون مرتبطاً إلى حد كبير بجودة وقدرات المعلمين، لذا فإن اليابانيين في سبيل الارتقاء بالتعليم يقومون بوضع سياسات ممنهجة لعمليات التدريب أثناء خدمة المعلمين واستقدامهم من ذوي المهارات الفريدة من نوعها، كما أن إجراءات التحسين في مناهج تدريب المعلمين لا تتوقف عند حد معين، فهم يخاطبون مجالس وإدارات التعليم المختلفة بوضع تحسينات ملموسة في عمليات وأنظمة توظيف المعلمين، وإعطاء أهمية بالغة في تقييم المعلم من خلال تنفيذ المقابلات والامتحانات العملية والنظرية بشكل ممنهج ودوري منظم.

أضف إلى ذلك، تشجيعهم على التدريب الذاتي للمعلمين ومنحهم الفرص لأجل ذلك، إذ يقدم المركز الوطني لتنمية المعلمين للتدريب للمدراء والمدراء المساعدين لكل إقليم في القضايا المهمة والملحة، وظهر ما يسمى بعمليات «تقييم المعلم»، وهي عملية تقييم كل معلم على حدة، وتم ربط الترقية بالتقييم، وتعمل الوزارة جاهدة على وضع نظام إدارة الموارد البشرية للمعلمين، حيث إن المعلمين المقترين إلى القدرة على التدريس بمعايير جودة عالية، يتم حرمانهم من فرصة تدريس الأطفال!

من اللافت في تجربتهم نظام «تجديد مؤهلات المعلمين»، إذ يصبح المؤهل صالحاً ما دامت المعرفة المصاحبة موجودة. (٩)

إن أبرز الدروس المستفادة من التجربة اليابانية في عملية تطوير التعليم هي ضرورة العمل على إعادة الهبة للمعلم ودوره ومكانته في المجتمع، من خلال التدقيق ووضع المعايير العلمية الصارمة في عمليات اختيار المعلم وتوظيفه وتدريبه باعتباره المحور والأساس في عملية إصلاح المنظومة التعليمية.

التوصيات:

. ضرورة تنويع المناهج الدراسية لتشمل البعد الإنساني ويكون هدفها الأسمى الإنسان، وليس مجرد الحصول على الدرجات أو الشهادات العلمية.
 . إدخال مفاهيم جديدة في المنهج كالتربية على حماية حقوق الإنسان والتربية البيئية والسياحية والمرورية والصحية وما شابه ذلك، ومعالجة المخاطر التي يتعرض لها الشباب كالإدمان والإرهاب والتطرف.
 . تنمية الوعي بثقافة التسامح الديني والسياسي والتعددية والحوار الثقالي والسلام الدولي وما شابه ذلك.
 . إلغاء الحشو في المناهج الدراسية، والتركيز على نوعية التعلم، واكتساب الطلبة مهارات التفكير الناقد ومهارات التعليم العليا كالتحليل والتركيب والتقويم.
 . إعادة النظر في نظم التقويم والامتحانات التي لا زالت تقيس. وللأسف الشديد. أدنى مستويات المعرفة كالذكر والحفظ.
 . ربط المنهج الدراسي بقضايا البيئة المحلية والمجتمع المحيط بها.
 . زيادة فعالية دور الأسرة في العملية التعليمية من خلال الارتقاء بدور المجالس التمثيلية كمجالس الآباء التي هي استشارية في الغالب الأعم!
 . تأهيل الطلبة لممارسة الديمقراطية في الفضاء المدرسي من خلال تشكيل «البرلمان المدرسي».
 . إعطاء وزن نسبي كبير للخبرات والقيم والمفاهيم الأخلاقية المرغوبة كالنزاهة وحقوق الإنسان واحترام حقوق الأقليات، والتأكيد على الممارسات الديمقراطية من خلال مواقف تعليمية متنوعة.

الهوامش:

١. الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
<http://www.unesco.org>
٢. الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية الدولية
<http://www.transparency.org>
٣. الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
<http://www.unesco.org>
٤. (سيكولوجية الإدارة التعليمية وأفاق التطوير العام / محمد جاسم محمد ، دار الثقافة للنشر والتوزيع بعمان ، ٢٠٠٨م، ص ٣٩).
٥. ندوة «جودة التعليم» ضمن الموسم الثقالي للرابطة للعام ٢٠١٢م (الموقع الإلكتروني لرابطة أعضاء هيئة التدريس للكليات التطبيقية) الاثنين ١٦ أبريل ٢٠١٢م.
<http://www.paaetfaculty.com>
٦. معجم المصطلحات التربوية والنفسية / حسن شحاته وزينب النجار ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ٢٠٠٣م ، ص ٢٢٧
٧. نفسه ، ص ٢٢٧
٨. الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم .. قراءة في الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني / علي صالح جوهر. محمد حسن جمعة، المكتبة العصرية، ٢٠١٠م، ص ١٥
٩. For better society and life (Improvement of the quality of teachers).
 MEXT EDUCATION, Ministry of education, culture, sports, ، ، page
 .science and technology, foundation



السيرة الذاتية

أ. فاضل حبيب عبد الرسول محمد
الجنسية: بحريني

المؤهلات الدراسية

- . ماجستير (امتياز) تربية (مناهج وطرق التدريس) معهد البحوث والدراسات العربية (مصر) ٢٠٠٧م.
- . دبلوم خاصة تربية معهد البحوث والدراسات العربية (مصر) ٢٠٠٥م
- . دبلوم تربية جامعة البحرين ١٩٩٨م
- . بكالوريوس الدراسات الإسلامية جامعة البحرين ١٩٩٨م

الخبرة العملية

- ٣. عضو فريق التربية على حقوق الإنسان. وزارة التربية والتعليم ٢٠١٠
- ٤. منسق مدرس التعاون الثانوية للبنين في شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو. ٢٠١٠
- ٥. رئيس مجلس إدارة جمعية البحرين الاجتماعية الثقافية ٢٠٠٨ وما زلت
- ٦. كاتب متخصص في شؤون التعليم والتربية على حقوق الإنسان. صحيفة الوسط البحرينية
- ٧. تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها. المعهد العربي ٢٠٠١.٢٠٠٢م
- ٨. تنظيم وإدارة الندوات والفعاليات الثقافية والاجتماعية.

الإنجازات

- . المبادرة في فبراير ٢٠١٢م بعرض مشروع تعليمي وتربوي متكامل لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وقيم التسامح الديني والسياسي والعيش المشترك (انطلاقاً من إحدى توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بالبحرين) إلى فريق المصالحة الوطنية التابع للجنة الوطنية المعنية بتنفيذ تلك التوصيات.
- . عضو « حوار التوافق الوطني » في يوليو ٢٠١١م.
- . إصدار كتاب « تربية حقوق الإنسان .. الطريق نحو مجتمع المعرفة »، ضمن مهرجان البحرين الدولي لأفلام حقوق الإنسان / الدورة الثانية ٢٠٠٩م.
- . دخول موسوعة جينيس للأرقام القياسية في أطول قراءة جهرية متواصلة ضمن فريق التحدي البحريني باسم مملكة البحرين ٢٠٠٧م.

المشاريع

- . مدير العلاقات العامة والإعلام بمهرجان البحرين الدولي لأفلام حقوق الإنسان. الدورة الأولى ٢٠٠٨م.
- × بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، وزارة الخارجية البحرينية ، وزارة التنمية الاجتماعية ، وزارة الإعلام، وعدد من السفارات المعتمدة في مملكة البحرين .

- × مهرجان يعد الأول من نوعه في المنطقة العربية وشمال أفريقيا .
- × شارك فيه مخرجون وممثلون وسينمائيون من شتى قارات العالم .
- × مهرجان لقي صدقاً إعلامياً كبيراً ، خصوصاً وأن الأفلام كانت تعرض في دور السينما في عطلة نهاية الأسبوع بالمجمعات التجارية التي يرتادها المئات من فئة الشباب
- × اللجنة المنظمة من فئة الشباب من الجنسين ، ويعملون تطوعاً .
- × المدير التنفيذي لمشروع البيئة في عاشوراء برعاية ملك البحرين ٢٠٠٨م .
- × شارك في المشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، ووزارة البلديات ، والهيئة العامة للثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية .
- × إقامة المحاضرات التثقيفية ذات الصلة بالبيئة والاهتمام بالنظافة والصحة ، لإبراز الصورة الحضارية في هذه المناسبة الدينية السنوية التي يحضرها آلاف الأشخاص .
- × إقامة معارض للصور واللوحات ورسومات الكاريكاتير التي تحث على الاهتمام بالبيئة .
- × التعاطي الإعلامي الكبير مع هذا المشروع الذي جسّد الشراكة الحقيقية بين الجهات الرسمية والأهلية .
- × إشادة ملك البحرين بمشاركة الأمم المتحدة في هذا المشروع المتميز .

الدورات والبرامج التدريبية

- المشاركة في ورشة العمل حول مبادئ باريس وأفضل الممارسات الخاصة بتأسيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ، بتنظيم وزارة الخارجية البحرينية ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين (UNDP) يوليو ٢٠٠٨م .
- المشاركة في ملتقى الشباب ومفتقر الطرق ، بالتعاون بين المؤسسة العامة للشباب والرياضة يونيو ٢٠٠٨م .
- تقديم ورقة بعنوان : « كيف يقترب المعلم البحريني من مفهوم الجودة الشاملة ؟ » إلى وزير التربية والتعليم بمملكة البحرين في ٨ فبراير ٢٠٠٧م .
- تمثيل مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنين في فعاليات « يوم القدرات العقلية الثالث » بمدرسة الخنساء الابتدائية للبنات ٢٠٠٦م .
- المشاركة في ورشة عمل بعنوان « الضبط والانضباط الصفي . CLASS MANAGEMENT AND DISCIPLINE ٢٠٠٤م / المدرسة نفسها .
- المشاركة في تنظيم ورشة عمل بعنوان « الذكاءات المتعددة لدى أبنائنا » ، ٢٠٠٣م بالتعاون مع الأستاذة شهناز بهمن في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية .

جهود تطوير التعليم

بين ضعف السياسات التعليمية وانحراف أجهزة التخطيط التربوي

أ.د. موزي عبد العزيز الحمود



تتفاوت الدول والمجتمعات الإنسانية في درجات النمو والتطور العلمي والتقني وتحمل الدول المتقدمة الدرجات الأولى في سلم النمو والتنمية، حيث ترتفع فيها وتيرة الإبداع والابتكار والاختراعات في شتى مجالات الحياة، بينما تتباطأ الدول النامية في مسيرتها نحو التطور، وتحاول اللحاق جاهدة بركبه وينسب تقل بدرجة كبيرة عن الدول المتقدمة. في الوقت ذاته تحتل الدول الأقل حظاً في النمو الدرجات الأخيرة في سلم التطور وتكاد تقف في محطات التخلف عقوداً زمنية طويلة. ومع اختلاف مراحل النمو والتطور وتفاوت معدلاته بين الدول تزداد الفجوة التنموية بينها، ويُبذل كثير من الجهود على المستوى العالمي للدفع بعجلة النمو للمجتمعات الإنسانية على اختلاف مراحل نموها وذلك بالتركيز على تحديث العنصر الأساسي والمحرك الأهم للتنمية ونعني به التعليم، بنظمه وهياكله ومناهجه وأدواته ومخرجاته، فمن خلال التعليم تتم تهيئة رأس المال البشري وإعداد الكوادر الإنسانية الكفؤة التي هي هدف التنمية وأداتها في الوقت نفسه .

لقد أدرك كثير من الدول والشعوب أهمية تطوير نظم التعليم وضرورة مراجعتها والدفع بجهود تحديثها، وفرضت حكوماتها أجنداث إصلاحية للتعليم ، لإدراكها الدور الأساسي للتعليم في دفع عجلة التطور الإنساني بشكل عام . ولم تشذ المجتمعات العربية عن هذا التوجه وإن اتسمت جهودها بكثير من البطء والتردد والتباعد، فقد نجحت المجتمعات العربية وفي العقود الستة الأخيرة وبعد تحررها من سيطرة الاستعمار واثراً إعلان استقلال دولها تباعاً ، بفتح أبواب التعليم الأساسي والمجاني لأبنائها ضمن سياسات شاملة لتوفير التعليم وفتح مساراته للجميع لمقابلة جملة من التحديات التي كانت تواجه المجتمعات حديثة الاستقلال آنذاك ومنها تحديات اجتماعية واقتصادية (socio-economic)، كمحو الأمية لثغرات كثيرة من شعوبها، ورفع كفاءة وإمكانات المواطن العربي ومهاراته الأساسية كالقراءة والكتابة والعمليات المحاسبية وتزويده بالمهارات الفنية الأولية اللازمة لأداء حرفة أو مهنة لتحسين مستوى معيشتة، ومنها كذلك تحديات اجتماعية سياسية (socio-political)، كإعادة هيكله مجتمعاتها لخلق طبقات وسطى متعلمة في مجتمعات كانت تتفاوت فيها الطبقات الاجتماعية في ذلك الوقت وبشكل واضح.

تلك كانت التحديات الأولية لمعظم المجتمعات العربية التي كانت تحاول مقابلتها عبر تبني نظم تعليمية اعتمدت إلى حد كبير على المناهج النظرية القائمة على الحفظ والتلقين وزرع الولاء للأنظمة والحكومات، ومنذ ذلك الوقت بُذلت جهود عديدة لتطوير التعليم عبر السنوات إلا أن مازال التعليم يدور في نفس فلك النظم السابقة ولم يتطور لمقابلة التحديات المستجدة وعلى رأسها إعداد الإنسان المبدع والمفكر والقادر على التنافس مع متطلبات الحداثة التي فرضها استخدام أدوات التكنولوجيا والتواصل مع قنوات المعرفة المستجدة والمتسارعة، فازدادت الفجوة بين النظم التعليمية في دولنا العربية وبين الاحتياجات الحقيقية لتكوين رأس المال البشري الفاعل والتمكن والمساهم بدفع مجتمعاته إلى مصاف المجتمعات المتقدمة على امتداد العالم الغربي الذي سبقنا بمراحل زمنية فلكية، (١) والعالم الشرقي الذي تسارع نمو نموره وعمالقه حتى أذهل العالم في السنوات الأخيرة وفرض نفسه على الساحة العالمية العلمية المتطورة والمتجددة باستمرار.

حصاد العقود السابقة والجهود الرسمية لتطوير التعليم في دولنا :

لا يمكن أن نغفل ما حققه كثير من الدول العربية في التصدي للامية بتبني إلزامية التعليم لمواطنيها حتى نهاية المرحلة الابتدائية في غالبيتها ونهاية المرحلة المتوسطة في بعضها، كما أنفقت دولنا على التعليم ما بلغت نسبته ٥% من نواتجها المحلية و٢٠% من موازاناتها خلال أربعة عقود الأخيرة، إلا أن المتابع لهذه الجهود وللحصيلة التنموية في المجتمعات العربية يدرك أنه وعلى الرغم من هذه الجهود الكبيرة إلا أنه مازال هناك تسعة ملايين طفل في الدول العربية خارج المدارس النظامية، كما سجلت الأمية ما نسبته ٢٩% بين إجمالي شعوب المنطقة أي أكثر من ٥٨ مليون مواطن عربي أمي، وبما يفوق كثيراً المعدل العالمي للامية والذي بلغ ١٦% ومعدل الأمية في دول شرق آسيا الذي بلغ ٧% (احصاءات اليونسكو ٢٠١٠). (٢)

أما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة فقد بلغت نسبته ٨٣% عند الذكور و٦٤% عند الإناث كما بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي بمختلف مراحل ما نسبته ٧٠% للذكور و٦٥% للإناث خلال السنوات ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧، وهي نسب تقل كثيراً عن المعدلات العالمية المعتمدة.

ويؤكد البنك الدولي في رصده لجهود وسياسات إصلاح التعليم في الدول العربية أن تلك الدول قامت بجهود كبيرة وأنفقت على التعليم بما يتساوى مع الدول المناظرة إلا أن عوائد هذه الجهود وهذا الإنفاق مازالت متدنية مقارنة بعوائد ومخرجات التعليم في الدول المناظرة (تقرير البنك الدولي ٢٠٠٨) (٣) والذي أشار إلى ثلاث سلبيات اتسمت بها جهود إصلاح التعليم في هذه الدول نذكرها لأهميتها:

١. ركزت جهود الإصلاح على الجوانب الكمية والعديدية لأعداد المتعلمين والعاملين في قطاعات التعليم بمستوياتها المختلفة دون إعطاء الاهتمام الكافي لبناء نظم مؤسسية لرفع الكفاءة لنوعية المخرجات والنواتج.

٢. أهملت هذه الجهود بناء نظم تأكيد الجودة وترسيخ متطلباتها ودعم ممارسة المساءلة وأساليبها.

٣. ضعف الموازنة بين احتياجات التنمية (السوق) ومخرجات النظم التعليمية وضعف أجهزة التخطيط في التوجيه نحو التعليم مدى الحياة، وتضاؤل فرص التدريب سواء خارج أو داخل سوق العمل .

تلك السلبيات تدفعنا إلى أن نعيد النظر في كيفية رفع كفاءة هذه الجهود لتؤدي أكلها في خلق تطوير حقيقي لنظم التعليم العربية في مجتمعات يتعاضم مأزقها الاقتصادي وتزيد فيها نسب البطالة وترتفع أعداد الشباب الباحث عن تعليم عصري متطور.

نبذة عن جهود تطوير التعليم في الكويت :

عند مناقشة جهود تطوير التعليم في مجتمعاتنا العربية لا يمكن أن نتجاوز المحطات المختلفة لمسيرة إصلاح وتطوير التعليم في دولة الكويت كنموذج لواقع جهود الإصلاح في إحدى الدول العربية، والتي لا يختلف الحال فيها كثيراً عن باقي شقيقاتها من الدول العربية الأخرى. لقد رفعت الحكومات المتعاقبة في دولة الكويت شعار إصلاح التعليم بالتركيز على نظمه ومناهجه وطرق التدريس وكفاءة كوادره وذلك ضمن برامجها الحكومية وضمن خطابها المعلن. ويشير واقع الحال في الكويت إلى جهود ضخمة تم تبنيها على مر السنوات حتى طُور السلم التعليمي مرات عديدة وثبت عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ عند المراحل الابتدائية ٥ سنوات والمتوسطة ٤ سنوات والثانوية ٣ سنوات وذلك لدعم مراحل البناء الأولية لعقلية الطفل ومهاراته. في ذات الوقت تعرضت كثير من المناهج للتطوير في محتوياتها وخاصة مناهج العلوم والرياضيات والحاسب الآلي واللغات وبدرجة أقل اللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية الوطنية والاجتماعيات. كما دُعمت المناهج بكثير من مهارات البحث والتواصل التكنولوجي وجرعات من القيم الاجتماعية والحياتية، ذلك كله كان يدور في فلك الأجهزة التنفيذية التي تولت مسئولية تطوير التعليم وحدها وتحملت عبء المهمة وهذه المؤسسات هي وزارة التربية ومؤسسات التعليم العالي والجامعي.

وهنا نشير إلى مواطن القوة في هذا التوجه ونعني به إيكال التطوير للأجهزة التنفيذية ومؤسسات التعليم والقائمين عليها كما نشير إلى أسباب ضعفه في الوقت نفسه، فقوته تكمن في ضخامة الجهود الفنية التطويرية التي بذلت لتطوير التعليم وكبر الميزانيات المرصودة لذلك، كما أن من تناول جهود الإصلاح والتطوير ومن أشرف عليه هم المختصون والعاملون في حقل التربية والتعليم والعاملين في أجهزته المختلفة في الوزارة أو الجامعة أو الهيئة أو غيرها .. وهم

أقدر على تلمس الاحتياج للتطوير ودراسة نتائج تطبيق برامج في الميدان، ولكن هذا التوجه تضمن كذلك عناصر ضعفه والتي اتسمت في التالي :

- ١- غياب السياسات التعليمية العامة، التي تحدد أسس الإصلاح وتحكم توجهاته من أجندة السياسات العامة على مستوى الدولة. فتطوير التعليم وإن رفع كسعار على مستوى السلطة العليا ممثلة بمجلس الوزراء إلا أنه لم يمثل أولوية واضحة في برامج الحكومات المتعاقبة، ولم تتبن هذه الحكومات سياسات واضحة لمتطلبات الإصلاح أو تدعم جهوده بشكل صريح، بل ترك الأمر بكافة متطلباته للجهات المنفذة والأجهزة القائمة على تقديم الخدمة التعليمية، وفي الوقت نفسه يوضح الواقع أن أي توجه حقيقي لإصلاح المناهج التعليمية من قبل الأجهزة المختصة يتم التراجع عنه إذا ما أثيرت الاحتجاجات النيابية أو المجتمعية، كما أن جهود الإصلاح الحقيقية كربط أداء المعلمين بمعايير موضوعية أو تبني الرخصة المهنية للتدريس لا تجد الدعم والمساندة على مستوى راسم السياسة العليا، بل على العكس يتم إهمالها متى ما تعالت أصوات المحتجين، وهكذا يُترك القائمون على التعليم دون سند سياسي جاد عندما يكون الإصلاح مطلوباً والتغيير حتمياً. تزامن ذلك مع عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده الساحة التعليمية مع تغير الحكومات وتتابعها بشكل سريع وتغير الوزراء، وعلى سبيل المثال ترأس قطاع التعليم ثلاثة وزراء خلال فترة ثلاث سنوات ونصف أي بمعدل سنة تقريباً لكل وزير، هذا الوضع بالطبع أفقد الأجهزة القائمة النظرة طويلة المدى وأحلت محلها النظرة الشخصية القصيرة والقدرة الخاصة لكل وزير يتولى الوزارة.
- ٢- ضعف أجهزة التخطيط وتضائل فعاليتها وعدم وضوح أدوارها واختلاط جهودها بجهود التنفيذ في المؤسسات التابعة لها، سواء أكان ذلك في الجامعة أم في وزارة التربية أم في الهيئة، مما أفقدها النظرة المحايدة والمجردة لمنطلقات الإصلاح والتطوير ومتطلباته، كما غاب التنسيق فيما بينها من ناحية وفيما بينها وبين أجهزة التخطيط على مستوى الدولة (وزارة التخطيط والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية) من ناحية أخرى، الأمر الذي أخل كثيراً بنتائج عملها وإحداثها التطوير المنشود على نظم التعليم بشكل فعال.
- ٣- غياب أجهزة الرقابة على الجودة، على مستوى الدولة، فوزارة التربية هي من تقيس جودة مخرجاتها بالنسبة لقطاع التعليم العام والجامعة. والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب هي من تراقب توفر شروط ومتطلبات الجودة في مناهجها وأعمالها هذا يشكل بلاشك مخالفة صريحة لأسس قياس جودة الأداء وكفاءة المخرجات.

لذا فإنه باختصار تعثرت جهود التطوير، لغياب سياسات لتطوير التعليم من الأجندة السياسية العليا، وتضائلت جهود أجهزة التخطيط المعنية فيه وغابت أجهزة الرقابة على نتائجه، إلا أنه وعلى الرغم من المعوقات والصعوبات، كانت هناك جهود حقيقية وجادة لتصحيح تلك المسيرة ووضعها على الطريق السليم لعل أهمها ما تبلور خلال السنوات الأخيرة نذكر منها (٤) :

أولاً: تم تبني السياسات العامة لتطوير التعليم ضمن السياسات العامة للدولة الواردة في الخطة الخمسية للتنمية في دولة الكويت للأعوام ٢٠٠٩ / ٢٠١٣، حيث تبنت الخطة جملة من السياسات التي انبثقت أساساً من إطار عام لتطوير التعليم الأساسي وتم بناؤها لتحقيق الهدف الأسمى، وهو إعداد طلاب ذوي كفاءة عالية وقدرات تنافسية محلية وعالمية، وتعظيم كفاءة المخرجات التربوية (مهارات، معرفة). وتم تحديد مجالات هذه السياسات لتشمل المناهج وتجويدها، والارتقاء بأداء المعلم وتحسين أدائه وتدريبه، وتحسين البيئة المدرسية وتمكين المدارس الكفوة ذات الفعالية، ذلك كله ضمن سياسات داعمة للتطوير والإصلاح والتميز ومن خلال إطار واضح للقيم التربوية والاجتماعية. أنظر شكل (١).

ثانياً: تطوير الإطار الهيكلي لمؤسسات التعليم، وخاصة أجهزة التخطيط وأجهزة المتابعة والرقابة، والفصل بينها وبين أجهزة التنفيذ، لرفع كفاءة النظام التعليمي بما يحقق رؤية الدولة ومسيرتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وهنا تم التركيز على الفصل بين أجهزة التخطيط والتنفيذ وإعادة رسم أدوارها واختصاصاتها وذلك على النحو التالي:

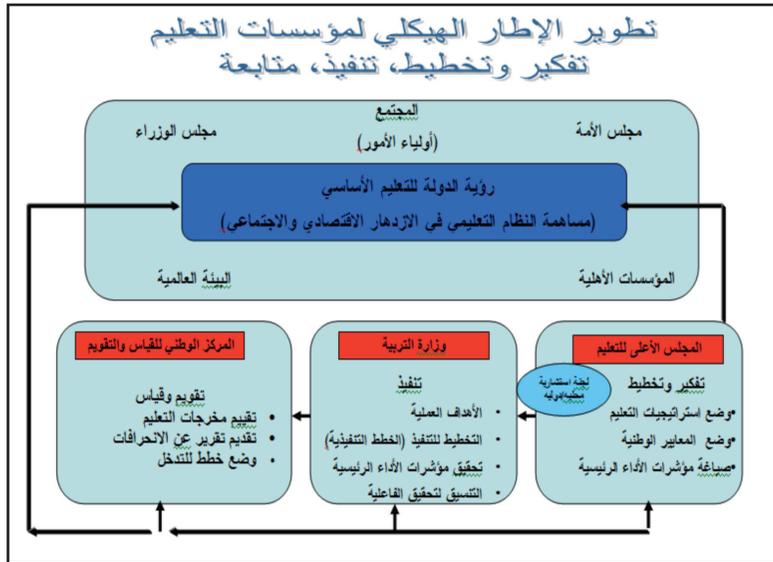
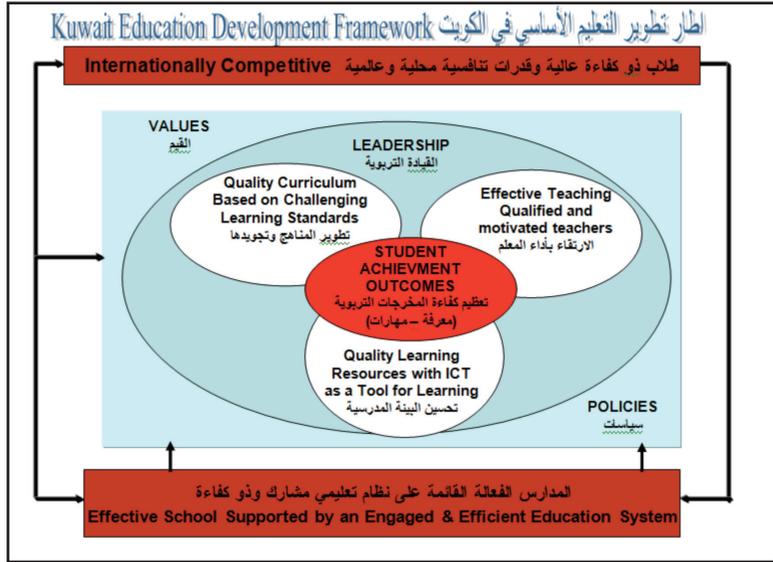
(أ) تفعيل دور المجلس الأعلى للتعليم وتحديد مهامه في ثلاثة مجالات رئيسية تمثلت في صياغة استراتيجيات التعليم الأساسي، ووضع المعايير الوطنية للتعليم وهي المرة الأولى التي يتم فيها تحديد هذه المعايير بشكل نظامي رسمي، وأخيراً صياغة مؤشرات الأداء حتى تتم قياس النتائج وفقاً لها.

(ب) إنشاء أجهزة للرقابة والمتابعة على نتائج الأعمال ولقياس جودة المخرجات التعليمية وأهمها المركز الوطني للقياس والتقويم على مستوى التعليم العام، أنظر شكل (٢)، وجهاز الاعتماد الأكاديمي في وزارة التعليم العالي وذلك لتحديد وبناء مؤشرات الأداء وأسس الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العليا على مستوى الدولة.

(ج) إعادة رسم أدوار واختصاصات أجهزة التنفيذ ممثلة بوزارة التربية، أو المؤسسات التعليمية للدراسات الجامعية والعليا وذلك من خلال التركيز على تنفيذ خطط التطوير إلى جانب جهودها المستمرة والقائمة بالدفع بجهود العمل اليومي في قطاعاتها المختلفة.

ثالثاً: تشجيع المنافسات العالمية وذلك من خلال توجيه وتدريب طلبتنا للمشاركة في الاختبارات العالمية، لقياس مهارات القراءة والكتابة (اختبار PIRLS) واختبارات مهارات الرياضيات والعلوم (اختبار TIMMS) وتبني برامج التبادل التقني والعلمي وتبادل الخبرات في مجال التعليم والتربية مع المنظمات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة اليونسكو والخبرات الغربية، ودول شرق آسيا ذات النهضة العلمية كماليزيا وسنغافورة وغيرها وذلك لتعزيز ودعم الجهود المحلية للنهوض بالعملية التعليمية.

وختاماً يمكن القول إن تحقيق أهداف الإصلاح والتطوير للنظم التعليمية يقتضي بالطبع أن يعمل جميع الأجهزة المختصة في مجال التعليم مجتمعة، في ظل ما ترسمه السياسة العليا للدولة ممثلة بمجلس الوزراء والأجهزة العليا المساندة والمختصة (مجلس التخطيط والتنمية) وما تسنه السلطة التشريعية من قوانين وتشريعات داعمة، كما أن النتائج المرجوة لهذا التطوير لن يكتب لها النجاح ما لم تتوفر لها بيئة مجتمعية قوامها الحرية والشفافية والمساءلة والانفتاح، لإبراز نتائج الأداء ومواطن الخلل ومناقشة جهود تصويب الانحراف بشكل صريح وواضح، وأدواتها التواصل مع نظم التعليم في العالم المتقدم وذلك للتحديث وفق متطلبات العصر.



الهوامش والمراجع :

- ملاحظة : استخدمت كلمتي إصلاح وتطوير نظم التعليم (بالوثائق الرسمية) ككلمتين مترادفتين، حيث استخدمتا كذلك في الورقة وإن كانت الحاجة مؤكدة إلى إصلاح نظم التعليم بشكل جذري وبما يفوق التطوير المرحلي والجزئي.
١. تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠/٢٠١١ «إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة». مؤسسة محمد بن راشد المكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دولة الإمارات العربية المتحدة.
 ٢. قاعدة بيانات اليونسكو للإحصاء إبريل ٢٠١٠
 ٣. قاعدة بيانات البنك الدولي مايو ٢٠١٠
 ٤. تقرير غير منشور «الإطار العام لتطوير التعليم الأساسي» نحو منهجية علمية وهيكلية متكاملة» مقدم للمجلس الأعلى للتعليم، إعداد وإشراف د. ماضي عبد العزيز الحمود وزير التربية وفريق العمل د. رضا الخياط مدير المركز الوطني للتقويم والقياس ود. خالد الرشيد الوكيل المساعد للتخطيط - وزارة التربية - دولة الكويت فبراير ٢٠١٠
 ٥. تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ «نحو تواصل منتج». مؤسسة محمد بن راشد المكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دولة الإمارات العربية المتحدة.
 ٦. خطة التنمية لدولة الكويت للسنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١٣/٢٠١٤ الأمانة العامة لمجلس التخطيط والتنمية - الكويت
 ٧. تقرير محدود التداول «الكويت ٢٠٣٥ - رؤية استراتيجية، أعده رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بليير وفريقه قدم إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٠

السيرة الذاتية



أ.د. موزي عبد العزيز الحمود

المؤهلات الأكاديمية:

- دكتوراه الفلسفة (إدارة أعمال) ، من جامعة مدينة لندن عام ١٩٧٩ City of London U.K (University) ، «دراسة تحليلية مقارنة نظام التأمينات الاجتماعية واستقرار العمالة في الكويت».
- ماجستير (إدارة أعمال)، من جامعة شمال تكساس - عام ١٩٧٦ North Texas State U.S.A (University).
- بكالوريوس تجارة (إدارة أعمال) من جامعة الكويت - دولة الكويت عام ١٩٧٣، امتياز مع مرتبة الشرف الأولى.

التدرج الوظيفي :

- أستاذ بكلية العلوم الإدارية - قسم الإدارة والتسويق جامعة الكويت من مايو ٢٠١١ حتى الآن
- وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي من مايو ٢٠٠٩ حتى مايو ٢٠١١
- وزيرة الدولة لشئون الإسكان ووزيرة الدولة لشئون التنمية من مايو ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩
- مديرة الجامعة العربية المفتوحة من سبتمبر ٢٠٠٤ حتى إبريل ٢٠٠٨
- أستاذ مساعد - كلية العلوم الإدارية
- نائبة مديرة الجامعة للتخطيط والتقييم - جامعة الكويت من ١٩٩٣ - ٢٠٠٢
- عميدة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت من ١٩٩٣ - ١٩٨٩
- أستاذ مساعد ورئيس قسم إدارة الأعمال كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت ١٩٨٠ - ١٩٨٣
- مدرس بقسم إدارة الأعمال - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت. نوفمبر ١٩٧٩
- معيدة بعثة بجامعة الكويت من ١٩٧٣ - ١٩٧٩

عضوية هيئات ومؤسسات مهنية :

- عضو في المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يناير ٢٠٠٨ حتى الآن.
- عضو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ، دولة الكويت من فبراير ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٨.
- عضو الهيئة الاستشارية العليا للمعهد العربي للتخطيط - دولة الكويت منذ ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٨.
- عضو المكتب التنفيذي- معهد الكويت للإدارة والتكنولوجيا -تحت التأسيس - المكتب التنفيذي معين من قبل مجلس الوزراء - دولة الكويت - نوفمبر ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٥.
- رئيسة مجلس الأمناء لمؤسسة فوزك التعليمية وهي مؤسسة تعليمية خاصة غير ربحية تشرف على مدرستين : مدرسة البيان ثنائية اللغة وعدد طلابها ١٧٠٠ طالب وطالبة، معهد فوزية الدولي لذوي الاحتياجات الخاصة وعدد طلابه ١٧٠ طالب وطالبة من سبتمبر ١٩٩٨ حتى يونيو ٢٠٠٤.
- منسق عام منتدى التنمية لدول الخليج العربي من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤.
- عضو مجلس الأمناء في كلية كويت ماستريخت KUWAIT- MAASTRICHT BUSINESS SCHOOL لإدارة الأعمال من سبتمبر ٢٠٠٢ حتى يوليو ٢٠٠٤.
- خبيرة معتمدة في مركز التحكيم التجاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ أكتوبر ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٥.
- رئيسة لجنة أبحاث المشروعات العامة في المعهد الدولي للعلوم الادارية International (Institute of Administrative Sciences (IIAS ، بلجيكا، بروكسل من يوليو ١٩٩٤ وحتى يونيو ١٩٩٨.
- عضو اللجنة التنفيذية للمعهد الدولي للعلوم الادارية IIAS بلجيكا - بروكسل ١٩٨٩ وحتى يونيو ١٩٩٤.
- عضو اللجنة الاستشارية لإنشاء كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر - ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢.

عضوية مجلات علمية :

- عضو هيئة التحرير بمجلة العلوم الإدارية ، جامعة الكويت، فبراير ١٩٩٦ وحتى يونيو ٢٠٠١.
- رئيسة مجلس إدارة مجلة العلوم الاجتماعية التي تصدرها جامعة الكويت، وهي مجلة علمية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مختلف حقول العلوم الاجتماعية من يونيو ١٩٨٦ حتى ديسمبر ١٩٨٩.

الإنتاج العلمي :

الأبحاث المنشورة :

1- Foreign Faces in Kuwait Places : The Challenges of Human Capital in Kuwait .(co-author) International journal of business and Management . under publication 2012

2- اطار مقترح لقياس وتقييم الأداء المؤسسي كمدخل للتطوير وتحسين انتاجية الجهاز الحكومي الكويتي ، مجلة التجارة والتمويل - جامعة طنطا إبريل ٢٠٠٦ .

3- المرأة وسوق العمل - واقع ومشكلات - وجهة نظر خليجية» المجلة الدولية للعلوم الادارية معهد التنمية الادارية (الإصدار العربي) - International Review - بدولة الإمارات العربية المتحدة - المجلد رقم (٥) العدد رقم (٣) . مايو ٢٠٠٤ .

4- العلاقة بين خصائص القيادة الفعالة والطموحات التنظيمية . المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - جامعة عين شمس - العدد الثالث : ٢٠٠٤ القاهرة (مشترك).

5- Exploring the Implicit Leadership Theory in two Arabian Gulf States. Applied Psychology :An International Review. 2001. 50(4). (Co-author) 531-506

6- Cultural influences on Leadership and organizations “project W.. globe” advance in global leadership. lead article in VOL .(MOBLEY(ED.), JAI PRESS.1999. (Co-author

7- Cultural specific and cross-culturally Generalizable implicit leadership theories: Are attributes of charismatic/ transformational leadership universally endorsed. LEADERSHIP QUARTERLY. (Volume 10. No. 2, 1999 (Co-author

8- القطاع الصناعي ومدى نجاحه في جذب العمالة الوطنية والنهوض بإنتاجيتها - حالة الكويت (مشترك) - . نشر في المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر - العدد التاسع - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

9- تقييم العملية التدريبية في قطاع البنوك بدولة الكويت. «مجلة البحوث التجارية جامعة الزقازيق(مصر)» (يناير ١٩٩٨) . (مشترك)

10- Survey of Management Training and development practices in THE STATE OF KUWAIT. published in the journal of MANAGEMENT development. UNITED STATES OF AMERICA. NUMBER 3 1995. VOLUME 14. (Co-author

- ١٠- دور المجالس الإدارية والتنسيقية العليا في دولة الكويت: دراسة تقييمية على ضوء قياس اتجاهات الرأي لأعضاء الهيئة الإدارية العليا. «المجلة العربية للعلوم الإدارية» (نوفمبر ١٩٩٥). (مشترك).
- ١١- التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص - تجربة الكويت (المستقبل العربي - يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية). سبتمبر ١٩٩٠.
- ١٢- التنمية الإدارية (مهنية الإدارة - اداريو التنمية - مستقبل التنمية الادارية - مؤسسات التنمية الإدارية). عالم الفكر - المجلد العشرون - العدد الثاني - يوليو أغسطس - سبتمبر - ١٩٨٩.
- ١٣- مداخل أساسية للإصلاح الإداري في دولة الكويت - مجلة العلوم الاجتماعية - المجلد الخامس عشر - العدد الرابع - شتاء ١٩٨٧.
- ١٤- أداء المنشآت الصناعية الكويتية في تطوير قدراتها الذاتية ١٩٨٥ - مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي - يناير ١٩٨٥.
- ١٥- دور مجلس الإدارة في الشركات المساهمة الكويتية بين التصور النظري وواقع الممارسة.، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد الخامس والثلاثون - السنة التاسعة - يوليو ١٩٨٣. (مشترك).
- ١٦- الملامح الأساسية للإدارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات. مجلة العلوم الاجتماعية - العدد الأول - السنة العاشرة مارس ١٩٨٢.

كتب علمية :

- ١- مقدمة في إدارة الأعمال - كتاب مشترك مع مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم إدارة الأعمال - جامعة الكويت - الكويت ١٩٨٦.
- ٢- الإدارة الحكومية (وزارة التربية) ١٩٨٦/٨٥ بالاشتراك مع الدكتورة اخلاص عبد الله. (كتاب دراسي).

مقالات ومساهمات أخرى :

- كاتبة لمجموعة من المقالات الصحفية - صحيفة القبس الكويتية / جريدة الجريدة/ جريدة الوطن الكويتية من ١٩٨٠ حتى الآن.
- ٢- كاتبة لمجموعة مقالات نشرت في جريدة الخليج الإماراتية.

لها العديد من المشاركات في المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية والندوات وورش العمل.

نحو تعليم لإفساد أمة

الأستاذ الدكتور بدر عمر العمر



تختلف دول العالم في أمور كثيرة بناء على أهميتها بالنسبة لكل منها ، فهناك دول تؤكد على العامل الاقتصادي وأخرى على العامل العسكري وثالثة على العامل الديني .. الخ لكنهم جميعا يتفقون على أن التعليم هو الوسيلة التي توصلهم لمبتغياتهم . إن التعليم دائما هو وسيلة وليس غاية بحد ذاته، والتعليم دائما هو المستقبل، والتعليم دائما يؤدي إلى الإصلاح، والتعليم دائما هو البناء، فلا نظن أن نسقا بهذه الأهمية لا يتم الالتفات إليه أو لا يعطى الأهمية الذي يستحق. منذ قيام الحضارات ونشأتها كان التعليم والحكمة هما غاية الحكام والنبلاء. وعلية القوم، بل كان يظنُّ بهما على العامة حتى يضمن للحكام حسن التبعية.

إن الأزمنة والحقب التاريخية أيضا اختلفت بناء على سيادة أنماط مجتمعية معينة، لكن كان القاسم المشترك فيما بينها هو التعليم، لذلك نرى أن التعليم هو النمط الوحيد المنقول من زمن إلى زمن آخر، ومن مكان إلى مكان آخر، وحتى عندما يتجادل الناس حول التعليم نجدهم يتجادلون حول ما هو التعليم الأفضل، أي ما هي أفضل طريقة للتعليم .

وبناء على ذلك كله نجد أن المجتمعات المتقدمة يكون لها دائما وقفات فحص وتقويم لأنظمتها التعليمية يتم فيها معرفة مدى سلامة كل عنصر من عناصر العملية التربوية. كما يتم التفكير في كيفية الحصول على نظام تعليمي أفضل. يمكننا أن نستنتج من هذه المقدمة القصيرة أن التعليم أمر لا يمكن أن نلهو به أو أن نلهو عنه، فهو يحمل ماضي الامة ومستقبلها وواقعها، وطموحاتها وآمالها، تقدمها وتطورها، وبعد هذا كله هل يمكن أن نقبل بإفساد التعليم ؟!

لا اعتقد أن أمة ما أو مجتمعا معينا يسعى لإفساد التعليم، ولا أعتقد أن هناك من يتأمر على أمته وينتزع حياتها ومستقبلها، ولا أظن أنه يوجد إنسان ينقض على نفسه بنفسه، لذلك إذا حدث وأن حاد التعليم عن جادة الصواب، فأقصى ما يمكن أن يقال فيه إنه لم يحظ من يقوده ويسير به إلى غايته المرجوة .

ما هية التعليم :

إن التعليم هو اسم مشتق من العلم والعلم يعنى الكشف الذي هو صفه إنسانية وعملية لصيقة بأدميته ، فلا يوجد إنسان لا يسعى للمعرفة والاستزادة من المعرفة. إن الله « سبحانه وتعالى أسبغ على الإنسان من إحدى أحد صفاته، فأُنزل أول آية على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم » اقرأ باسم ربك الذى خلق، خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم « صدق الله العظيم .

إن التعلم هو أداة انفتاح الانسان وعلى العالم على الحياة، ويكفى أن نعرف أن مستوى تعامل الفرد مع العالم يتحدد بمقدار ما يعرف، أي إنه كلما زادت حصيلته المعرفية كلما زاد ذلك من كفاءة تعامله مع أمور الحياة .

إن التعليم هو تزويد الفرد بالحقائق والمهارات العقلية والاجتماعية، واستنبات إمكانياته لإعداده ليوم لم يولد بعد حتى يغدو عضواً متماسكا في مجتمعه فيكون إحدى لبناته التي تعمل على تطوره واستمراريته . وإذا لم يتحقق ذلك، أي إذا لم يعمل التعليم على تكوين هذه الفرد وصياغته بهذه الصيغة أمكن الحكم عليه بالفشل. للأسف هذه النظرة للتعليم غير موجودة ، فلم ولن ينظر إلى التعليم عندنا على أنه آلية لنقل المجتمع إلى مصاف الدول المتقدمة، بل يتم النظر إليه فقط على أنه أداة للحصول على الشهادة والتي تعد صك حصول الفرد على الوظيفة ثم المرتب، فتنتهي عندئذ رحلة التعليم. إذن لمجتمعنا تعريف للتعليم يختلف عنه في كثير من الدول، والمحزن أننا نتفق مع هذه الدول على الورق ونختلف معها في التنفيذ. وبذلك يمكننا القول إن منطقة فساد التعليم بدأت مع تحديد وظائفه الفعلية. فما هي النتائج المترتبة على ذلك ؟ سوف أعرض لأربعة أركان رئيسية ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في الحصول على تعليم منقوص، وهي :

أولا الأسرة :

الأسرة هي أحد أطراف العملية التربوية والشريك الفاعل في تنشئة الأبناء، فهي تقوم بالمستوى الأول من هذه التنشئة حيث تستقبل الطفل بعد الولادة فتقوم على رعايته الجسمية والعقلية والاجتماعية، وتقوم على تغذيته ليثب صحيا وتغرس فيه القيم الاجتماعية الضرورية حتى يتمكن من التوافق والاندماج مع المجتمع. لكن وفق هذه الوظائف يبدو أن الأسرة قد بخلت بوظيفتها، حيث تهاونت في تغذية الأطفال واستسلمت لطغيان المأكولات السريعة والمعلبات والوجبات الجاهزة والمثلجة . أما على الصعيد الاجتماعي فقد تنازلت الأسرة عن سلطتها ولم يعد في إمكانها استخدام كلمة « لا » فغدا كل شيء جائزا ومسموحا به رغم عدم الرضا الكامل للأسرة عنه. أما الخسارة الثالثة فهي عدم قدرة الأسرة على مشاركة النظام التعليمي الحكومي

في تقديم غذاء تربوي صالح. فهي لا تعرف ماذا تريد من النظام التربوي سوى اعترافه بنجاح أبنائها فإن تحقق ذلك هادنت الأسرة النظام التربوي، وتغضب عليه إذا أصاب أبنها / ابنتها الفشل. بهذه المعيارية فقط ترتبط الأسرة بالنظام التربوي، ففقدت بذلك بوصله العلاقة القائمة على الشراكة. في الوقت الذي فيه الأجدى أن تقوم الأسرة بالاطلاع وفهم وتفهم ما يقدم من خبرات لأبنائها، وتساهم في تحديد الأولويات التربوية عن طريق فتح قناة تواصل بينهما، أوكلت الأسرة كل المسؤولية على النظام التربوي وأكتفت بدور المتفرج. وإذا وجد أى نوع أو مستوى من الاتصال والتواصل، فهو على مستوى الأمور الهامشية فقط مثل درجات الأبناء أو قيام المدرسة ببعض التصرفات التي لا تقبل بها الأسرة.

إن ما يزيد الأمر سوءاً هو أن الأسرة تقوم بشكل واع أو غير واع بأدوار هادمة لوظيفة المدرسة، فتعمل على خلق اتجاهات سلبية نحو المدرسة، فتسخر من المعلمين والأدوار التي يقومون بها أو من خلال التقليل من دور المدرسة فكثيراً ما نسمع مثل هذه العبارات «والله لا نعرف ماذا يريد هؤلاء المعلمين؟»، «لا تسمع للمعلم ترى ما عنده سالفه». لقد تفتت في الآونة الأخيرة ظاهرة الغيابات قبل وبعد العطل الرسمية بمباركة من الأسرة ولم نلاحظ قيام أولياء الأمور بإجبار أبنائهم على الذهاب للمدرسة فيقول له «أنا أريدك أن تذهب إلى المدرسة حتى ولو كنت الوحيد فيها» بناء على هذه الشواهد يمكن القول بأن التعليم قد فقد أحد أضلاعه الرئيسية.

ثانياً السلطة التشريعية :

تعد السلطة التشريعية الكيان الذي يسبق كل الرؤى والسلطات، فهي تمتلك سلطة تشريع القوانين التي تيسر عمل السلطة التنفيذية على وجه الخصوص. فيما يتعلق بالتعليم توجد لجنة خاصة بالتعليم على هامش الجسم الرئيسي للسلطة يفترض أن تعمل على إصدار التشريعات التي تيسر عمل القائمين على النظام التربوي. لكن ما يحدث في الواقع يقول عكس ذلك. فقد رأينا أن السلطة التشريعية في كثير من الأحيان تقوم بدور المنافس لوزارة التربية من خلال القيام بتدخلات غير مبررة وتستغل كل الفرص لتشوية سمعة النظام التربوي والعاملين فيه. لم نشاهد أبداً أن هناك رغبة لدى السلطة التشريعية في إجراء حوار بناء وفاعل حول كيفية النهوض بالنظام التربوي. ولم نعرف عن أي محاولات استعان فيها أعضاء السلطة التشريعية بذوي الخبرة والتخصص عند مناقشة القضايا التربوية، بل وضعوا أنفسهم في محل ذوي الخبرة والدراية فتدخلوا في أمور لا يفقهون فيها، وساعدهم في ذلك طلاقة اللسان والحصانة البرلمانية ليهاجموا ويتدخلوا بكل الشئون التربوية حتى أصبحوا أداه إرهاب لمعظم وزراء التربية. فلو أحصينا عدد الاستجابات التي قدمت في مجلس الأمة لوجدنا أن الحصيلة الأكبر هي من نصيب وزراء التربية. وكوني متخصص في حقل التربية لم المس كثير من القضايا الجوهرية تم إثارتها في تلك الاستجابات. لذلك نصب كثير من النواب نفسه كسلطة تشريعية وتنفيذية في الوقت الواحد. كان يمكن ومن المفترض أنم يكون نواب

الأمة العضد الأكبر لأعضاء السلطة التنفيذية ويقوموا بالتجديف في اتجاه واحد حتى يصلوا بمركب الأمة إلى أهدافه ومبتغياته. فكيف يمكن أن نتصور أن يظهر تعليم صالح في ظل هذه الأجواء والظروف، لذلك يكون البديل تعليم خجول.

ثالثا السلطة التنفيذية :

إن السلطة التنفيذية هي من يدير رحي النظام التعليمي، حيث يفترض أن تقوم بذلك بشكل متوافق مع متطلبات هذا النظام لكي يحقق أهدافه . إن السلطة التنفيذية متمثلة بوزارة التربية تمثل مجموعة من التروس المتداخلة بعضها نع بعض، فإذا دار أحدها درات معه التروس الأخرى. إضافة إلى أن وزارة التربية تعد بناء structure ووظيفة function يكمل بعضها البعض الآخر، وينمو بحسب نمو الآخر. وسوف نقف وقفة تشخيصية مع النظام التربوي .

يبدأ النظام التربوي من قرار « ماذا نريد من النظام التربوي ؟ » إن القدرة على اتخاذ هذا القرار مسألة هامة ومفصلية، حيث يجب أن يؤسس على معطيات ميدانية تبدأ باستقصاء حاجة البلاد والمجتمع وتنتهي عند المستجدات التربوية. لذلك وجب التفكير في أهداف النظام التربوي وتحديد أولوياته في إطار سياسات واضحة. إن المتتبع للنظام التربوي لا يتلمس أولويات له، بالرغم من أنه صاغ لنفسه أهدافا عامة، لكن لا توجد ترجمة حقيقية لهذه الأهداف العامة إلى المستويات الأدنى منها . فدخل النظام التربوي في تجارب ومغامرات لتحديد ما يريد، وفي الغالب اعتمد في ذلك على تقديرات وانطباعات شخصية. لذلك جاءت القرارات الكبرى خالية من الحقيقة الميدانية التي تقوم على البحث والتطوير، بل إن جل النظام ابتعد عن البحث العلمي كرافد رئيسي لصنع القرار.

تبرز المشكلة الثانية في مستوى من يتخذ القرار: يتمتع هيكل النظام التربوي بمستويات عدة لاتخاذ القرارات يقوم بها اشخاص تم اختيارهم ليشغلوا مناصب مختلفة. هنا تبرز أمامنا تساؤلات عدة. منها: ما هي آلية اختيار هؤلاء؟ هل قامت الوزارة بإعدادهم للمناصب التي يشغلونها؟ هل تمت تهيئتهم ليكونوا جزءاً من جسم النظام التربوي؟ ما الجهود التي يقومون بها لتدعيم انسياب القرارات وتكاملها؟ ما هي آلية فك التشابك والتداخل بين اصحاب القرار؟ وتستمر الأسئلة دون الحصول على إجابة شافية. إذا تجاوزنا الجانب الإداري ، فلا بد أن نقف عند الجانب الفني، إنه لمن الضروري أن نتفق على أن القرار الفني التربوي هو صناعة لا يجيدها الا شخص على مستوى عال من الاطلاع ومواكب للمستجدات التربوية، وميسر لحلقة النفوذ التي يشغلها. لم أعرف أو أتلمس في الجهاز التنفيذي خطة لإعداد الكوادر الفنية، ولا نظماً لا للبحث أو إجبار من يشغلون المراتب الفنية على تجديد أنفسهم ومواكبة ما هو حديث. إن كل من يشغل منصباً في النظام التعليمي يعتمد على قوته الذاتية في إدارة الكيان الذي يشغله، ثم يأتي بعد ذلك من حيث الأهمية كيفية المحافظة على المركز الذي يشغله.

يضاف إلى ذلك أن البنية التربوية وما تحتويه من مواد علمية وأنظمة تربوية ينقصها الدعم البحثي والعلمي. فنجد أن إدارات البحث والتطوير في وزارة التربية معطلة، وتفتقر إلى الكفاءات التي تتولى مهمة البحث والتحري لكي تتمد صاحب القرار بالتوصيات التي تعينه على اتخاذ القرار المناسب لتبني مشروع أو نظام معين. فعلى سبيل المثال لا الحصر قررت وزارة التربية إدخال نظام تعليم اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات إلى مرحلة رياض الأطفال، وقد حاول الكاتب الحصول على الأسس العلمية والبحثية التي تدعم القرار فلم يجد المبررات والأسس العلمية التي دفعت المسؤولين إلى اتخاذ مثل هذا القرار. إن القرار التربوي السليم يجب ان يبنى على أساس علمي بناء، وعلى نتائج تجارب ميدانية وتطويرية رصينة.

ومن الموضوعات التي تضعف كيان النظام التربوي هو اختزال المناهج في الكتب المقررة والأنشطة المدرسية الصفية. نحن نعيش اليوم حياة الانفتاح ودخول القرية الصغيرة التي تُدعي العالم، والنظام التربوي يمتلك المقومات والادوات والامكانيات لكي نكون ضمن هذه القرية العالمية. فنحن بلد أنعم الله عليه بالوفرة المالية والطاقات الشابة التي تمكنه من الدخول في النظام العالمي عبر التكنولوجيا الحديثة. لكن عندما نتتبع ما يجري على الساحة نجد أن مناهجنا وطريقة بنائها والتعامل معها مازالت تعيش عشرات من سنين ما قبل اليوم، فما زال الصف والكتاب وشرح المعلم وانتباه التلاميذ هم السمة السائدة للنشاط المدرسي اليومي. أما بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات فقد ظلت بعيدة عن الاستخدام العلمي والتربوي فأصبحت علاقة التلاميذ بها من خلال الهواتف الذكية والألعاب الالكترونية. هناك حقيقة يجب أن نضعها في الحسبان وهي أن تكنولوجيا المعلومات تسير بشكل متسارع وهي تفجر نفسها في كل لحظة لتعزز ظهور مزيد من المعرفة، فإذا لم تتركب إحدى عربات قطارها فسوف تجعلك تلهث وتموت دون التمكن من اللحاق بها. وهذا ما يحدث بالنسبة لنظامنا التربوي.

إن أي نظام تربوي يعتمد في نجاحه على نقطة التقاء المعلم بالتعلم، أي إن ما يحدث في الفصل يعد المؤشر الحقيقي لنجاح النظام التعليمي، بل وأكثر من ذلك إن نجاح جهد المعلم في الفصل يعد المؤشر الأهم في الحكم على نجاح المجتمع في المستقبل. لهذا السبب يصبح من المهم جداً اعتبار اعداد المعلم من الأمور الجوهرية لنجاح النظام التربوي. في دولة الكويت هناك ثلاثة أطراف معنية بهذا الإعداد وهي جامعة الكويت ممثلة بكلية التربية، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي ممثلة بكلية التربية الأساسية ووزارة التربية كجهة مستفيدة. لكن من الأمور المحزنة أن هذه الأطراف الثلاثة لم تلتقي على رؤية موحدة لشكل ومحتوى معلم المستقبل، فكليات الإعداد تسير في برامجها الخاصة دون الالتفات إلى متطلبات وزارة التربية، وهذه الأخيرة تتلقى كل ما يصدر إليها من كليات الإعداد لتقوم بعد ذلك بإعادة صياغته وتشكيله من جديد حتى يتوافق مع رؤيتها الخاصة، فينتج عن ذلك نوعان من الهدر في مرحلة الإعداد، الأول هو هدر جهد جهات الإعداد، والثاني هو هدر ميدان العمل في إعادة التأهيل.

إن النظام التعليمي في الكويت يفتقر إلى البوصلة التي تحدد اتجاهاته ومساراته، حيث إن

النظم التربوية في العالم المتقدم يكون لها دائما وقفات فاحصة لأنظمتها التربوية لتتأكد من أنها تسيير بالشكل والاتجاه المرسوم لها، كما تبذل جهودا كبيرة في تعديلها إذا انحرفت عن مساراتها. إن هذا المفهوم غائب وليس حاضرا في أذهان أصحاب القرار التربوي. فالأولوية هي لبداية العام الدراسي ونهايته، ويتبع ذلك في الأهمية بداية اليوم الدراسي ونهايته، وأيضا من الأولويات بداية الحصة ونهايتها، لكن قليل هو الأهتمام لما يحدث بين الاثنين. إن جل الاهتمام موجه لما يحدث بين بدايات ونهايات ما ذكرناه ينحصر في حصول التلميذ على أرقام تسمي الدرجات، والتي نادراً ما تعكس لتحصيل والتعلم الحقيقي، مما دفع التلاميذ والمعلمين والإداريين وأولياء الأمور إلى الانسياق وراء هذه الدرجات. فأصبحت تلك الأطراف تبذل جهودا مشروعة وغير مشروعة للحصول على أكبر قدر ممكن من تلك الدرجات .

إن الحديث عن النظام التربوي ومشكلاته مسألة يطول فيها الشرح والتفسير وما تم ذكره يعد مقتطفات مقتضبة فقط . إنني أذكر أن سئلت في يوم من الأيام في إحدى محطات التلفزة، عن ما يمكن أن يحدث لو أن إسرائيل مثلا تدخلت في أنظمتنا التربوية، فكان جوابي بأن ذلك هو الاحتلال الحقيقي، من منطلق أن التعليم جزء من الأمن الوطني . فليس أدل على ذلك من إشارة التقرير الذي صدر في الولايات المتحدة تحت عنوان « أمة في خطر » Nation of Risk بأنه « لو حاولت أمة ما التلاعب بنظامنا التربوي لأعلننا عليها الحر » نحن هنا لا نحتاج لأمة تتلاعب بنظامنا التربوي فنحن نتكفل بذلك .

رابعا المدرسة :

المدرسة عبارة عن ثلاثة كيانات رئيسية هي الإدارة والجهاز التعليمي والطلبة. ويربط بينهم نظم إدارية وتعليمية. ودعنا نقف عند كل من هذه الكيانات. من المفترض أن تقوم المدرسة ببث إشعاعاتها النيرة إلى المجتمع، وهذه المسألة مرهونة بفاعلية كل ركن من أركان المدرسة. فأما الإدارة المدرسية ممثلة بمدير المدرسة الذي يفترض أنه الراعي وقائد المدرسة، لكن الواقع يختلف عن ذلك حيث تحول من راع حقيقي إلى مجرد كاتب كبير منغمس ومنشغل في الأعمال الروتينية النمطية، همم الأكبر هو نجاح أكبر نسبة من التلاميذ، والطامة هي أن يكون الواقع غير ذلك، فلا يوجد أي مؤشرات على عمقه التربوي إلا في ما خبره من سنوات عمله، كما أنه لا يُسأل عن تجديد نفسه والاطلاع على المستجدات العالمية في مجال التربية بشكل عام أو الإدارة بشكل خاص. كما لا يعرف منه خطط له في ربط المدرسة بالأسرة أو المجتمع المحلي .

والمعلم ليس احسن حالا من مدير المدرسة، وبعيدا عن حسن إعداده، فهو يقع بين مطرقة متطلبات الوزارة وسندان استجابات التلاميذ، فهو جيد بقدر تمكنه من الالتزام بجدول الوزارة والسير بالمنهج حسب الجدول المرسوم له، وتطبيق مختلف الاختبارات. كل ذلك ساعد على انعدام حسن الأداء والمبادرة والإبداع والمرونة في عمله، وأصبح نجاحه يقوم بعدد التلاميذ الناجحين لديه، بغض النظر عن الكيفية. لذلك يمكن القول بأن المعلم ابتعد عن المتعلم.

أو أبعد عن التعليم الحقيقي، فكانت النتيجة الطبيعية هي تحول من مهنة التعليم الى المعلم الموظف، همه الكادر المالي والإجازة السنوية، بغض النظر عن مقدار عطائه .

أما الكيان الثالث وهو التلميذ، فقد أصبح على مستوى عالٍ من الضعف كنتيجة طبيعية لما يأتي: إنه لا يعرف لماذا يتعلم، وقد تم سحب الفاعلية الإنسانية منه لأنه تم تحويله إلى طرف متلقٍ فقط وليس شريكاً في العملية التعليمية، يعيش حياة روتينية ونمطية على أعلى المستويات، فهو لا يستطيع أن يتوافق مع مناهج مكتظة بالمعارف ولا تركز على استخدام المهارات العقلية، ويعيش باستمرار تحت رهبة والرعب منها الاختبارات بشتى أنواعها مجبراً على أن يتعايش يومياً مع معلم لا يعرفه وغير منفتح عليه، يمضي أوقاته داخل أبنية مغلقة تعاني من فقدان الحس الجمالي والأناقة، كما أن عليه أن يمثل لأوامر إدارة مدرسية لا تملك إلا العقاب كوسيلة للتعامل. أما بالنسبة لأسرته فكل همها أن يذهب يومياً إلى المدرسة، وهي مستعدة لتحمل تكاليف المدرس الخصوصي، ولا تمنع الأسرة إذا تغيب ابنها يوماً قبل ويوم بعد الإجازة أو بعدها، وهي تقف معه ضد المدرسة والمدرس حتى لو أساء التصرف. أما حياته الخاصة فهو ينعم بالبذخ، فلديه الجهاز النقال، والألعاب الإلكترونية، والمال المتدفق، والتسكع خارج المنزل وفي أماكن متعددة، يتغذى على الوجبات السريعة، ويوفر له كل ذلك دون أن تطالبه الأسرة بشيء أو تحمله أي نوع من المسؤولية. فأى متعلم سوف يكون في المستقبل؟ الإجابة انه خاوى الذهن، ضعيف الشخصية، اتكالي، غير مبال، لا يتحمل المسؤولية..... الخ .

وأخيراً اذا أردنا أن نجد الوصف الحقيقي للتعلم فلا نعتقد أن كلمة فساد تفي بالغرض. لكن أستطيع القول إن المجتمع قد خان التعليم، ففقد صفه المسؤولية التضامنية، وإذا قلنا إن التعليم هو مستقبل المجتمع يمكننا بعد هذا أن نعرف أي مجتمع نحن مقبلون عليه.



السيرة الذاتية

الأستاذ الدكتور بدر عمر العمر

دكتوراه في التربية، علم النفس التربوي من جامعة كولورادو في أغسطس ١٩٨٠م

الخبرة العملية

م	الوظيفة	مكان العمل	من	إلى
١	نائب مدير الجامعة للخدمات الأكاديمية	جامعة الكويت	٢٠٠٢	٢٠٠٦
٢	رئيس قسم علم النفس التربوي	كلية التربية	٢٠٠١	٢٠٠٢
٣	رئيس قسم علم النفس التربوي	كلية التربية	١٩٩٤	١٩٩٧
٤	مدير المكتب الفني لتقييم النظام التربوي	وزارة التربية	١٩٨٦	١٩٨٧
٥	العميد المساعد للشئون الأكاديمية	كلية التربية	١٩٨٤	١٩٨٦
٦	مدير مركز التقويم والقياس	جامعة الكويت	١٩٨٢	١٩٨٤
٧	مدير مكتب التوجيه والإرشاد	كلية التربية	١٩٨١	١٩٨٢
٨	عضو هيئة تدريس	جامعة الكويت	١٩٨٠	للآن

الإنتاج العلمي

أ - بحوث وكتب منشورة

- ١ - العمر، بدر. (١٩٨٦) أهمية الدافعية للإنجاز في الإرشاد التربوي - المجلة التربوية - مجلد ٣ - الكويت .
- ٢ - ابو علام، رجاء و العمر، بدر (١٩٨٦). اعداد برامج لرعاية الاطفال المتفوقين عقليا. المجلة التربوية - العدد الحادي عشر. دولة الكويت.
- ٣ - العمر، بدر. السنوات الثلاث الأولى للحياة (مترجم) - الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية. ١٩٨٥.
- ٤ - العمر، بدر (١٩٨٧). الدافعية لدى طلبة جامعة الكويت - مجلة العلوم الاجتماعية - العدد الرابع. الكويت.
- ٥ - العمر، بدر (١٩٩٠). الآراء التربوية النظرية للأباء ونمط التعامل مع الأبناء. دراسات تربوية - الجزء ٣٨. جمهورية مصر العربية.
- ٦ - العمر، بدر. المتعلم في علم النفس التربوي. الطبعة الأولى ١٩٩٠
- ٧ - العمر، بدر (١٩٩٠). المتفوقون - تعريفهم - رعايتهم - طرق إعداد مدرسيهم. دراسات تربوية - العدد ٢٤. جمهورية مصر العربية .

- ٨ - العمر، بدر (١٩٩٢). الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية للغزو العراقي للكويت. « ازمة الخليج.. البعد الآخر » سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ٢٠. المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. البحرين
- ٩ - العمر، بدر (١٩٩٥). الدافعية الداخلية والخارجية لطلبة كلية التربية - مستواها وبعض المتغيرات المرتبطة بها. المجلة التربوية- العدد ٣٧. دولة الكويت.
- ١٠ - العمر، بدر (١٩٩٦). دور الأبعاد الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية في الصعوبات الدراسية لطلبة الجامعة- المجلة التربوية- العدد ٤١. دولة الكويت .
- ١١- العمر، بدر (١٩٩٦). التحكم في مفردات العلاقة التفاعلية للعملية التعليمية بين الطالب وأستاذ الجامعة. مستقبل التربية العربية- العدد السادس. جمهورية مصر العربية.
- ١٢- العمر، بدر (١٩٩٦). علاقة الإبداع بالخيال والذكاء. مجلة الآداب والعلوم الانسانية- المجلد ١٩. جمهورية مصر العربية.
- ١٣ - العمر، بدر. المتعلم في علم النفس التربوي . الطبعة الثانية ١٩٩٩ .
- ١٤ - العمر، بدر (٢٠٠٠). علاقة الدافعية نحو العمل ببعض المتغيرات الشخصية والوظيفية لدى الموظفين في دولة الكويت. مجلة مركز البحوث التربوية- العدد ١٧. دولة قطر.
- ١٥ - العمر، بدر (٢٠٠٢). التحصيل الدراسي لطلبة البرامج الاثرائية ومدى تأثره ببعض المتغيرات الأسرية المجلة التربوية - العدد ٦٣ . دولة الكويت.
- ١٦ - العمر، بدر (٢٠٠٢) الشيخوخة بين الفرد والأسرة والمجتمع. دراسات نفسية المجلد ١٢. جمهورية مصر العربية.
- ١٨ - العمر، بدر (٢٠٠٠). النموذج البنائي للدافعية نحو الوظيفة. المجلة العربية للعلوم الانسانية - العدد ٧١. دولة الكويت
- ١٩- العمر، بدر و الدغيم ، محمد (٢٠٠٧). النموذج البنائي للمظاهر الانفعالية للضغوط النفسية. المجلة التربوية - ٨٢. الكويت
- ٢٠- العمر، بدر و الدغيم ، محمد (٢٠٠٤). أثر بعض المتغيرات الشخصية والأسرية والمدرسية على مصادر ومظاهر الضغوط النفسية. دراسات نفسية- المجلد ١٤ . جمهورية مصر العربية .
- ٢١- Alomar, B. (2003). Parental involvement in the schooling of 100-children. Gifted and Talented International, 18, 95
- ٢٢- Alomar, B. (2006). Prsonal and family paths to pupil achievement- 922-Social Behavior and Personality, 34, 907

Alomar. B. (2007). Personal and family factors as predictors of pupils mathematics achievement. Psychological Report. 101. 269-259.

Hadi.F. & Alomar. B. Multilevel analysis approach for determinig 8th grade mathematics achievement in the State of Kuwait. Paper persented to the 32nd Annual Conference of International Association fo Education Assessment. Singapore. 2005

مساهمات علمية غير منشورة:

- ١- بحث الإرشاد والتقويم في ظل نظام المقررات - المؤتمر الثاني عشر لجمعية المعلمين الكويتية.
- ٢ - ورقة بعنوان طفولة الكبار أو رجولة الصغار - الكتاب السنوي للجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية .
- ٣ - مشروع لرعاية الأطفال المتفوقين في الكويت (مشترك) - الدراسات العلمية الموسمية المتخصصة - الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية
- ٤ - فلسفة تربوية من المنظور الإنساني - ورقة مقدمة في الموسم الثقافي لرابطة الاجتماعيين- الكويت.
- ٥ - «رعاية المتفوقين وبرامج تأهيل المعلم لرعاية المتفوقين » ورقة عمل مقدمة للحلقة الدراسية حول تأهيل المعلم لرعاية المتفوقين في الدول الأعضاء بالمكتب العربي لدول الخليج بالبحرين - البحرين
- ٦ - دراسة أسباب استخدام الخدم - مقدمة لمؤتمر أثر المربيات الأجنيات - البحرين .
- ٧ - الإصلاح التربوي - دراسة مقدمة للمؤتمر التربوي لجمعية المعلمين .
- ٨ - ورقة تقويمية لدراسة سلطنة عمان «أثر المربيات الأجنيات على خصائص الأسرة العمانية» البحرين .

مشاركات في البرامج التطويرية

- ١ - عضو في لجنة الخبراء لتقويم النظام التربوي .
- ٢ - عضو هيئة تحرير المجلة التربوية .
- ٣ - رئيس فريق تقويم نظام التقويم في مدارس المقررات .
- ٤ - « » « كفاءة النظر .
- ٥ - عضو المجلس الأعلى للتعليم .
- ٦ - المشاركة في دورات وزارة التربية .
- ٧ - عضو مجلس التربية الخاصة .

- ٨ - عضو فريق دراسة المؤشرات التربوية بدولة الكويت ١ .
- ٩ - عضو فريق دراسة المؤشرات التربوية بدولة الكويت ٢ .
- ١٠ - رئيس فريق دراسة صعوبات التلاميذ في امتحانات الثانوية العامة لمواد اللغة العربية والانجليزية والفرنسية .
- ١١ - رئيس فريق تقويم مخرجات كلية التربية بجامعة الكويت .
- ١٢ - مدير تحرير مجلة الطفولة العربية .
- ١٣ - عضو المجلس العربي للمتفوقين .
- ١٤ - عضو المجلس الاستشاري لوزير التربية .
- ١٥ - رئيس فريق بناء التوجهات الاستراتيجية للتعليم العام .
- ١٦ - عضو لجنة جائزة المكتب العربي للتربية .
- ١٧ - عضو الرابطة النفسية الامريكية APA .
- ١٨ - عضو الرابطة الامريكية للبحوث التربوية AERA .
- ١٩ - عضو الرابطة الدولية للقياس التربوي IAEA .
- ٢٠ - رئيس فريق انشاء مركز صباح الأحمد للموهوبين والمبدعين والتميزين - مؤسسة الكويت للتقدم العلمي .
- ٢١ - امين سر مجلس الامناء لمكتب الشهيد

له العديد من المقالات المترجمة المنشورة في مجلة الطفولة العربية من ١٩٩٩ و حتى ٢٠٠٣

له العديد من المشاركات في مؤتمرات و ندوات و مهرجانات و حلقات دراسية داخل و خارج الكويت

السليبات التي يواجهها العمل التربوي في وزارة التربية في دولة الكويت



الدكتور حمود خطاب حسن الخطاب

لكي يكون الموضوع الذي أشارك فيه في القضية التربوية الكويتية، فإن من الواجب ذكر المنطلقات التي كانت منها رؤية سلبيات العمل هذه، ومنها ما قد يكون موضع اختلاف، أو قد يكون مجال اتفاق، ووجهة نظر تجمع المستحسن من الموضوع حسب توجه قد يكون أكثر عمومية في رؤيته للموضوع.

وهذه المنطلقات هي:

- ١- خبرة الباحث في مجال العمل في وزارة التربية وتخصصه التربوي العام و تخصصه الدقيق في فرع من فروع مناهج التربية المدرسية الكويتية وعمله التربوي الميداني في مجال التوجيه العام لمادة التربية الإسلامية إحدى مقررات مناهج وزارة التربية ومشاركته المستمرة في لجان تطوير مناهج التربية الإسلامية بوزارة التربية وتأليفه وإشرافه المباشر على تأليف نحو أربعة عشر كتاباً للمتعلم وللمدرس. إضافة إلى المشاركات المحلية والدولية في مؤتمرات التربية.
- ٢- النظر إلى التربية باعتبارها فلسفة حياة.
- ٣- اعتماد المنهج الأميري (البراجماتي) النفعي في تصور العمل التربوي.
- ٤- اعتماد المنهج الإسلامي الموافق للمنهج البراجماتي الأميري باعتبار العمل التربوي عملاً نافعاً « النفعية » اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع» هذا نفس منهج (جون ديوي) النفعي تماماً.
- ٥- اعتبار العمل التربوي المدرسي تنشئة اجتماعية
- ٦- تفسير التنشئة الاجتماعية بالمعنى الشامل لها.
- ٧- اعتماد فهم التربية كعمل أني ورفض فكرة التربية من أجل المستقبل رفضاً تاماً باعتبارها عملية تعليب للفكر تفقد صلاحيتها أمام المتغيرات الحياتية.
- ٨- اعتماد فكرة تبني سياسات تربوية طويلة الأمد تضع في أولى اعتباراتها التغيير الدائم في العمل التربوي، مناهج وأهداف ومحتويات واليات تنفيذ وإعداد للمعلم.
- ٩- اعتبار «الخبرة» أساساً في بناء اتجاهات المتعلم
- ١٠- اعتبار العمل التربوي نشاطاً مشاركاً يكون الدور المهم فيه للمتعلم في مختلف مراحل عمرة التربية.

هذه بعض منطلقات البحث الذي بين أيديكم ؛ وفي ضوء هذه المنطلقات الهادية في الموضوع يمكن تحديد سلبيات العمل التربوي باختصار شديد كما يلي:

١- مناهج التعليم الحالية في وزارة التربية ومنذ الستينيات من القرن الماضي أعدتها البعثات العربية التعليمية التي كانت في الكويت آنذاك ؛ ويسمى المنهج الذي انتقته هذه البعثات بقصد أو من غير قصد يسمى «منهج الوحدات الدراسية المنفصلة» ؛ وتقييمه العلمي بين المناهج كلها : أنه أسوأ المناهج كلها ! ويمكن الرجوع إلى ماكتب عن هذا المنهج إلى مباحث المناهج ومؤلفاتها.

٢- يعتمد منهج الوحدات الدراسية المنفصلة على عمليات التلقين وهو يلغي الخبرة للمتعلم ويرفض نشاطه في عملية التعلم.

٣- المتعلم في منهج الوحدات الدراسية المنفصلة متلق للمعارف يحركه المعلم كيف شاء ولا مجال للاختيار في المنهج ولا مجال للحوار والاقتناع بالنسبة إليه.

٤- تعاني المناهج الحالية باعتبار طبيعتها التي ذكرناها في النقاط السابقة من الانفصال في محتوياتها التعليمية.

٥- عملية الانفصال في محتويات المواد الدراسية تشمل مجموع المواد، فلا ترابط رأسياً ولا أفقياً فيما بينها، كما أن هذا الانفصال يشمل مفردات الوحدة الدراسية الواحدة بين أجزائها؛ كما يشمل الانفصال المادة الدراسية الواحدة في سني تعليمها؛ وهناك تكرار للموضوعات في بين الوحدات الدراسية للمادة التعليمية الواحدة، وهناك تداخل بين مفردات الوحدات الدراسية المختلفة مثل التداخل غير المبرر بين مادة العلوم ومادة التربية الإسلامية ونحو ذلك من التداخلات المخلة بالعمل التربوي والمؤثرة سلباً على المتعلم .

٦- المنهج المتبع في وزارة التربية هو منهج المعلوماتية وهو منهج تخلت عنه الدول المتقدمة تربوياً لأنه يعتمد على حشو الأذهان بالمعارف، وكأن المتعلم سيدخل مسابقات تلفزيونية. فهو لا يعد للحياة العملية. وهو منهج كلامي شفهي.

٧- عمليات بناء مفردات ومحتويات المواد الدراسية: في المنهج الحالي لا تعتمد على أصول علمية في انتقاء مفرداتها، ومن هنا فالمتعلم وخاصة تلاميذ المرحلة الابتدائية يعانون من سوء فهم لمفردات المقررات ويعانون من صعوبات بالغة في فهم تراكيب الجمل والكلمات التي تقدم بها مفردات محتويات المواد المقررة بمعنى علمي: « المناهج تعاني من مسألة فقدان الانقائية أو المقروئية في مفردات محتوياتها. لا مقروئية في محتويات المواد المقدمة مما يراكم الصعوبات في العملية التربوية، فلا المناهج حياتية ولا المناهج تعتمد على المشاركة مع المتعلم ولا فيها حتى ما يقرؤه.

٨- مؤلفو وواضعو مناهج التعليم في وزارة التربية ليسوا متخصصين في علوم التربية بالعموم، كما أنهم غير مهيين للكتابة لمراحل المتعلم العمرية فاهتمامهم هو في المناهج الحالية

كما هي اهتمام بالمعلومة فقط ولا قدرة تربوية لدى هؤلاء لتكييفها تربويا حسب المرحلة العمرية للمتعلم.

٩- لا مراعاة لمطالب نمو المتعلم في مراحل تعليمه المختلفة فلا علمية في هذا.

لا علاقة لمجتمع الطفل؛ مجتمع الكويت ولا ارتباط بين المجتمع ومادة التعليم، ومن هنا جاء درس الفراشات في اللغة العربية والمكون من سبعين صفحة لطفل الابتدائي يحمل أمثلة لا تتوفر في البيئة الكويتية؛ ومثله درس في العلوم في الصف الثاني ابتدائي يطلب من الطفل المتعلم إجراء مسابقات رياضية بين «الضفادع» مع ملاحظة عدم وجود «ترع مائية» في الكويت تتكاثر فيها الضفادع !!!

وواضح أن فكر التعليم متأثر بواضع المناهج أو أساتذته الذين ربوه على مناهج لا تتلاءم وبيئته؛ ويعد درس فيه جمال مية في الصف الأول الابتدائي في مادة التربية الإسلامية أنموذجا سيئا للمحتويات المنتقاة من غير المجتمع الذي تعد فيه المناهج؛ هذا من جانب، ومن جانب آخر فالمناهج التعليمية تغص بالأخطاء التربوية الكبيرة التي لا تغتفر في كل مجال، مع تداخلها بعضها مع بعض وتراكمها حتى في الدرس الواحد؛ مما يشتم ذهن المتعلم ولا يحسن صياغته ولا إعداده.

١٠- معاهد إعداد المعلمين: لا تعاضد ولا تكاتف ولا وحدة بينها في إعداد المعلمين، وهم بالجملة يفتقرون إلى «كفايات» إعدادهم من حيث المادة الواحدة فعدد العلوم المدروسة فيها لا يشكل كفاية تربوية ولا علمية للمعلم؛ ناهيك عن طرق التجاوز والنجاح في المواد التعليمية وبحوثها نشاطاتها؛ ويشكل موضوع «كفايات إعداد» المعلمين نقطة جوهرية في نقص إعداد المعلم وتأهيله بالكفايات المتعددة واللازمة لعمله. مع ملاحظة أن هناك كليات غير تربوية تقوم بإعداد المعلمين ودون مؤهلات تربوية أساسية.

وهذه بعض المقترحات من أجل العمل على تطوير التعليم وحسن بناء المناهج الدراسية:

١- لا يمكن القيام بأي عمل تربوي في مجال بناء المناهج من غير وجود «نظرية للتربية» تخص المجتمع الكويتي.

٢- يتم بناء أهداف التربية بعد قيام نظرية تربوية.

من أجل بناء نظرية للتربية هناك قواعد وشروط لذلك ومن أهمها: أولا: أن لا تبنيها وزارة التربية من خلال العاملين فيها فقط، فلابد من مشاركة مؤسسات المجتمع الكويتي في وضع أسسها. ثانيا: أن تعتمد النفعية الآنية أساسا لها.

٣- من أجل بناء مفردات المناهج لابد من مراعاة أسس هذا البناء علميا ومن أهمها: مراعات مطالب نمو المتعلمين في سني دراستهم المختلفة. ومراعاة طبيعة المجتمع الكويتي.

من أجل النقطة السابقة - ٣ - يجب أن يكون هناك دراسات في مجالات متعددة ومنها أولا: دراسة كويتية علمية مقننة تخص «مطالب نمو المتعلمين» في جميع مراحل عمرهم مفصلة

- تفصيلا دقيقا. ثانيا: قيام دراسات تخص طبيعة المجتمع الكويتي وحاجاته الآنية مع تكرار هذه الدراسة مراعاة للمتغيرات المختلفة.
- ٤- لابد من قيام دراسات أخرى متكررة في مجالات أسس بناء المناهج المتبقية مثل دراسات في طبيعة العصر تأخذ في الاعتبار المتغيرات المختلفة. وقيام دراسات تخص مفردات المواد الدراسية المنتقاه.
- ٥- إعداد المناهج الدراسية وبناء مفرداتها يحتاج لفرق متخصصة علميا تحمل مؤهلات في مجال بناء المناهج فلا يبني المناهج من هب ودب.
- ٦- لابد من عمليات تحكيم تصاحب بناء المناهج الدراسية وتقنينها، وهذا عمل يجب أن يتكرر مع كل تغيير للمناهج.
- ٧- لابد من تغيير محتويات المناهج حسب طبيعة التطورات والمتغيرات المتنوعة فلا مناهج للأبد.
- ٨- لابد من اعتماد مناهج يكون للمتعلم فيها أهمية كبرى فالمتعلم في المناهج عنصر محاور مشارك معارض ناقد وليس سلبيا مستمعا خاملا.



السيرة الذاتية

الدكتور حمود حطاب حسن الحطاب

المؤهلات العلمية

- ليسانس شريعة إسلامية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.
- دبلومه عامة في التربية من جامعة عين شمس القاهرة.
- دبلومه خاصة في التربية من جامعة عين شمس في القاهرة.
- ماجستير في المناهج وطرق التدريس من جامعة عين شمس في القاهرة.
- دكتوراه الدولة من جامعة الزيتونة في تونس.

الخبرة العملية

- عمل مدرساً، ثم موجهاً، ثم موجهاً عاماً للتربية الإسلامية في وزارة التربية.
- درّس في عدة جامعات وكليات، ومنها جامعة الكويت والتعليم التطبيقي، كلية التربية والعلوم الصحية والمعهد التجاري.
- درّس في الكلية العسكرية للطلبة لضباط دفعة ٢٦
- درّس لضباط رتب في وزارة الدفاع.
- حالياً مدرس في الجامعة العربية المفتوحة بالكويت.

مثل الكويت في مؤتمرات متعددة .

ألف ١٥ كتاباً في التربية الإسلامية.

كتب في معظم الصحف المحلية.

في نظامنا التربوي من أين يبدأ الضلل؟؟

الأستاذة خولة العتيقي



يبدأ في نظامنا التربوي من : رأس الهرم، من الوزير، حين لا يكون من رحم التربية، ولم يمارس العمل كمعلم، ومن ثم يترقى إلى أن يصبح وزيراً، حتى لو كان أكاديمياً جامعياً يدرس في الجامعة، عمل التربية الإداري والفني يختلف اختلافاً شديداً عن العمل الجامعي الأكاديمي. فغالباً ما يأتي الوزير الجديد غير مسلح بأدوات علمية سواء أكانت فنية أم إدارية يجابه بها الحرس القديم الذي عمل في الوزارة لأكثر من ثلاثة أو أربعة يعلم دهاليزها وسراديبيها وممراتها السرية.....، علاوة على أنه يعلم يقيناً أن المنصب الجديد سياسي أكثر منه فنياً، فيحاول كل وزير أن يتبع سياسة الخطوة خطوة، ظناً منه أنه باق في عمله فيتمه، ولكنه يفشل لأن المجتمع أصلاً يخاف التغيير الدراماتيكي ولأن الوزارة لا تدوم أكثر من سنة! فيبدأ عهده الإصلاحية بتغيير وكيل أو تدوير وكلاء مساعدين على وجل وعلى توجس وخوف يجس بهم نبض بقية العاملين في الوزارة، والجسم التربوي والشارع السياسي وغالباً وقبل ردة الفعل ومع بداية عمل الوزير أو في خضم بداية تعرفه على الوزارة ومتاهاتها يُحل مجلس الأمة وتستقيل الوزارة، ويدور حطب الدامة، ويتغير الوزير ويأتي آخر لا يبدأ من حيث انتهى الآخرون بل يبدأ وكأن الوزارة تؤسس من جديد. ناهيك عن شئ نفسي يحدث مع كل وزير دخل وزارة التربية وهو أن كل واحد منهم يريد أن يترك بصمة يذكر بها عهده، فيقال: هذا الوزير غير السلم التعليمي وهذا طور وأحدث مناهج معينة، وهذا أدخل « اللاب توب » وذلك « الفلاش ميموري » وهكذا، ثم إنه تبدأ عملية إصلاحية سهلة ولكنها تثير زوبعة وتسلط الأضواء عليه كفارس إداري تربوي استطاع أن يواجه بها الحرس القديم في الوزارة (من مثل إقالة وكيل، أو تدوير وكلاء) ثم يغوص في خضم العمل التربوي والسياسي ومشاكل التربية العويصة، فينسى الإصلاح وينشغل عن التطوير ثم يتركهما ويترك الجمل بما حمل للوكلاء ومساعديهم، فتعود الحياة كما كانت مشرقة للمعمرين في الوزارة، ويبقى الوزير واجهة فقط يصرح ويبرر أخطاء غيره، ويقابل المتنفذين ليحل مشاكلهم ويجتمع مع الوزراء وأعضاء الأمة ويوم آخر في التعليم العالي، ويوم للجامعة فماذا يتبقى لوزارة التربية التعيسة غير يوم واحد وقد يكون في نهاية الأسبوع الذي يغيب فيه معظم الموظفين والطلاب كيف ستحل مشاكل التربية في يوم أو يومين في الأسبوع يتخللها مهمات رسمية وسفر لمؤتمرات وافتتاح فعاليات؟

الفساد في الجسم الإداري:

ثم سننزل قليلا إلى منطقة في الهرم التعليمي تبين لنا الخلل في نظامنا التعليمي أو هي سبب من أسبابه وهي منطقة الوسط ما بعد القمة وفوق القاعدة هذه المنطقة يحتلها الوكلاء والوكلاء المساعدون ورؤساء الأقسام والمراقبون ولتشمل تجاوزا مدراء المناطق ومراقبي المراحل وموجهي العموم .

هذه المجموعة هي بحد ذاتها معضلة «الدافنشي كود» «DAVINCI CODE» فهي مختلطة المصالح، مختلطة القرارات، العليا تسقط على السفلى قراراتها والسفلى تنفذ من غير مراجعة ولا سؤال (لأنها في الأصل لم يؤخذ رأيها) ثم يبدأ التطبيق على الميدان التعليمي عن طريق توجيهات موجهي العموم الذين يوجهون الموجهين الفنيين، وهؤلاء معظمهم مثل (الأطرش بالزفه)، فينقلون التعليمات بحذافيرها أو ناقصة وقد لا يستطيعون شرحها للمعلمين، ويبدأ الميدان المسكين ممثلا بالمعلمين والإدارات المدرسية التي من واجبها تهيئة الظروف للتنفيذ (أي تنفيذ قرارات لا يمكن تنفيذها على أرض الواقع) من مثل «إطالة الدوام في يوم الثلاثاء» أو من مثل «الملف الإنجازي» الذي أطلق عليه المعلمون «الملف الإعجازي» ويحدث اللبس، ويحتج المجتمع، وتتدخل الصحافة، ثم يسكت عن المشروع ولا يتابع ويغنى من غير قرار رسمي مع أنه أقر بقرار رسمي، ويترك المشروع برمته يحل نفسه بالزمن ولا يهم ما صرف عليه من جهد ومال ولجان استنزفت ميزانية وزارة التربية بغير حق، واللجان هذه مصيبة تحتاج إلى مقالات وكتب للحديث عن آلياتها وإنجازتها) قد نتطرق إليها من خلال حديثنا، وقد نتركها لحديث آخر في وقت آخر.

هذه الفئة التي تأتي في المرتبة تحت قمة الهرم وتنتهي عند قاعدته لا يربطها رابط ولا يجمعها فكر ولا ينظمها عهد ولا قانون، يجمعها ما يسمى «بمجلس الوكلاء»، يشرف على كل القطاعات وكل وكيل مسؤول عن قطاعه الخاص (وليس لنا اعتراض على ذلك) ويظهر عدم التنسيق بينهم جليا واضحا حين صدور قرارات من الوزير الذي استشف أو أخذ موافقتهم على مشروع من بنات أفكاره (ولنأخذ مثلا بعض التسلسل لبعض القرارات الفاشلة لبعض الوزراء والتي قبرت في مهدها، ولم يجد الوزراء من يحاسبهم أو حتى يسألهم عن الأموال التي أهدرت، والأوقات والجهود التي ضيعت وبذلت).

ظهر لنا أحد الوزراء بمشروع «كمبيوتر لكل طالب» ثم بعده «لاب توب لكل طالب» وعقدت اللجان اجتماعاتها وأقرت المشروع إكراما لعين الوزير، الذي كان سيزعل كثيرا لو قيل له من البداية أن مشروعه غير واقعي أو فاشلا ولم يراع في هذا المشروع أو قد يكون روعى ولكن

وذهب وزير الفلاش ميموري بحل المجلس والحكومة وتغيرت الوزرة وجاء وزير جديد ليكون عهده عهد «السيد ي» ومنتظر ما سيسفر عنه هذا المشروع الجديد الذي سيميز عصر وزيرنا الجديد،

وهكذا فالتعليم في وطننا حقل تجارب للوزراء الذين يأتون من خارج الوزارة فيشغلهم وكلاؤهم المعمرون ويلهونهم بمشاريع تطويرية لم ينجح أحدها مطلقاً. ولكن الوزير يبتلعها وفي حلقه لقمة تسدها المسؤوليات الكثيرة المناطة به وبعد فترة الحماس يترك الوزير الجمل بما حمل لتصرف الوكلاء وتحت قبضتهم يعيثون في مصائر أبنائنا فساداً، ويتخلف التعليم.

الفساد في الجسم التعليمي

لنصل إلى قاعدة الهرم والخلل الآخر وليس الأخير في نظامنا التربوي وهذه القاعدة هي الأكثر تأثراً بما يؤديها من فوق من القمة وهي الضحية الصامته المنفذة فقط لما يرد إليها من تعليمات دون مناقشة، والتي لا يؤخذ لها رأي في كل تغيير وتبديل، هي أداة منفذة فقط. هذه القاعدة العريضة الكبرى تشمل الإدارات المدرسية والموجهين الفنيين والمعلمين وأبناءنا الطلاب المساكين.

قد يكون المعلمون والإدارات المدرسية والطلاب هم الأهم في العملية التعليمية، بل قطعاً هم الأهم، وقد يكون الوزير والوكلاء والمدراء والمراقبون عملهم الأصلي خدمة الفئة الأولى من إدارات ومعلمين وطلاب، ومفهوم الإدارة القديم والحديث أن الجميع في خدمة الطالب ولكن هذه الفئة (الإدارة، والمعلم، والطالب) أصابها الصدا لأنها لم تشارك في التخطيط للعملية التعليمية إلا من ناظر هنا ومعلم هناك في إحدى اللجان ذراً للرماد في العيون، والاستهلاك الإعلامي بالقول بأن الوزارة أشركت المعلم والإدارة المدرسية في قراراتها، مع العلم بأن المعلم أصبح عبداً للإدارة المدرسية فمهما ارتقى في مستواه العلمي والعملية فإن لم يقدم خدمات للإدارة فلا يحلم بالامتياز والتقدير إلا ما ندر ومع الوقت أصبح عمله إدارياً أكثر منه فنياً تعليمياً، فهو مسؤول عن مكاتبات المدرسة وهو المشرف على الممرات وهو المحضر للامتحانات والراصد للدرجات والمسؤول عن الإذاعة والمقصف وسلامة الممتلكات، وعن الحضور والغياب وهذه كلها من أعمال السكرتارية في الدول المتحضرة ولكنها من المفروضات على المعلم في وطننا. وسرقنا من المعلم وقته للإعداد الجيد لدروسه وللإبداع في تقديمها والدقة في رصد درجات الطالب.

الإدارات المدرسية تريد أن تحقق الجودة في التعليم كما جاءها مفهوم الجودة من الوزارة ولكنهم يطبقونها خطأ، أو يخرجونها عن مفهومها، وفي نهاية العام تقدم للوزارة ملفات منمقة مزينة بالصور والألوان تثبت أن الإدارة حققت الجودة في التعليم، ولكن في نهاية المطاف نجد نتائج

الطلاب متدنية ومستوياتهم ضعيفة علميا بالرغم من الدرجات العالية التي يحصلون عليها!! فكيف حققوا الجودة؟ أليست الجودة في أحد مفاهيمها الارتقاء بمستوى الطلاب ومستوى المعلمين ومستوى الإدارات المدرسية؟ إذا ما بال طلابنا يتدهور حالهم في كل عام؟ والبنك الدولي يهدد بأنه لن يقبل الاعتراف بشهادتنا الثانوية ما لم يتحسن مستوى التعليم، والإدارات المدرسية تقدم فروض الولاء والطاعة لمدرء المناطق ومراقبي المراحل بدلا من أن يكون هذا الولاء للعملية التعليمية، بتهيئة الأجواء المناسبة للمعلم ليعطي وللطالب التلقي؟

ألقى الفساد الإداري ألقى بظلاله الثقيلة على واقعنا التعليمي، ولا نحمل الوزراء المسؤولية لأنهم لم يأتوا من أجل التعليم بل أتوا ليكونوا واجهات سياسية، لأنه من غير المعقول أن يتحمل الوزير عمل وزارة عن وزارتين في ثقلها وعظم مسؤولياتها. وكم طالب المجتمع وطالب الوزراء أنفسهم بفصل التعليم العالي عن التعليم العام.

الفساد في الجسم التعليمي يحتاج إلى غرفة عمليات حربية إصلاحية تبتز المرض المستشري، لا مؤتمرات تشخص المرض وتترك المريض يموت منتظرا العملية التي لن تأتي أبدا. يحتاج إلى أن يكون للتعليم سياسة دولة كما فعلت ماليزيا وسنغافورة والصين وغيرها من الدول التي كانت في آخر الركب وأصبحت في المقدمة.

حين تفهم الدولة وتؤمن بأنها لن تتقدم علميا وعمليا وأخلاقيا إلا حين تصلح التعليم، لكن ليس برؤية وزير بل برؤية دولة وضمن خطة علمية مدروسة تحدد فيها : ماذا تريد من نظامها التعليمي.

وتنشئ كليات جامعية للمعلمين لا تقبل إلا ذوى النسب العالية، لا كما هو معمول به الآن من أخذ سقط المجاميع إلى كلية التربية ليصبحوا معلمي المستقبل، وحين نكتفي ذاتيا ونتوقف عن استيراد المعلمين الذين هدفهم الأول والأخير كسب الرزق بأي وسيلة كانت، والانطلاق في عالم الدروس الخصوصية التي تدر عليهم أرباحا هائلة ولا يهتمهم المستوى التعليمي للطلاب. وفي النهاية لا يتبقى لنا إلا القول بأنه مادام التعليم لا يشكل هاجسا في ذهن المخطط للبلد وليس في سلم أولويات الدولة، فسيبقى الحال كما هو عليه إلى أن يقبض الله له منقذا.

اتقان اللغة الأم ... خطوة نحو العلاج

خطب الرئيس الفرنسي «فرانسوا أولند» في استقبال العام الدراسي الجديد فقال مخاطبا أسرة التربية والتعليم لسناء في حاجة إلى نهضة، بل إلى إعادة تأسيس «لم يقل سنطور التعليم وسنحضر الخبر الفلاني والبرفسور العلاني، ولم يقل وفرنا لطلابنا أدوات التعلم وملاعب

النشاط ولم يقل سنعطي لكل طالب (كومبيوتر) ولا (لاب توب) ولا (فلاش ميموري)، فقد أصبحت هذه من المسلمات والبد依يات في حياة الطالب بل أكد عبارة هي مفتاح الإصلاح في التعليم حين يؤسس الطالب تأسيسا صحيحا كما كان التعليم في السابق. وهذا التأسيس بدايته كما قال الرئيس «اولند» في إحدى فقرات خطابه «يبدأ من إتقان اللغة الأم ولا مانع بل قد يكون من البديهي ان تستخدم التكنولوجيا الحديثة وأدواتها في مساعدة الطالب على التعلم وعلى إتقان لغته.

اللغة مفتاح التعلم ومفتاح المعرفة، ومفتاح الفكر ومفتاح الإبداع والدولة التي تريد أن تتقدم عليها الاعتناء بلغتها. حين انتشر الضعف القرائي والكتابي في مدارسنا وتلفتنا يميننا وشمالا نحن موجهي اللغة نبحث عن حلٍ ذهبنا في بحثنا إلى كل مكان وفتشنا عن اي طريقة ننقذ بها الأبناء وعجزنا عن إيجاد حلٍ وحتى يومنا هذا كان هناك البعض وأنا منهم ممن اقترحوا بعض الحلول الجذرية التي تنادي بالعودة إلى الحروف الابجدية وحفظها مرتبة «صوتا ورسما» ولكن دعاة الحداثة حاربوها بشدة (وقد جربناها في احدى المدارس واتت بنتائج باهرة) ولكن أعداء النجاح لغيرهم حاربوها بشدة وقالوا ان النظريات الحديثة تدعو إلى الطريقة الكلية أي تعليم الطفل الجملة ثم الكلمة ثم الحرف. وأخذوا في التطبيق ومن يومها وطلابنا يتأخرون في اللغة عاما بعد عام ولكن لا احد يسمع ولا أحد يريد أن يرى ويشهد ولا أحد يريد ان يتكلم أو يصدع بالحق في غابة وزارة التربية الرهيبة. عجا للتربويين كلهم وأولياء الأمور الذين يفرحون ويصفقون لأبنائهم عندما يردد هؤلاء الأبناء على مسامعهم الأبجدية الإنجليزية وكأنهم أمسكوا بإطراف اللغة الانجليزية ولا يوافقون على أن يحفظ ابناؤهم الأبجدية العربية، ويتهمونها بالصعوبة لان عقدة الاجنبي متأصلة فيهم والانهزام أمام الغرب يعشش في عقولهم.

اقترحنا منهجا آخر نضرب به طائرین بحجر واحد وقلنا إن لدينا في المنهج «مادة حفظ القرآن الكريم» فلماذا لا نستغني في المرحلة الابتدائية عن كتاب اللغة العربية، ونستبدله بالسور القرآنية المقررة للحفظ ونجعلها المنهج للغة العربية، وهي تتضمن كل مهارات اللغة العربية المقررة على طالب المرحلة الابتدائية من حروف الى حركات إلى مدود ولامات شمسية وقمرية الى حروف تكتب ولا تنطق، وحروف تنطق ولا تكتب حتى نصل الى بدايات مادة النحو في الصفوف المتقدمة من أفعال وأسماء وجمل ومكملاتها.

فيتعلم الطفل لغته من مصدر قرآني صحيح، وفي الوقت نفسه يحفظ السور المقررة عليه في مادة التربية الاسلامية ويتبادل المعلمان الدور فهذا يعلم اللغة على أصولها والآخر يعلم المعاني والتفسير والقيم، مع كون السور القرآنية نصا لا يختلف عليه اثنان فلا نعود نسمع الاتهامات التي توجه للمناهج المعمول بها حاليا.

وكذلك جربنا هذه الطريقة في سنة من السنوات من خلال النادي الصيفي لجمعية المعلمين الكويتية ونجحت نجاحاً باهراً، واستفاد منها الطلاب استفادة كبيرة ولكن كما حدث للمقترح الأول حدث للمقترح الثاني، ووقف أعداء النجاح والتطوير وقالوا سنتهم بأننا نكرس فكرة الأرهاب ان اعتمدنا في تدريس اللغة العربية على النصوص القرآنية، ويكفينا سورة واحدة قصيرة أو بضع آيات من سورة طويلة في بداية كل كتاب من كتب اللغة العربية المقررة على الطالب.

وها هو الرئيس الفرنسي يؤكد أن بلاده التي نطلق عليها نحن «بلاد النور والثقافة تعاني كما نعاني نحن من ضعف الأبناء في اللغة ويحتاج إلى غرفة عمليات لإعادة تأسيسهم وما بعد التأسيس مقدور عليه ومتروك لذكاء الطالب وميوله واستعداداته الخاصة كما حدث لصناع النهضة الإسلامية والأوروبية في سابق العصر والأوان.

لقد كان الرئيس الفرنسي شجاعاً ومهما حين وقف أمام قومه ووضع يده على الجرح واقترح لهم الدواء الناجع، وهذا هو المطلوب من وزراء التربية عندنا ومن مثقفينا بأن نبتعد قليلاً عن التبعية لكل ما هو أجنبي وأن نرسم طريقاً للعلاج يتبين لنا بعده إمكانات طلابنا وإمكاناتنا كدولة من خلال إعادة التأسيس وهذا هو الاتجاه الصحيح.



السيرة الذاتية

الأستاذة. خولة عبد اللطيف عبدالله العتيقي

المؤهل العلمي

- ليسانس آداب لغة عربية ١٩٦٩
- دبلوم عام تربية ١٩٧٥
- دبلوم خاص تربية ١٩٧٦
- مجتازة للعديد من الدورات التأهيلية

الوظيفة الحالية

- موجه أول لغة عربية (متقاعد)
- صاحبة مدرسة الكويت الأهلية الحديثة.

العضويات

- ١- عضو مجلس إدارة جمعية المعلمين الكويتية.
- ٢- عضو جمعية المعلمين العالمية (ICET) مدى الحياة.
- ٣- عضو مؤسس في تجمع تنامي
٤. عضو الجمعية العامة للهيئة الخيرية الاسلامية العالمية

المشاركات :

- ١- تأليف جميع كتب المرحلة الابتدائية المستخدم حالياً
- ٢- تأليف كتاب الصف الرابع الثانوي للتعليم العام.
- ٣- كتب النحو والصرف للمعهد الديني القسم الثانوي لجميع الصفوف.
- ٤- كتب طلبة المنح الدراسية (البحوث) التابع للمعهد الديني.
- ٥- كتب المقررات التالية للمرحلة الثانوية لنظام المقررات (١١، ١٢، ٤١، ٤١، ٧٢، ٧١، ٨٣).
- ٦- موائمة كتب المقررات لنظام التعليم العام الجديد.

من الدورات التي حضرتها :

- التفكير الاستراتيجي
- الشخصية النسائية وسبل التميز والنجاح
- تطوير القدرات واستخدام الترسيم الذهني

- دور المجتمع المدني في تنمية ثقافة حقوق الإنسان (البحرين)
- إعداد النساء القادة (واشنطن)
- الحملات الانتخابية (الدوحة)
- شركاء في المشاركة (الكويت)
- دوره تطوير التعليم في بوسطن هارفارد وادنبره

من الدورات التي قدمتها :

- طرق التقويم والقياس (للمراحل الثلاث ثانوي ومتوسط وابتدائي)
- أساليب التدريس الحديثة (للمراحل الثلاث ثانوي ومتوسط وابتدائي)
- التدريس في ظل المجالات القرائية والادبية (المدارس والمقررات)
- صياغة الهداف التربوية
- المطالب الاساسية للمرحلة الابتدائية
- الدورة التحويلية لتأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للتدريس في المرحلة المتوسطة.
- معالجة الضعف القرائي والكتابي لطلاب المرحلة الابتدائية والمتوسطة
- مشاركة في أسابيع الخدمة النفسية والاجتماعية في وزارة التربية
- محاضرات اجتماعية في مراكز تنمية المجتمع
- محاضرات في دور الرعاية الاجتماعية (الفتيات)
- دورات تعليم التفكير على منهج دي بونو

المساهمات الصحفية:

- كاتبة زاوية أسبوعية في صحيفة الوطن
- سبق لي الكتابة في مجلة المجتمع ومجلة التعاون، ومجلة مائدتني وصحيفة القبس ومجلة النور وصحيفة الأنباء ومجلة الفرحة وملحق المجتمع، ومجلة الفرقان، ومجلة الإتحاد ومجلة تحت العشرين ومجلة المعلم ومجلة التربية وصحيفة الحركة

المساهمات الخيرية

- عضو عامل في لجان خيرية متعددة
- محاضرة في شئون الأسرة
- محاضرة في أسابيع الخدمة النفسية والاجتماعية في مدارس التربية ومراكز تنمية المجتمع
- مكرمة من جمعية (أم المؤمنين في دولة الامارات العربية المتحدة للخدمات المقدمة للمجتمع
- ناشطة نسائية

مؤتمرات حضرتها:

- المرأة المهجرة (Uprooted Women) في الشارقة بأشراف الأمم المتحدة
- مؤتمر المرحلة الابتدائية بأشراف إدارة المناهج في وزارة التربية الكويت
- المؤتمر العالمي للمرأة) في بكين بأشراف الأمم المتحدة (الصين)
- (المرأة في المناطق الفقيرة) بأشراف الامم المتحدة في (الأردن)
- تدريب المدرسين وتطوير المدارس أقامته منظمة المعلمين العالمية الآيست (ICET) بأشراف المجلس الأعلى للتعليم في جامعة فرجينيا (عمان) الأردن
- الفضايات العربية (الشارقة)
- ملامح إستراتيجية المشروع الإسلامي في مطلع القرن القادم جامعة الكويت
- قمة المرأة العربية الأول (مصر)
- مؤتمر المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية (الكويت)
- منتدى المرأة والساسة (تونس)
- الطفولة العربية والواقع وآفاق المستقبل (مصر)
- قمة المرأة العربية الثاني (مصر)
- الندوة القطرية للتعليم عن بعد (الكويت)
- المؤتمر الثاني / مؤسسة الفكر العربي استشراف المستقبل (بيروت)
- المؤتمر الثالث مؤسسة الفكر العربي (مراكش)
- المؤتمر الرابع مؤسسة الفكر العربي (الأردن)
- مؤتمر تعليم التفكير الابداعي (نظام الكورت) (الأردن)
- المرأة الكويتية في الإبداع الثقايف (مصر)
- اجتماع خبراء تعليم التفكير (معهد دي بونو) الأردن

المؤلفات والدراسات:

- وظيفة المرأة المسلمة في عالم اليوم (مؤلف فائز بالمركز الثالث للتأليف) عام ١٩٩١ - الذي كان بأشراف منظمة الايسيسكو) المنظمة العربية للعلوم والثقافة
- مقومات النظرية التربوية الإسلامية (دراسة مجمعة ومقدمة لمنظمة الايسيسكو)
- رفع كفاءة المعلم في ضوء الإدارة المطورة (بحث مقدم لوزارة التربية مع مجموعة من المعلمين.
- الأسرة في القانون الكويتي والإسلامي وقانون الامم المتحدة (بحث مقدم لمؤتمر المرأة في بكين)
- معادلة النجاح بعد الطلاق (كتاب يتضمن برنامج تأهيلي للمطلقين)
- التوجيه الإكلينيكي (مقالة طويلة ومنشورة في مجلة التربية الكويتية)
- المرأة المسلمة ودورها في حفظ الهوية (ورقة عمل لمؤتمر كلية الشريعة)
- رعاية المسنين بحث مقدم لمؤتمر المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية

- تأثيث الهيئات التدريسية في مدارس وزارة التربية (بحث مقدم للمجلس الوطني للعلوم والثقافة في مهرجان القرين)
- التواصل الثقافي في ضرورة استراتيجية (السفارة الإيرانية في الكويت-الموسم الثقافي)
- وتشرق الشمس دائماً (كتاب اجتماعي).

الباب الثاني

المقالات

القسم الأول: في مسألة الفساد و الشفافية و الحكم الصالح

القسم الثاني: اهدار الموارد و هموم التنمية

القسم الثالث: الفساد السياسي و ترشيد الأداء البرلماني

القسم الرابع: ألوان من الفساد

القسم الأول

في مسألة الفساد و الشفافية و الحكم الصالح



الفساد

د. حسن الموسوي

وجد الفساد منذ وجود الإنسان، وسيستمر في حالة المد والجزر إلى أن يورث الله الأرض عباده الصالحين، وقد تنوعت أشكال الفساد وزادت في الآونة الأخيرة نتيجة التغيرات الحياتية، وطغيان الجانب المادي على سائر القيم الأخرى. ويعد الفساد واقعا في الواقعين السياسي والاجتماعي، ولو أن الجانب الاجتماعي ما هو إلا امتداد للجانب الاقتصادي، ومن المعروف عندما تحدث حالة من التحدي والتغير في الجانب الاقتصادي يبدأ الفساد بإعلان نفسه. ويرى الكثيرون أن النظام الرأسمالي هو نظام منتج للفساد يسحق حقوق الطبقة الكادحة لمصلحة طبقة محدودة تزداد ثروتها كل يوم على حساب الطبقة الفقيرة، ولا يقتصر الفساد على الجانب المادي فقط، وإنما يشمل استخدام المنصب لتحقيق الربح والمصلحة الشخصية. وفي المجتمعات النامية يكون مصدر الفساد ضعف القوانين، وغياب الرقابة، وسيطرة أرباب المال وأصحاب النفوذ على الكثير من مفاصل صناعة القرار. ولم يعد خافياً أن الفساد في مجتمعنا مع الأسف بدأ يتفشى يوماً بعد يوم، ويزداد بوتيرة تصاعدية، في غياب أي خطط أو إجراءات عملية لمحاربتة، والحد منه، وأصبح عاملاً أساسياً في تعطيل التنمية، وعاملاً في تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشى، وإلى تردي نوعية الخدمات الحكومية وزيادة الضغوط على ميزانية الحكومة.

وعند الحديث عنه لا بد من التطرق إلى مظاهر الفساد المتغلغل في مجتمعنا، وتحديدته في المظاهر التالية:

- ١ - الواسطة، أي التدخل لمصلحة فرد ما من دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة.
- ٢ - المحسوبية، أي تنفيذ أعمال لمصلحة فرد أو جهة ينتمي إليها الفرد مثل حزب أو طائفة أو قبيلة أو عائلة، من دون أن يكون مستحقاً لها.
- ٣ - المحاباة، أي تفضيل طرف على طرف آخر في الخدمة بغير حق، للحصول على مصالح معينة.
- ٤ - الرشوة، أي الحصول على أموال أو أي منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه.
- ٥ - الابتزاز، أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد. والفساد عندنا إما أن يكون صغيراً يقوم به صغار الموظفين، أو فساداً كبيراً يقوم به بعض الشخصيات المنتفذة. وينقسم الفساد إلى فساد سياسي وفساد مالي وفساد إداري. ويمكن القول أيضاً إن عدم احترام الوقت وعدم الالتزام بمواعيد العمل والانقطاع عن العمل وعدم تحمل المسؤولية هي جزء من الفساد الإداري.

- إن علاج حالة الفساد المنتشرة في المجتمع تحتاج إلى عقل جمعي وعمل جماعي، بدءاً من:
- ١ - توعية المواطن وغرس روح الولاء والانتماء الحقيقي في داخله.
 - ٢ - تحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص واختيار الأحسن.
 - ٣ - تبسيط وسائل وآليات العمل وجعلها أكثر مرونة.
 - ٤ - دراسة عملية شاملة لرواتب الموظفين حسب أعمالهم وتخصصاتهم.
 - ٥ - العمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق الدولة ومؤسساتها.

ما سبق هو بعض الأمور التي يمكن أن نقوم بها لتقليل الفساد، ولو أن الفساد يكمن في داخل الفرد ينتظر تربة خصبة للظهور، فإن العلاج يكون من خلال إعاة بناء الإدراك المعرفي للفرد أولاً وأخيراً.

القبس، ١٨ نوفمبر ٢٠١١م

جرائم الرشوة في القانون الكويتي

مبارك زايد العتيبي

مقدمة:

أتقدم بالدارسة هذه التي تتعلق بجريمة (الرشوة) لأضعها تحت يد القارئ وتحت نظره لازالة اللبس والغموض في التعاطي مع مفهوم الرشوة، هذه الدراسة تهدف لايصال المعلومة القانونية ولا تتطرق الى الجانب السياسي في التعاطي (مع قضية الايادات المليونية) وانما تهدف الى نشر الثقافة القانونية ولتجيب على التساؤلات ولو كانت (فرضيه). ومن ثم فسوف نبحت في السطور القليلة القادمة الهدف من تجريم الرشوة وتنظيم المشرع الكويتي لتجريم الرشوة وصورها وكذا في الاتفاقية الدولية.

الهدف من تجريم الرشوة:

يجب ان تحمي الوظائف العامة وذلك بعدم الاخلال بواجباتها والأطراف التي تمس أعمالها وعدم الاتجار بالوظيفة العامة.

جرائم الرشوة في القانون الكويتي

تعتبر الرشوة من مظاهر الفساد في المجتمع وقد جرمها المشرع الكويتي على النحو التالي: مادة ٣٥/ يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات وبغرامة تساوي ضعف قيمة ما أعطى أو وعد به بحيث لا تقل عن خمسين ديناراً كل موظف عام طلب أو قبل لنفسه أو لغيره وعداً أو عطية لأداء

عمل أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته، ويسيء حكم هذه المادة ولو كان العمل المنصوص عليه في الفقرة السابقة لا يدخل في أعمال وظيفته المرثشي ولكنه زعم ذلك أو أعتقد خطأ، كما يسري حكم المادة لو كان المرثشي يقصد أداء العمل أو عدم الامتناع عنه. من المادة سائلة الذكر يتبين ان أحكام الرشوة ومفهومها جاءت من السعة لتستوعب وسائل الاتجار في الوظيفة العامة أو الخدمة العامة.

أولاً - تعريف جريمة الرشوة:

اتجار بأعمال الوظيفة تقتضي وجود شخصين موظف أو مستخدم يطلب أو يقبل عملاً أو وعداً به مقابل قيامه بعمل أو امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته، ويسمى مرتشياً وصاحب المصلحة يسمى راشياً اذا قبل أداء ما يطلبه الموظف أو تقدم بالاعطاء قبله الموظف. وعلى ذلك تكون العبرة في جريمة الرشوة بسلوك الموظف لا بسلوك الطرف الآخر. فتقع الرشوة من قبل الموظف اذا ما عرض عليه قبولاً صحيحاً منتوياً العبث بأعمال وظيفته ولو كان الطرف الآخر غير جاد في عرضه. ولا تقع الرشوة اذا لم يكن الموظف جاداً في قبوله، كما لو تظاهر بالقبول ليسهل القبض على من يحاول ارشائه متلبساً بجريمة عرض الرشوة. وعلى ذلك فالرشوة فعل يرتكبه موظف عام أو شخص ذو صفة عامة عندما يتجر بوظيفته، أو بالأحرى يستغل السلطات المخولة له بمقتضى هذه الوظيفة، وذلك حين يطلب لنفسه أو لغيره أو يقبل أو يأخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته أو يمتنع عن ذلك العمل أو للاخلال بواجبات الوظيفة.

وهناك سؤال دائم التكرار وهو على ماذا ينصب الوعد أو العطية؟

ذلك ما عرفته المادة (٣٨) صراحة (يكون من قبيل الوعد أو العطية كل فائدة يحصل عليها المرثشي أو الشخص الذي عينه لذلك أو علم به ووافق عليه أيا كان اسمها أو نوعها سواء أكانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية).

لذلك يتبين أنه لا يلزم ان ينصب الوعد أو العطية على نقود أو تقدمات عينية فان كل فائدة يحصل عليها الموظف سواء أكانت مادية (نقود) أو غير مادية (خدمات) تعتبر من قبل الرشوة المعاقب عليها قانوناً ومجرمة بحكم قانون الجزاء هذا نصت عليه المادة سائلة الذكر صراحة. وقد يتوافر في الرشوة ما يسمى بالمستفيد وهو شخص يعينه المرثشي أو يوافق على تعيينه للحصول على الفائدة أو العطية موضوع الرشوة. وقد يساهم هذا المستفيد في جريمة الرشوة، بفعل من أفعال الاشتراك فيعتبر شريكاً فيها، وتستلزم جريمة الرشوة لقيامها توافر شرط مفترض يمثل الصفة الواجب توافرها في الجاني، وركنين هما ركن مادي وهو النشاط الاجرامي الذي يتحقق به في نظر القانون معنى الاتجار بالوظيفة واستغلالها، وركن معنوي، وهو القصد الجنائي.

هذا وقد درج الفقهاء الفرنسيون على البحث في الرشوة الايجابية والرشوة السلبية، كل على حدة، وفقا للخطة التي اتبعها المشرع عندهم.

أركان جريمة الرشوة والشرط المفترض فيها:

شرط مفترض ويتعلق بالصفة الخاصة للمرتشي اذ يتعين ان يكون موظفا عاما أو ممن يعدون في حكمه.

والركن المادي: وهو الطلب أو القبول أو الأخذ.

والركن المعنوي أو القصد الجنائي.

وسوف نتناول بالتوضيح ما سبق:

الشرط المفترض:

افترض المشرع الكويتي لوقوع جريمة الرشوة ان يكون المرتشي موظفا عاما أو يدخل في طائفة معينة اعتبرها في حكم الموظفين العموميين.

اتجه الفقه في فرنسا الى تعريف الموظف العام بأنه كل من يعهد اليه بعمل دائم يدخل ضمن كادر الوظائف الخاص بمرفق عام.

ويعرف البعض الموظف العام بأنه كل شخص تعينه السلطة العامة لأداء خدمة في مرفق عام مباشر على قدر من الدوام سواء كانت هذه السلطة العامة هي الحكومة المركزية ام مؤسسة عامة.

ويعرف البعض الاخر الموظف العام تعريفا واسعا فيرى بأنه كل شخص يعمل في احدى مؤسسات الدولة ويمارس الوظيفة العامة عن طريق التعيين او أي اجراء قانوني آخر.

ويمكن لنا ان نشير في هذا الصدد بأنه من تعريفات الفقه المختلفة نستطيع القول بان مصطلح الموظف العام يطلق على كل شخص يتولى العمل في خدمة مرفق عام يدار بطريق مباشر ويكون قد شغل مركزه بطريق سليم وبصفة دائمة.

لما كان القانون قد جعل مناط الشرط المفترض في صفة الجاني، لا في ممارسة أعمال وظيفته، فانه لا يحول دون توافر هذا الشرط ان يكون الموظف في اجازة، أو موقوفا عن العمل، طالما ان صفته العمومية لا زالت قائمة. على أنه لا تقع الجريمة اذا زالت عنه هذه الصفة وقت ارتكابها الا اذا مارس أعمال وظيفته على النحو الذي يجعله موظفا فعليا، طبقا لفقه القانون الاداري. يلزم ان تتوافر صفة الوظيفة العامة وقت ارتكاب الرشوة. فالجريمة لا تقوم اذا لم يكن الفاعل وقت اتيانه الفعل المادي فيها موظفا عاما أو من يعتبرون في حكمه وفقا للمادة ٣٥ من قانون الجزاء والمادة (٤٣) من نفس القانون التي نصت على أنه «يعد في حكم الموظف العام في تطبيق نصوص هذا الفصل:

أ- الموظفون والمستخدمون والعمال في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت اشرافها أو رقابتها.

ب- أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أكانوا منتخبيين أو معينين.

ج- المحكمون والخبراء ووكلاء النيابة والمصفون والحراس القضائيون.

د- كل شخص مكلف بخدمة عامة.

هـ- أعضاء مجالس ادارة ومديرو وموظفو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت اذا كانت الدولة أو احدى الهيئات العامة تساهم في رأس مالها بنصيب ما بأية صفة كانت.

وإذا ما توافرت الصفة وقت ارتكاب الجريمة فليس بشرط ان تستمر الى وقت اكتشافها أو رفع الدعوى عنها.

وعلى ذلك فان انتهاء الخدمة العامة أو الوظيفة العامة بالعزل أو الاستقالة لا يحول دون الاعتماد بالصفة مادامت الجريمة قد وقعت وقت التمتع بها ولا تنقطع صفة الوظيفة العامة بقيام الموظف باجازته أو بوقفه عن العمل طالما ان الصفة لم تزل عنه.

الركن الأول المادي:

نصت المادة (٣٧) من قانون الجزاء الكويتي على أنه «يعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من هذا القانون كل من طلب لنفسه أو لغيره وعداً أو عطية بزعم أنها رشوة لموظف وهو ينوي الاحتفاظ بها أو بجزء منها لنفسه أو لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم للحصول أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال أو أوامر..... وبناء على المادة سألقة الذكر يكون الركن المادي يتضمن عناصر وصوراً متعددة لها:

الطلب والأخذ والقبول:

تقع هذه الجريمة من الموظف العام المرتشي، وفيها يقوم الجاني بأداء عمل أو الامتناع عن عمل، أو الاخلال بواجبات الوظيفة، وعلى ذلك يتكون الركن المادي لهذه الجريمة من العناصر الآتية:

١- سلوك من الموظف العام، ويتمثل في شكل طلب أو أخذ أو قبول.

- أن يكون موضوع السلوك منصبا على هدية أو عطية أو وعد.

- أن تكون العطية أو الوعد بها مقابل للعمل الوظيفي الذي يقوم به الموظف العام، أو يمتنع عن القيام به، أو قام به فعلا بالمطابقة أو المخالفة لواجبات الوظيفة. وعنصر الطلب يكون مجرد طلب شخصي فائدة معينة للتجار بالوظيفة أو العمل جريمة تامة فيكون هو البادئ بعرض خدمة معينة لقاء مقابل يحصل عليه ولا يشترط ان يلقي الطلب قبولا من جانب صاحب المصلحة. ولما كانت جريمة الرشوة تقتضي في طبيعتها وجود طرفين، الراشي والمرتشي، وقيام ايجاب وقبول، والتقاءهما حتى تصبح تعتبر الجريمة قد تمت، فانه يترتب على هذا ان مجرد الطلب من جانب المرتشي، أو العرض من جانب الراشي يعتبر شروعا في رشوة، ان لم يلقي أيهما قبولا على ان المشرع رأى في تصرف المرتشي ما يمثل خطورة بذاته فجعله جريمة مستقلة، لأنه كشف عن مدى عبثه بمهام وظيفته واتخاذها موضوعا للتجار، مما قد يترتب

عليه فقدان ثقة الناس في رعاية مصالحهم بوجه حق. والجدير بالذكر ان المذكرة الايضاحية حددت مفهوم العمل شارحةً العمل المطلوب من الموظف بحيث ان الأصل في العمل المطلوب من الموظف ان يكون داخل اختصاصه وما يحدده اختصاصه عن طريق تكليف قانوني أو اداري وليس ان يكون كلياً داخل اختصاصه وانما يكفي لتحقيقها ان يكون جزئياً فقط وهو معيار العلاقة بين الموظف والعمل المختص بقيامه به.

ويدور السؤال لو كان العمل خارج أعمال الوظيفة بتكليف قانوني أو اداري؟ هذا ما أجابت عليه المادة ٣٥ صراحة بأنه «اذا تحققت الرشوة يسري حكم هذه المادة ولو كان العمل المنصوص عليه في الفقرة السابقة لا يدخل في أعمال وظيفة المرثشي ولكنه زعم ذلك أو أعتقد خطأ.....»

٢- طلب الوعد أو العطية:

ان خطورة الجريمة تكمن في كل ما يدل على ان الموظف قد باع ذمته فعلا وعبث بواجبات وظيفته عبثاً لا نزاع فيه، فتزعزت به الثقة وهي تمثل مقابلاً للعمل الوظيفي الذي يقوم به الموظف، أو يمتنع عن القيام به فعلا.

٣- المكافأة اللاحقة وهو ما يعتبر من الجرائم الملحقة بالرشوة:

نصت المادة ٣٦ من قانون الجزاء على ان كل موظف عام قبل من شخص أدلى له بغير حق عملاً من أعمال وظيفته أو امتنع بغير حق عن أداء عمل من أعمالها، هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع عنه بقصد المكافأة على أدائه أو الامتناع عنه وبغير اتفاق سابق بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تجاوز خمسين ديناراً أو باحدى هاتين العقوبتين..وسبب تخفيف العقوبة في جريمة المكافأة اللاحقة أنها لا تتضمن اتفاق سابق بين الموظف وطالب الخدمة، ولذلك يلزم لتوافر الجريمة ان ينصب القبول على هدية أو عطية وليس على مجرد الوعد بها، وذلك لأن الوعد بعمله على عمل غير مشروع تم دون اتفاق سابق تنتفي بالنسبة له صفة المقابل.

٤ - الاستجابة لرجاء أو توصية أو وساطة:

تقع الجريمة هذه من كل موظف عمومي قام بعمل من أعمال وظيفته، أو امتنع عن عمل من أعمال وظيفته أو أخل بواجباتها، نتيجة الرجاء أو توصية أو وساطة. من النادر ان يقوم موظف بعمل من أعمال وظيفته أو يخل بواجباتها الا بعد رجاء من طالب الخدمة، أو توصية أو وساطة من المعارف والأصدقاء، أو لطالب الخدمة، ويطلق عليه الفساد الاداري بالمحسوبية.

مكافحة الفساد عالمياً

تيسير عبدالعزیز الرشیدان

الفساد هو استغلال سلطة عامة مكلف بها الفرد لتحقيق منافع خاصة والإضرار بمصالح الدولة والمجتمع بطرق غير مشروعة.. وهو كل اختراق للدستور وكسر للقانون وتمرير لمخالفات والحصول على فوائد مادية ومعنوية بغير حق وضد القانون. ومحاربه ركن أساسي للوصول الى الحكم الصالح في كل مكان. بعد أن وصل الخطر الى المجتمعات والدول، وقد تضافرت جهود المصلحين لمحاربهه وتشريع قوانين تمنعه، كما انشئت منظمات وجمعيات تعمل على محاربهه مثل جمعية الشفافية العالمية، وتعيين يوم ٩ ديسمبر يوماً عالمياً لمكافحة الفساد والتنبه الى خطره الداهم.

أما في الكويت فستحتفل جمعية الشفافية يوم ١٢/١٢ لدعم الحرب ضد الفساد وتشجيع الكتاب والفنانين والمؤسسات على تكثيف جهودهم لتوعية المجتمع، وكشف الفساد والمفسدين والدفع نحو تشريع قوانين ضد الفساد والتي منها هيئة النزاهة.

وفي معظم دساتير العالم هناك قوانين لتجريم الفساد، ولكن المشكلة تكمن في ضعف الآلية العملية، ولذلك نرى تنامي الفساد وتراجع الإنجازات في سبيل تحقيق الحكم الصالح، وهناك مؤشر لترتيب الدول التي تتقدم وتحقق نتائج في مكافحة الفساد، فمثلاً في ٢٠١٠ كان الترتيب التالي: قطر ١٩، عمان ٢١، البحرين ٤٨، الأردن والسعودية ٥٠، الكويت ٥٨، تونس ٥٩، المغرب ٨٥، مصر ٩٨، لبنان وسوريا ١٢٨، اليمن ١٤٦، العراق ١٧٥ والصومال ١٧٨، وأما على مستوى العالم فالدانمرك ونيوزيلندا في المقدمة، والولايات المتحدة ترتيبها ٢٢، وفي آخر الركب كانت أفغانستان وميانمار وبروندي.

لذلك عبرت جمعية الشفافية الكويتية عن إحباطها من عدم إقرار قانون هيئة النزاهة (الذمة المالية - تعارض المصالح - شفافية المعلومة - حماية المبلغ) للسنة الثالثة، رغم أن الحكومة والنواب يدعون محاربة الفساد ودعم القوانين المحاسبية، ولكن الجميع يعلم انها حرب سياسية بين الطرفين ولم يهتم أيهما بتشريع قانون هيئة النزاهة والعمل به، لأنه يشكل تهديداً للمصالح الخاصة المتنازع عليها بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والنهم على المال العام واستخدامه لتطويع السياسيين

وما ثورة الربيع العربي إلا دليل على رفض الشعوب هذا الظلم والفساد في دولهم، لذلك الحرب واجبة ضد الفساد وضد الطغيان وضد نهب الثروات وتدمير أخلاقيات المجتمع، حرب واجبة على الجميع، كل في مكانه ومسؤولياته، للوصول الى مجتمع المساواة والعدالة والحكم الصالح.

القبس، ١٠ ديسمبر ٢٠١١م

«القبلية» والمجتمع المدني: ضدان لا يجتمعان د. خالد عايد الجناوي

يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (الحجرات: ١٣). نعرف «القبلية» في هذه المقالة بذلك النهج السلوكي أو الثقافي والعرقى المعين الذي يهدف لإعلاء شأن الموروثات العرقية والولاءات التاريخية لأعضاء القبيلة، إضافة إلى ذلك، نقصد بالقبيلة في هذا السياق ذلك «النفس القبلي» السلبي خصوصاً في ما يتعلق بالاصطفافات القبلية مقابل أعضاء قبائل أخرى أو ضد المجتمع المدني المعاصر، وفق رأينا «القبلية» و«المجتمع المدني» المعاصر ضدان لا يجتمعان، فالمجتمع المدني يشير إلى حالة خاصة من الاتفاق والوثام الشعوري المتمدن بين أبناء وطن واحد ذات هوية محددة، ويشعر فيه كل أعضاء المجتمع (بتعدد أعراقهم ومذاهبهم ودياناتهم) أنهم جميعاً يتطلعون في حياتهم اليومية لتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة نفسها انطلاقاً من ثوابت أخلاقية وتاريخية تحدد هوية مدنية وليست هوية قبلية أو غيرها، والمجتمع المدني يركز كذلك على غلبة روح ومواد القانون وبسط سيطرة النظام العام على جميع أعضاء المجتمع، ولا يستند إلى القبلية الاقتصادية أو الولاءات المذهبية أو سيطرة أي نوع من النعرات التي تتناقض بشكل مباشر مع عيش حياة إنسانية منظمة ومدنية وعصرية.

نعتمد اننا ككويتيين خرجنا منذ قرون من عبادة القبيلة وعبادة المذهب والعرق ودخلنا في حيز الدولة المدنية، ومن هذا المنطلق، إعادة استرجاع خطابات تحث على التعصب القبلي أو المذهبي أو حتى العرقي تتناقض بشكل واضح مع واجبات ومسؤوليات «المواطنة الحقة» والعصرية فهذه الأخيرة، أي المواطنة الحقة هي وليدة المجتمع المدني وصنيعته، ولذلك فعندما تبدأ تتناحر العصبية القبلية والمذهبية والعرقية مع حيثيات واستحقاقات المجتمع المدني المعاصر، فالعقلاء والحكماء سيفضلون الأخير (المجتمع المدني)، وبالنسبة لنا شخصياً، نفضل أن نستمر تحت ظل المجتمع المدني ونقبل وبلا تردد كل استحقاقات المواطنة الكويتية الحقة، فالمجتمع المدني يستمد مساحة حرة وقانونية ومنظمة تتوافق فيها التطلعات الفردية العقلانية والمنطقية مع المصلحة العامة حيث أنه في المجتمع المدني فقط وليس في غيره يستطيع أي إنسان حر ومستقل عيش حياة إنسانية متكاملة وشبه خالية مع كل أنواع التطرف والتعنت الشخصي وما يرافقه من رجعية فكرية ستحطم كل إنجازات المجتمع المدني إذا سمح لها أن تطغى على خطاباتنا الوطنية التوحيدية فلعل وعسى.

السياسة، ١٣ ديسمبر ٢٠١١م

الحس الوطني الكويتي... مدني

د. خالد عايد الجنفاوي

في عالم يكاد يفيض بالتغيرات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية الحاسمة يسعى بعض القائمين على مؤسسات المجتمع إلى تكريس «الحس الوطني». فالحريصون على الوحدة الوطنية في بلادهم ومن يهتمون بإعلاء شأن الانتماء والولاء الوطني بين أعضاء المجتمع يركزون جل جهدهم على ترسيخ المبادئ الأخلاقية التقليدية والتي من المفروض أن تثير الغيرة الوطنية في أفتدة المواطنين. وهم يأملون من وراء هذا الحض المستمر اظهار الحس الوطني «التقليدي» في الحياة اليومية سيقوي الوحدة الوطنية. ولكن وفق رأينا، في عالمنا المعاصر «الحس الوطني» لم يعد كما كان يتصوره البعض: فقط حيناً جياشاً أو توقاً نفسياً مبهماً إلى ماض نبيل، ولكنه إعتزاز فعلي وفخر شخصي بإمتلاك حس مدني. أي شعور الفرد بالفخر لإنتمائه لبيئة محلية ترتكز على الإلتزام لمجتمع وطني منظم يعتز فيه كل المواطنين بمسؤولياتهم وواجباتهم ومثلهم العليا «المدنية». Civic Ideals.

وفي سياقنا الكويتي المحلي من المفروض أن تحرص المؤسسات الإعلامية الرسمية و«مؤسسات المجتمع المدني» على تكريس المبادئ الأخلاقية لحياة يومية مثمرة تتوافق مع ما هو من المفروض أن يتحقق في مجتمع كويتي مدني يرتكز على إحترام هيبة القانون وفصل السلطات ومشاركة كل أعضاء المجتمع بمسؤوليات وواجبات المواطنة الحقة والمعاصرة. فهذه الأخيرة أي المواطنة المعاصرة تشير إلى رغبات فردية ومجتمعية مشتركة تهدف إلى تجاوز كل أنواع ضيق الأفق التي تتبع من تراكمات إجتماعية سلبية. فالمواطنة الحقة في عالم اليوم تستدعي حساً مدنياً شاملاً متجرداً من الإصطفاقات القبلية أو الطائفية أو الطبقيية حين يؤمن أعضاء المجتمع بمشروعية تجاربهم الإنسانية المحلية الفريدة. ويتفقون كذلك على ضرورة الوفاق والحفاظ على السلم المجتمعي فيما بينهم.

ولذلك فما يثيرنا شخصياً ويسترعي إنتباهنا تلك الخطابات التي تناشد «حسنا المدني» وعقولنا الكويتية الصرفة. وتتفهم رغباتنا الشخصية والعقلانية في الإندماج الكامل في مجتمعنا عبر الإستمرار في ممارسة وجود إنساني مميز تتضح فيه الواجبات والمسؤوليات قبل حقوق المواطنة. تفاضلنا ككويتيين من المفروض أن يقاس دائماً على اساس «خدماتنا التي نقدمها لوطننا الكويت». ومن هذا المنطلق، فمن يستوعب حجم التغيرات السريعة التي تحدث حولنا في عالم اليوم هو من سيسعى إلى نقل مجتمعه من مرحلة تاريخية إلى أخرى أكثر تطوراً وتقدماً. وهو من يهدف إلى ترسيخ «دولة المؤسسات والقانون» في بيئته المحلية. ويساهم بشكل إيجابي في تشييد «مجتمع مدني كويتي» يرتكز على المساواة وعلى العدل وعلى التسامح ويكرس التفكير العقلاني ويحض كذلك على الإلتزام والوفاء الصادق بمتطلبات المواطنة الكويتية الحقة. فلعل وعسى.

السياسة، ١٥ ديسمبر ٢٠١١م

لعن الله الراشي والمرتشي

طلال عبدالكريم العرب

قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « لعن الله الراشي والمرتشي»، ويقال: والرائش أيضا. فالراشي هو دافع الرشوة، والمرتشي أخذها، أما الرائش فهو الوسيط بينهما. وللرشوة عدة وجوه وصنوف، فمنها المال السائل، ومنها العقار والمزارع، ومنها التسهيلات والمناقصات ومنها الترقيات وتوظيف الأهل والأصحاب، فصنوفها كثيرة متنوعة.

وقد حصل أن استعمل النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا أهدي الي. فقام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد، فإني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله، فيأتي فيقول: هذا لكم، وهذا هدية أهديت لي، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته ان كان صادقاً؟! والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه، الا لقي الله بحمله يوم القيامة، فلا أعرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بغيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تبعر»، ثم رفع يديه حتى رؤى بياض إبطيه وهو يقول: «اللهم هل بلغت؟».. واضح من هذه الوصية أن نبينا يحذر من استغلال المناصب، وأن من استعمل على عمل، فمد يده لهدايا الناس أو أموالهم فهو آثم ومرتش.

الرشوة طريق وصول لمنافع شخصية، على حساب مصالح الآخرين وهضم حقوقهم، أو لتغيير في تشريع يضر الأمة، فلا يجوز لصاحب المنصب أن يقبل الهدية مهما كانت، والا اعتبرت رشوة، فلو جلس في بيته، ما سأل عنه أحد، وكما فعل رسول الله مع عامله، عندما صادر ما أخذه، فلولي الأمر أن يصادر الهدايا المقدمة لأصحاب السلطة في الدولة، ويحولها الى خزينتها، وهكذا هو القانون في دول الغرب، فلا يحق للوزير أو النائب أن يقبل هدايا والا اعتبرت رشوة، فيتم تحويلها كممتلكات تخص الدولة، فكثير من المسؤولين الأوروبيين والأميركيين حصلوا على هدايا قيمة من الحكام العرب، فتم الاقرار بها وتحويلها كممتلكات لبلادهم.

لا شك في أن الرشوة سبب رئيسي للانحطاط السياسي والأخلاقي، وهي افساد للذمم، فمن قبل الرشوة فقد باع وطنه وعرضه، وخسر نفسه، فلم يعد له رأي أو كلمة في ما يفعل أو يشرع أو يقول، فالكلمة الأولى والأخيرة لمن رشاه، فهو المتحدث باسمه وهو المشرع لما يريد.

فليحم الله أوطاننا ممن أوتمنوا على أموال المواطنين ومصالحهم، فخانوا وطنهم، وليحمننا الله من آفة الرشوة الملعونة، وليلعن الله الراشي والمرتشي والرائش معهما، فمرتشوا اليوم لن يجزعو من اللعنة، ولن يهتموا لها، فرشاهم تعادل عشرات الملايين من الدولارات، ولم تعد كما في العصور السابقة، عنزة أو نعجة، ولن يردعهم الا السجن والفضيحة، ومصادرة ما اخذوه.

القبس، ١٦ ديسمبر ٢٠١١م

للفساد مراحل

يوسف عثمان المجلهم

لا يظهر الفساد فجأة بل يمر بمراحل، فهو يبدأ ببذرة ليصبح شجرة، ثم تتكاثر أشجار الفساد في كل مؤسسة حكومية وخاصة، وتتشابك أغصانها فيعيش الناس تحت ظلال أشجار الفساد.. يتنفسونه كل صباح ويشعر بمرارته الشرفاء في كل ساعة، فما هي مراحل الفساد؟ وفي أي مرحلة من مراحلها تعيش الكويت؟

١- مرحلة الالتصاق القانوني: يبدأ المفسد عمله في إحدى المؤسسات الحكومية، ويعمل جاهداً حتى يتبوأ مركزاً حساساً، ويبدأ المفسد بعرض وطنيته و إخلاصه على مسؤوليه، أو مستغلاً طائفته أو قبيلته أو عائلته للوصول الى عضوية مجلس ادارة الجمعيات التعاونية، أو المهنية أو الرياضية أو حتى العضوية في مجلس الأمة.. هذه المرحلة تولد في كل المجتمعات الحديثة والقديمة.

٢- مرحلة النمو: في هذه المرحلة يبدأ بالتسلق على أكتاف الشرفاء، ويتلاعب بالأوراق ويظهر الاخلاص ويشوه صورة الشرفاء، أو يستغل بعض البسطاء من طائفته أو قبيلته أو جماعته حتى يصل المفسد الى أماكن القرار.. وصل بعض المفسدين في الكويت الى أماكن القرار في هذه المرحلة.

٣- البطانة: في هذه المرحلة يكون للمفسد حاشيته و بطانة السوء التي تعينه على الافساد، وما أكثر المتطوعين لهذا العمل، الذين يعيشون على الفتات وقد تعدى المفسدون هذه المرحلة قبل الغزو العراقي للكويت، وعلى الرغم من قلتهم في ذلك الوقت، فانهم استطاعوا تسيير بعض الأنشطة في الكويت، خصوصاً عندما حل مجلس الأمة في عام ١٩٨٦ (تسيير المراحل الثلاث في الخفاء).

٤- مرحلة الظهور: وهي مرحلة مهمة بالنسبة إليهم، وهي تقمص صورة الشرفاء.. فاستغلوا قانون المطبوع والمرئي، فكانت لهم صحف تدافع عنهم، وبعض القنوات الفضائية التي تجمل صورهم، وقد أجادوا في اقامة الندوات الوطنية واقناع بعض البسطاء بأنهم وحدهم يستطيعون انقاذ البلد، ألم نسمع بعض المسؤولين، وبعض نواب مجلس الأمة، يتغنون بحب الوطن، وهم يحملون جنسية بلد آخر، أو يكون ولاؤهم لايران وغيرها وليس للكويت.. ألم نر أن من يسرق البلد في الصباح نشاهده في الليل على إحدى القنوات الفضائية، يدافع عن المال العام، وهي برامج في ظاهرها وطنية، وفي حقيقتها هي معول هدم للنسيج الاجتماعي الكويتي.. تعيش الكويت هذه المرحلة في هذه الأيام.

٥- قتل الشرفاء: وهي مرحلة خطيرة نعيشها منذ خمس سنوات، عندما يتجرأ المفسدون على الشرفاء، وتشويه اعمالهم الناصعة البيضاء مستغلين في ذلك صحفهم وقنواتهم لتلويث سمعة الشريف في نظر بعض البسطاء، ألم يحارب د. عادل الصبيح. د. معصومة المبارك، د.

يوسف إبراهيم، د. محمد الجار الله، اللواء محمد السبيعي، اللواء محمد البدر، وأخيراً وليس آخراً الفاضل أحمد باقر، والفاضلة نورية الصبيح، والمهندس محمد العليم، ألم تشوه سمعة كل هؤلاء لانهم فكروا لحظة ما في الوقوف ضد المفسدين، واستطاعت وسائلهم الاعلامية الفاسدة ان تبعد معظم الشرفاء من أماكن القرار، وهذه هي من أخطر المراحل التي تمر بها الكويت، وعلينا مواجهتها بالوسائل القانونية والمتاحة، حتى لا يتساقط الشرفاء واحدا تلو الآخر، وحتى لا نصل إلى المرحلة الأخيرة من مراحل الفساد، لذلك لا بد من إعادة الشرفاء الى سدة القرار، وهم غير مجهولين، فالشعب والحكومة يعرفونهم جيداً، ألم تقترح الكويت عندما صوت مجلس الأمة بالاجماع للعلم عبدالعزيز العدساني لرئاسة ديوان المحاسبة، ومثله كثيرون الذين يستطيعون انقاذ الوطن والمواطن، لذلك كلنا ثقة بحكمة حضرة صاحب السمو الأمير (حفظه الله ورعاه) في ان يعيد هؤلاء الشرفاء الى سدة القرار، وكلنا ثقة بالشعب الكويتي والانتخابات على الأبواب ان يختار الشرفاء لعضوية مجلس الأمة، ان المرحلة المقبلة مرحلة مصيرية، اما دحر المفسدين أو منحهم وسام الانتصار.

٦- المرحلة الأخيرة هي مرحلة قهر الرجال، حيث يتعدى المفسد سرقة المال العام الى اغتصاب الأموال الخاصة، وحتى الأعراض، وتنمو هذه المرحلة في غياب الحريات، والحمد لله ان هذه المرحلة بعيدة عنا، ولكنها قد تبدأ اذا لم يمارس الشعب اختياره لاعضاء مجلس الأمة بأمانة واخلاص، او اذا حل مجلس الأمة حلاً غير دستوري.

القبس، ٣١ ديسمبر ٢٠١١م

تلاشي فكرة أعمال السيادة

أ. د. محمد عبدالمحسن المقاطع

تعتبر فكرة العمل السيادي الذي يصدر عن السلطة التنفيذية من النظريات القديمة التي وجدت من أجل تحصين عمل هذه السلطة في مواجهة الطعون عليها أمام القضاء، وذلك في أعطاف الدولة الفردية، في مرحلة من مراحل التطور التاريخي للأنظمة السياسية، وقد استمر الأخذ بهذه النظرية في ظل الملكيات المطلقة حتى أواخر القرن الثامن عشر، وهي تعتبر بصورة أو بأخرى وجهاً من وجوه فكرة ميكافيلي في كتابه «الأمير»، الذي جسّد من خلاله ما سميت أو عرفت بنظرية «الغاية تبرر الوسيلة»، وهو قد قال ضمن تبريراته لأعمال تفرد الحاكم بالسلطة، إنه اذا استدعى الأمر حماية الدولة ابادة الشعب بأكمله، فإن ذلك يعتبر عملاً مشروعاً ومبرراً، وفقاً لنظريته.

وقد هجرت الأنظمة السياسية والدستورية منذ أواخر القرن الثامن عشر هذا الفكر الذي يهدف الى تحصين أعمال السلطة التنفيذية أو رئيس الدولة، ولم يعد مثل هذا التوجه مقبولاً، إلا في حالات محدودة واستثنائية، حينما يتعلق الأمر بمصلحة عليا ملحة لشأن من شؤون الدولة الداخلية أو الخارجية، وعلى الرغم من ذلك، فقد وضعت قيود كثيرة وشديدة يصبح معها هذا الاستثناء محدوداً جداً، ولا يمكن أن يتم القياس عليه أو التوسع فيه، باعتبار أن ذلك لم يعد مقبولاً في ظل دولة القانون التي ترفع فيها راية مبدأ المشروعية، وأن أعمال الحاكم والمحكوم جميعها تخضع لسلطة القضاء.

وبالإضافة الى ذلك، فإن القضاء هو الفيصل في مثل هذه الأمور، ولا تنحسر ولايته أو اختصاصه عن نظر هذه الأعمال تعطيلاً لسلطته في بسط الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وهو السر في تحول القضاء الفرنسي من قضاء حام للسلطة التنفيذية الى قضاء يتابع ويحاكم ويلغي قراراتها، وهو ما جسده مجلس الدولة الفرنسي في هذا الخصوص.

وفي ظل الدول الحديثة التي أصبحت فيها الأنظمة تخضع لمبدأ سيادة القانون ومشروعية أعمال السلطات اختفت فيها فكرة الأخذ بنظرية أعمال السيادة، سبباً لمنع القضاء من نظر أعمال السلطات، بما فيها ما يصدر عن رئيس الدولة، وهو الشأن الذي ساد القضاة الأميركيين والانكليزي، بل والأوروبي وصولاً الى مجلس الدولة الفرنسي، وبقيت هذه النظرية البالية في مفهومها المناقضة لمبدأ المشروعية وسيادة القانون تدور في نطاق الأنظمة والقضاء العربي، وعلى وجه التحديد القضاء المصري، الذي حاول أن يضيف طابعاً من التقديس لأعمال رئيس الدولة والسلطة التنفيذية لتحسينهما من رقابة القضاء بأفكار تناقض الأنظمة الديمقراطية وتكرس استمرارية الحكم الفردي، بل وتمدد حالة أحكام الطوارئ، وعلى الرغم من ذلك فقد أصدر القضاء المصري أحكاماً كثيرة في الاتجاه الصحيح الذي يرفض فكرة تحصين أعمال السلطة التنفيذية، بالتوازي خلف نظرية أعمال السيادة، وقد سارت بعض الأحكام القضائية في الكويت في هذا الاتجاه الصحيح - أيضاً - إلا أن هناك من يحاول أن يضع القضاء في موقف الحرج، إذا تصدى للأعمال الصادرة عن السلطة التنفيذية، وتصوير أن ذلك كأنه تخطئ لمنطقة محظورة، رغم أن ذلك هو السياق الطبيعي لسلطة القضاء التي يخضع فيها كل من الحاكم والمحكوم حتى عند القيام بأعمال ومهام السلطة التي لا تكسب ميزة، ولا تقرر تحصيناً عند ممارستها، باعتبار أن الخضوع للدستور والقانون هو المبدأ الأسمى، الذي يؤكد حيوية الدولة وتمسكها بمبدأ المشروعية في كل أعمالها، وهو السبب الذي يجعل السلطة التنفيذية تراعي أحكام الدستور والقانون في أعمالها، وليس اعتماداً على تحصينها من النظر أمام القضاء، كما يحاول ان يصوره البعض خروجاً على فكرة الدولة القانونية.

اللهم إني بلغت، اللهم فاشهد.

القبس، ٥ يناير ٢٠١٢م

الفئويون

أمين أحمد بهبهاني

هناك أزمان تشهد نوعاً صارخاً من الفساد في مؤسسات الدولة، وعادة فإن هذا الفساد يدفع نحو ظهور حرب غير معلنة بين فئات المجتمع التي ترى أن مصالحها وقيمها في خطر، كما أن ذلك الفساد يسمح بظهور فئات مسحوقة تم تجاهلها وسحق حقوقها وإشعارها بالدونية. وعندما تصل الدول إلى هذا الحد من الفساد الإداري فإن المجاميع البشرية تتجه نحو الذات لاستنطاق الحلول، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ظهور «جماعات الضغط» المنظمة وغير المنظمة. وتقع جماعات الضغط هذه بين حدين، أحدهما في أقصى اليمين، حيث تصطف الجماعات التي تتمتع بمميزات ومصالح ورؤى تخشى زوالها، والآخر في أقصى اليسار، حيث تصطف الجماعات التي ترى نفسها مهضومة الحقوق والمصالح والرؤى. وعندما تصل الأمور إلى هذه النقطة الحرجة فإن المجتمع يكون أمام ثلاثة سيناريوهات محتملة: إما أن ينتهي الوضع نحو فوزى عارمة تقضي على الجميع، وإما أن يظهر «بطل شرير» من نمط هتلر أو ستالين فيقمع الجميع لتسود رؤيته الفئوية البغيضة على المجتمع إلى ما شاء الله من الزمان، أما السيناريو الثالث فيتمثل في ظهور أصابع خفية لأبطال حكماء من جميع الفئات المتصارعة يعملون بصمت لنزع فتيل الأزمات، وإعادة صياغة الرؤى وأساليب الحكم والإدارة في الدولة والمجتمع بعيداً عن الروح الفئوية القائمة على حصد المناصب والمنافع العامة والتميز من دون حق، علماً بأن أي فساد يُرى في أجهزة الدولة يبدأ عادة من تصرف فئوي لـ «شاغل الوظيفة العامة»، حيث يتم حصد المناصب والمنافع العامة له ولفئته طبقاً لفرز فئوي في غاية الظلم والجور، ثم ينتقل الأمر إلى الاستحواذ على آليات صياغة القوانين والأعراف بشكل فئوي، وهو الأمر الذي يؤدي عادة إلى اصطفاقات فئوية مضادة تهدد أمن المجتمع. من هذا يتضح أن مشاكل الفساد الإداري في الدولة وما يتبعه من اضطراب في الدولة والمجتمع يبدأ من سلوك «شاغل الوظيفة العامة»، إذ إن الوظيفة العامة تمنح شاغلها نوعاً من السلطة والقدرة على التأثير في برامج الدولة وكفاءاتها البشرية إما سلباً وإما إيجاباً، علماً بأن المستويات الإدارية المتوسطة والدنيا في الدولة كالمديرين ورؤساء الأقسام إذا اجتمعت نيّتهم على التصرف الفئوي في مؤسسات الدولة فإن أعتى الحكومات وأعتى الشخصيات القيادية تعجز عن تحقيق أي من طموحات الدولة والحكومة. ويروى في هذا الشأن أن أحدهم سأل الإمام علي عليه السلام عن سبب كثرة الحروب في أيامه وعدم وجود تلك الحروب الداخلية في أيام الشيخين، فأجابته الإمام علي عليه السلام قائلاً: في زمن الشيخين كنا نحن الرعية وفي زمني أنتم الرعية.

يتضح مما سبق، أن السعي لحصد المناصب والمنافع العامة، وصياغة القوانين والأعراف طبقاً لمعايير فئوية تربك الحكم والإدارة في الدولة ولكنها تترد في النهاية على أصحابها، حيث يغدو المجتمع فاقداً للاستقرار والأمن الاجتماعي. ويُشار في هذا الشأن إلى أن غياب آليات محاسبة

المنفس هو الذي يدفع البعض من «شاغلي الوظائف العامة» الى الوقوع في مثل هذه المنزلقات الفئوية الخطيرة، علما بأن هذا السلوك يصدر عادة من الرموز القيادية في الجماعات الفئوية التي تروم التهام الدولة والمجتمع على حساب الحق والعدالة. ولذا، فعلى الذين يخشون تلك النهايات المؤسفة من شاغلي الوظائف العامة أن يمنحوا أنفسهم مساحة من الوقت للتدبر في الأداء والرأي والمصار. يقول الإمام علي عليه السلام في هذا الشأن: «على العاقل أن يحصي على نفسه مساويها في الدين والرأي والأخلاق والأدب فيجمع ذلك في صدره أو في كتاب ويعمل على إزالتها».

القبس، ٩ يناير ٢٠١٢م

حماية استقلالية القضاء والقضاة مسؤولية الجميع

أ. د. بدرية عبدالله العوضي

المتتبع لأوضاع المجتمع الكويتي هذه الأيام، يستغرب سوء الظن لدى البعض تجاه الأحكام أو القرارات الصادرة من المحاكم أو النائب العام بحق بعض الشخصيات المنتفذة في الدولة أو المرشحين لعضوية مجلس الأمة لسنة ٢٠١٢، يتضح ذلك من الدعوة أو التحريض على الاحتجاج الجماعي على قرارات النيابة العامة أو الأحكام الصادرة من المحاكم الوطنية بحق بعض المرشحين أو أعضاء مجلس الأمة تحت مسميات متعددة، تارة باسم حرية الرأي والتعبير، وتارة أخرى باسم الدفاع عن الديمقراطية أو دفاعا عن الحصانة البرلمانية للنواب، أو غيرها من الأسباب التي تشكل نوعا من أنواع التدخل غير المقبول في اختصاص السلطة القضائية. ومن المعروف ان استقلال القضاء يعد حجر الزاوية في النظام القانوني لأي دولة، واستقلال القضاء يعني ان القضاة احرار في اتخاذ قراراتهم من دون تدخل أو تأثير من أي مصدر، بما في ذلك كبار المسؤولين وأعضاء مجلس الأمة، وتجسيدها لذلك تؤكد المادة ١٦٣ من الدستور الكويتي على ما يلي: «لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل». وبناء على هذا المبدأ الدستوري الراسخ، على القاضي عدم التردد في اتخاذ القرار الصحيح وهو القرار الذي يجب ان يتفق مع الوقائع والقانون حتى وان كان القاضي على علم بان هذا القرار قد لا يحظى بالقبول لدى شريحة كبيرة في المجتمع.

والاستقلال الكامل للسلطة القضائية يعني انه لا يجوز باسم اي سلطة سياسية او ادارية أو أي نفوذ مادي أو معنوي، التدخل في أي عمل من اعمال القضاء، أو التأثير فيه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز لأي شخص أو مؤسسة من السلطة التنفيذية أن يتدخل لدى القضاء بخصوص أي قضية معروضة عليه للبت فيها، أو ممارسة ضغط مباشر أو غير مباشر للتأثير في المحاكم في ما تصدره من أحكام قضائية، وألا يخضع القضاة وهم يزاولون مهامهم الا لضمايرهم، ولا سلطان عليهم لغير القانون.

ولإضفاء الطابع الدولي على مبدأ استقلال القضاء والقضاة، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٥ القواعد الدولية المتعلقة باستقلالية السلطة القضائية باعتبارها مبادئ اساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، حيث تؤكد ديباجة القواعد الدولية «بانه ينبغي للحكومات ان تراعي وتحترم، في اطار تشريعاتها وممارساتها الوطنية، المبادئ الأساسية التي وضعت لمساعدة الدول الأعضاء في مهمتها المتعلقة بضمان استقلال السلطة القضائية وتعزيزها، وان تعرض هذه المبادئ على القضاة والمحامين واعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية والجمهور بوجه عام...».

وبموجب المادة الثانية من القواعد الدولية «تفصل السلطات القضائية في المسائل المعروضة عليها من دون تحيز، على أساس الوقائع ووفقا للقانون، ومن دون أي تقييدات أو تأثيرات غير سليمة أو أي اغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات، مباشرة كانت أو غير مباشرة، من أي جهة أو لأي سبب».

ولضمان التزام الدول الاعضاء في الهيئة الدولية بالمبادئ الأساسية لاستقلالية السلطة القضائية، تنص المادة السابعة من القواعد الدولية على ما يلي: «من واجب كل دولة عضو ان توفر الموارد الكافية لتمكين السلطة القضائية من أداء مهامها بطريقة سليمة»، استنادا الى ان ما تصدره المحاكم الوطنية من احكام وما تكتسبه هذه الأحكام من قوة ملزمة للسلطة التنفيذية في تنفيذها يعد تكريسا لمبدأ سيادة القانون في الدولة. ونذكر الجميع - حكاما ومحكومين - في ظل هذه الأوضاع المضطربة داخليا وخارجيا، بالمقولة المعروفة وهي انه «اذا كان العدل اساس الحكم، فان استقلال القضاء هو اساس العدل»، وتفعيلا لهذه المقولة ينبغي على كل مواطن كويتي احترام هذا المبدأ الدستوري والدولي، حتى وان تعارض مع مصلحته الشخصية البحتة.

القبس، ١٧ يناير ٢٠١٢م

حتى لا ندرث في البر المستشار شفيق إمام

إن قبول الشخص الوظيفة العامة أو عملاً نيابياً أو عملاً عاماً، هو قبول للواجبات التي تفرضها عليه هذه الوظيفة أو هذا العمل، وأول هذه الواجبات التزامه بما قد يوجبه القانون عليه من تقديم إقرار الذمة المالية الذي ينص عليه القانون، سواء في بداية خدمته أو في نهايتها أو في المواعيد الدورية التي يحددها هذا القانون، بما يلزمه بتبعات تقديم هذه الإقرارات، من قيام مسؤوليته الجنائية والمدنية عن أي تضخم في ثروته يعجز عن إثبات مصدر مشروع له.

«النقض المصرية» لها رأي آخر

وهو قول صحيح في ذاته، إلا أن محكمة النقض المصرية كان لها رأي آخر في قانون الكسب غير المشروع في الحكم الذي أصدرته ببراءة محافظ الجيزة الأسبق عبدالحميد حسن، والذي امتنعت فيه عن تطبيق قانون الكسب غير المشروع لمخالفته الدستور؛ لأن الإدانة في جرائم الكسب غير المشروع تقوم على قرينة افترضها المشرع من واقعة زيادة ثروة الموظف العام مع عجزه عن التدليل على أسباب هذه الزيادة، بما يخالف افتراض البراءة في الإنسان الذي نص عليه الدستور. وقد كان لي تعليق على هذا الحكم في مقال نُشر لي في صحيفة "الأهرام" في عددها الصادر يوم ١٧ / ٥ / ٢٠٠٤، أرجعت فيه هذا القضاء من محكمة النقض، الذي سلب ولاية المحكمة الدستورية باعتبارها الجهة القضائية الوحيدة التي تنعقد لها وحدها بنص الدستور رقابة دستورية القوانين إلى أسباب عدة، أكتفي منها في هذا السياق بما قلته من اطمئنان ضمير المحكمة ووجدانها إلى براءة المتهم، وأنه قد مضى على بدء التحقيق معه ستة عشر عاماً، وأن في وقف الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية، ما يؤخر الفصل في الطعن المقدم أمام محكمة النقض، بما يضر بحسن سير العدالة إذا ما بقي متهم بريء مصلتاً عليه سيف الاتهام والإدانة في أمر شائن يهبط بقدرة وكرامته في نظر الناس، ويوجب احتقار المتهم عند أهله ومجتمعه.

قانون الهيئة العامة للنزاهة

استعدت قضاء محكمة النقض وأنا أطلع على صفحات الصحف أن مجلس الوزراء وافق بجلسة ٢٩ يناير الجاري على مشروع بقانون بإنشاء الهيئة العامة للنزاهة، وأن من بين الأحكام التي تضمنها هذا القانون، إلزام الشاغلين لوظائف عامة أو نيابية بتقديم إقرارات الذمة المالية، وهي الإقرارات التي تضمنها قانون الكسب غير المشروع في مصر.

قضاء المحكمة الدستورية

استعدت قضاء محكمة النقض المصرية، كما استعدت مع هذا القضاء ما قضت به المحكمة الدستورية في الكويت بجلسة ١٠ / ١١ / ١٩٩٨ في الطعن رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ بأن افتراض البراءة المنصوص عليه في المادة (٣٤) من الدستور، إنما يؤسس على الفطرة، وأنه لا يجوز نقض هذه

القرينة إلا بحكم قضائي جازم يصدر في ضوء الأدلة المثبتة للجريمة في كل ركن من أركانها. فضلاً عن قضاء المحكمة الدستورية في حماية الحق في الخصوصية، وهو حق قررت المحكمة الدستورية في الكويت أنه حق يحميه الدستور تأكيداً للحرية الشخصية مما لا يجوز معه التعرض لعناصر الذمة المالية للأشخاص (جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٨٦ - طلب التفسير رقم ١ لسنة ١٩٨٦).

اللجوء إلى المحكمة الدستورية

وهو ما يفرض على الحكومة ومجلس الأمة، أن يلجأ أيهما إلى المحكمة الدستورية بطلب تفسير المادة (٣٠) من الدستور في ما نصت عليه "من أن الحرية الشخصية مكفولة وتفسير المادة ٣٤ سائلة الذكر، لتقرر في ضوء هذين النصين وفي ضوء تفسيرها السابق ما إذا كان إلزام، كل من يشغل وظيفة عامة أو نيابية بتقديم إقرار بذمته المالية لا إخلال فيه بالحق في الخصوصية الذي يحميه الدستور أو بافتراض البراءة في الإنسان. ومثل هذا الطلب سابقة في عام ١٩٨٦ عندما قدم بعض الأعضاء في ٥ / ٤ / ١٩٨٦ اقتراحاً بقانون بتفسير تشريعي للمادة الأولى من قانون المحكمة الدستورية، فقدمت الحكومة إلى المحكمة الدستورية طلباً بتفسير المادة (١٧٣) من الدستور (رقم ٣ لسنة ١٩٨٦)، الذي انتهت فيه المحكمة إلى تفسير لهذه المادة يجعل من الاقتراح بقانون سالف الذكر اقتراحاً يسلب ولايتها في تفسير النصوص الدستورية، وهي ولاية قررت المحكمة أنها تستمدها من نصوص الدستور مباشرة، وهو التفسير الذي أدى إلى سحب الاقتراح بقانون سالف الذكر، وهو ما لا نرجوه لمشروع قانون الهيئة العامة للنزاهة.

الجريدة، ٥ فبراير ٢٠١٢م

تعارض المصالح

سعود عبدالعزيز العطار

هناك بعض المسؤولين بمجرد أن يتركوا مناصبهم لأي ظرف كان تجدهم يتخذون شعار «علي وعلى أعدائي» فتجدهم يفتحون النار من كل الجهات، ويكشفون الخافي والمستور من فضائح وأسرار تتعلق بالفساد المالي، والإداري، وحتى الأخلاقي، بالوثائق والصور وبالأدلة والبراهين فجأة من دون أي مقدمات، وكأن ضمايرهم الغائبة قد أفاقت بعد أن كانوا منغمسين بالعسل ومشغولين بأنفسهم وأطماعهم ومصالحهم الشخصية.

رغم أنهم كانوا على رأس عملهم لفترات طويلة من الزمن ومع هذا لم يسمع منهم كلمة فكل شيء بالنسبة لهم «تمام يا أفندم» ! ولكن يا سبحان مغير الأحوال عندما تتعارض وتتضارب المصالح تظهر لنا فجأة على السطح كل تلك الفضائح على العن.

إن بمثل هؤلاء الأشخاص الذين لم يتقوا الله ولم يراعوا ضمائرهم في أعمالهم من أجل ملذاتهم وأهوائهم الدنيوية الزائفة، والذي بالتأكيد سيحاسبهم عليها المولى عز وجل لأنهم سكتوا دهراً ونطقوا كفراً وتناسوا قول الرسول «صلى الله عليه وآله وسلم» حين قال : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الأيمان » ، وتناسوا أيضاً المثل الذي يقول « الساكت عن الحق شيطان أخرس » .

السياسة، ٢٨ مارس ٢٠١٢م

الإفراط في الرقابة يصني مزيداً من الفساد د. عادل خالد الصبيح

طالعنا الصحف الاربعاء الماضي بخبر التشريعية البرلمانية: تعديل قانون ديوان المحاسبة لمنحه صلاحيات بالاحالة للنيابة العامة ورقابة الاداء وليس فقط رقابة المال.

ابتداء وباختصار هذه خطوة جبارة بالاتجاه المعاكس ولمزيد من تعقيد الاجهزة التنفيذية بالدولة وشلها وتعطيل التنمية ومصالح الناس. وذلك للأسباب التالية:

أولاً - فلسفة المحاسبة

الرقابة المالية تتطلب ان يكون هناك جهاز مستقل لرقابة الاجهزة التنفيذية، التي تملك كامل صلاحية اتخاذ القرار وتنفيذه، حكومة كانت ام شركة، والاجهزة الرقابية لها كامل حق الاطلاع وجمع المعلومات من دون اي حق للتأثير على القرار (بشكل مباشر او غير مباشر)، وترفع تقاريرها الى الكيان الاعلى، الذي يملك ويعين الاجهزة التنفيذية، في حالة الحكومة، لرئيس الدولة والسلطتين التشريعية والتنفيذية وفي حالة الشركات، للجمعية العمومية للملاك.

ومن اهم اركان الحوكمة ان يكون الجهاز مستقلاً تماماً عن الاجهزة التنفيذية، ولا يملك اي منهم سلطة على الاخر ولا يؤثر في صناعة القرار او تنفيذه.

وان شارك الجهاز الرقابي او اثر في صنع القرار او تنفيذه بأي درجة من الدرجات أصبح جزءاً من القرار وشريكاً فيه، وبالتالي يفقد استقلاليته ولا يطمئن لحياديته لتضارب المصالح

(يشارك في صنع القرار ويراقبه).

ثانياً - ديوان المحاسبة

في الاصل، لما كانت الدولة مكونة من أجهزة تنفيذية كثيرة ومعقدة تطلب ذلك ايجاد جهاز متخصص ومستقل لمراقبة هذه الاجهزة (رقابة لاحقة لا تتدخل في التنفيذ) بهدف رفع تقارير دورية لسمو الأمير ومجلسي الوزراء والأمة ليكون القرار في النهاية بيد هذه السلطات. أما في الوضع الحالي، لما كانت هنا وهناك شبهات وسرقات، اتجه المجلس وتبعته الحكومة في اتجاه تجاوز هذا الدور الى الرقابة «المسبقة» على المناقصات والترسيات والتعاقدات والتسويات وأوامر التغيير.. الخ، فأصبح دور الديوان جزئياً تنفيذياً، وفقد الاستقلالية المطلوبة لسلامة الرقابة وانضباطها، والإمعان في هذا الاتجاه يدعو الى أن تكون هناك أجهزة رقابية أخرى على الديوان.

فما الجهاز المكلف بمراقبة ديوان المحاسبة؟ وما آلية هذه المراقبة؟ ولو انحرف الديوان، من يميز الانحراف ويقومه؟

في عام ١٩٩٨ قدم عبدالعزیز العدساني (عضو مجلس الأمة آنذاك ورئيس ديوان المحاسبة حالياً) أسئلة موجهة لرئيس ديوان المحاسبة التي رفض أحمد السعدون (رئيس مجلس الأمة آنذاك) رفضاً قاطعاً إرسال الأسئلة لديوان المحاسبة للإجابة عنها.

كان أساس هذا الرفض انه ليس لعضو مجلس الأمة الحق في توجيه أسئلة لرئيس ديوان المحاسبة حسب اللائحة (كما يقول الرئيس)؛ وحصلت آنذاك مشادة كلامية حادة بين الاثنين، أدت الى انسحاب العدساني من الجلسة كاحتجاج مغلظ على موقف الرئيس. ومنذ ذلك الوقت والأمر مسكوت عنه ما يفيد استسلام النواب لما فرضه الرئيس أحمد السعدون من أن مجلس الأمة لا يملك حتى أن يوجه سؤالاً لرئيس ديوان المحاسبة، فضلاً عن مساءلته أو مراقبته. هذا الأمر مقبول لو كان رأي الديوان استشارياً غير ملزم ويرفع تقاريره لذوي الشأن لاتخاذ الإجراء التنفيذي المناسب، أما أن يكون تنفيذياً ومحصناً عن المساءلة، فهذا مرفوض عقلاً ومنطقاً.

ثالثاً - الصلاحية والمسؤولية

من المعلوم بالضرورة أن لا مسؤولية بلا صلاحية، ولا صلاحية بلا مسؤولية، فمن كان مسؤولاً عن شيء وجب أن يكون لديه القرار بلا منازع، فإن أخطأ أو أساء التقدير أو القصد أو تسبب في خسارة أو ضرر أو أزمة أو تفويت مصلحة أو خالف القوانين. يحاسب ويعاقب. أما إذا شارك ديوان المحاسبة، في القرار أو تنفيذه قبولاً أو رفضاً أو تعطيلاً وتبين لاحقاً خطأ القرار وضرره.. فمن الذي يحاسبه؟

هل يعقل أن يكون هناك نظام حكومي ناجح يحمل فيه المسؤولية من لا يملك القرار، ويعفى من المسؤولية من يملك القرار أو جزءاً منه؟!

رابعاً - تعديل اللجنة التشريعية

التعديل الذي وافقت عليه اللجنة التشريعية يُزيد من الانحراف الذي تعانيه الكويت انحرافاً، في تحويل ديوان المحاسبة ليكون تنفيذياً أكثر ويملك حق نقض (فيتو) قاطعاً مانعاً، فلا مناقصات ولا ترسية ولا عقود إلا بموافقة الديوان. اضم الى ذلك ما وافقت عليه اللجنة التشريعية من حق الاحالة الى النيابة وحق الرقابة على الأداء الذي سيفتح الباب على مصراعيه في تدخل الديوان بتقديره في كل شؤون التنفيذ والتعيين والترقيات والمواصفات.

لك ان تتخيل عزيزي القارئ كيف يختزل عمل الجهاز الحكومي كله في جهاز واحد (ديوان المحاسبة) من حيث المال والعقود والمواصفات والأداء والتعيينات وكم سيتطلب ذلك من خبرات وأجهزة للقيام بهذا الدور.

لك ان تتصور كيف تسلب المصدقية والأمانة من أجهزة الدولة مع تحميلها كامل المسؤولية لتختزل في جهاز واحد ليكون هو المرجع وهو الفصل والحكم وفوق هذا منزلها ومقدسا ويسمو فوق السؤال فضلا عن المساءلة.

خامساً - الرقابة والفساد

إن أعضاء مجلس الأمة ينساقون لهذا التوجه (مزيد من الرقابة) بردة فعل انتشار الفساد وعجز الحكومة عن ضبط الأجهزة التنفيذية من حيث الكفاءة والأمانة. ومن جانب آخر، الاعتقاد السائد (خطأ) بان مزيداً من الرقابة يعني مزيداً من الضبط.

والواقع والتجربة والخبرة تشير الى العكس، الافراط في الرقابة يعني مزيداً من الفساد، فالرشى في الأوضاع الصحية تكون للمخالفة وهي قليلة وقد تكشف. والرشى في أوضاع الافراط في الرقابة تكون لحصول الناس على حقوقهم، أي لا مخالفة فيها، وهي كثيرة ولا تكشف ولا تؤخذ.

وإذا كان ديوان المحاسبة يعتبر الجهاز المركزي للدولة لمحاربة الفساد فمن يحارب الفساد اذا كان في داخل ديوان المحاسبة؟! ألا يجوز حالياً أو مستقبلاً ان يكون هناك قياديون في الديوان يستخدمون ادوات الرقابة ومحاربة الفساد نفسها.. في الفساد أو التواطؤ مع المفسدين بمقابل وعض النظر بمقابل وتحصين المخالفات بمقابل.. ام انهم فوق الشبهات التي تعتري البشر في باقي الوزارات؟!

إن التعديل الذي وافقت عليه اللجنة التشريعية يفتقر الى فهم الدور الحقيقي والمهم للديوان ويصرفه الى التداخل الفاحش في الصلاحيات التنفيذية، مما يجعلنا نخسر الاثنين الرقابة الصحية والتنفيذ الفاعل.

القبس، ٨ ابريل ٢٠١٢م

رقابة ديوان المحاسبة للأداء، تخالف الدستور

المستشار شفيق إمام

يلتبس حتى على المشغلين بالقانون أنفسهم التفسير الصحيح للنصوص التشريعية مهما روعيت الدقة في وضعها، والإفاضة أحيانا فيها، ولكن الدكتور عادل خالد الصبيح قد استقصى فأحسن الاستقصاء وقرأ فأجاد القراءة، وفهم فأتقن الفهم، واستنبط فوفق إلى الصواب.

يشارك في وضع القرار ويراقبه

”الإفراط في الرقابة يعني مزيدا من الفساد“، عنوان مقال كتبه الدكتور عادل الصبيح نشرته صحيفة ”القبس“ في عددها الصادر في ٨ أبريل ٢٠١٢، استهله ببيان فلسفة المحاسبة، وهي أن يكون هناك جهاز مستقل لرقابة الأجهزة التنفيذية، بعد منحها كامل صلاحيات اتخاذ القرار وتنفيذه، فإن شارك الجهاز الرقابي أو أثر في صنع القرار أو تنفيذه بأي درجة من الدرجات، أصبح جزءا من القرار وشريكا فيه، وبالتالي يفقد استقلاليته ولا يُطمأن لحياديته. ويعتبر الوزير الأسبق الأمر مقبولا إذا اقتصر دور الديوان على الرقابة اللاحقة، وكان رأيه استشارياً غير ملزم للجهتين اللتين يرفع إليهما رأيه، وهما مجلس الأمة ومجلس الوزراء، أما إن أصبح دور الديوان تنفيذيا ومحصنا في الوقت ذاته عن المساءلة فهو مرفوض عقلا ومنطقا. ويبيّن د. عادل خالد الصبيح -بحق- على هذه المقدمة رأيه بأن موافقة اللجنة التشريعية بمجلس الأمة على تعديل قانون ديوان المحاسبة لمنحه الحق في الرقابة على الأداء، معناه تدخل الديوان في كل شؤون التنفيذ في كل أجهزة الدولة، ويتساءل د. عادل الصبيح، كم سيتطلب ذلك من خبرات وأجهزة في الديوان للقيام بهذا الدور؟

ثم يطرح سؤالاً آخر: إذا كان ديوان المحاسبة يعتبر الجهاز المركزي للدولة لمحاربة الفساد فمن يحارب الفساد إذا كان في داخل ديوان المحاسبة؟ ويضيف إلى ذلك أن الإفراط في الرقابة يعني مزيدا من الفساد.

د. الصبيح يفتح الباب على مصراعيه

لقد فتح الدكتور عادل الصبيح بمقاله حول ديوان المحاسبة باباً طرقه من قبله السيد عبدالعزیز العدساني رئيس ديوان المحاسبة، وقت أن كان عضواً في مجلس الأمة في عام ١٩٩٨ فلم يفتح له، بل رده عنه رئيس مجلس الأمة وقتئذ، عندما امتنع رئيس المجلس عن إحالة الأسئلة الموجهة إلى رئيس ديوان المحاسبة، لأن الديوان لا توجه إليه أسئلة.

ولكن الدكتور عادل الصبيح وفق إلى أن يفتح هذا الباب على مصراعيه، ويظهر الرأي العام على حقائق ناصعة في الأصول الصحيحة للرقابة على الأجهزة الحكومية والشركات التي تساهم فيها الدولة، التي يمارسها الديوان.

رقابة مشروعية وفقا لنص الدستور

والواقع أن قانون ديوان المحاسبة هو أحد القوانين المكملة للدستور، والتي عهد الدستور إلى السلطة التشريعية ممثلة بمجلس الأمة والأمير بإصدارها، وقد صدر قانون ديوان المحاسبة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ في ٧ يوليو سنة ١٩٦٤ أي قبل أن يجف مداد الدستور، وفي أول مجلس تشريعي استهلته به الحياة البرلمانية في الكويت، وكان من بين أعضاء هذا المجلس بعض أعضاء المجلس التأسيسي، وهم- من غير شك- أكثر بصرا بأحكام الدستور، وأعمق إدراكا لمبادئه واتجاهاته بلا جدال، وقد فسروا الدستور وفقا لنية المشرع الدستوري الحقيقية وقت وضع الدستور، لا النية المفترضة أو المحتملة.

ووفقا لصريح نص المادة ١٥١ من الدستور فإن ديوان المحاسبة هو ديوان للمراقبة المالية، كما أطلق عليه الدستور، يعاون الحكومة ومجلس الأمة في أمرين:

أولهما: رقابة تحصيل إيرادات الدولة.

ثانيهما: رقابة إنفاق مصروفاتها.

وهي في الحالتين رقابة مشروعية يمارسها الديوان للتحقق من تطبيق أحكام الدستور والقوانين واللوائح.

الرقابة المقترحة تخالف الدستور

ومن هنا فإن تعديل رقابة المشروعية التي يمارسها الديوان طبقا لأحكام الدستور ولأحكام قانون إنشاء الديوان رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤، يتطلب تعديلا للمادة ١٥١ من الدستور، لتنص صراحة على اختصاص الديوان برقابة الأداء التي خلا منها النص الحالي.

لأن اختصاص الديوان مستمد من الدستور مباشرة، ومقرر لمؤسسة دستورية، أراد المشرع الدستوري أن تمارس اختصاصها في نظام متكامل للحكم يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، فلا يجوز الخروج على هذا الاختصاص بأداة أدنى من الدستور ولو كانت قانونا.

رقابة الأداء تهدر استقلال الديوان

وقد كان مشروع الدستور الذي أقرته لجنة الدستور يلحق الديوان بمجلس الوزراء، فاعترض الوزير عبدالعزيز الصقر في المجلس التأسيسي على هذا النص، وطالب بإلحاقه بمجلس الأمة لتحقيق استقلال الديوان الذي يراقب السلطة التنفيذية، ووافق المجلس التأسيسي على ذلك، وعدل النص على هذا النحو (جلسة المجلس التأسيسي ١٠/٢ و ١٠/٢٤ و ١٠/٢٤/١٩٦٢).

ومعنى ذلك أن الأساس في إلحاق الديوان بمجلس الأمة هو تحقيق استقلاله، وقد نصت المادة ١٥١ من الدستور على إلزام السلطة التشريعية بكفالة استقلال الديوان.

ومن الجدير بالذكر أن أنظمة إدارات التدقيق الداخلية في الأجهزة الحكومية وفي البنوك والشركات تمنع الإدارات المذكورة من الاشتراك في التنفيذ بأي صورة من الصور حتى لا تكون شريكة في اتخاذ القرار الذي تراقبه، بما يهدد استقلالها وحياديتها.

لذلك فإن تحويل ديوان المحاسبة رقابة الأداء يهدد استقلال الديوان وحياديته. وهو ما يوقعنا

في مآزق دستوري آخر هو وجوب إلحاق الديوان بمجلس الوزراء، وليس بمجلس الأمة، احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات الذي تنص المادة ٥٠ من الدستور على قيام نظام الحكم على أساسه، لأن تدخل الديوان في أعمال التنفيذ من خلال رقابة الأداء يجعله جزءاً لا يتجزأ من السلطة التنفيذية، بل يصبح الديوان بهذه الرقابة حكومة موازية للحكومة الأصلية في السلطة التنفيذية، لما تتطلبه هذه الرقابة من جيش جرار من الموظفين والخبراء والأجهزة بالتوازي مع ما هو متوافر لدى هذه السلطة.

الجريدة، ٢١ أبريل ٢٠١٢م

مقاومة الإصلاح في المؤسسات بأساليب ملتوية

حيدر محمد - البحرين

ثلاثة عوامل رئيسية هي منشأ مقاومة التغيير والإصلاح في أي مكان: الأول والأهم هو الخوف على مناطق النفوذ وشبكة المصالح والعلاقات، والعامل الآخر هو الإيمان بأن الوضع السائد هو أفضل الموجود (ليس بالإمكان أفضل مما كان)، والأمر الثالث هو الخشية من المجهول، وسواء كان هذا الخوف مشروعاً أو لا لكنه مبرر في كل الأحوال، لأن المرء عدو ما يجهل.

يجب البدء أولاً في تغيير الذهنية لجعل التغيير والإصلاح وضعاً طبيعياً وليس مدعاة للخوف والقلق من المستقبل. فعلى مستوى الوزارات أو الهيئات الرسمية أو الشركات التجارية أو المؤسسات الإدارية والأندية الرياضية أو المؤسسات الاجتماعية فإنه من السهولة بمكان رصد ظواهر «مقاومة التغيير».

هناك ثقافة سائدة في المؤسسة جرت عليها العادة لسنوات طوال أن يترك الحبل على الغارب، واعتاد الناس والموظفون والعمال على غياب المحاسبة والشفافية والتنافسية، وليست لهم الدافعية للتطوير والابتكار.

وعلى من يطرح مشروعاً للإصلاح في أي مؤسسة أن يمتص موجة الغضب والقلق ليس عن طريق المواجهة، وإنما بالاحتواء الناعم، من خلال تهيئة الأجواء وبناء علاقة إيجابية داخل المؤسسة والبعد عن صراعات الأجنحة، والتدرج المنطقي في تبني الإصلاحات المعتمدة وصولاً لتحقيق الهدف المنشود.

فالإصلاح في أي مؤسسة صغرت أم كبرت يحتاج إلى الرشد والتأني، لأن في التأني السلامة،

ومن هنا فان بعض النظريات الإدارية الحديثة تطرح مبدأ الـ ١٠٠ يوم لاكتشاف العالم الجديد في المؤسسة المراد إصلاحها.

ليس من السهل فهم طبائع البشر، وكشف المكنون في أعماقهم، وما يحملونه من أفكار وأحاسيس في جوف العقل الباطن، لذا فان ديناميكية التغيير محاطة بأسلاك شائكة، وأحياناً يقضى عليها في مهدها، وفي حالات أخرى يخرج الجنين مشوهاً بسبب جنوح الدائرة المحيطة لمقاومته وعدم تقبل النهج الجديد.

ففي إحدى المؤسسات الاجتماعية كانت لي شخصياً تجربة ثرية ولكنها صعبة للغاية، حين أردت أن أدخل فكراً جديداً الى هذه المؤسسة، وفكرت ملياً في أولويات التغيير، وبعد تفكير مضمّن أدركت أن التغيير يجب أن يبدأ في الثقافة السائدة في هذه المؤسسة، حيث الحواجز الوهمية تجاه الآخر، المختلف فكرياً أو ثقافياً.

لقد بذلت الكثير من الوقت والجهد لأقنع القائمين على هذه المؤسسة أن العمل الخيري والاجتماعي ينبغي أن يكون بعيداً كل البعد عن الأحاسيس المفترضة والافتراضات اللامنتطقية والحكم على الناس من زوايا سوداء ضيقة. نسبياً استطعت أن أفتح ثقباً في هذا الجدار النفسي والذهني السميكة لأجعل المؤسسة تفتتح على ما حولها من مؤسسات رسمية وأهلية، ومن محيط اجتماعي متنوع. ولكن كان حين العودة للذهنيات والأساليب القديمة طاغياً داخل المؤسسة ويطل برأسه كالقمقم الكبير الذي يريد ابتلاع التغيير كلما حانت الفرصة.

ولأنه في كثير من الحالات يؤول مصير التغيير إلى انشقاق المؤسسة أو خروج صاحب التغيير، وكلاهما خياران أحلاهما مر، لكنني فضلت الخيار الثاني عوضاً عن تقسيم المقسم وتفطيت المفتت.

في كل مؤسسة هناك فئة شللية ذات مصالح متكثلة على نفسها، وتشكل مع مرور الوقت «لوبي» صلباً لكنه بقدر صلابته فانه ينهش من جسد المؤسسة وينخر في لحمها الى أن تصبح جثة هامدة.

وفي الكثير من الأحيان يجابه دعاة التغيير بأساليب غير أخلاقية من قبل هذه اللوبيات التي تشكل مراكز قوى مهمة في المؤسسة، ومن أبسط تلك الأساليب اتهام صاحب التغيير بشتى صنوف الاتهامات واختلاق الوقائع، ومحاولة تسقيطهم اجتماعياً. ولئن نتعجب من كل تلك الاساليب اللانسانية، لأنه اذا عرف السبب بطل العجب كما تقول حكمتنا العربية المأثورة.

ان السبب في ذلك واضح جلي وليس في حاجة الى الكثير لتفسيره، فثمة من يعتقد أن وجوده ومصالحه مرتبطان بثقافة الغاء الآخر وعدم افساح المجال لإحداث أي اصلاح في الذهنية الثقافية أو الأنماط الإدارية ويعتبر أن المؤسسة هي بمثابة ميراث كبير مكنوز من والده، متناسياً أنه في الحقيقة ليس سوى شخص مؤتمن من قبل الناس على مصالحهم ومقدراتهم لفترة محددة، لذا يلجأ البعض في المؤسسات وبأساليب ملتوية الى اعادة تنصيب نفسه على رأس المؤسسة لفترة تلو الأخرى رغم أنه يعلم يقيناً أنه «عين عليهم وليس بخيرهم». وإذا

استطاع أن يغير في اللوائح والأنظمة ليبقى رئيساً للأبد على المؤسسة ولن أقول رئيساً لها فسيُفعل ذلك دون تردد.

وما ينطبق على المؤسسات ينطبق إلى حد بعيد على الدول والمجتمعات البشرية، ولكن الدرس الأهم أن التغيير الحقيقي هو ذلك النابع من أعماق الناس ومكنون وجدانهم... ولن يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

النهاية، ٢٣ أبريل ٢٠١٢م

إصلاح بلا مصلحين

د. غانم النجار

بعد دراسة مستفيضة للحالة الصراعية بين نواب وحكومة منذ الاستقلال، اتضح لنا أن المعادلة الثنائية القائمة على النواب والحكومة هي معادلة فاشلة، وأنه لا بد من إضافة عناصر جديدة في المجتمع لإيقاف الهدر والخراب الذي نحن له سائرون. فإن استئنيانا أنماط الصراع الشخصي البحت، يتضح لنا أن موضوعات الصراع أغلبها تدور في قضايا الفساد وحقوق الإنسان بعموميتها والانتخابات. وبالتالي فإن أحد أهم مداخل الإصلاح يتمثل في إنشاء ثلاث مؤسسات مستقلة، وهي هيئة النزاهة أو مكافحة الفساد، والثانية هي المفوضية المستقلة للانتخابات، والثالثة هي اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، وهي مشروع قديم منذ التسعينيات.

إن إنشاء الهيئات الثلاث سيؤدي في الغالب إلى تخفيف حالة الصراع بين النواب والحكومة، ويزيح أعباء من على كواهلهم، ويقلل انشغالهم بالتوافه من الأمور، حيث سيكون الاهتمام بتلك القضايا من صميم عمل تلك الهيئات المستقلة، التي ستمثل المرجعية الأساسية، وبالتالي فعلى كل نائب أن ينقل رأيه للهيئات، كل في مجاله، لتتولى المتابعة بشكل مستقل، وحالما تصل إلى نتائج يصبح حينها للمجلس الحديث بطريقة مسؤولة. لا بالطريقة السائدة حالياً.

وبحسب ما أبلغني عدد من النواب فإن الأمور تسير في اتجاه إنشاء تلك الهيئات، بدءاً بهيئة مكافحة الفساد، تلحقها مفوضية الانتخابات، وآخرها لجنة حقوق الإنسان، وهي الأقل أهمية عند النواب، كما يبدو للأسف.

إذا أين المشكلة؟

تكمن المشكلة في تبعية هذه الهيئات، التي استقر الأمر على أن تكون ملحقة برئاسة الوزراء، وهي

مسألة تحتاج إلى مراجعة. الحجة التقليدية في المسألة تركز على أنه لا بد من أن تتبع أي جهة لإحدى السلطات الثلاث، قضائية أو تشريعية أو تنفيذية، وهي حجة يكررها خبراء دستوريين بحاجة إلى مراجعة تطور المفاهيم الدستورية، والخروج من الجمود التقليدي الذي يعيشون فيه. فمجلس الأمة في الكويت به تداخل بين السلطتين يخل بمفهوم استقلالية السلطات مهما حاول المبررون تبريرها. فكيف قبلنا بوجود أعضاء في مجلس الأمة بموجب تعيينهم وعددهم؟؟ وزيراً باستثناء المحلل بالضرورة؟ أسئلة لا إجابة منطقية عليها في إطار فصل السلطات. ويطرح السؤال نفسه في حالة تبعية الهيئات لرئيس الوزراء فهل يحق في هذه الحالة أن يقوم نائب معترضاً على إحدى الهيئات ويستجوب رئيس الوزراء مثلاً؟ فأين الاستقلالية المزعومة في هذه الحالة؟ قيل لي رداً على ذلك إن التبعية شكلية، فإن كانت كذلك، فما جدوى تلك التبعية من الأساس؟

إنشاء تلك الهيئات وربما غيرها، وتقوية المجتمع المدني، باتا ضرورتين لا مفر منهما إن أردنا استقرار المجتمع الذي فشلت الحكومة والنواب في العمل على استقراره، إلا أن ذلك سيبقى مشروطاً بجدية المقترحات، وتحديد تبعية تلك الهيئات، بما يضمن استقلاليتها ونزاهتها، وليس رغبة في إثبات الوجود ليصبح من يزعم إصلاحاً إنما يقوم بذلك رفعا للعتب ليس إلا. نحن في مجتمع مهزوز ومرتبك ويعاني أمراضاً كثيرة تنعكس على الحالة غير المستقرة سياسياً، فإن أردنا الخروج من المأزق الراهن صار علينا لزاماً أن نؤسس تلك الهيئات بمرجعيتها الصحيحة أو وضع الضمانات المكتوبة باستقلاليتها، وإلا فإننا لن نكون أفضل من الذي استجار من الرمضاء بالنار.

الجريدة، ٣٠ مايو ٢٠١٢م

عيب وشق جيب!

عبدالهادي الجميل

كنت قد عزمت على استكمال الجزء الثاني من مقالة "لياالي الأنا في فيينا" ولكنني قررت العدول عن ذلك بعد اطلاعي على أجزاء قليلة من تقرير ديوان المحاسبة الأخير الذي يحمل في طياته "العيب وشق الجيب". أنا أحترم قرآني وأقدرهم بدرجة كبيرة، واعتبرهم زبائن مهمين ومميزين جدا يشاركونني برأس المال ويتقاسمون معي الأرباح، ونظرا لأنني اعتبرهم ثروتي

الحقيقية التي أحرص عليها أكثر بكثير من حرص حكومة الكويت على ثروة شعبها، فقد قررت الكتابة عن الفساد الذي أصبحت روائحه-مؤخرا- تسمم هواء الكويت والمناطق الحدودية من الدول المجاورة. هذا لا يعني عدم وجود الفساد من قبل، ولكنه كان يجري بطريقة مرتبة ومحكمة بين المتورطين فيه والمنتفعين منه، فكان الشغل يتم بسكات وكأنهم ”مستحين شوي“ وعلى طريقة ”خذ وهات، وامسك لي واقطع لك“، لهذا لم يكن المواطن العادي يشعر بوجود الفساد رغم أنه أحيانا يشم بعض روائحه الكريهة، فيسأل- بسداجة- عن مصدرها، ليجد الرد جاهزا: ”هذي ريحة المصانع النفطية والكيماوية جاءت بها الريح الشمالية، مو عاجبتك ريحة النفط اللي معيشك ومعيش عيالك؟“.

في كل دول العالم تفوح رائحة الفساد أثناء أو بعد اكتمال العمل بالمشاريع إلا في الكويت، فرائحة الفساد تزكم الأنوف قبل البدء بالعمل الذي سيحدث فيه الفساد!!

مثال على ذلك جامعة الشيخ صباح السالم التي تم نهبها قبل انشائها. الفريق المشرف على مراقبة أعمال إنشاء الجامعة يتكوّن من موظفين في جامعة الكويت، أحد أعضاء هذا الفريق وتحديدًا المشرف العام على مشاريع مدينة صباح السالم الجامعية حصل على عقد بالباطن من المقاول الرئيسي للمشروع بقيمة ٣٠٠ ألف دينار كويتي لتقديم خدمات نظام المعلومات الجغرافي وهي خدمات تتعلّق بالسوفت وير.

يعني الشخص المكلف بالتأكد من دقة وسلامة أعمال المقاول، أخذ عقدا من المقاول!! ديوان المحاسبة يقول ان هذا الشخص خالف قوانين الخدمة المدنية التي تمنع الموظف الحكومي من الحصول على أي مصلحة أو أعمال أو مقاولات أو مناقصات أو عقود تتعلق بأعمال أي جهة حكومية!!

اعلم باستحالة القضاء على الفساد في الكويت، ولكني أطالب بأن تتم ممارسة الفساد بطريقة ذرية وأنيقة وغير استفزازية، أخطر اللصوص والنصابين في العالم يرتدون الملابس الرسمية عندما يرتكبون جرائمهم، فيتصرفون وكأنهم ذاهبون لحفلة خيرية، أنا أطالب بأن يتعلم المسدون في الكويت هذه الثقافة، احتراما لمشاعرنا أثناء نهب أموالنا.

نحن الان نعيش نفس الأجواء المحمومة التي عاشتها كاليفورنيا في منتصف القرن الـ١٩ عندما تم اكتشاف الذهب في بعض أنهارها ومناجمها، فاكتسح الناس الولاية طمعا في الذهب الذي كان بلا حماية وكأنه المال الكويتي السايب الذي يتناهبه الجشع والطمع وقلة المروءة، فكانت النتيجة أن عمّت قيم الانحطاط والتردي وانتشرت في أجوائها روائح الفساد التي أفسدت القلوب والعقول وضيّعت الكثير من فرص التطور والتقدم وكبدت البلاد خسائر فادحة فاقت أضعاف أضعاف ما أنتجته مناجم الذهب فيما بعد.

عالم اليوم، ١٣ يونيو ٢٠١٢م

أسطورة نزاهة القضاء إيمان علي البداح

لطالما أضحكتني تلك القدسية المتناهية التي نصبها على السلطة القضائية وكأنها مشكلة من مجموعة من الملائكة، ولكني أيضاً أتفهم رغبتنا وشغفنا بالحق المطلق أن يكون لنا ملاذ أخير موضوعي وعادل ومستقل وخالٍ من شوائب الفساد والأهواء.

لكن في الواقع لا يوجد حق مطلق ولا يوجد ضمان أكيد للنزاهة أو الاستقامة، فالقاضي في النهاية إنسان له نقاط ضعفه وله ميوله الفكرية والتزاماته العقائدية والسياسية... وهذا واقع في كل بلاد العالم والكويت ليست استثناءً.

وجُل ما تفعله الدول المتقدمة هو وضع النظم والأدوات التي تعزز استقلالية القضاء كسلطة، وتحمي القاضي من إغراءات وضغوط الحياة، وتعطي الفرد ومؤسسات المجتمع منافذ وأدوات بديلة في حال استغلال أحد القضاة لسلطاته أو تناقضت أحكامه مع دستور الدولة أو حقوق الإنسان.

وفي الكويت تحديداً المعضلة أكثر تعقيداً، فحتى القاضي العادل والنزيه مكبل بقوانين غير دستورية وإجراءات متخلفة وغير حضارية من جهات الضبط والتحقيق ممثلة في وزارة الداخلية، بل إن طبيعة تكوين الجهاز القضائي فتحت الباب على مصراعيه لتدخل السلطة التنفيذية وتحرش «التشريعية».

فلا يجوز لنا التشكيك في نزاهة القضاء إن كان القاضي حاكماً بقانون غير دستوري أصلاً، وهي الحال في كل الأحكام الجائرة في قضايا الرأي وحقوق الإنسان. كما لا يمكننا تحميل القضاء مسؤولية الفشل في حماية الحق إن كانت النيابة أو أمن الدولة قد حصلت على الأدلة بصور غير شرعية، ويجب ألا نستغرب إن «ضاع» القاضي في خضم التناقضات والتدخلات بين السلطات وأجهزة الدولة، التي يتطلب بعضها تعديلات في الدستور نفسه وليس فقط في القوانين والهيكل التنظيمية والإجراءات.

كيف لنا في ظل كل هذا أن نقبل ببراءة من قام أمام أعين العالم كله باختطاف مواطن وضربه لتعبيره عن رأيه؟ فلو افترضنا مجازاً أن الوسمي قد قام بجريمة شنعاء بمخالفة الأوامر الأميرية فهل هذا يعطي «الداخلية» حق استخدام العنف في احتجازه؟ فقد سبق أن رفضنا العنف والتعذيب في التحقيق مع شبكة إرهابية...

فما بالك بمواطن يمارس حقه الطبيعي في التعبير عن رأيه؟
 بقراءتي المتواضعة لما نشر من الحكم الابتدائي في القضية أجد أن الحكم قد استغل كل
 التناقضات والفراغات القانونية والدستورية المتاحة ليؤكد براءة الجاني، وهذه ليست سابقة
 كما يود البعض أن يصورها، فكثير من الأحكام كانت قانونية، ولكن غير عادلة.
 ولكن نأمل أن تكون هذه القضية الدافع لإصلاحات وضمانات دستورية وقانونية وهيكلية لمزيد
 من العدالة عملاً بروح الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان... فهل تنجح «الأغلبية»
 الناحية في ذلك؟

الجريدة، ١٥ يونيو ٢٠١٢م

القاتل الاقتصادي

أحمد عبدالمحسن المليفي

اعترافات خطيرة أطلقها «جون بركنز» مؤلف كتاب «اعترافات قاتل اقتصادي» بوصفه احد
 هؤلاء القتلة الاقتصاديين الذين استخدمتهم وكالة الاستخبارات الأميركية اما لاسقاط
 الانظمة او للسيطرة على قراراتها السياسي والاقتصادي.
 وتقوم فكرة القتل الاقتصادي على استبدال التدخل العسكري في اي دولة تراها أميركا او
 الشركات الكبرى انها دولة مارقة او رئيس دولة يهدد مصالحها التجارية والحيوية باستخدام
 ادوات المال لاسقاطه او استبعاده.
 وكما يبين بركنز في اعترافاته ان هذا الاسلوب بدأ في الخمسينيات لاسقاط مصدق في ايران
 عندما بدأ يتكلم عن حق الشعب الايراني في الاستفادة من ثروات بلاده وان على الشركات
 النفطية ان تدفع للشعب الايراني اكثر مما تدفعه في السابق حتى يستطيع الشعب التنعم
 بخيرات بلاده. فتم ارسال عميل الاستخبارات - كيرمت روزفلت وهو يحمل بعض الملايين من
 الدولارات كانت فعالة تمكن من خلالها اسقاط مصدق وحل محله شاه ايران. وبنجاح هذه
 الطريقة بدأ التفكير في التوسع بها مع الاخذ بالاعتبار المخاطر التي كانت تحيق بعملية ايران
 حيث ان كيرمت كان هناك بصفته احد اعضائها ولو تم القبض عليه لحدثت ازمة على المستوى
 الرسمي، لذلك جاء التفكير بتطوير هذه العملية فبدل ان تنطلق من وكالة الاستخبارات
 مباشرة تم تأسيس شركات للقيام بهذه المهمة ومن خلال عملاء تحت غطاء خبراء اقتصاديين
 يعرضون الرشوة على القيادات في الدول مركز الهدف وما ان يستجيبوا لذلك فيتم اغراق البلد

اقتصاديا بمشاريع كبيرة لا يستفيد منها الا القلة القليلة من المتنفذين دون الشعب وتستنزف موارد الدولة وتدخلها في الدين ويتدخل البنك الدولي للتمويل في عملية تبييض الاموال المقدمة من هذه الشركات واعادة اخذ هذه الاموال من جديد من هذه الدولة مع اغراقها بالديون وفوائدها وعندما تعجز عن الدفع يتم السيطرة على قرارها. وقد سرد بيركنز العديد من امثلة هذا التدخل مثل غواتيمالا وفنزويلا وبينما وكلها ادت الى اغتيال الرؤساء او تنحيهم عندما لم يستجيبوا للرشوة او يتنازلوا عن افكارهم الاصلاحية. ولو نظرنا الى الساحة العربية سنجد علامات استفهام كبيرة على وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والغزو العراقي للكويت وان هذه سيناريوهات لم تحدث بالصدفة بل ان هناك مخططاً واضحاً لهذه المنطقة الغنية بالموارد الرئيسية التي يسهل لها لعب الشركات الكبيرة اقتصاديا وتحرك سياسيا العالم بالسيطرة على موارده. ولكن المشكلة اننا شعوب لا نقرأ واذا قرأت فانها لا تستوعب بعقولها بل تندفع بعواطفها فتحقق بصورة غير مباشرة اهداف خصومها واعدائها. ويبقى السؤال. الى متى؟

النهار، ١٩ يونيو ٢٠١٢م

التفتيش عن أحوال القضاة

محمد بن ابراهيم الشيباني

«ينبغي على ولي الامر ان يتخذ على القضاة باحثاً في السر يكون ثقة ديناََ ضعيفاً اميناً قليل الكلام لا يتفطن له من مثلهم، ولا يدري به انه مطلع عليهم بحيث يطالع ولي الامر بأحوالهم في السر ساعة ساعة، ويكون ولي الامر في العلانية معظماً للقضاة لا يظهر منه ان يتكشف عن احوالهم ابداً لحفظ ناموسهم الرفيع وشرف منصبهم المنيع، فإذا صح عنده انه وقع من احدهم جريمة، فإن كانت من اخذ رشوة، ارسل الى القاضي وطلبه اليه سراً وسأله عن الواقعة، فإن اعترف بذنبه اخذ الرشوة التي التمسها من الناس وردها الى صاحبها وأدب الذي بذلها في السر من غير ان يظهر تأديبه عن ماذا وعزل القاضي وكشف عليه فإن وجده التمس من الناس مالا او اكتسبه بالقضاء أخذه لبيت المال كالهديّة ونحوها، وان لم يعترف القاضي وظهر لولي الامر من قرائن الاحوال او من صدق الناقل اليه ذلك عن القاضي عزل القاضي ولا يظهر بأي سبب عزله. وان كانت الجريمة من غير اخذ الرشوة ولم يكن من هذا القبيل، وانما كان السبب قوة نفسه وتحامله في الحكومات (المؤسسات الاهلية) وهوى النفس، وجب على ولي

الامر عزله واستبداله، ولا يفره كثرة علمه ولا ديانتته في الظاهر، فإن التحامل من القاضي من اصعب الامور وممن يجب عزله ولا يلتفت الى انتصاره لحكمه بعد ان يعرف ولي الامر منه الهوى والغرض والتحامل، وله ان يعززه بسبب ذلك اذا تحقق جوره كي يتأدب به غيره، وان كانت الجريمة بسبب ارتكاب بعض المعاصي من شراب و «فواحش» وغيره سأل ولي الامر عن هذا الامر من الثقات، فإن صح عنده ذلك عززه سراً ورفع له ولا يشهر ذنبه بين الناس، وان جمع القاضي مالاً من (المؤسسات الاهلية او ما شابهها) اخذه ولي الامر منه ووضع في بيت المال. (انتهى - من اقوال رفاة بك رافع الطهطاوي في كتابه: «مناهج الالباب المصرية في مباحج الآداب العصرية» ص ٣٩٦ - طبع مصر سنة ١٩١٢م).

نستخلص مما ذكره المؤلف الآتي:

- القاضي بشر يخطئ ويصيب ليس معصوماً كما يظن، ولكن خطأ القاضي ليس كسائر اخطاء البشر.

- التفتيش القضائي موجود في تاريخ الدولة الاسلامية على مر العصور، بل في الدول الاخرى التي قبلها وبعدها، وموجود في الدول الحضرية بأشكالها المتنوعة وأديانها وطوائفها المختلفة. - وقوع قاض واحد وخيانتته وتلبسه بالمعاصي والجرائم مثل الرشى والفواحش وتحكم الهوى عليه في الاحكام اهتزاز للقضاء برمته، لا سيما اذا عرف وعلم من حاله ذلك فينبغي - كما قال المؤلف - بذل السر في مخاصمته.

- ولي الامر هو ابو السلطات كافة، القضائية والتشريعية والتنفيذية، فهو الذي يقرر الحكم عليه بعد اجماع المجلس التأديبي فيه.

- وينبغي قبل الحكم عليه تعزيره وتعنيفه وبيان جريمته، وان رجال ولي الامر متتبعون امره في السر والعلن.

القضاء امره عظيم، ومن نصب له كأنما ذبح بسكين، فعلى من يتسابقون اليه ان يقدموا رجلاً ويؤخروا الاخرى قبل اللوج في دهاليزه، فإن شأنه لمن لم يعدل الثوبال والخسران في الدنيا والآخرة أعادنا الله من غضبه وأليم عقابه.. والله المستعان.

القبس، ٢٤ يونيو ٢٠١٢م

نزيف الفساد

خليل علي حيدر

لم يكن الكويتيون منذ الاستقلال قبل اكثر من نصف قرن، بهذه الدرجة من عدم الثقة بكيانهم ومؤسساتهم، بحاضرهم ومستقبلهم، بواقفهم ومآلهم، لم تعد الشكوى والشكوك مقتصرة على بعض السياسة والمعارضين كما كان عليه الامر في السابق، بل عمت الظاهرة وشملت كل الشرائح والطبقات.

فعلى الصعيد السياسي لم يعد الناس يتطلعون الى الحكومة والمجلس كمؤسسات قيادية جديرة بالثقة المطلقة، واصبح الدستور والقانون عرضة للتجاوز والارتجال، ولم تستفد الكويت من بحبوحة اموال النفط في بناء اقتصاد منتج مواز حيث تؤكد التقارير الدولية انها اكثر دول النفط اعتمادا على ريعه ومداخيله، وزادت الرواتب و«الكوادر» دون دراسة لمخاطر هذه التوجهات الاستهلاكية والتبذيرية والتنفيعية على الميزانية والتضخم وانتاجية الناس.

وبقي المجتمع في انقسام متواصل بين شرائحه، بل تعمقت سلبيات القبلية والطائفية وغيرهما حتى بات الكثيرون لا يفكرون في انجاز اي معاملة الا بالمعرفة والواسطة وربما الرشوة.

في مقدمة ضحايا هذه الاوضاع المريضة المقلوبة.. الشباب!

فمن وازب واجتهد ودرس ونال أعلى الدرجات العلمية يجد نفسه متخلفا في الوظيفة والمقام او مساويا في احسن الاحوال، لمن لم يتعب نفسه ونال كل ما يريد من شهادات العلم من خلال الجامعات الورقية والمراسلة والمكاتب الاكاديمية.

وفي جامعة الكويت نفسها صراع غير مضمون النتائج لوقف التدهور والحفاظ على الامانة العلمية ونزاهة التقييم وجودة التعليم وعدم الاستسلام للفساد والتسييس واللامبالاة والغش. الصحافة الكويتية، القبس ٢٠/٦/٢٠١٢، تتحدث عن دراسة جامعية بينت «ان ٦٢% من طلبة جامعة الكويت لديهم خبرة سابقة في ممارسة الغش بالامتحانات، وذلك على الرغم من ان ٨٦% من الطلبة اكدوا علمهم باللوائح والعقوبات التي وضعتها ادارة الجامعة لمن يغش، كما يعتقد ٤١% من الطلبة بان عملية الغش منتشرة في كليات الجامعة».

قبل عام من تناول الصحافة لظاهرة الغش في الجامعة، نشرت «الوطن» في ٢٨/٦/٢٠١١ تقريرا عن التزوير في مجال لا يكاد احدنا يتصور وقوعه فيه، وذلك عندما تحدث مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة، د. جاسم التمار، عن اجمالي عدد المسجلين في الهيئة وهم نحو ٣٨ الف معاق، وازداد ان بعض الملفات تم استبعادها.. بسبب التزوير!

واضاف ان نسبة هذه الملفات قد تزيد عن ٤٠%، اي نحو نصف الملفات، وكشف الى جانب التزوير الى «ان كثيرا من الملفات غير مستكملة ولا توجد بها تقارير لجان طبية، فضلا عن التلاعب في كثير من الملفات».

ماذا جرى بعد ذلك؟ وهل استطاعت الهيئة ولا تزال، النجاة من الضغوطات وايدي التخريب والتفيع؟ نتمنى ذلك.

يقال ان الناس في «الدول الاشتراكية» واوروبا الشرقية كانت تقفز في اي طابور تراه لعلها تنال شيئاً! ويبدو اننا في الكويت سائرون على الدرب نفسه، فالكثيرون تحولوا الى مطاردين محترفين لكل فرص الاستفادة من العروض والقروض، والرخص والتسهيلات، واستخراج كل الاوراق والوثائق اللازمة، بالطرق المشروعة والواسطة وربما التزويرها قد حل مجلس ٢٠١٢، وتمت العودة المؤقتة الى المجلس السابق واحتمال بداية انتخابات جديدة، سينزف الدم الكويتي من جديد في خطب وتصريحات لا حصر لها.. دون امل في علاج!

الوطن، ٢٤ يونيو ٢٠١٢م

اعتداء مهين للهيئات القضائية!

حسين العبدالله

موقف مهين وغير مبرر ما تعرضت له إحدى الهيئات القضائية الأسبوع الماضي في محكمة الرقعي، التي تنظر الدعاوى الجزائية إثر رغبة أحد المتقاضين في الاعتداء على الهيئة القضائية، والسبب كله يعود إلى فقد محاكمنا إلى أدنى درجات الأمن التي قد تنعم بها أسوأ المحاكم في أفقر دولة من دول العالم، والسبب كله يعود بلا أدنى شك إلى الإهمال الواضح والصارخ من قبل وزارة العدل وضعف تنسيقها مع وزارة الداخلية في توفير الأعداد المناسبة للحفاظ على الأمن في كل قاعات المحاكم المدنية أو الجزائية، فلا يعقل أن تتعرض الهيئات القضائية أوجالها لسيل الإهانات المسيئة لحيدة القضاء ونزاهته من دون أن تزود قاعات المحاكم برجال يحفظون أمنها من كل من يحاول أن يعبث بأمن الهيئة أو الخصوم أو حتى الشهود المتواجدين في القاعات. أكثر من ١٥ دقيقة فصلت ما بين حضور رجل الأمن الوحيد وبين انتهاء المتقاضي من حفلة التهديد والوعيد والإهانة على الهيئة القضائية، ثم تبين بعد ذلك إصابة ذلك المعتدي ببعض الأعراض المعبرة عن التدني في إدراكه ووعيه اثر وقوعه في القاعة بما يشبه إحدى حالات الصرع التي لم يستطع رجل الأمن التعامل معها، وهو سؤال آخر يطرح نفسه لماذا لا توجد بالمحاكم غرفة للعيادات الطبية أو الإسعافات الطبية للتعامل مع حالات الإغماء أو الصرع أو غياب الوعي، علاوة على السؤال الأول لماذا لا تتوافر بكل قاعات المحاكم العاملة الحماليات الأمنية اللازمة!

هل من المعقول أن يترك رجال القضاء والمتقاضون وشهودهم عرضة للاعتداء بالضرب والتهديد والوعيد وربما أفعال أشد جسامة من قبل أشخاص مدركين للإرادة وربما يتبين عدم

إدراكهم بسبب إهمال صارخ وغير مسؤول من وزارة العدل ووزيرها، ثم نضرب أيدينا أخماساً بأسداس ونتحسر على وقوع أضرار بشرية مهما كانت جسامتها بسبب إهمالنا غير المبرر؟! ألا يتعين على وزير العدل أو وكيله أو وكيله المساعد لشؤون المحاكم أن يتجول في مجمع المحاكم في الرقعي ليتأكد بنفسه من رداءة المبنى الفضيحة وغير اللائق بالعمل القضائي ويتأكد أيضاً من خلو القاعات العاملة في المحاكم المدنية والاحوال الشخصية والجزائية من الحراسات والأمن حتى وصل الأمر إلى أن القاضي لا يستطيع ضبط سلوك القاعة بحجز من يخالف آداب الجلسات ونظامها أو حتى بتنفيذ حبس لمحكوم بالشغل والنفاد لعدم وجود شرطة في القاعات، بل ان حتى الاتصال برجال الشرطة المتواجدين بأسفل مبنى المحكمة والذي لا يلبي عددهم بالتأكيد الحاجة الفعلية للمحاكم وهو ما يستلزم من وزارة العدل ممثلة في وزيرها المحامي أن يخاطب وزارة الداخلية حماية للقضاء وللمتقاضين ولشهودهم وأخيراً المحامين من أي اعتداءات متوقعة الحدوث في قاعات المحاكم كما حدث الأسبوع الماضي!

الجريدة، ٢٤ يونيو ٢٠١٢م

مهجرة التحول الكوري!

تركي الدخيل

لا يمكن أن تتأمل التجربة الكورية الجنوبية دون أن تدهشك وتسلب لبك. فالبلاد التي خرجت من حرب طاحنة مع جارتها الشمالية استمرت ثلاثة أعوام (١٩٥٠-١٩٥٣)، وجدت نفسها أمام تحدٍ حقيقي، فكان شعار الكوريين: نكون أو لا نكون. كان الجيل الذي قاد التغيير يردد كثيراً: إما أن نصنع الفرق، أو أن نموت! من رحم الأزمة يولد الإبداع، والمرتخي لا يصنع تميزاً، والتحديات تصوغ النجاح. أفرزت الحرب الكورية واقعا صعبا، فالخسائر البشرية تقارب ثلاثة ملايين نسمة، والخسائر المادية تجاوزت ٥.٥ مليارات دولار. أمسكت كرستي هيون لي، السيدة الكورية التي بلغت الأربعين، بصورة لسيئول في الخمسينيات، كان الدمار سيد المشهد، والبيوت القليلة تحولت إلى كومة ركام. بيوت الصفيح تتناثر بعشوائية، ورائحة الفقر تعبق بالمكان وتفوح من الصورة، والعوز يكاد يطل برأسه، وقالت: ”كان والدي يعيش في هذا الوضع“.

سكنت برهة ثم قدمت لي صورة طفل في السادسة من عمره، يجلس القرفصاء وقد ارتدى

بالكاد ما يستره من ثوب ممزق. كان حاي في القدمين، يشع البؤس من عينيه، وقد امتلأت ساقاه بالجروح، وبدا وجهه متسخاً. قالت كرسطي: ”كان هذا جيل والدي. ومن الممكن أن يكون والدي في مثل هذا المشهد، فقد حدثتني جدتي أن والدي كان يحتاج بنسين رسوماً للدراسة، ولم نكن نستطيع أن نوفرها له، فكان يذهب للمدرسة حافياً، دون أن ندفع المصاريف!“. استلت كرسطي من كومة الأوراق صورة ليلية لسيئول، عاصمة كوريا الجنوبية، كانت لمشهد يضح بالسخب. ناطحات السحاب أضيئت بأنوار تعكس تطور المدينة، ثم قالت: ”هذه سيئول في جيلي أنا!“.

إنها مشاهد لا يمكن إلا أن توظف فيك تساؤلاً: كيف استطاعوا أن يفعلوا ذلك؟! قالت لي: ”كوريا الجنوبية هي الدولة الوحيدة في العالم التي انتقلت من الفقر المدقع إلى الغنى في جيل واحد“.

هل تريدون أن تتأكدوا من ذلك؟ الأرقام لا تكذب أيها السيدات والسادة. كان متوسط دخل الفرد سنوياً في كوريا في عام ١٩٦٢ لا يتجاوز ٨٧ دولاراً في العام، وبلغ متوسط دخل الكوري الجنوبي في عام ٢٠١١ ما يعادل ٢٢٥٠٠ دولاراً. وكانت الصادرات في ١٩٦٢ تعادل قيمتها ٤٥.٧ مليون دولار، وفي عام ٢٠١١ بلغت الصادرات ٥٥٥.٢٠٠ مليوناً.

أما الاستيراد الكوري الجنوبي في عام ١٩٦٢ فبلغ ٤٢١.٨ مليون دولار، وفي عام ٢٠١١ بلغت الواردات ٤٢٤.٤٠٠ مليوناً.

وكانت الصادرات الكورية في الستينيات:

Iron Ore (الحديد الخام)

Squid (الحبار: حيوان رخوي بحري)

Raw Fis (السمك الخام)

أما في ٢٠١١ فكانت أهم صادرات كوريا الجنوبية:

Shipbuliding (الناقلات البحرية الضخمة)، تمتلك كوريا أضخم ٦ ناقلات في العالم!

Petroeum Products (المنتجات النفطية)

Semiconductors (الشرائح الإلكترونية)

وارتفع متوسط أعمار الكوريين مع فارق المعيشة والتعليم والخدمات الصحية من متوسط ٥٢.٦ عاماً للرجال و٥٣.٧ للنساء في عام ١٩٦٢ إلى ٧٧ عاماً للرجال و٨٤ عاماً للنساء، بينما كانت نسبة الملتحقين بالكليات من خريجي الثانويات العامة في ١٩٦٢ لا تتجاوز ٨.٤ في المئة، وقفزت في عام ٢٠١١ لتبلغ ٨٢ في المئة.

لقد تضاعف دخل الفرد في كوريا بين ١٩٧٠ و٢٠١٠ أكثر من ٥٠٠ ضعف، وتضاعفت عوائد الصادرات الكورية في الفترة ذاتها ٣٠٠ ضعف. إن الواقع الكوري الجنوبي اليوم يقول لنا إن البلاد هي الأولى عالمياً في صناعة الناقلات، والأولى عالمياً في صناعة رقائق الذاكرة الإلكترونية

MEMORY CHIP، والأولى عالمياً في صناعة بطاريات الليثيوم، والرابعة عالمياً في صناعة السيارات، والسادسة عالمياً في صناعة الفولاذ.

جلست إلى خمسة من صانعي التحول الكوري، فسألتهم أن يلخصوا لي السري في تحولهم المدهش من واحدة من أفقر دول العالم إلى واحدة من أغنى دول العالم خلال جيل واحد، فأجابوني مجتمعين: ”ثمة ثلاثة أسرار يمكن تلخيصها في ما يلي: التعليم... التعليم... ثم التعليم“!

الجريدة، ٢٦ يونيو ٢٠١٢م

لماذا تفوق الكوريون؟!

تركي الدخيل

يشكل موقع بلداننا في الشرق الأوسط نقطة ارتكاز جغرافي مغذية للشرق والغرب، وعلى الرغم من كون دول الشرق الأوسط تصنّف على أنها من الدول النامية، إلا أنها بقيت مهمة لمواقعها الاستراتيجية، ولثروات التي تحتزنها بطون كثير من أراضيها، هذا مع أن بعض الدول لم تستثمر ثرواتها كما ينبغي، لهذا فقد بقيت هذه المنطقة محل اهتمام وصراع بنفس الوقت، غير أن الشرق لم يحضر كما ينبغي في خضم صراع النفوذ في هذه المنطقة، وقد تأملت في هذه الفكرة وأنا أزور كوريا الجنوبية والتي تغيب عنا ثقافياً مع أن العراق في العلاقات طويلة وقديمة، إذ مر على العلاقات السعودية- الكورية خمسون عاماً، مثلاً!

كوريا الجنوبية تجاوزت، كثيراً، المحن الأيديولوجية التي تعاني منها كوريا الشمالية، ولهذا فهي دولة هادئة لأنها منشغلة بالإنتاج والاقتصاد بدلاً من الأيديولوجيا والأفكار. رغم وحدة المكونات المجتمعية لدى الكوريتين

(انفصلتا عام ١٩٤٨)، إلا أن الجنوبية دولة ذات نسيج اجتماعي متسامح، ولا يشكل الخلاف الديني والصراع الإثني أي تحدٍ للمجتمع، إذ يدين الشعب الكوري بعدة ديانات منها: الشمانية وهي ديانة بدائية انتشرت في حياة الناس من خلال العادات والتقاليد اليومية، والبوذية وهي إحدى ديانات الفلسفة الفكرية وتؤمن بعملية تناسخ الأرواح، والكونفوشيوسية وهي ديانة غير سماوية مثل الديانة البوذية، والمسيحية- الكاثوليكية والبروتستانتية، وهي ديانة حديثة نسبياً لديهم، بالإضافة إلى ديانة تشون دو كيو وهي ديانة وضعية بدأت في الستينيات من القرن الثامن عشر كحركة اجتماعية ضد الفساد والتجاوزات الأجنبية في البلاد، خلافاً للإسلام الذي

وفد إلى كوريا مع مسلمي شمال الصين في أوائل القرن العشرين وانتشر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. كما أن نصف الكوريين ”لا دينيون“، أي لا يؤمنون بدين، هذا ما تطلعتنا عليه الإحصائيات ونوافذ التعريف بهذا البلد العجيب.

يتمتع الكوريون بخلق رفيع، ومما يذكره الراصدون عن أخلاقيات المجتمع أنه على الرغم من انتشار الانفتاح وتبدل العادات وتغير بعض المجالات الثقافية لديهم إلا أنهم يحترمون بعضهم بعضاً بشكل رفيع، على سبيل المثال لا ينادي الأصغر سناً من هو أكبر منه باسمه المجرد، بل يسبقه بألقاب الاحترام، حتى الأطفال لديهم هذه التراتبية في الاحترام، بل ويبقى اسم الإنسان مسبقاً بلقب الاحترام حتى بعد وفاته ورحيله، وكانت هذه الجماعية وتقدير الأكبر عملياً أحد أسباب النهضة الاقتصادية، كما أكد لي السيد جنغ سيغ كوه، عضو اللجنة المؤسس في مكتب الملكية الفكرية الكوري.

ثمة قيمتان رئيسيتان لدى الإنسان الكوري بحسب السيد كوه، إحداهما التعليم، ”فالآباء والأمهات يقتطعون معظم دخلهم لتوفير تعليم لائق بأبنائهم، ويبدو أن جيناتنا نحن الكوريين تنبض بالعلم، والقيمة الثانية هي العمل“. قال لي طالب سعودي تخرج قبل أسبوع في سيول: ”هل تصدق أن الكوري إذا لم يجد عملاً تبرع بالعمل في أي مكان تجاري مجاناً، لكنه لا يمكن أن يبقى فارغاً. البقاء بدون عمل يمكن أن يقتل الكوري!“

الدرس الذي تعلمته من زيارتي لكوريا الجنوبية أن هذه الأمة الكبيرة استطاعت أن تتجاوز أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية، لتبقى تصارع على القمة إذ هي من أسرع الدول نمواً في العالم، وحين صعد اقتصادها في القرن العشرين أدهشت العالم، لكنها الآن تضرب مثلاً لا على المستوى الاقتصادي فحسب بل على الاجتماعي والريادي، واستطاعت أن تذهل العالم بثقافتها حين استضافت مع اليابان كأس العالم ٢٠٠٢. هذه هي البلدان الحية إنها تعطيك السحر الذي تبحث عنه من كل النواحي، كوريا الجنوبية مشعة ولها مستقبل كبير وواعد. الفارق أنها لم تصنع واقعها المزدهر ومستقبلها المشرق، بالأيديولوجيا، ولا بالنوم والكسل، ولا استناداً إلى ثروات طبيعية، بل صنعه بالتخطيط والإصرار والكثير من العمل، والقليل من الكلام!

الجريدة، ٣ يوليو ٢٠١٢م

إلى متى الواسطة وسلب المستحقين حقوقهم؟! نهار عامر المحفوظ

يقولون ان الكويت دولة قانون، وأنا أقول هذا الادعاء كذب وكلام فارغ، فالكويت بفضل المتنفذين والمستحوزين ليست دولة قانون ولاهم يحزنون، صحيح الكويت تملك كما هائلاً من القوانين ولكنها تعطل وقت حاجة تطبيقها بفعل فاعلين وهم بعض المتنفذين ومجموعات الاستحواذيين الذين يرون الكويت كويتهم وخيراتها خيراتهم وقوانينها قوانينهم وتحت سلطتهم ولتلبية حاجاتهم ولاجل مصالحهم الشخصية ولخدمة اغراضهم الخاصة وتطلعاتهم السياسية والاجتماعية وبما يجعل منهم وجهاء ومتميزين وفوق القانون بفضل ما يملكونه من سلطات لا سلطة فوقها ولا قوة تردع قوتها.

الواسطة نوعان، مقبولة وغير مقبولة، يعني ان هناك واسطة طيبة ومطلوبة والاخرى سيئة ومنبوذة، الواسطة مثل الاورام منها ورم حميد وورم خبيث، الواسطة المقبولة والحميدة هي التي تعيد الحق لصاحبه او تعنى بالجوانب الانسانية لفك كربة فقير او لعلاج مريض لا يملك مال العلاج، او التكفل بدراسة ابناء اب لا يملك مصاريف الدراسة، او توفير سكن لعائلة لا تملك سكناً، هذه بعض الامثلة لمن يتوسط لوجه الله ولاغراض ومقاصد انسانية، ولكن الواسطة القبيحة هي تلك التي نراها متسيدة على اكمل صورها القبيحة والخبيثة، فالمريض الكويتي الذي كفل الدستور علاجه على حساب الدولة يموت على فراش المرض وتهان انسانيته ويحرم من حقوقه المكفولة دستورياً ان لم يجد واسطة. والعاطل عن العمل لا يجد وظيفة تليق به وتتناسب مع شهادته الدراسية حتى لو كانت من أعلى المراحل التعليمية ان لم يجد واسطة تهينه في أدميته وتحتقر إنسانيته، الطالب الذي كفل الدستور تعليمه لا يستطيع اكمال تعليمه ان لم تجرجه واسطة، و... و.. الخ.

ولذلك انتشر الفساد والنفاق في الاوساط الاجتماعية بفعل ثقافة الواسطة وضرورتها ما نتج عنها من سلب حقوق المستحقين ممن لا يملكون الواسطة او يرفضون التعامل معها من منطلق ومبدأ اخلاقي، وبذلك الغت الواسطة مبدأ العدالة الاجتماعية ومعايير المساواة وتكافؤ الفرص المنصوص عليها دستورياً والمسطرة كذباً وزوراً في القوانين واللوائح الداخلية والتنظيمية في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وقد طوعت الواسطة محتاجيها لعدم استطاعتهم الحصول على حقوقهم ان لم تتوافر لهم الواسطة التي تتدخل لهم لمقاصد شخصية ومصالح خاصة سياسية وانتخابية، وعليه نتساءل اين دولة القانون التي نتحدثون عنها كذباً وزوراً وبهتاناً؟!!

النهار، ١٠ يوليو ٢٠١٢م

سياسة توريث المناصب ضد الإرادة د. نايف العدواني

من المسلمات والبديهيات ان ابن الشيخ يولد شيخاً، ولكن ليس بالضرورة ان يكون حاكماً، وذلك لاعتبارات عدة ومعايير تتطلبها سلطة وبيت الحكم، ومن أهمها عامل السن والحكمة والخبرة العملية والسياسية التي صقلت شخصية هذا الشيخ وجعلته مميزاً عن اقرانه، وكذلك عامل الاجماع داخل الأسرة على مقدرته على تبوء المنصب واعتلاء سدة الحكم، علاوة على رصيده الشعبي داخل الوطن، وهذه السياسة التي تنتهجها بعض بيوت الحكم في المنطقة ممدوحة ومحل ترحيب وتقدير شعبي لايمان هذه البيوت الحاكمة بالديمقراطية والداستاتير المتفق عليها مع الشعب، علاوة على وجود عقد اجتماعي بالتراضي بين هذه الأسر الحاكمة والجماهير الشعبية، وكذلك من المتعارف عليه اجتماعيا ان بعض المهن تورث لاجيال متتالية، سواء كانت هذه المهن يدوية او حرفية او تكون في المجال العلمي والفني، فقد يتوارث الصائغ حرفة والده ويطورها وقد يكون ابناء الطبيب اطباء او في المجال الطبي، او قد يكون احد ابناء القائد العسكري قائداً عسكرياً ليسير على خطى والده وسمعته وشهرته، وهلم جرا، وهذا له العديد من الاسباب كأن ينشأ الولد منذ نعومة اظافره وهو يساعد والده في هذه المهنة فيشرب حبها ويتقن صنعتها ويتعلم فنونها، وتصبح مصدراً لدخله وثروته، او قد يولد الشخص في بيت قائد عسكري يحكمه الانضباط والدقة في المواعيد وتنفيذ الاوامر فيجد الشاب نفسه مندفعاً إلى العسكرية بحكم التنشئة والتربية، وكذلك قد يجد الولد ان مهنة الطب التي يمارسها والده وظيفة انسانية وتخدم المجتمع فيكون والده قدوته ومثاله فيحذو حذوه وكذلك الحال للمحامي او القاضي.. الخ.

ولكن هذا التوارث للمهن تحكمه شروط عدة واعتبارات كون الغالب على هذه المهن انها خاصة وليست حكومية، او ان الابن الذي يطمح ان يكون محل والده من الكفاءة بمكان ان استطاع هو وحده ان يجتاز كل امتحانات القبول، وتنطبق عليه كل الشروط التي تتطلبها المهنة علاوة على رصيده التربوي في تلك الاسرة الذي يجعله اهلا لتبوء تلك المهنة خلفاً لوالده، ولكن الوضع عندنا في الكويت كارثي وغير مقبول بكل الواجه، ومخالف لكل القيم الدستورية والقانونية او حتى الاخلاقية حيث انتهج البعض من المسؤولين الذين وصلوا لمناصبهم عن طريق الوساطة والمحسوبية ومكثوا فيها حقبة من الزمن تساوي اعمارهم الزمنية. سياسة توريث المناصب لاوآدهم رغما عن انفس الجميع ورغما عن ارادة الامة ودون اكرتارث لكل القواعد الدستورية من تكافؤ الفرص، والمساواة امام القانون والمناصب الحكومية ودون ان يخضع ابناءؤهم لمعايير الكفاءة في الاختيار او يتجاوزوا شروط قبول المهنة، او حتى تنطبق عليهم من حيث المؤهل او المواصفات المطلوبة، وحتى وان كانت هذه الوظيفة تتطلب اختبارات للقدرات الشخصية او للمقدرة العلمية او حتى الاعلان عنها في الصحف فهذا يتم كتحصيل حاصل، ولذر الرماد في العيون وتحايلا

على القانون فلجنة القبول تشكل بمعرفتهم وتخضع لتوجيهاتهم واوامرهم والاختبارات ونتائج المقابلات تتم بشكل سري والاختيار يتم بشكل سري وانتقائي لابنائهم ومعارفهم ومن لا يرضى يلجأ للقضاء وتموت قضيته بين اروقة المحاكم وتأجيلات الحكومة للاطلاع والرد، والاسماء تختار وتفلتر وتعلن بشكل مفاجئ وبتوقيات مفاجئة، واللي مو عاجبه يشرب من البحر او يبلط البحر او يذهب لساحة الارادة ويفرغ شحناته العصبية الزائدة أو يضرب رأسه في الحيط، فالمناصب لنا والترشيحات من حقنا والقرارات التي تصدرها غير قابلة للنقض او التغيير او حتى الانتقاد، فطالما سيطرنا على المنصب فسوف نورثه لابنائنا ولسان حالنا يقول ديرتنا وكيفنا وليخسأ الخاسئون فالاقربون اولى بالمنصب والوظيفة ولاولادنا مسبقاً» وشاهر يا ظاهر» هذه السياسة البدعية في توريث البعض المناصب لابنائهم جعلت الكثير من الهيئات والوزارات والشركات محميات خاصة، وشركات مقفلة ومحرم على الغير محاولة دخولها او التقدم لها مهما كانت شهادته او كفاءته، والدليل على ذلك التعيينات الاخيرة في شركات النفط، التي قبل ابناء المسؤولين فيها رغم انهم لا يجيدون اللغة الانكليزية وهي شرط رئيسي ومطلب اساسي للمتقدمين لهذه الوظيفة، وكذلك الحال في قبول هيئة الفتوى والتشريع، حيث قبل اناس لم يحصلوا على المعدل المطلوب او لم يجتازوا اختبار اللجنة ومن جامعات غير معترف بها حسب كتب صادرة من وزارة التعليم العالي، الوضع اصبح ظاهرة تحتاج الى تدخل جراحي من قبل الحكومة كسلطة ادارة ومسؤولة عن تطبيق مبادئ الدستور وقواعد القانون التي تنظم مبادئ العدالة، وبحاجة الى تدخل سلطة الحكم وبيت الحكم لارجاع الامور الى نصابها وتحقيق العدالة الاجتماعية بين ابناء الشعب، الذين هم امانة في عنق الحاكم وامام هذه السياسات الكارثية في توريث المناصب وكذلك السلطة التشريعية مطالبة بان تتدخل وتقترح قانون يحد من هذه السياسة التخريبية التي فوضت قواعد الولاء والانتماء وجعلت الشعب يكفر بالديمقراطية والعدالة، فالكثير من الاسر تعاني من بطالة ابنائها الخريجين الذين مضت عليهم السنوات وهم ما زالوا يقبضون «المصروف» من والديهم دون ان يحصلوا على فرصة التوظيف، لعدم وجود واسطة لديهم رغم كفاءتهم والملاحظ ان هذه المناصب التي بدأ توريثها هي المناصب «الكادرية» التي تضاعفت فيها الرواتب والمميزات نتيجة لسياسة الكوادر العبثية اما الوظائف بوربع فهي متاحة للغير من الغلابة، ولكن رواتبها لا تكفي لمصاريف الاي فون وفواتير الكواي، ومنا للحكومة والمجلس.

ملاحظة:

في الثمانينات قامت الولايات المتحدة بتشريع قانون يحقق العدالة والمساواة في الوظائف بين كل المواطنين باختلاف انتماءاتهم وطوائفهم يسمى «Affirmative Action» ومن يخالفه يتعرض للعقوبة والسجن والطرده من الخدمة العامة.

الشاهد، ١٠ يوليو ٢٠١٢م

الصافي جابر المبارك!

ذعار الرشيدى

إذا أردت أن تجري تحقيقاً صحافياً حقيقياً فعليك أن تدخل من الأبواب الخلفية للوزارات حيث تقع مكاتب صغار الموظفين المنسيين والذين لا يعرفهم أحد عادة، لا أن تدخل من الباب الأمامي حيث مكاتب المسؤولين، فالمسؤولون سيبلغونك أن كل شيء على ما يرام وأن وزارتهم أحسن وأفضل وزارة في العالم ولا تستغرب إذا وجدت المسؤول يصف وزارته بأنها أفضل من «ناسا»، أما المنسيون في الوزارات من المغضوب عليهم من النشيطين وأصحاب الكفاءات المهملة والملقاة في ثلاثيات التجميد فيملكون الحقيقة، فإذهب إليهم واسألهم عن أي حال من أحوال الوزارة وسيخبرونك بالعجب العجائب، ويبلغونك بما لم تكن تتصور، ويدلونك بكل صدق على مكان السرقات ومطابخ الميزانيات والعقود وما يجري فيها، بل يرشدونك إلى كوارث القرارات الإدارية التي يصدرها الوزير والوكلاء، لذا إذا كان هذا المبدأ البسيط الذي اعتمده منذ عملي في بلاط صاحبة الجلالة، فأعتقد أنه من الواجب بل من المنطقي أن يتبعه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك إذا ما أراد أن يعرف حقيقة ما يجري في كل الوزارات.

نعم هي دعوة حقيقة لرأس الحكومة، إذا ما أردت سموك أن تعرف الخلل في كل الوزارات، فلا تذهب لوزرائك ولا تسألهم ولا تطلب منهم تقارير لأنهم لا بد وحتماً سيبلغونك أن «كله تمام يا فندم»، وحتى لو سألتهم عن خطأ فسيكتبون لك تقريراً «ما يخرش المية» بأن الخطأ مبرر، لذا إذا أراد رأس الحكومة أن يعرف مصدر الدم الفاسد الذي يجري في شرايين وزارات حكومته فعليه أن يلجأ إلى المنسيين من الموظفين الذين عادة ما يلقي بهم المسؤولون إلى الأبواب الخلفية للوزارات، وليسألهم وسيخبرونه بما يشيب له رأس الولدان.

إن الوزراء يجمعون تقاريرهم التي يرفعونها إليكم، ويحلونها، ويزينونها، ويزفونها إليكم كما لو كانت أجمل الجميلات، في حين أنك لو أزلت عن تلك التقارير مكياج الوزير لكانت النتيجة امرأة قبيحة جداً.

الحقيقة دائماً مرة، بل إن الحقيقة دائماً ما تكون أبشع من الواقع الذي نجمله بأكذوبة «كله تمام يا فندم»، جمال الأكاذيب يجعلنا نخسر الملايين سنوياً، في حين أننا لو لجأنا إلى طرح الحقيقة «الجيكرة» لوفرنا تلك الملايين ولكان بلدنا أجمل بلدان الدنيا، ألا ترون أن القبح أحياناً هو الوجه الآخر للجمال؟!

لا بأس من أن يتحول رئيس الوزراء إلى صحافي ولو ليوم واحد وي طرح الأسئلة الخمسة «كيف؟ ومتى؟ وأين؟ ولماذا؟ ومن؟» ويشرع في كتابة تحقيق صحافي حول أي وزارة يريد ويختار معتمداً على الدخول من الأبواب الخلفية، في هذا اليوم سيكتشف كوارث بل «بلاوي».

يمكن لرئيس الوزراء أن يفعل ما هو أسهل من ذلك، وهو أن يطلب كشفاً بأسماء جميع القياديين المجددين والمحالين إلى مكاتب الوزراء، ويجتمع بهم، ويستمع إليهم، ليعرف كيف تدار الوزارات، وأين أماكن الثقوب السوداء التي تبتلع ملاييننا، ومن يبتلعها، ولصالح من. الحقيقة لا تأتي لأحد، من يرد الحقيقة فعليه هو أن يذهب إليها.

الأنباء، ١٧ يوليو ٢٠١٢م

الفساد

د. حسن الموسوي

عجيب أمر الفساد، الدولة الغنية يتدمر المواطنون فيها من انتشار ظاهرة الفساد، والدول الفقيرة كذلك تعاني من الفساد وتدعو إلى الثورة على الفساد، والفساد متجدد بتجدد المجتمعات.

وهناك آيات كثيرة في القرآن الكريم حثت على الابتعاد عن الفساد، ففي الآية ٧٧ من سورة القصص، يقول الله تعالى «وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ»، وكذلك الآية ٨٣ من سورة القصص «تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ»، وكذلك في سورة البقرة آية ٢٠٥ «وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ».

إذا، الفساد واقع وملازم للسلوك الإنساني، منذ أن خلقه الله وجعله خليفته في الأرض، وهذا ما هو مذكور في القرآن الكريم والكتب التاريخية، وإذا زاد أو تغير شكله يرجع ذلك إلى التغيير الذي حدث في المنظومة الاجتماعية والسياسية.

وهناك من صنّف الفساد ثلاثة تصنيفات: فساد على مستوى الفرد، وفساد على مستوى العمل، وفساد على المستوى السياسي.

وفي دراسة بريطانية حول الفساد، أظهرت أن ١٠% من العاملين في المراكز القيادية فاسدون لا يمكن إصلاحهم، و١٠% من الجانب الآخر نزيهون لا يمكن إفسادهم، و٨٠% إن سنحت لهم الفرصة ارتكبوا أفعال الفساد.

والفساد متعدد الأشكال والعناوين، ولا يقتصر على الدول الدكتاتورية فحسب، وإنما حتى التي

تضرب الديمقراطية في جذورها.

وحقيقة الأمر، لا يمكن للتنمية أن تقوم قامتها في ظل الفساد ولا الفساد في ظل النزاهة، فهناك حكومات وأنظمة سقطت ودهبت بلا رجعة بسبب آفة الفساد التي نخرها. إن مشكلة الأنظمة العربية تكمن في الصراع بين الفاسدين وتحدي كل منهما الآخر، ومعركة كسر العظم بينهم.

إن أي حكومة تسعى إلى الإصلاح وتنشد التنمية عليها محاربة الفساد والفاستين ومحاربتهم صعبة، ولكنها غير مستحيلة، فالإصلاح يبدأ بالفرد من خلال الالتزام بالأخلاق والقانون وإحياء الضمير، ثم بالنظام والسياسة، فلا إصلاح سياسياً ولا إصلاح اقتصادياً من دون مواجهة الفساد.

ولنا في دولة البرازيل الفقيرة نموذجاً حينما تغلبت على آفة الفساد وتمت إدارتها بإدارة مسؤولة، نجحت في تطويق الفساد، فانفتحت على التنمية والازدهار، ولا يقتصر الفساد على الغش والاختلاس والرشوة، وإنما يشمل التحايل على الأنظمة والقوانين والتعيين في مراكز قيادية بناء على المصالح الضيقة أو منفعة شخصية.

إن معالجة الفساد أو محاربته تتطلب خطوات إجرائية، مثل:

- ١ - ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحديد نوعية المحاسبة بقانون.
 - ٢ - تحميل المسؤولية لأصحاب الكفاءة.
 - ٣ - تفعيل القانون ومحاسبة الفاسد كائناً من مكان.
 - ٤ - الأخذ بالتقارير العالمية، وعدم التشكيك فيها.
 - ٥ - تقوية رقابة الأجهزة الحكومية في مراقبة المفسدين ومتابعتهم.
- وأخيراً وليس آخراً، تعزيز روح المواطنة والولاء والانتماء والنظام الذي يؤمن بالعدل والمساواة بين أبناء الوطن الواحد.

القبس، ٢٠ يوليو ٢٠١٢م

من منظومة القيم الوظيفية: الصلح الوظيفي أمانته

د. عبد المحسن الجار الله الخراي

في هذا الزمان الذي كثرت فيه الآفات الاخلاقية التي تخالف قيم ديننا الحنيف، الذي اكتفى البعض منه بالقشور والشكليات على حساب الجوهر، يحسن ان نذكر انفسنا بما يحض عليه هذا الدين من خلق حسن، يسمو بإنسانيتنا، بما يرضي الخالق سبحانه.

ومن اهم الاخلاق التي يحث عليها الاسلام تأدية الامانات الى اهلها، اذ يقول الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا بِعَظْمِكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا» (سورة النساء: آية ٥٨).

واريد ان نتوقف هنا عند الشق الاول من هذه الآية: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا»، حيث ذكر الامام القرطبي ان هذه الآية من امهات الاحكام تضمنت جميع الدين والشرع، وورد في تفسير ابن كثير ان الله تعالى يخبر بأنه يأمر بأداء الامانات الى اهلها، وفي حديث الحسن عن سمرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أد الامانة الى من ائتمنتك، ولا تخن من خانك» (أخرجه ابو داود والترمذي)، وهذا يعم جميع الامانات الواجبة على الانسان، من حقوق الله، عز وجل، على عباده، من الصلوات والزكوات، والكفارات والندور والصيام، وغير ذلك، مما هو مؤتمن عليه لا يطلع عليه العباد، ومن حقوق العباد بعضهم على بعض كالودائع وغير ذلك مما ياتمنون به بعضهم على بعض.

وقد تجسد هذا الخلق في النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، حتى قبل بعثته، فقد كان يلقب بالصادق الامين، وكان اهل قريش يستأمنونه على ودائعهم، حتى بعد ان خرج على دينهم، وتأمر بعض قادتهم لقتله، كانت لديه امانات تركها لعلي بن ابي طالب رضي الله عنه حتى يردها الى اصحابها! فليس بغريب ان يشتهر بينهم بلقب «الصادق الامين».

وقد ثبت في الحديث الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لتؤدن الحقوق الى اهلها يوم القيامة، حتى يقاد للشاة الجلحاء (اي التي من دون قرون) من القرناء» (صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والاداب، باب تحريم الظلم)، فكيف بمن يأكل اموال الناس بالباطل، ويضيع الامانات متعمدا من دون ان يشعر بالاثم بل يلعب ويلهو غافلا عما ينتظره من حساب عسير عند ربه، والذي قال في كتابه العزيز: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا» وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا» (سورة النساء: الآيتان ٢٩ - ٣٠).

وممن يكتبون ضمن الذين يؤدون الامانات الى اهلها الموظفون الذين يلتزمون بحدود الله في وظيفتهم، ولا يخونون الواجب الذي ائتمنوا عليه، ويقومون به كما ينبغي فيدخلون بذلك في زمرة المجاهدين، مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: «العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع الى بيته» (سنن الترمذي، كتاب الزكاة عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم، باب ما جاء في العامل على الصدقة بالحق)، ويقاس عليه كل موظف مخلص. وهذا الحديث فيه كذلك بيان بأفضلية العامل على جمع الصدقات وتحصيلها لتنفق في مصارفها، وان الساعي على ذلك كالغازي الغانم، اذ انه جاهد نفسه ليؤدي الامانات الى اهلها احتسابا لوجه الله تعالى، كما جاهد المقاتل في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا، فنصره الله وغنم الدنيا والاخرة. والغريب العجيب امر بعض الموظفين والموظفات الذين يتفننون في التهرب من اداء واجبات العمل الوظيفي ظنا منهم ومع الاسف بأنها «شطارة»، بل هي والله خيانة أمانة. هداهم الله الى الصواب. أدعو الله ان نكتب جميعا ممن يؤدون الامانات الى اهلها من دون زيادة او نقصان، وان يثيبنا على ذلك بمثل اجر الغزاة في سبيله.

القبس، ٣ سبتمبر ٢٠١٢م

قضاء المدة البطيئة!

حسين العبدالله

من الضروري جدا أن يكشف المجلس الاعلى للقضاء لوزير العدل "المحامي" جمال الشهاب أو حتى لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ثلاث حقائق، مفادها بأن العمل القضائي لن يتطور ولن يتقدم إذا لم تتحقق فيه ثلاث قضايا آنية لا هي بحاجة إلى تشريع ولا بتكلفة سياسية، بل إلى قرارات وزارية فقط، وهي أولا إصلاح الجهاز التنفيذي المعاون للقضاء وتقديم الحوافز اللازمة والكاملة لهذه المهن وجعلها مهنا جاذبة، وثانيا توفير مبان جديدة حتى لو كانت مستأجرة مؤقتا شريطة أن تستمر الوزارة بالعمل على إنشاء مبان جديدة وحل قصة التشابك مع وزارة الأشغال ليتمكن القضاء من فتح دوائر قضائية جديدة تستوعب كل القضايا المكدسة والتي حددت لها مواعيد كان آخرها في شهر مايو ٢٠١٣، وثالثا زيادة عدد القضاة الكويتيين أو زيادة طفيفة بأعداد المستشارين المعارين من خارج البلاد. وإذا ما نجحت الوزارة في فلترة جهازها الإداري بأن تقوم أولا بمنح البدلات والحوافز المالية المناسبة للموظفين التنفيذيين في إدارات التنفيذ بكل أقسامها وإعلانات صحف الدعاوى وإدارة الكتاب، ثم تقوم بغربلة تلك الإدارة وإبعاد العناصر غير العاملة خارج الإدارة وهو ما يستلزم

إيجاد جهاز مستقل يتولى التفتيش على أعمال الموظفين معاونين لرجال القضاء حفاظا على الجهاز القضائي وعلى أدائه لأمانته والتي قد يكون موظف التنفيذ سببا في عرقلتها أو الإخفاق بتنفيذها أو الإعلان مثلا!

كما أن الوزارة متمثلة في وزيرها المحامي لها أن تجتمع بوزير الأشغال وتنتهي ملف المباني القضائية المعطلة منذ سنوات، وأن تعمل بالتنسيق مع القضاء على استئجار مبان ملائمة للمحاكم لفترة مؤقتة لا تتجاوز الخمس سنوات على الأقل، فالمباني الحالية إن كان بعضها غير صالح للعمل القضائي فأیضا لم تعد قادرة على فتح المزيد من الدوائر القضائية، وهو ما تسبب في تكديس القضايا والتأخير بالفصل فيها، بينما المواطن ذاته بعد أن سدد الرسوم القضائية الملقاة على عاتقه ينتظر قضاء يحدد لدعواه جلسة قريبة ويصدر بها حكما بالميعاد ويذهب به لإدارة التنفيذ ليستوفي به حقوقه.

أما القضية الأخيرة فهي مسؤولية المجلس الأعلى للقضاء، وعليه أن يزيد أعداد القضاة العاملين في الهيئات القضائية، وذلك بدءا بزيادة عدد المقبولين في النيابة العامة بشكل سنوي، فقبول ٢٥-٣٠ وكيل نيابة كما هو الوضع الحالي، يقابله انتقال مايقارب ١٥ إلى ٢٠ وكيل نيابة إلى القضاء بشكل سنوي أيضا غير كاف، علاوة على أن إعاقة ٥٠ مستشارا وافدا بشكل سنوي يوزعون بين النيابة والقضاء ويحلون محل ٥٠ آخرين تنتهي عقود إعارتهم هو الآخر ليس بحل سيعمل على تطوير العمل بالقضاء! ولذلك فالقضاء لن يتطور ما لم يتم توفير موظفين أكفاء أصحاب خبرة يتمتعون بحوافز ومزايا مالية يخضعون للتفتيش والرقابة، ولن يتطور القضاء ولن يتقدم إذا لم توفر له الحكومة مباني متسعة تتحمل زيادة عدد الموظفين، وتوفر فيها القاعات التي تستوعب أيضا مستقبلا الزيادة المتوقعة لحالات التقاضي في الكويت، وأخيرا فإن القضاء لن يتطور ولن يتقدم إلا بزيادة عدد القضاة الذين يتولون الفصل في الدعاوى وهو ما لم يتحقق إذا لم تتم زيادة عدد المقبولين في النيابة، وإلا فإن التطور الذي نشده لن يمر بجانبنا نهائيا إلا بتحقيق تلك العناصر المهمة أولا، وإلا فسنستمر في تكريس "العدالة البطيئة" التي نعيشها بسبب عجز الحكومات المتعاقبة على إحداث حالة التقدم الطبيعي بتوفير مبان وموظفين أصحاب خبرة للمحاكم، مع إصرار الحكومات على الاحتفاظ بالجانب المالي والإداري للسلطة القضائية لأكثر من ٥٠ عاما!

الجريدة، ١٦ سبتمبر ٢٠١٢م

المال العام السايب يعلم السرقة رياض الصانع

أصبح الاستيلاء على المال العام وهو بالطبع مال حرام تجارة رابحة ورائدة لدى الكثيرين من الأنايين وذوى المنفعة الخاصة الذين جبلوا على الكذب والانتهازية والسرقة والغش والخداع ومراكمة الثروات من المال الحرام ونبذوا كل القيم الجميلة والحميدة من الصدق والوفاء والأمانة والعطاء من أجل مصلحتهم الشخصية في عالم معولم ومقلوب فالكثير يسعى بكل الطرق إلى الاستيلاء على المال العام ولا يتوانى في لعق ولهف هذا المال إلا من رحم ربك وهي إحدى المراتب المتقدمة في سلب ونهب أموال على أنها سائبة والله أعلم.

لقد صدق المثل القائل إن «المال السايب يعلم السرقة» أي احرص على حفظ ما تقتنيه ولا تتركه في وضع يشجع على سرقة أو ضياعه وتكون أنت السبب في ذلك ويقول المثل المشابه «حرص ولا تخون» وهو مثل قديم يقول إن المال الذي يهمله صاحبه ولا يعمل على تأمينه وحفظه بصورة مطلوبة ربما يدخل الطمع في نفوس الذين ليس لهم سوابق في السرقة باعتبار أن سهولة الحصول عليه يعد حافزا لهم في التصرف فيه، لأن كثيرا من جرائم السرقات يكون السبب المباشر فيها هو الإهمال من الضحية نفسه، وهو ذلك الشخص أو المكان الذي تتم فيه واقعة السرقة، وينطبق هذا القول على المال العام لأنه مال مهمل ويترك دون أن يمر المسؤولون عنه لشهور أو لسنوات لتفقدته أو حصره أو متابعة الموظفين، فتلك أمانة ومسؤولية يجب على المسؤولين أن يتحلوا بها.

وهذه مقدمة بسيطة ومهمة لما تم نشره بجريدة «الأنباء» يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٩/٢٠م تحت عنوان «الجنائية توقف آسيويين يسرقان الأدوية المدعومة وصيدلي عربي يتكفل ببيعها بسعر التجزئة» وتفاصيل الخبر كما ورد بالجريدة..

واستنادا إلى مصدر أمني فإن معلومات وردت إلى وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي اللواء عبدالحميد العوضي من أن هناك وافدين اعتادا على سرقة الأدوية المدعومة بحكم عملهما كعاملين في مستشفيات حكوميين وتضمنت المعلومات أن الوافدين لا يعرفان مصير الأدوية التي قاما بسرقتها على فترات متقطعة.

وأضاف المصدر: تم عمل التحريات التي أكدت صدق المعلومات، وعليه تم إلقاء القبض على الآسيويين وبالتحقيق معهما اعترفا بأنهما اعتادا على سرقة الأدوية ومن ثم إعادة بيعها بأسعار زهيدة على صيدلي عربي يعمل في صيدلية بمنطقة حولي.

واستطرد المصدر بالقول: انطلق رجال مباحث حولي إلى الصيدلية وتم تفتيشها بعد الحصول على إذن نيابي وعثر بداخلها على أدوية مسروقة من مستشفيات حكوميين واعترف الصيدلي بأنه اعتاد على شراء الأدوية من الآسيويين وأنكر في بداية التحقيقات علمه أن الأدوية مسروقة إلا انه عاد واعترف بأنه كان يعلم ان هذه الأدوية مسروقة ويشتريها بربع ثمنها ويعيد بيعها ويحصل على الفارق لنفسه.

لابد لبيان المنظار القانوني للواقعة فان المتهمين يتعرضان لعقوبتي المادتين (٩ و ١٠) من قانون الجزاء المعدل والتي تنص المادة (٩) على: يعاقب بالحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن خمس سنوات كل موظف عام أو مستخدم أو عامل اختلس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها مسلمة إليه بسبب وظيفته وتكون العقوبة الحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات إذا ارتبطت الجريمة بجناية أخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة.

وإضافة إلى المادة (١٠) التي تنص على أنه «يعاقب بالحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن خمس سنوات كل موظف عام أو مستخدم أو عامل استولى بغير حق على شيء مما ذكر في المادة السابقة لإحدى الجهات المشار إليها في المادة الثانية أو تحت يدها أو سهل ذلك لغيره، وتكون العقوبة الحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات إذا ارتبطت الجريمة بجناية أخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة».

أما الصيدلي الذي علم بواقعة سرقة الأدوية وشرائها بثمن بخس وإعادة بيعها مرة أخرى بثمن مختلف فإنه يتعرض للعقوبة المقررة بإخفاء أشياء مسروقة وإعادة بيعها.

هذا من الناحية القانونية وما تسفر عنه التحقيقات أما من ناحية أخرى فإن هذه الجرائم الخطيرة والمخالفات القانونية فالسطو على المال العام ونهب أموال الوطن ليست سوى الرأس الطلي لجبل الثلج الذي ما خفي تحته أعظم، ولم يكن أن تقع هذه الجرائم أو تحدث لو كانت هناك أجهزة رقابية تقوم بعملها على الوجه الأكمل ولا تخاف في الله لومة لائم قبل خوفها من القوانين والتشريعات المليئة بالثغرات والثقوب. يجب على كل مسؤول أو موظف ان يعمل بدون كلل ولا ملل على حماية أموال الوطن وأن يحميها ويحصنها ويزود عنها ضد كل من سولت له نفسه من الانتهازيين واللصوص والمرتشين الذين لا هم لهم إلا قضاء مصالحهم الشخصية ونهب أموال الوطن، فهوؤلاء المفسدون والمرتشون والسارقون للمال العام ومن والاهم لا بد من آلية لتطبيق القوانين ومرجعية تحمي المال العام.

الأنباء، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٢م

القسم الثاني

اهدار الموارد و هموم التنمية



أولويات الحكومة ومواجهة الفساد

د. عادل إبراهيم الابراهيم

لا شك ان استشرء الفساد وآثاره السلبية على الأمن الدولي بصفة عامة والأمن الوطني بصفة خاصة قد حدا بالأمم المتحدة على الدعوة لإعداد وصياغة اتفاقية دولية لمكافحة الفساد منذ عقد مضى إيماناً منها بأن الفساد يعتبر من أخطر الآفات الاجتماعية التي تنخر بالمجتمعات كافة المتقدمة والنامية على وجه الخصوص.

وبموجب القرار رقم ٥٨/٤ لسنة ٢٠٠٣ تم اعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والتي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥، ومنه أصبح العالم متكاتفاً وأمام واقع جديد بأن أصبحت مكافحة الفساد شأنًا دوليًا ولم تعد شأنًا محلياً إيماناً من المنظمة الدولية بأن الفساد معوق أساسي للتنمية ومانع لبلوغ الأهداف التنموية ومجال للكسب غير المشروع المتمثل باستغلال الوظيفة العامة.

ولا يخفى أنه بإقرار الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والتصديق عليها من الكثير من الدول ووجهت رسالة عالمية بان المجتمع الدولي المتقدم منه والنامي يعمل على مكافحة الفساد وعدم التسامح مع من خان واستغل الثقة العامة في تحقيق مكاسب غير مشروعة. ومن جهة اخرى تؤكد الاتفاقية على اهمية القيم الإنسانية المتمثلة بالأمانة، واحترام القانون والمساءلة والشفافية.

كما تفرض الاتفاقية على الدول المصادقة عليها التزامات قانونية وادارية وتشريعية في اطار مكافحة الفساد والعمل على اتخاذ التدابير والاجراءات الادارية والقانونية المناسبة لمنع وقوع الفساد في الدولة ودعم الجهود الوطنية في مكافحة كافة أشكاله ولا يخفى ان مواجهة الفساد قبل ان تكون امرا دوليا او مطلبا وطنيا هي واجب ديني يتمثل في تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد في اكثر من موقع ومناسبة محذرا المفسدين بأشد العقاب.

ولما كانت دولة الكويت قد وقعت على الاتفاقية بنهاية عام ٢٠٠٣ واحالتها بمشروع بقانون الى مجلس الامة للموافقة على الاتفاقية تمت الموافقة وتم التصديق عليها بالإجماع على المرسوم رقم ٤٧ سنة ٢٠٠٦، اصبح لزاما عليها الالتزام بما جاء فيها من تدابير وقائية واجرائية في مواجهة جميع اشكال الفساد والذي يتمثل بكل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة شخصية او لغيره.

اي بمعنى آخر الخروج عن القانون والنظام والوظيفة المؤتمن عليها الموظف ولما كانت الحكومة في اطار نهجها الجديد قد وضعت مواجهة الفساد كاحدى اولوياتها من هنا فإذا كانت الحكومة جادة في مكافحة الفساد بكافة صورته فعلا لا قولاً، واقعا لا امنيات فإن الامر يتطلب الآتي:

المبادرة بتقديم اقرارات الذمة المالية بدءا من اعضاء الحكومة القادمة ومجلس الامة. الالتزام بالاتفاقية الدولية والعمل على تطبيق ما جاء فيها وتفعيل التدابير والاجراءات على ارض الواقع.

توافر الارادة السياسية في مكافحة الفساد والذي يتمثل بالجدية الفعلية في مكافحة الفساد ومحاسبة الكبير قبل الصغير لان فساد الكبار هو المشكلة الكبرى لما له من تأثير على اتخاذ القرار.

الاسراع بتشكيل الهيئة العامة لمكافحة الفساد.
تعزيز الرقابة الداخلية على المؤسسات والهيئات واللجان الحكومية وكذلك في القطاع الخاص.
وضع التدابير التي تلزم الموظفين كافة بالإفصاح عن اي اعمال تجارية خاصة بصورة مباشرة او غير مباشرة.

ضرورة عقد الدورات التدريبية للموظفين في القطاع العام والخاص حول الفساد ومخاطره والعقوبات.

الحد من الامتيازات المالية والمادية للمسؤولين التي وصلت لحد الاسراف.
تحقيق العدالة الاجتماعية والتي تتمثل بتحقيق المساواة بين كافة المواطنين في حقوقهم بعيدا عن الترضيات للتحقيق مكاسب فتوية او طائفية او قبلية.

تعزيز الدور الاعلامي وذلك بتشجيع وسائل الاعلام بصفة عامة على كشف مواطن الفساد والتحقيق فيما يثار في الصحف من قضايا استغلال المنصب لا أستر عليها او نفيها واشاعة ثقافة مكافحة الفساد.

وخلاصة القول ان مواجهة الفساد بيد الحكومة وبأدواتها وبتنفيذ بنود الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد باعتبارها آلية ضرورية لتعزيز التعاون الدولي ودعم الجهود الوطنية في مكافحة الفساد بكفاءة وفاعلية ومتى بدأت جدية الحكومة في مواجهة الفساد ستجد من كافة اطياف المجتمع دون استثناء كل الدعم والمؤازرة لا لشيء إلا لأنها البداية للنهوض بالمجتمع والحفاظ على امنه واستقراره ومكتسباته ومكافحة الجرائم المترتبة على الفساد.

فهل سنرى تحركا حكوميا وعملا دؤوبا لاقتلاع جذور الفساد.. فعلا لا قولاً عاجلاً وليس آجلاً.. قرارات بدلا من تصريحات.. هذا ما نتمناه لصالح بلدنا وسمعته وأمنه.

الأبناء، ٨ يناير ٢٠١٢م

ضام جهد اللجنة الاستشارية سُدى كسابقاتها خليفة مساعد الخرافي

صُدّم أعضاء اللجنة المكلفة صدمة كبيرة حين علموا برضوخ الحكومة لزيادة الرواتب من دون دراسة! فكيف تشكل لجنة من اجل ترشيد الهدر وخلال انعقادها يتم رفع الرواتب!؟ انه امر يدعو الى الحيرة والتساؤل، فكيف تدار هذه الدولة وحكومتها متخبطة!؟ ان بند الرواتب في ميزانية الكويت وما يتبعه من مكافآت وهدر وتعدُّ على المال العام هو الوحش الاكبر الذي سيلتهم اطفالنا، مَنْ هم الآن في دور الحضانة ورياض الاطفال، فما ان يصلوا الى العشرين من اعمارهم فلن يجدوا لا جامعة يدرسون فيها ولا وظيفة ليعملوا بها، ولا مستشفى ليتعالجوا فيه، فلا توجد دولة في العالم اجمع تؤمن بالاقتصاد الحر تكون نسبة العاملين في الدولة ٩٥% من العمالة تعمل لدى الحكومة، بينما القوى البشرية والوظيفية، التي تحتاجها الدولة لا تتعدى ٢٥% من عدد العمالة، فيعني ذلك ان ٧٠% من العاملين بالحكومة بطالة مقنعة، والدليل على ذلك حين تحصر العاملين في مستشفى حكومي، مقارنة بعدد الاسرة نفسه لمستشفى خاص متميز نجد نسبة العاملين فيه توازي - فقط - ٢٥% من العاملين في مستشفى حكومي، والنسبة نفسها نراها بين مدرسة خاصة ومدرسة حكومية، مع الفرق الهائل في الرواتب بين الخاص والعام، حيث في الكويت العكس رواتب الحكومة اعلى من رواتب القطاع الخاص!

اما البلوى والكارثة الاخرى، التي ستقضي على مستقبل اطفالنا فهي الخطة المتخبطة لاسكان المواطنين بسبب كلفتها العالية جدا، التي اساسها تجهيز البنية الاساسية لعشرات الالوف من القسائم، التي ستلتهم مليارات الدنانير، التي تليها قروض بمقدار ١٠٠ الف دينار لكل من وصل اليه الدور بطلب السكن وسيصل مجموع طلبات الاسكان - قريبا - في خلال سنة مائة الف طلب اسكاني، تكلفتها «١٥ مليار دينار» للمتقدمين الذين تنطبق عليهم شروط تقديم الطلبات لاسكانهم. لهذا، تجب اعادة النظر في قانون الرعاية السكنية لتكون الحكومة قادرة على التوفيق بين قدرات الحكومة المالية واحتياجات المواطن.

اكثر من نصف تعداد سكان الكويت تحت سن ٢١ سنة، بمعنى ان اكثر من نصف مليون طالب وظيفة وطالب سكن ومحتاج لعلاج، قادمون في السنوات المقبلة باحتياجاتهم من الدولة. أشفق كثيرا على اللجنة الاستشارية، التي اوكل اليها رفع تقرير للحكومة يوضح اماكن الخلل في ادارة اقتصاد الدولة ورفع توصيات ومقترحات بالحلول الكفيلة بحل هذه المعضلة الكبيرة، وسبب اشفاقي على اعضاء اللجنة من اهل العقول النيرة انهم يعلمون - سلفا - ان مقترحاتهم لن ترى النور، وستلقى المصير نفسه الذي انتهت اليه لجنة المسار الاقتصادي في بداية التسعينات وما تبعها من تقارير وتوصيات ومقترحات من لجان عدة على مستوى عال من العلم والكفاءة. اجزم بان لا احد قادر على تطبيق التوصيات والمقترحات، فلا السلطة قادرة ولا الحكومة قادرة ولا نوابنا قادرون ولا شعبنا قادر.

تعاني الكويت من وجود عقليتين: الاولى، عقلية فكر وثقافة «اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب»! ومن ينادي بذلك هم - للاسف - الغالبية العظمى من شعبنا، يدعمهم ويؤيدهم الغالبية العظمى من نوابنا، وذعت لرغباتهم حكومتنا المتخبطة المترددة! اما العقلية الاخرى، فهم قلة قليلة محدودة جدا من كفاءات متنورة متخصصة تؤيدها قلة قليلة من الشعب ترى بوضوح ما نحن مقبلون عليه من تردي اوضاع، لا يعلم الا الله، ما ستصل اليه الامور من سوء يؤدي الى ضياع.

سيجد الشعب الكويتي نفسه مجبرا على تجرّع السم خلال سنوات قليلة مقبلة، حيث ستخفض ايرادات الدولة بسبب هبوط اسعار البترول، فستضطر السلطة مجبرة اما الى خفض الرواتب الى ٥٠% مما عليه الآن، واما سوف تقوم السلطة بتخفيض سعر الدينار مقابل العملات الاجنبية الاخرى الى ٥٠%، فيزداد الغلاء وتتضخم الاسعار على غالبية الشعب الكويتي، وهذا ما سوف يحصل، وعدا ذلك لا احد قادر على تطبيق اي حلول تقدمها اللجنة الاستشارية المكلفة بوضع توصيات وحلول للمأزق الكبير الذي سيواجه اقتصاد الدولة في السنوات القليلة المقبلة، والذي سيذهب جهدها هباء منثورا، كما حصل لتوصيات ومقترحات من سبقتها.

لتوضيح وضع اقتصاد الكويت المستقبلي السيئ جدا بأفضل مثال، هو حين اكون قادرا على حمل انسان ما يزن ٥٠ كيلو غراما على كتفي، فاني حتما لن اكون قادرا على حمل من يزن ٢٠٠ كيلو غرام، حيث سيحطمني ويكسر ضلوعي ان لم يقض علي، هذا هو بالضبط ما هو حاصل لميزانية الكويت! فاقتصاد الكويت لا يتحمل سوى «٥٠ الف موظف»، بينما عدد الموظفين في الكويت اكثر من «٣٠٠ الف موظف».

هل حكومتنا الجديدة واعية لهذا الامر، وهل مرشحونا لديهم حلول لهذه المعضلة الكبيرة والمصاب الجلل؟ أشك في ذلك كثيرا!

البعض فرح جدا للوفر بالميزانية بمبلغ «١١,٦ مليار دينار»، بينما قد لا يعلم البعض ان - فقط - بند الرواتب بالميزانية، الذي وحده يشمل رواتب ما يقارب ٢٧٠ الف كويتي، ١٢٠ الف وافد في الحكومة عدا رواتب العسكريين ومعاشات المتقاعدين والتزامات الدولة بعبء الكوادر وزيادة الرواتب، مما قد يصل تكلفتهم الى ما يقارب «٩ مليارات دينار» سنويا، علما بان معظم ميزانية دولة الكويت تذهب الى رواتب العاملين في الحكومة، وهو امر ينبئ بكارثة كبيرة جدا على مستقبل اقتصاد الدولة، كما يردد الخبراء، وعلى رأسهم الخبير الاقتصادي جاسم السعدون، الذي يحتاج الى معجزة، فلا احد قادر على اصلاح هذه المعضلة. فليس هناك من يجرؤ - سواء من السلطة او نواب الامة - على اخذ القرارات كما قامت به حكومات دول اوربا ذات الاقتصاد القوي، مثل: بريطانيا واطاليا واسبانيا وغيرها، بإلزام الشعب بقرارات تقشفية.

يظن البعض انني اقرب الى التشاؤم من التفاؤل، كيف أتفاءل وانا أرى بداية اشتعال الحريق في وطني؟! فمن واجبي ان أحذر. وأنبه من الخطر المقبل، والا اصبحت مقصرا مع ابناء وطني!

القبس، ٩ يناير ٢٠١٢م

مجلس الوزراء و «الانضباط الوظيفي» د. خالد عايد الجناوي

«وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» (التوبة ١٠٥).

نشرت صحيفة «القبس» في تغطيتها لإجتماع «اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية» والتابعة لمجلس الوزراء أن احدى التوصيات لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني هي «اعتماد مبدأ الثواب والعقاب في العمل العام وضبط الانتاج وتكريس الانضباط الوظيفي» (أنظر «القبس» - ١٠-١-٢٠١٢). وفق رأينا، ما سيعالج مشكلة ضعف «الانضباط الوظيفي» في مجتمعنا هو تكريس روح المهنية (Professionalism) أو الإحترافية في الوظيفة الحكومية. فعدم الانضباط في أداء المسؤوليات والواجبات الوظيفية يؤدي إلى هدر المال العام، ويزيد من إنتشار المحاباة والمحسوبية والفساد الوظيفي. يقول روبين دوني وهو احد المتخصصين في موضوع المهنية أو «الانضباط الوظيفي» في بحثه الذي يحمل عنوان «المهن والمهنية» والذي نشر في «مجلة فلسفة التعليم» (١٩٩٠) ان هناك ست مميزات يجب أن يتصف بها الموظف الذي يمارس عمله بشكل مهني ومحترف (منضبط):

يملك مهارات وخبرات معينة تشير إلى معرفته الواسعة والمتبصرة في مجال عمله.
يتميز بالنزاهة وحبه للعدل وللصدق ويلتزم بواجباته الوظيفية ومسؤولياته القانونية.
يحرص على تكريس مبادئ العدل والمساواة في مجتمعه وينادي دائما بتطبيقها.
يمارس عمله بشكل مستقل بحيث لا يخضع لأيدولوجية فكرية معينة ولا تؤثر سلباً في أداء عمله وإنتمائه المذهبية او العرقية أو الطبقية او المناطقية.
يحرص على الاشتراك في دورات تعليمية وتطويرية حول «المهنية الوظيفية».
يتميز بالمصداقية دائما ويحرص على الالتزام الوظيفي حتى أنه يحاول التأثير إيجاباً في زملائه في العمل ويحضهم على الانضباط وأداء مسؤولياتهم كاملة دون نقصان (المهن والمهنية- بتصرف).

وسيتحقق التطبيق العملي لهذا النوع من الإقتراحات الهادفة إذا توافرت الإرادة الإيجابية والرغبة في الإستمرارية. وهذه الأخيرة أي «الاستمرارية» في تطبيق الإجراءات والوسائل المقترحة لتكريس «الانضباط الوظيفي» ستبدأ بمعالجة مجلس الوزراء للتراكمات البيروقراطية التي ربما تمنع الموظف من أداء عمله بشكل مهني. إضافة إلى ذلك، إذا حرص جميع القياديين في كل الجهات الحكومية على رفع شأن «الإنتاجية» في إداراتهم وبدأوا يشجعون موظفيهم على تبني هذا النهج المثمر، وإذا عملوا كذلك على إلغاء أو تعديل النظم الإدارية القديمة والتي يشتهب أنها ربما ستسمح بممارسة المحسوبية والتملص من الواجبات الوظيفية، عندئذ ستكرس في إدارتنا الحكومية مهنية عالية المستوى وحرص ملاحظ على تكريس ثقافة الإنتاجية والانضباط الوظيفي. فلفل وعسى.

السياسة، ١١ يناير ٢٠١٢م

.. هم ونص!

ناصر يوسف العبدلي

من يراجع الساحة المحلية، خصوصا على صعيد الاعتداء على المال العام؛ يجد أنه يتوافق إلى حد كبير مع المثل المحلي «لا يموت الذيب ولا تبنى الغنم»، أي أنتم تستولون على المال العام، وعندما تختلفون مع بعضكم البعض، يرسل أحداكم الوثائق لنا نكاية بيقيتكم، ونحن نكشفها ونستخدمها لتحقيق ما نريد، وتحفظون بعد ذلك بما استوليتم عليه، ونحن نصل إلى الموقع المستهدف، والضحية هو من يجد في ذلك المشهد ما يريحه نفسيا.

منذ نشر جريدة القبس سرقة العصر في شركة ناقلات النفط والاستثمارات الخارجية حتى اليوم، وهي سرقة تصل إلى خمسة مليارات دينار، ونحن فقط نتفرج كشعب على ما يجري، من دون أن يكون لدينا آلية لإيقافه، فالمتهم مجهول في تلك السرقات، مع أن الجميع يعرفونه، مسؤولين ونوابا، لكن لا أحد يتحرك، فكل ما يهم هو الاحتفاظ بالكرسي.

لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، وكأنما أعطت سرقات الناقلات والاستثمارات الضوء الأخضر لبقية الذئاب لحدو حدوها، فتفننوا في الاستيلاء على المال العام، حيث كانت في بعض الأحيان طوارئ والتزامات، وكانت في حين آخر شيكات وتحويلات، وفي حين ثالث إيداعات، وفي كل مرة هناك «حاقق» يرسل الوثائق إلى الصحافة، وإلى بعض النواب؛ ليكشف ما يدور، ويستخدمها ثالث لتحقيق مآربه، ولا يحدث شيء على صعيد العقاب.

إذا استمرنا في هذه الصيغة «لا يموت الذيب ولا تبنى الغنم»، على صعيد المال العام؛ فسيستنزف إلى ما لا نهاية، ولن يكون دورنا أكثر من التفرج فقط على ما يجري، وسيظل اللص موجودا في أروقة القطاعات الحكومية المختلفة، وسيظل النائب المستفيد من وجود ذلك اللص أولوية في خيارات الناخبين، في معادلة سيحتفظ بها الطرفان ضمنا إلى ما لا نهاية، وهو ما يتطلب منا أن نضع مبادرة للمعالجة الشاملة.

العامل المشترك في التجاوز على المال العام، هو أن هناك قطاعا عاما ضخما يتيح للمتنفذين الاستيلاء على ما يريدون من أمواله، وما لم نقم بتحويل بعض قطاعاته إلى مال خاص؛ فسيظل يشتهي من كل تلك التجاوزات إلى ما لا نهاية، فيما يتطلب الإجراء الثاني توثيق دخل جميع المواطنين في الدولة، من خلال مؤسسة شبيهة بالتأمينات الاجتماعية تديرها الدولة، لكن لا تملكها، نعرف من خلالها أي تطورات على الصعيد المالي لأي شخص ما، ثم بعد ذلك نسعى إلى تحويل كل المؤسسات الرئيسة إلى مؤسسات شعبية منتخبة، بما في ذلك المواقع الرئيسة.

الكويتية، ٢٠ يناير ٢٠١٢م

عندما تصدّص الحق

عبد الجليل الغربلي

عندما تنفرط منظومة القيم النبيلة، تنتشر معها تحالفات فئات مختلفة على إفساد الموظفين، وصُناع القرار، بل والقرار ذاته؛ ليتحوّل الفساد إلى مدرسة متكاملة الخبرات لها أصولها، وقواعد ومهارات نظرية وعملية تمارس نشاطها بنجاح منقطع النظير.

لقد سبق لنا أن تحدثنا عن أبواب الفساد لنواب الخدمات تحت ذرائع ومبررات زائفة تصب في ذلك الاصطفاف المشبوه لبعض النواب الموالين للسلطة التنفيذية، وها نحن أمام تقرير اللجنة الاستشارية الاقتصادية المرفوع إلى رئيس مجلس الوزراء، والذي يُقر بهذه الحقيقة ويؤكدها.

تقول اللجنة في تقريرها، وفق ما نقلته صحيفة القبس يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/١/١٠ ما يلي: «.. وهنا، لا بد من الإشارة إلى رضوخ السلطة التنفيذية في قبول الضغوط؛ من أجل تعيينات وترقيات، وهذا يعني ولاءات للموظف على حساب الولاء للدولة.. كما أن الحكومة تستجيب للتعسف والابتزاز اللذين يمارسهما بعض النواب.. لذا، نرى كيف أن الحكومة باتت عاجزة عن قيادة المجتمع على النحو الأمثل».

نكتفي بهذا القدر من تقرير اللجنة الحكومية حول عملية الفساد والإفساد التي أدت، حسب التقرير نفسه، إلى عجز الحكومة عن قيادة المجتمع؛ بسبب ابتزاز بعض النواب «النزقة» للحكومة التي وقعت ضحية تصرفاتهم، وهذا خلاف الحقيقة التي يعرفها أعضاء اللجنة، ولكن اللجنة لم تجرؤ على اتهام الحكومة بتسهيل هذا الانحراف للعمل البرلماني، بل إنها تشجعه لزوم موالاتهم لها. وعليه، فقد حملت اللجنة «الطوفة الهبيطة» مسؤولية الضغط والابتزاز لبعض النواب، وبرأت الحكومة، المتسببة الأصلية بعجزها عن قيادة المجتمع. عجبني!

وهنا نسأل مجرد سؤال: من ضرب على يد الحكومة لتقبل مثل تلك الضغوط؟ ومن لوى يدها حتى تستجيب للتعسف والابتزاز من قبل بعض النواب؟!

ألم نطالب في مقال الأسبوع الماضي بضرورة، بل وحمية صدور مرسوم يمنع تدخل النواب بأي شكل من الأشكال في دوائر الحكومة؟! ألم ننبه إلى أن ترك هذا الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام نواب الخدمات من دون محاولة جادة لقفله هو ضربة للأداء البرلماني الحقيقي؟! إن تبني الحكومة تشخيص اللجنة ينتشل المجلس من عثراته المستمرة منذ عقود، ويضع حداً لممارسات بعض النواب وابتزازهم، ويرتقي بالعمل السياسي، فلماذا لا تستجيب الحكومة لضرورة إصدار هذا المرسوم؛ لتتأى بالعمل البرلماني عن زوايب الفساد والإفساد، كما جاء في تقرير اللجنة؟!

للأسف، عندما شخّصت اللجنة ابتزاز بعض النواب للحكومة، لم تجرؤ على أن توصي بقفّل باب الفساد، ولم تطالبها بوضع حد لتجاوزاتهم وتدخلاتهم في شؤون السلطة التنفيذية؛ خدمة لناخبهم، أو لمصالحهم، إنما جاءت توصياتها بعيدة عن «تسكير» الباب الذي يأتي منه الريح. راجعوا توصيات اللجنة؛ لتدركوا التفافها على الحل الواضح، فهي غير راغبة، ولا قادرة على توصية الحكومة بوضع حد لتجاوزات النواب؛ لأنها تعرف - مقدماً - أن موالاتهم للحكومة

مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتحقيق مطالبهم واستمرار ابتزازهم لها، كما جاء على لسان اللجنة ذاتها.. فبعد التشخيص الصحيح، كان يجب تحديد الدواء المناسب، فمن غير المعقول تشخيص مرض انسداد أفق العمل البرلماني، ثم يأتي العلاج بأخذ حبة بندول، أو «شربة خروع»! فبينما يتطلب الأمر عملية عاجلة لتوسيع الشرايين، مثلاً، تحولت وصفة اللجنة إلى «دواء عم محمود للقضاء على الدود، فالشربة الأولى تقتل الدود، والثانية تقتلك أنت والدود، والثالثة أنت والدود وعم محمود»!

لذلك، نريد أن نهمس في آذان أعضاء اللجنة الاستشارية أن إصلاح الاقتصاد لا يتأتى إلا بإصلاحات سياسية، بمعنى آخر، بوقف ابتزاز هؤلاء النواب، ووقف رضوخ السلطة التنفيذية لضغوطاتهم. ووقف تعسفهم لا يتأتى إلا بالتسليم لقواعد الديمقراطية الحقيقية، «وما ينفعش» ترك نواب الخدمات يستمرئون أدوارهم الفاسدة، مقابل تعاطفهم مع الحكومة، وتأبيدهم لمواقفها السياسية، كما فعل القبيضة وبقية الزمرة.

هذه معادلة مغلوطة، ونقولها بالفم الملآن، إما وضع حد للأدوار الخدمية لبعض النواب، والتضحية بولاء مصطنع ومزيف وبنفاق مكشوف، من أجل التعامل الإيجابي لتقرير لجننتكم الاستشارية، بعد أن قامت - مشكورة - بتشخيص المرض واكتفت بذلك، فضلاً عن تكريس إصلاح حقيقي للعمل السياسي وإعادة بوصلته إلى الاتجاه الصحيح، ووضع حد لعمليات التدليس في إلباس الحق باطلاً، وإما أن الحكومة ستستمر في نهجها، ومحاولاتها البائسة لشراء ذمم بعض النواب؛ بغرض اصطفا فاهم معها في الحق وفي الباطل، وهذا يعني قبولها باستمرار بعض النواب في الضغط عليها وابتزازها عن طيب خاطر، وبالتالي، فإنها ستبقى عاجزة عن قيادة المجتمع على النحو الأمثل، كما ورد في التقرير.

وهنا نسأل إذا كانت النية كذلك، فلم شكّلت هذه اللجنة؟! ولم أخذت على عاتقها تشخيص الأوضاع السلبية في البلاد، وعندما «حجت حجاجيها» تبرأت من تقريرها، وأسكنتموه أدراج مكاتبكم؟!

وأقول أخيراً، إن الحكومة أمام مفترق طرق، وعليها أن تختار، فإما أن تعيد إلى منظومة القيم النبيلة مكانتها تحت الشمس، أو أن تفرطها.. وأعتقد أن الخيار واضح أمام كل ذي عقل سليم، لا لبس فيه، فالإصلاح ليس بحاجة إلى إثبات.

رسالة إلى رئيس الحكومة

ما هي رسالة تقرير اللجنة الاستشارية الاقتصادية إلى سمو رئيس مجلس الوزراء؟! قراءتي لها، من واقع ملاحظات اللجنة، أن رئيس مجلس الوزراء، إذا ما أراد لحكومته النجاح؛ فهو مطالب بوضع حد نهائي لابتزاز نواب الخدمات وضغوطهم بأي شكل من الأشكال، كأن يصدر، مثلاً، مرسوماً يحرمهم من ممارسة ابتزازهم وضغوطهم. أما إذا استمر الوضع على ما هو عليه؛ فستبقى حكومته عاجزة عن قيادة المجتمع على النحو الأمثل؛ ما سيؤدي، بالتالي، إلى حتمية سقوطها.. والاختيار متروك لسموه.

الطليعة، ٢٧ يناير ٢٠١٢م

إحصائيات تثير القلق

في تقرير اللجنة الاستشارية الاقتصادية

د. وليء الحءاء

أشارت الزميلة «الجريدة» في عءءها الصادر يوم ١/٢٦ الى اءصائيات تثير الءعر والخوف على مسءقبل الكوء الاقءصاءى ءلال العقوء القاءمة اذا ما اسءمر الوءع على ما هو عليه، فأشارت الى:

❖ في ءالة اسءمرار النهء الءالى للءرف غير المسؤؤل فإن الميزانية العامة سءسءل عءزا اءبارا من ٢٠٢٠ بواقع ٣، ٥ ملىارات ءينار في السنوء الاولى على أن ببلء العءز التراكمى ٢٠٣٠ نحو ١٧٤ ملىار ءينار، وعءءها سنءءا الى سعر ٢١٣ ءولارا للبرمبل لءءقء نقءة الءءاءل. ❖ الءكومة الءى يءلب منها الءوم ان ءوفر في عام ٢٠١٢ نحو ٢٠ الف وءيفة سنويا عليها بعء اقل من ١٨ عاما ان ءوفر ٧٤ الف وءيفة سنويا.

❖ ءى عام ٢٠١٦ سببلء الءلب الاسكانى ١٢٨ الف ءلب غير مسءوف، وفي ءالة ءنفىء مشروعى مءىنى الخيران والمءلاع فان رقم الءلباء غير المسءوفاة سبءراء الى ٩٦,٣ الف ءلب اسكانى. ❖ الكوء سءواجه سنويا وءى عام ٢٠٢٠ وهو موءعء انءاز ءامعة الشءاءية ازمة ءبول ءامعية ءءراوح بىن ٣ وه الاف ءالء مسءوفىن الشروء، ولكن لىس لءبهم مقاعء في ءامعة.

❖ الفءة العمرية ما بىن ٤ و٢٤ عاما ءشكل ما نسبءه ٤٣,٥% من المواءنىن الكوءىءىن، وهذا يعنى مزىءا من ءوفىر الءعلىم والسكن والوءائف وكىف ءوظفهم في وءائف انءاجية.

❖ في ءضون سبع سنوء سبقفز سعر الءءاءل في الميزانية من ٣٦ ءولارا للبرمبل الى ٨٢ ءولارا للبرمبل من ءون ان بواكبه انءاز مشارىع، وءطوىر ءءماء وءنوبع مصادر للءءل العام فإن الميزانية العامة سءءون في مأزق وخيار ءعوىم الءىنار سبكون وارءا.

الءقرىر الاولى الءى نشرءه «الجريدة» لم بوضء الءلول المقءرءة من الءجنة ولا بزال الءقرىر معروءا امام صاءب السمو الامىر لاءءاء القراءاء المهمة وهى بانءظار رأى الشعب الكوءى فى الاءءاباء القاءمة وهءه مرءلة مهمة، فهل سبصوء الكوءىءون لبناء المسءقبل ام ءأءءهم موءة الءلافااء الطائفية والفئوية والءبلية، فالاقءصاء هو الاءم وبءب ان نبزز من لءبهم ءلول اقءصاءية لبناء كوء المسءقبل.

ءءار الاقاماء بءمرون اقءصاء العمالة

أشار وءىر الاءءال العامة د. فاضل صفر في ءصرىء ءطىر له بهم اقءصاء العمالة في الكوء الى ان عءء سكان الكوء وصل الى ءلاءة ملاءىن و٦٠٠ الف نسمة بسبب ءءار الاقاماء، وأشار الى ان عءء سكان الكوء بءب ألا بزىء ءالبا على ٣ ملاءىن، ووضء ان الءضءم العمالى في الكوء اكبر من قءرة البلىءية في السبطرة على مشاكلهم.

ءصرىء وءىر الاءءال والبلىءية لا بءءا الى ءءىر ءعلبى فالفساء بئءر في المنءماء الءكوءية

التي ترخص وتراقب العمالة في الكويت، ويبدو ان حجم المتنفذين في السيطرة على هذه المؤسسات الحكومية كبير، وكبير جدا بحيث لم يستطع كل من البرلمان والحكومة مواجهتهم والنتيجة، ارتفاع حجم البطالة بين الكويتيين وارتفاع فترة الانتظار للعمل لاكثر من سنة وعدم رغبة القطاع الخاص في توظيف العمالة الكويتية بسبب رخص العمالة المستوردة ما سبب خلاا تعاني منه الميزانية العامة في توظيف العمالة الكويتية في الحكومة فقط، وأيضا ازدهاما مروريا غير مسبوق وخارج خطة الدولة بالخاص مع غياب وسائل النقل العام، وانحدار مستوى الخدمات العامة وأهمها الخدمات الصحية التي انحدرت جودتها لمستوى كبير فالتطوابير زادت بشكل غير مسبوق في العيادات والمستشفيات بل ان الدور للعمليات اصبح يأخذ اشهرا وسنوات ومما يثير العجب والاستغراب كيف يمكن للمواطن في بلده ان ينتظر مثل هذا الدور الكبير ويتحمل المرض ويأخذ مكانه الآخرون بسبب فساد مافيا العمالة؟ كما ان خدمات القطاع الخاص انحدرت وازداد فساد المواد الغذائية وغيرها بسبب رخص العمالة وانحدار المستوى وضعف الرقابة، انتقال امراض وانحدار المستوى وضعف الرقابة، انتقال امراض هذه المجتمعات الاجتماعية وغيرها لمجتمعنا مثل الرشوة، المحسوبية وغيرها حتى الامراض انتقلت مثل السحايا، البرلمان المقبل والحكومة امام محك في علاج فساد قطاع العمالة وتصحيح الوضع امام صرخة وزير البلدية مشكورا على شفافيته.

الإعلام الاقتصادي

الاقتصاديات هي قاعدة تطور المجتمعات المعاصرة ومنذ القرن الماضي، ازدادت اهميته في هذا القرن طبعاً، ويعتبر الاعلام الاقتصادي هو المرأة العاكسة لاقتصاديات الدول وأيضا المرأة العاكسة للمستثمرين والاقتصاديين لتحليل الاوضاع الاقتصادية واتخاذ القرارات السليمة على مستوى الصحافة العالمية هناك الفايانانشال تايمز، والوول ستريت جورنال حيث لعبتا دورا كبيرا في توجيهه الاقتصاد العالمي، ثم برزت المجلات الاقتصادية مثل الاوكونومست، والمجلات الادارية والاقتصادية الاخرى مثل البيزنس ويك، وهارفرد بيزنيس ريفيو، ولم يقتصر الاعلام الاقتصادي على الصحافة بل تعداه الى القنوات التلفزيونية المتخصصة مثل CNBC وغيرها، في الكويت نعاني جدا من غياب الصحافة الاقتصادية المتخصصة التي نستطيع ان تعطي الرأي المهني والعلمي المتخصص الحر في مجريات الاقتصاد اذ لا توجد صحيفة اقتصادية، ولا مجلة اقتصادية، ولا قناة اقتصادية، والمطلوب لدعم مركز الكويت المالي والاقتصادي ان نفكر جديا في بناء اعلام اقتصادي قوي ومدعوم من الدولة في البداية الى ان يقف على رجله ويستقل لرشد الاقتصاد الكويتي نحو الافضل، بالاضافة الى حاجتنا الى مجلات متخصصة علمية محكمة وهذا دور مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والجامعات في الكويت.

الأنباء، ٢٩ يناير ٢٠١٢م

ليش... تأخرنا

السفير يوسف عبدالله العنيزي

نحن من عاش فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي نشعر بحسرة وألم لما آلت إليه أوضاعنا من ترد في جميع مجالات الحياة حتى أصبحت عبارة "حسافة عليج يا كويت" تسمّعها أينما ذهبت، لقد كانت التنمية والبناء يسيران على قدم وساق في ظل حياة سياسية واجتماعية وثقافية وأدب ومعارضة راقية في طرحها وأفكارها، راقية في حوارها ومسرح حركتها قاعة "عبدالله السالم" التي يكن لها الجميع كل التقدير والاحترام، فهي عنوان ديمقراطية ارتضيناها، فغدت محل حسد وغيره من الكثير من الدول سواء في منطقتنا أو خارجها.

ولنا أن نتساءل: من المسؤول عن هذا التأخر والتراجع؟ مجلس الأمة يلقي باللائمة على الحكومة، والحكومة تؤكد أن السبب هو المجلس الذي يضع العراقيل في عجلة التنمية، وفي اعتقادي أنه على الرغم من تحمل المجلس والحكومة مسؤولية تراجع البلاد فإننا لا نستثني الشعب بكل أطيافه والذي انقسم إلى فئات.

فهناك فئة أثرت السلامة، فبعدت عن الحياة السياسية العامة ورفعت يدها وأصبحت متفرجة، وغدا "التحلطم" سلاحها فأعطت الفرصة لكل ذي غرض أو سوء نية ليغرس مخلبه ويخرب المجتمع، وفئة استغلّت الأوضاع فرفعت شعارات وقادت تجمعات وحشوداً وبدأت تفرض "نهجها" على البلاد، وفئة ركبت الموجة مستفيدة من هذا الحراك الذي لم يكن لها فضل في خلقه.

أضيف إلى ذلك أموراً قد تكون أيضاً من أسباب تراجعنا منها على سبيل المثال:

بقاء المراكز القيادية حكراً على شخصيات معينة وفترات تتجاوز عقوداً من السنين، خصوصاً إذا ما كانت هذه القيادات لم تحاول أن تمزج ما اكتسبته من خبرة مع متغيرات الواقع، ولا سيما في المجال التقني والتخطيط المتطور.

العمالة الوافدة التي تجاوزت نسبة ٦٥٪ من السكان أصبحت عبئاً على التنمية بدل أن تكون مساعدة في تحركها، خصوصاً في ظل نسبة تفوق ٥٠٪ منها أمية لا تعرف القراءة أو الكتابة، فهي غير قادرة على استيعاب قوانين البلاد، فأصبحت العمالة السائبة سمت شوارع الكويت. تفتشي ظاهرة مكاتب الخدم وتجار الإقامات وظهور مناطق تفتقد لأبسط مستويات المعيشة والأمن.

هيمنة الدولة على مفاصل الاقتصاد واستبعاد القطاع الخاص عن المشاركة في التنمية والتطور. غياب اتخاذ القرار والتردد فيه والغاؤه أحياناً نتيجة لضغوط نيابية، فأصبح الجمود صفة ملازمة للسلطة التنفيذية ما عدا ما يطلق عليه بالقرارات الشعبية، وأغلبها ذات طابع ومكاسب مادية.

صراع الديوك والمصالح بعيداً عن مصالح الوطن وتجاوز هذا الصراع حاجز التنافس إلى مرحلة كسر العظم، فغدا الوطن والمواطن ضحية لهذا الصراع.

في الوقت الذي يعتبر الإعلام الكويتي رائداً في الساحة العربية بأسرها فإنه أصيب بجرح عميق

في مصداقيته نتيجة لدخوله جوقة الردح والشم والدم، وأصبح صدًى لأصوات ملاكه حتى لو تعارض مع مصالح الدولة.

ولعل أخطر ما يقودنا إلى التخلف والدخول في منطقة غاية في الخطورة ظاهرة الفرز الطائفي والقبلي والطبقي، وتقسيم الدولة إلى مناطق داخلية وخارجية على الرغم من صغر مساحة الدولة، وتدني نسبة المعمور منها، مع اتساع الفارق الطبقي والاجتماعي بين مكونات المجتمع. ويعد ما حدث في منطقة العدلية أخيراً مؤشراً غاية في الخطورة يجب أن يصل صده إلى كل أركان الدولة لنقف عنده ودراسته بعمق وتجرد ووضع أسس وقواعد يجب أن تؤدي إلى خلق مجتمع تذوب فيه قدر الإمكان تلك التقسيمات والفوارق.

إن الكويت تمر بمنعطف خطير في ظل أوضاع غير مستقرة في منطقتنا لا أحد يعلم إلى أين تسير، وما حجم تأثيرها علينا؟

لذا فالواجب يحتم علينا أن تكون الفرزة للوطن تتجاوز ما عداها، فما يصيب الوطن من ضرر لن يستثنى أحداً أو فئة دون أخرى...
حفظ الله الكويت وقيادتها وأهلها من كل سوء ومكروه.

الجريدة، ٨ فبراير ٢٠١٢م

لا للإضراب... نعم لاجترامي لوظيفتي... نعم للكادر

المستشار شفيق إمام

هذا ما طالبت به منى أشكناني رئيسة الاختصاصيين بالأشعة الإكلينيكية بالمستشفى الأميري، الاختصاصيين والفنيين العاملين بأقسام الأشعة بمستشفيات وزارة الصحة، عندما عزموا على القيام بإضراب للمطالبة بالكادر في أكتوبر الماضي، فقد اجتمعت بهم وطالبتهم بالاستمرار في العمل مع وضع هذه الشعارات الثلاثة على صدورهم، أثناء تأدية عملهم، لأن مهنة الطب والمهن المعاونة لها، هي مهنة لا تحتل التوقف للحظة واحدة عن أدائها وخاطبتهم قائلة، لو أن المريض الذي يتطلب إجراء أشعة تشخيصية له، تتوقف عليها إجراء جراحة تنقذ حياته، لو أن هذا المريض أم أو أب أو زوجة أو أحد أولاد أو أخوات أحد منكم، وفقد حياته بسبب هذا الإضراب، هل يستأهل الإضراب هذا الثمن الباهظ، الذي قد يدفعه أي واحد منكم، واستطاعت منى أشكناني بهذا الكلمات البسيطة أن تقنع الجميع، بمن فيهم من دعوا إلى الإضراب، إلى العدول عنه، وحملوا الشعارات الثلاثة على صدورهم. إنه فن الإدارة الذي تتمتع به السيدة منى أشكناني وثقافة العمل التي تعتقد فيها، والرسالة الإنسانية التي تؤمن بها، فمهنة الطب والمهن المكملة

لها هي من أسمى المهن وأجلّها. الإضراب وثقافة العمل ومن هنا، فإنه لا يجوز النظر إلى العمل، باعتباره حقاً للمواطن، دون النظرة الشاملة إليه باعتباره كذلك واجبا عليه، ذلك لأن هذه النظرة القاصرة للعمل كمن يقرأ الآية الكريمة «ولا تقربوا الصلاة، من دون أن يقرأها إلى نهايتها، إن غرس قيم وثقافة العمل في المجتمع هو أول واجبات الأسرة والمدرسة والمسجد والإعلام. ولعل هذه النظرة الشاملة للعمل باعتباره حقاً للمواطن وواجبا عليه هي التي ترسم ثقافة العمل في مجتمع بعينه، بالمقارنة بالمجتمعات الأخرى. إن ثقافة العمل هي التي جعلت من اليابان صرحاً صناعياً شامخاً في المجتمع الدولي، وأحد النعم الصناعية السبعة فيه. ويجسد دستور الكويت، ذلك النهر العظيم الذي تروي منه الكويت ظمأها يوماً بعد يوم، روافد هذه الثقافة، فيما نص عليه من أن الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها (مادة ٢٦)، ومن وظيفة اجتماعية للعمل، وأن العمل هو أحد المقومات الأساسية لكيان الدولة الاجتماعي (مادة ١٦)، وأن هدفه الخير العام (مادة ٤١)، هذه الوظيفة الاجتماعية للعمل هي التي ترسم القيمة الاجتماعية له. ومن روافد هذه الثقافة ما نص عليه الدستور من قيمة إنسانية للعمل في قوله إن العمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة (مادة ٤٢).

الإضراب والقانون الدولي

إن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ والذي وافقت الكويت على الانضمام إليه، وصدر بهذه الموافقة القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٦ مع إصدار إعلان تفسيري في شأن مدى الالتزام بأحكام المادة (٢) فقرة ٢) و٩ والتحفيز على المادة (٣) والمادة ١/٨ - د من هذا العهد، وهذه المادة الأخيرة هي التي تنص على حق الإضراب، وقد قيدت ذلك بأمرين: أولهما: ما نصت عليه الفقرة (١) من البند (د) من وجوب ممارسة حق الإضراب وفقاً لقانون البلد المعني. ثانيهما: ما نصت عليه الفقرة (٢) من أن هذه المادة لا تحول دون إخضاع... موظفي الإدارات الحكومية لقيود قانونية على ممارستهم لهذه الحقوق. ومن بين هذه القيود القانونية التي يخضع لها ممارسة موظفي الإدارات الحكومية حق الإضراب المبادئ الأساسية المترتبة على قيام المرفق العام وأولها:

مبدأ انتظام واطراد سير المرافق العامة

ويقوم هذا المبدأ على أنه إذا جاز للمشروعات الخاصة التي لا يتصل عملها بالمرافق العامة أن تمتنع عن مزاوله نشاطها أو تتوقف فيه، فإنه لا يجوز ذلك بالنسبة إلى المشروعات العامة التي تتصل بحياة المواطنين اليومية، لأن الخدمات التي تؤديها هذه المرافق، هي خدمات جوهرية وأساسية بالنسبة إلى المواطنين. وإذا كان الجهل بالقانون ليس بعذر، فإن العلم بالقانون هو واجب مضاعف الأثقال بالنسبة إلى الموظفين القائمين بالعمل في مرافق الدولة المختلفة، الذين تفرض عليهم قوانين التوظيف تخصيص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظائفهم، بل يجوز تكليفهم بالإضافة إلى ذلك بالعمل في غير الأوقات الرسمية إذا اقتضت ذلك مصلحة العمل أو طبيعة الوظيفة.

الاسءهلاء السففه مءل للفساء

عبء الءللل الغربللى

مظاهر السفه والبءء، كما أسلفنا فف حلقة الأسبوع الماضف، تمءل الوءه الآخر لعملة الفساء، كفف؟! مظاهر أنماط الاسءهلاء المءرط ءعمء على قواعد ءلاء، هف: الءءل، ءم الاقءراض من البنوء، وفاءف الفساء كراءف أءفر للءءل المءءوء.

وبعء أزمة القروض الاسءهلاءفة، وبروز ظاهرة المعسرفن، اسءع باب الفساء من رشف وعمولات، ابءءاء من اسءءراء ءصاءرف البناء إلى ءرسفة عقوء المءارفع والءورفءاء. واسءءءء وسائل وأءوء للفساء، لءشمل معاملاء لا ءنءز إلا «بءهان السفر»، والأموال المءأفة منه ءصب فف النهاءة فف مظاهر اسءهلاءفة مسءءءة لم نكن نعرفها من قبل، ومنها الوءع بءملك الماراءاء الفاءرة، لزوم المكاءة الاجءماعفة، وءعرف بـ Social Status Seekers واقتناء ماراءاء عالمفة فءمة، ءأكفءاً على المكاءة الاجءماعفة وءعزفزاً لها، وكأنها (المكاءة الاجءماعفة) مشروطة باقتناء هءه الماراءاء.

أما الأعراس واءءفاءاء الزواء، فءءء ولا ءرف، إء ءءل علفنا ما فعرف بـ Wedding Planners وهم مءءصوء بءنظفم ءفلاء الأعراس وعمل الكوشاء، وءكلف الءفلة عشاءاء الألاف من الءنانفر، وشركاء Catering ، ءفء كلفة البوففه لا ءقل عن ٣٥٠٠٠ ءفنار، وإءا ما أءفا أءء مطرفف الءلفء ءفلة العرس، فاءءكفة لا ءقل عن ٣٠٠٠٠ ءفنار، وءسءب مظاهر البءء، لءشمل اسءءباءاء الولاءة فف مسءشففاء ءمس نجوم وسء نجوم. وءءء أبناء الطبقة الوسءى فسعون إلى مءاءولة مءاكاة هءه المظاهر الباءءة، كمقلءفن لطفقة الأءرفاء، ولءءبفء مكاءءهم الاجءماعفة، والسفر معها ءنفاً إلى ءنء.

وءنوء المظاهر، لءسرف كالفنار فف الهشفم، والسؤال هنا: ما القفم الءف نغرسها فف ءفل ءربف وسط هءه المظاهر الءاءعة؟!

وكفف له أن فءصوء ءفن فكبفر، أنه سفءعمء على ءهءه وعرفه لشفق طرفقه فف الءفاة، وقء وءء وفف فمه ملعةة من ءهب؟!

أقول إن اسءمراء هءه الأنماط الاسءهلاءفة فمءء الطرفق للسقوء فف ءوامة الءفون، هءه الءوامة ءءسبب فف فءء أبواب الفساء على مصاءرفها، وبكل أشكالها، من عمولات، وقبوضاء وءءوففاء، ورشف وءءارة ءفر مشروعة. وأكاء أءزم بوءوء علاقة طرفءفة بفن الاسءهلاء الفاءش وأنماط الفساء الساءءة، فكلما كبفر وءوسع الأول ءبعه الءانف لففطفه.

والسؤال هنا: هل فءءصر السقوء فف ءوامة الءفون على الأفراد والمسءهلكفن وءءهم، أم أنه قء فصفب الءكوماء أفضاً؟

الأنماط الاسءهلاءفة لا ءقءصر على السلع والءءماء، بل ءءءءها، لءشمل ما فعرف بمءارفع البنفة الءءففة، من طرق ومواصلاء وموائف وأبراء سكنفة، وصولاً إلى مءارفع الطاقة النووفة للاسءءماء السلمفة.. ولا فرق بفنهما من ءفء الأهداف والءفااء. فف الءول الفففر،

تهدف مشاريع البنية التحتية لإسقاط هذه الدول في ديون مؤسسات مالية دولية توطئة للسيطرة على مواردها.

أما النوع الثاني من الدول، ومنها دول الخليج، التي تتمتع بفوائض مالية عالية، فالهدف هو إعادة تدوير تلك الفوائض، لتصب في خزائن الشركات المنفذة لتلك المشاريع الكبرى، ومنها مشاريع الطاقة النووية للاستخدامات السلمية، ولتتمكن تلك الشركات من عبور الأزمة الخائفة التي تمر بها في ما يُعرف بالأزمة المالية العالمية.

الكاتب جونز بيركنز أصدر كتاباً عام ٢٠٠٤ باسم السفاح الاقتصادي التائب، وهو اعترافات خطيرة بكيفية اصطياذ الدول الفقيرة بشبكة معقدة من الديون حتى تقع بين أنياب الولايات المتحدة. كتابه يحكي كيف جندته وكالة الأمن القومي الأميركية، وتعاون معها تحت غطاء عمله في شركة استشارية دولية، مهمته تطبيق السياسات التي تخدم مصالح تحالف أميركي يضم الحكومة والمصارف والشركات الكبرى. ويلقي الضوء في كتابه على المدى الذي كان هو وزملاؤه، ممن يسمون أنفسهم بالسفاحين الاقتصاديين، مستعدين لبلوغه. ويشرح، على سبيل المثال، كيف ساعد في تطبيق خطة سرية تجعل مليارات الدولارات التي تجنيها الدول النفطية تعود لتصب في الخزنة الأميركية. وكتابه اعترافات سفاح اقتصادي، يكشف عن آلية العمل الداخلية بدعم العولة، ويؤدي إلى إفقار ملايين الناس في كوكبنا.

ويكفي هنا أن نتعرّض للخطوط العامة لهذه الآلية، من دون الدخول في تفاصيل حركات الانقلابات والتصفيات الجسدية لزعماء بعض دول أميركا اللاتينية، فيشرح جونز بيركنز طبيعة المهمة المخيفة التي ينفذها هؤلاء السفاحون الاقتصاديون في العالم، فيقول «أنشأنا على مدى ٣٠ - ٤٠ سنة مضت أضخم إمبراطورية كونية في تاريخ العالم، فنحدد إحدى دول العالم الثالث التي تتمتع بامتلاك مصادر طبيعية نشتهها، غالباً ما تكون النفط، أو ربما تكون القناة، في حالة بنما، على كل حال نذهب إلى تلك الدولة من دول العالم الثالث، ونرتب لها قرضاً ضخماً من أوساط الاقتراض الدولي، وفي العادة يتولى البنك الدولي قيادة هذه العملية، ودعنا نقول إننا نمنح هذه الدولة قرضاً بقيمة مليار دولار، وأحد شروط إعطاء هذا القرض أن النسبة الأكبر منه، أي ما يقرب من ٩٠ في المائة منه، تعود إلى الولايات المتحدة، وإلى إحدى شركاتنا الكبرى، مثل «بكتل» و«هالبرتون»، وتقوم هذه الشركات في تلك الدولة من دول العالم الثالث ببناء محطات طاقة ضخمة وطرق عريضة سريعة، وموانئ ومجمعات صناعية ومشروعات بنية تحتية ضخمة تخدم في الأساس الأثرياء جداً في تلك الدولة، فيما فقراءها يعانون ولا يستطيعون من تلك القروض، ولا من تلك المشاريع.

وفي حقيقة الأمر، فإن ما يجري عملياً بعدئذ، هو تقليص الخدمات الاجتماعية بشدة، من أجل تسديد القرض، وما يحدث كذلك، أن هذه الدولة تصبح رازحة تحت عبء دين ضخم لا يحتمل، ولا تتمكن من تسديده.. لذلك، نعود إلى تلك الدولة ونقول لمسؤوليها: «انظروا، لقد اقترضتم كل هذه الأموال منا، وأنتم مدينون لنا بها ولا تستطيعون التسديد، ولذلك اعطوا نفضكم لشركاتنا النفطية بسعر رخيص جداً. وهذا ما نفعله الآن في جميع أنحاء العالم، وهذا ما ظللنا

نفعه طوال الوقت، وقد بدأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بقليل، وظل يتراكم مع الزمن حتى اليوم، حيث بلغ أبعاداً خيالية في ضخامتها، حيث نسيطر على معظم الموارد الطبيعية في العالم».

وهكذا، فإن هذا العالم الذي يدعي التحضر هو عالم سيكوباتي، لا تشغله القيم والمبادئ ولا يهتم بها، فالضمير ميت لا يحاسبه على أي شيء، ولا يشعر بأي تأنيب للضمير، كما أنه لا يحس بخطئه أو بأنه يرتكب إثماً إزاء ما يقوم به من عمل مزر، وكل المثل والقيم لا تعنيه في شيء، فإذا وصل الاستهلاك إلى حد الهوس، فإنه - بلا شك - سيدخلنا في منطقة المحرمات والشذوذ.

إذاً، ما الحل أمام الاستهلاك المنفلت؟!

لم أجد أمام جنوح أنماط الاستهلاك إلى درجة السفه إلا الوقوف طويلاً أمام الآية رقم ٢٩ من سورة الإسراء، التي تقول «ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتتعد مملوماً محسوراً».

وبسط اليد يعني إنفاق الدخل على مظاهر استهلاكية، ولكن كل البسط، تعني أن يتماهى الإنسان في الاستهلاك إلى مرحلة السفه والترف الزائد، فكيف نفسر حالة اللوم والحسرة التي تصيب المترف أثناء تماديه في الاستهلاك؟ فالمفروض، بترفه هذا، أن يكون سعيداً بهذا الإنفاق الاستهلاكي المفرط، فكيف تأتي حالة اللوم والحسرة، وهو ينعم ببخوذة العيش؟ وأظن أن الله تعالى، وهو الذي يعلم السر وأخفى، ينبهنا إلى عدم بسط اليد وتعدي الدخل واللجوء إلى الاقتراض، أو إلى روافد الدخل المنحرفة، لتحذرننا الآية الكريمة من عواقب الديون، لأن النتيجة ستكون اللوم والحسرة من مطالبات وقضايا مرفوعة...، أو أن الآية تحذر من اللوم والحسرة إذا استنفدنا كامل الدخل على السلع والخدمات، ولم ندخر منه شيئاً، فقد يطرأ أي طارئ، فلا نجد مدخرات لمواجهة بعد صرف «ما ورانا وما دوننا» على الاستهلاك.. لذلك، الحل واضح في «لا إفراط ولا تفريط»، لتجنب اللوم والحسرة.

الطليعة، ١٧ فبراير ٢٠١٢م

مدارس تفكر = شعب يتعلم

أ.د. سهام الفريح

إن سياسة التعليم هي جزء حيوي من سياسة الدولة الانمائية، وان النظام التعليمي المتميز هو حجر الزاوية في أي تطور اقتصادي واجتماعي وسياسي، وذلك من خلال اعداد قوى عاملة وطنية تملك مهارات وخبرات عالية المستوى، لذا لا بد من ربط الخطط التربوية بسائر المشروعات الحكومية، ولكي تتحقق هذه الخطط يجب التركيز على أمرين أساسيين هما:

المناهج التعليمية: المناهج التعليمية قضية اساسية في التعليم وبالارتقاء بالمستوى العلمي للمتعلم، لذا يجب اعادة النظر في المناهج بين فترة وأخرى، حتى تتناسب مع المستجدات العلمية والتقنية والفنية والفكرية والاجتماعية، وليس هذا فحسب، بل يجب ان تتضمن المناهج القيم الأخلاقية، وان تسعى الى تعزيز الوحدة الوطنية لتترسخ في شعور النشء منذ مراحل العمرية المبكرة حتى يبلغ سني النضج، فتكون سلوكاً عاماً للفرد والمجتمع، وهي لا تترسخ كما هو متبع بمجتمعنا من خلال أناشيد وأغان واوربيات تنتهي بانتهاج المناسبات الوطنية.

المعلم: والمعلم هو الثنائية مع المناهج في نجاح العملية التربوية والتعليمية، لذا ان وجود معلمين أكفاء شرط أساسي في المنظومة التعليمية والتربوية، فلا بد من بناء قدرات المعلمين والمدرسين، وتقديم التقدير المالي والأدبي لهذه الفئة، والسعي الى استقطاب النخب من هؤلاء ليكونوا على رأس العملية التعليمية.

وان من أشهر الدول التي تبنت سياسات تربوية ذات أبعاد تنموية عميقة هي ماليزيا وسنغافورة، ففي ماليزيا انطلقت خطة الاصلاح التربوي من مبدأ ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تتحقق دون الاعتماد على نهضة تربوية، لذا بدأت بتعديل مناهجها التدريسية في مرحلتي الابتدائي والثانوي، معتمدة خلالها على ضرورة اعداد فرد متكامل من ناحية تملك المهارات الأساسية، والتخلص من فكرة التخصص المبكرة، واعتماد اللامركزية في النظام التربوي والاداري وتشجيع فكرة المدرسة المستقلة ولم يقيم الاصلاح التربوي على هذه الأمور فحسب، بل سعى نظامها التربوي الى ترسيخ الفكر المستنير، ومفهوم التضامن والوحدة الوطنية، وترسيخ القيم الأخلاقية، وكل هذا ينطلق من مبدأ هو لا يمكن ان تقيم مجتمعا ناجحاً دون أخلاق، لذا استطاع الماليزيون الذين كانوا منقسمين ان يصبحوا بسبب العرق والدين والعادات واللغة شعباً واحداً تجمعهم الوحدة الوطنية. أما سنغافورة فقد بدأت خطتها التربوية منذ مطلع التسعينيات والتي بنيت على فكرة «مدارس تفكر = شعب يتعلم».

وكان هدف هذه الخطة ان تتحول سنغافورة الى بلد ذي اقتصاد معرّف في القرن الواحد والعشرين، وقد تحقق لها هذا الهدف من خلال اعداد أفراد متكاملين شغوفين بالعلم تتعدد مواهبهم، ليكونوا قادرين على المنافسة في المجتمع العالمي السريع التطور، وقامت هذه الخطة على شراكة حقيقية بين المدرسة والمجتمع.

وسنغافورة هي أيضاً كماليزيا كانت شعباً متعدد الأعراق والديانات والأعراف، وهي اليوم مع

ماليزيا تعدان دولتين رائدتين في التعليم، الذي حققت نجاحاته بفضل ادارة سياسية صلبة، أدركت الأهمية التربوية والتعليم في التنمية البشرية التي هي بالتالي تنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية، حتى تحولت كل واحدة منهما الى مركز مالي متميز، اضافة الى ان ماليزيا اليوم هي رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فنتمنى في الكويت لو نأخذ ولو قدراً يسيراً من هذه التجارب الناجحة، ولا نقف عند ما قدمه لنا «توني بليز» من خطط هي في الحقيقة خطط ودراسات سابقة كويتية.

النها، ٧ مارس ٢٠١٢م

الهايكل... القيادة عفا عليها الزمن

طارق إدريس

بالأمس طرحنا قضية ملف القيادات «المتراكمة» والتي يعطل الكثير منها الانتاج فأصبحوا عبئاً على الوظائف والدولة، ومنهم من استفاد من منصبه ليس لأنه منتج، بل بالحقيقة لأنه انتهج سياسة تمرير أولويات الداعمين له في منصبه من أجل تمرير اجنداتهم ومصالحهم الخاصة والشخصية، وهناك من يأخذ من تحت الطاولة من خلال مناقصات وهمية وشركاتها التي بلا دليل واقعي، لذلك يبقى حاجزاً لهذه «الكرسي» القيادية حتى وإن كان خارج نطاق التغطية الوظيفية، نعم هذه الحالة من «التراكمت» الوظيفية للقيادات في كل مؤسسات الدولة وهيئاتها يجب حلحلتهم واحالتهم للتقاعد الاجباري لأن البعض منهم بلا عمل وبلا انتاج وبلا فائدة. ان الجسم الوظيفي في الهياكل القيادية فيه من الخلل الذي ربما يؤدي الى انهياره نتيجة الصراع الداخلي بين هؤلاء القيايين ونتيجة لحجم التغييرات السياسية في الحكومات المتعاقبة طوال السنوات التي مضت، والذي أدى الى تزعم بعض هذه القيادات القرار التنفيذي فأصبحوا «نقمة» على المؤسسة وعلى العاملين فيها.

ناهيك عن أنهم استغلوا مناصبهم في ترويج مصالح ومطالب المتنفذين في السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل الاحكام على «كرسي» هذه الوظيفة القيادية وتعزيز دورهم القيادي في انتهاج كل المخالفات القانونية وارضاء أهواء المساندين لهم للاستمرار في المنصب!

نعم هذه هي ظاهرة الفساد الحقيقي في قضية الهياكل القيادية التي عفا عليها الزمن! والسؤال: هل نحن بحاجة الى ضخ دماء جديدة في الهياكل القيادية أم الى عملية جراحية مدروسة بشكل جذري وواقعي لتقليص هذا الحجم والكم الهائل في مناصب الهيكل الوظيفي في قيادات مؤسسات الدولة وعموماً من دون اخلال في التنظيم والتطوير الاداري العام للدولة؟! ان مثل هذه العملية الجراحية المؤثرة يجب أن يحكمها توصيف وظيفي متقن في المجالات القيادية المتاحة والا كيف يكون منصبا قياديا في مؤسسة حكومية هندسية لقيادي متخصص

في المجال الرياضي مثلاً أو في المجال التربوي؟ شيء عجيب لا يحدث إلا في الجسم الهيكلي الكويتي مثل هذه الحالات!

حالة ما بعدها حالة قضية «النخر» في مثل هذا الهيكل القيادي للمؤسسات وهيئات الدولة وحتى لا تتاح الفرصة لأهواء المتنفذين في السلطتين التشريعية والتنفيذية لتعيين المحسوبين على بعضهم من الدماء الجديدة في حال تطبيق قانون تسريح القيادات «المتراكمة» التي عفى عليها الزمن، نقول استحداث قطاع رصد انتاجية هؤلاء المرشحين الجدد مثل هذه الوظائف من خلال متابعة جهاز الرصد الوظيفي الذي يجب ان يكون على مستوى من الاداء والتخصص في القانون والتخطيط والتنظيم والتدريب ويكون تابعا لقطاع التنمية البشرية والادارية، سواء في مجلس الخدمة المدنية أو في مجلس الوزراء، ويكون هذا الجهاز بمثابة الفاحص الحقيقي لاداء القيادات الدنيا قبل ترشيحها للمهام الجديدة في الهياكل القيادية العليا حتى نستطيع حماية قياديي المؤسسات من الظن والشك بهم وبقدراتهم الوظيفية مستقبلاً!

السياسة، ١٠ مارس ٢٠١٢م

الخدمات الصحية الحديثة: التأمين الصحي

د. وليد خالد الفلاح

التأمين الصحي هو نوع من أنواع التأمين الذي أصبح أساسياً للناس في مختلف دول العالم. ومن أشهر أنواع التأمين المطبقة على مستوى العالم: التأمين من خطر الحريق، والحوادث، بما فيها السيارات، والتأمين البحري الذي يعتبره الباحثون أول أنواع التأمين ظهوراً في العالم، والتأمين على الحياة، والتأمين الصحي. عموماً، فإن أركان التأمين أربعة:

١ - المتعاقدان (شركة التأمين والمؤمن له).

٢ - الخطر المؤمن ضده.

٣ - القسط الذي يدفعه المؤمن له.

٤ - مبلغ التأمين الذي تلتزم شركة التأمين بدفعه إلى المؤمن له.

ويجمع خبراء التأمين على أن المبدأ العام الذي يحكم أي نظام للتأمين الصحي هو أهمية السعي نحو التوازن بين كفاءة الأداء في تقديم الخدمات، وشمول حزمة الخدمات الصحية التأمينية، وفق مخاطر المرض في الدولة، وبين تحقيق الإنصاف والعدالة في تحمل الأعباء المالية للعبء المرضي بين أفراد المجتمع.

إن تطبيق التأمين الصحي ليس بالمسألة السهلة التي يعتقدونها البعض، حيث إن هناك نقاطاً

مهمة جداً، وهي بمنزلة أسئلة لا بد من الإجابة عنها بكل وضوح ودقة، ويجب أخذها بعين الاعتبار لتحديد النظام الأمثل للتأمين الصحي في أي دولة ترغب في تطبيق هذا النظام. ويمكننا تلخيص هذه النقاط المهمة، في التالي:

- ١ - لا يوجد نظام واحد مثالي للتأمين الصحي في العالم، ولكن هناك أنظمة مختلفة عدة مطبقة في مختلف دول العالم، ولكل نظام من هذه الأنظمة إيجابياته وسلبياته، وعادة ما يكون النظام المطبق انعكاساً للنظام الأساسي لتقديم الخدمات الصحية في تلك الدولة.
 - ٢ - هناك وسائل عدة لتمويل نظام التأمين الصحي، ولكن أهمها هو تخصيص ميزانية لهذا النظام من الإيرادات العامة للدولة، أو استقطاعات شهرية من رواتب الموظفين، (مثل نظام تمويل التأمينات الاجتماعية)، أو بواسطة الدفع المباشر للجهة التي تقدم خدمة التأمين.
 - ٣ - ما الجهة الوحيدة أو الجهات المتعددة في الدولة التي تقدم الخدمة الصحية التأمينية؟ وهل تكون هذه الجهة أو الجهات من القطاع العام أو الخاص؟
 - ٤ - ما حزمة الخدمات الصحية التأمينية التي يغطيها نظام التأمين الصحي؟ وهل تتكون هذه الحزمة من الخدمات الصحية الأساسية، ويترك الخيار للناس للتأمين مع جهات أخرى، إذا كانوا يرغبون في خدمات صحية أخرى؟
 - ٥ - تسعيرة الخدمات الصحية التي يغطيها التأمين تكون بواسطة أسعار محددة مسبقاً، وفق التشخيص أو الحالة المرضية، أو يكون السعر مفصلاً وفق أنواع الخدمات التي تم تقديمها للمريض خلال وجوده في المستشفى.
 - ٦ - هل ستكون هناك رسوم رمزية يجب دفعها بالإضافة إلى التأمين الصحي؟ حيث إن بعض الدول مثلاً تفرض رسوماً رمزية يدفعها من لديه تأمين صحي عند مراجعة عيادة الطبيب، أو عن كل ليلة يقضيها المريض في المستشفى.
 - ٧ - نظام التأمين الصحي ليس ضماناً لجودة الخدمات الصحية المقدمة، ولذلك يجب أن يوجد مع نظام التأمين الصحي نظام آخر يهتم بجودة الخدمات الصحية.
- هذه النقاط السبع هي بمنزلة خريطة طريق لدراسة موضوع التأمين الصحي دراسة متأنية، لاختيار أفضل نظام يتناسب مع الخدمات الصحية المتوفرة في الدولة، ويلبي احتياجات الشعب، ويحقق مبدأ العدالة في تحمل التكلفة المالية.

القبس، ١٧ مارس ٢٠١٢م

لماذا تزدهر المشاريع الهامشية.. والتنمية تنتشر؟

د. محمد عيسى العبدالجادر

زادت في السنوات الأخيرة ظاهرة إقامة المشاريع الهامشية، مثل إقامة أشجار النخيل الإلكترونية، وتكرار إزالة وتغيير بلاط أرضية الشوارع بألوان وأشكال مختلفة، والتي ما إن يتم تنفيذها حتى تقوم جهات حكومية أخرى بتكسيورها، بحجة تمديد خطوط كهربائية أو هاتفية أو مد شبكة مياه جديدة، علماً أنه توجد لجنة تضم مندوبين من جميع وزارات الخدمات، المفروض أن تنسق تنفيذ المشاريع وتمنع الازدواجية.

وحتى نظام المجاري الذي يدوم لمئات السنوات في معظم دول العالم، يتم تغييره عندنا بعد عشرات السنوات من الخدمة، وبدلاً من تغيير محولات الكهرباء الرديئة الصنع، التي تسبب انقطاع الكهرباء، تقوم الوزارة بكل همّة بتغيير أعمدة الإنارة وتمديداتها الكهربائية لأجل تغيير لون الإضاءة من الأبيض إلى الأصفر، ولما فرحنا عندما شاهدنا لوحات المرور الإلكترونية تقام على الطرق السريعة، واعتقدنا أن الدولة بدأت بالاهتمام بحل مشكلة المرور، صدمنا عندما اتضح لنا أنه بدلاً من أن تقوم هذه اللوحات بمراقبة السير والتحكم به عن طريق غرف تحكم تدار من قبل جهاز فني يراقب حركة المرور، ويقدم إرشادات لقائدي السيارات عن حالة السير واقتراحات لتفادي الزحام، يتم الاكتفاء بعرض الوقت وعرض إرشادات عامة.

لماذا لا تحظى المشاريع الحيوية بالاهتمام نفسه؟ ولماذا تواجه الصعوبات والتأخير وإذا نفذت، فبأضعاف القيمة والمدة المقررة، ونجدها حبلية بالمشكلات الفنية والمالية، ونادراً ما تطابق مواصفات المشروع، كما حصل لمحطة مجاري مشرف؟ ولماذا يتأخر تنفيذ مشروع جسر جابر، الذي يفتح المجال للاستفادة من الأراضي الشاسعة في الصبية، ويساهم في حل مشكلة الإسكان، ويؤدي إلى حفظ أسعار الأراضي؟ ولماذا يحتاج تنفيذ مشروع جامعة الكويت إلى عشرين سنة؟ بينما يحتاج مشروع إرسال أول إنسان إلى القمر عشر سنوات؟ ولماذا تنتشر مشاريع الطرق الضرورية لحل مشكلة المرور؟

هل يعود السبب في تعثر تنفيذ هذه المشاريع التي تفيد البلاد وتنفع المواطنين إلى تردي كفاءة الأجهزة الحكومية والقائمين عليها أو إلى انتشار الفساد وتداخل المصالح الشخصية أو إلى التسبب لدرجة انعدام الإشراف الميداني من قبل مهندسي الوزارات والاعتماد على تقارير المقاول المنفذ واقتراحاته، أو إلى إخلال المحسوبة مكان الكفاءة.

مهما كانت الأسباب، فإنه لا شك أن الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في الطريقة التي تنفذ بها مشاريع الدولة، وضرورة اتباع أساليب جديدة تعتمد على الكفاءة والقدرة على الإنجاز، لا مكان فيها للروتين والبيروقراطية، وتخضع إلى جهاز نزيه، قادر على متابعة أعماله ورصد إنجازاته، ويحرص على نزاهة طرح العقود وحسن تنفيذها.

القبس، ١٧ مارس ٢٠١٢م

اقتصادنا الهزيل يزداد هزالاً د. فاطمة المطر

ماذا تعني زيادة الرواتب والكوادر؟

عبء ثقيل على الموازنة العامة، تضخم، هدر للثروة، ارتفاع حاد في أسعار السلع والخدمات العامة والخاصة، انخفاض القوة الشرائية للدينار، إجحاف حق الأجيال القادمة في أموال الدولة، إسراف وتبذير الفوائض النفطية (وهي إيرادات عارضة استثنائية وليست دورية)، إخلال حاد في توزيع الثروة، تراكم أعداد أكبر من المواطنين في القطاع العام، وهجر أكبر للقطاع الخاص، زيادة العمالة الأجنبية، بطالة أكبر، نتيجة عدم قدرة القطاع العام على استيعاب الراغبين في العمل فيه، ارتفاع حاد في الطلب على السلع والخدمات، وعدم قدرة العرض المتوافر على تغطيته، انعدام الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد، عندما يرتبط مفهوم الوظيفة العامة لديهم بالعائد المادي، ما يؤدي إلى انعدام الشعور بأهمية العمل، من أجل العطاء وليس مجرد المقابل، نجاح (واستمرارية نجاح) النواب غير الأكفاء، عن طريق جذبهم للنائب بوعود زيادة الرواتب والأجور.

خطر الاعتماد على النفط كمصدر

وحيد للإيرادات العامة

النفط نعمة هائلة، ولكنه أيضا، وفي الوقت ذاته نقمة، فكل الدول المصدرة للنفط، والتي يعتمد اقتصادها اعتماداً كلياً على الإيرادات النفطية، تعاني ذات المشاكل الاقتصادية السياسية والاجتماعية.

فالنفط مصدر مالي متقلب ومتذبذب، بسبب تأثر سعره بسرعة بتغير الظروف الاقتصادية، سواء محلياً أو عالمياً.. لذلك، فإنه من المستحيل وضع خطة اقتصادية مستقبلية واضحة للدولة التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل، لأنه من غير المعروف ما إذا كان سعر النفط سيستقر على ما هو عليه في المستقبل أم سينخفض، ما ينتج عنه تخبط في تسيير الدولة، وفشل مستمر في محاولة تحقيق أي تقدم أو تنمية.

إلى جانب ذلك، فإن أي ارتفاع في سعر النفط يؤدي إلى تحقيق فائض سوف يعطي الفرصة للسياسيين الفاسدين باستغلالها، وكذلك للنواب غير الأكفاء، بجذب الناخب، عن طريق إغرائه بوعود الزيادات في الأجور والرواتب، فزيادة الرواتب والأجور لن تؤدي إلا إلى إرهاق الموازنة العامة، لأن استجابة الحكومة لمطالب النواب بالزيادات لن يليها إلا مطالبات جديدة أخرى، ما سيؤدي إلى الكثير من النتائج السلبية، أولها التضخم الذي يتحقق عندما تزداد السيولة لدى الأفراد، ومن ثم يزداد الطلب على السلع والخدمات، والذي لا يقابله إشباع مساوٍ في العرض، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وانخفاض القيمة الشرائية للعملة.

كذلك، زيادة رواتب القطاع العام لن تؤدي إلا إلى رغبة أعداد أكبر من الأفراد للالتحاق بالقطاع الحكومي للعمل، بسبب الرواتب العالية، فإلى جانب اكتظاظ القطاع العام الذي يضم اليوم أكثر من ٨٨ في المائة من المواطنين الموظفين، ويعاني من البطالة المقنعة والبيروقراطية والإنتاجية الفقيرة، وعلى الرغم من أنه غير قادر على استيعاب الأعداد الهائلة من الخريجين الجدد سنوياً، فإن زيادة رواتب الموظفين لن تؤدي إلا إلى مضاعفة الإقبال عليه، وهجر القطاع

الخاص، الذي يعتمد هو الآخر على الإيرادات النفطية، لتغطية نسبة من رواتبه، تلبية لقانون دعم القوى العاملة الوطنية، مخلفا طوابير من العاطلين عن العمل، والذين يحصلون على بدل بطالة من الدولة. هجر القطاع الخاص وصيرورة المرتبات التي يمنحها غير مجزية، مقارنة برواتب الحكومة سيؤدي بدوره إلى جلب أعداد أكبر من العمالة الأجنبية إلى القطاع الخاص، ما سيؤدي أيضا إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، والتي لن يقابله عرض مساو، ما سينتج عنه ارتفاع حاد للأسعار، بسبب زيادة الطلب وعدم كفاية العرض، إلى جانب ارتفاع معدلات الازدحام بالشوارع، والتي تفاقمت مشكلتها في الكويت في السنوات العشر الأخيرة. خلال في توزيع الثروة

تؤدي الزيادة العشوائية للأجور أيضا إلى الإخلال في توزيع الثروة، فالمرتبات والأجور أصبحت اليوم تستهلك ٧٣ في المائة من إيرادات الدولة، وتنتج الزيادات إلى وظائف محددة، ما يخلق عدم مساواة، ولكن الزيادات تستهلك أيضا الإيرادات التي من الأفضل إنفاقها على الخدمات العامة التي تفيد المجتمع بأسره، وليس فئة من دون أخرى، كما يتم من خلال زيادة المرتبات. إلى جانب ذلك، فإن الفوائض النفطية ظاهرة استثنائية وليست دورية، ولا ينبغي أن يتم استغلالها في أداء نفقات دورية متكررة سنويا (كالأجور)، لأن الفوائض قد لا تتكرر في العام المقبل، ما سيلحق بدوره العجز بالموازنة العامة، لأنها لن تتوافر لديها إيرادات نفطية كافية لتغطية الأجور المتضخمة.

فضلا عن ذلك، فإن إيرادات النفط تغطي ٩٥ في المائة من المصروفات، أي أن الدولة وكل ما فيها من سلع وخدمات تتغذى من الإيرادات النفطية.. لا، بل وحتى استثمارات الكويت بالخارج تغذيها الإيرادات النفطية.. وبالتالي، فإن عدم تحقيق إيرادات نفطية عالية في السنوات المقبلة لن يؤدي فقط إلى عجز الدولة عن تأدية الأجور، بل سيؤثر على جميع الخدمات، وعلى مصادر أخرى للدخل القومي.

الجانب السياسي

كما أنه من الناحية السياسية، تساعد الفوائض النفطية في تفشي الفساد السياسي، حيث تنفّس الرشوة في كل الدول النفطية، التي تمكن السياسيين وأصحاب النفوذ من المحافظة على مقاعدهم السياسية، ونرى النواب كلما أعلنت الحكومة حول وجود فوائض مالية، قد ضغطوا عليها بزيادة الرواتب، حفاظاً على مقاعدهم النيابية.

الجانب الاجتماعي

من الناحية الاجتماعية، فإن تكرار الزيادات غير المدروسة للرواتب، سيؤدي إلى انعدام الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد، وقد أصبح الجاري فهمه في المجتمع الكويتي في الآونة الأخيرة أن الراتب الوظيفي حق مكتسب للموظف، سواء قام بأداء عمله وبأشْر مسؤولياته الوظيفية على أكمل وجه أم لا، وأنه يستحق زيادة الراتب، سواء كان مخلصا في عمله أم لا، ما ولد شعورا بالأناية، وقضى على مبدأ الإتقان في العمل وأداء الوظيفة، من أجل العطاء الوطني، وليس فقط للحصول على مقابل أو زيادات ومميزات.

الطليعة، ٣١ مارس ٢٠١٢م

الانقسام الحقيقي هو بين ثقافتين (1 - 2) سامي النصف

الانقسام الأخطر في الكويت ليس انقساماً فئوياً (قبائل، حضر) أو طائفيًا (سنة، شيعة) بل هو انقسام في حقيقته بين ثقافتين تضم الأولى قبائل وحضرا، سنة وشيعة، و«بدون» ومقيمين، وتضم الثانية كذلك قبائل وحضرا، سنة وشيعة، و«بدون» ومقيمين، وحل اشكال الكويت يكمن في تحديد وكشف الثقافتين ثم توحدنا جميعا على احدهما ومحاربة الأخرى حتى تختفي ويتوقف تفرقنا.

فانقسامنا هو بين ثقافة ترى ان الكويت وطن باق بقاء الدهر لنا ولأجيالنا من بعدنا، وثقافة ترى ان الكويت بلد زائل وطارئ ومؤقت ومن ثم علينا ان نتصرف معه على هذا الأساس فنأخذ منه كل ما يمكن اخذه وحمله ولا مانع ان ندمر في طريقنا كل شيء جميل فيه! ثقافة ترى ان الولاء الأول والأخير للكويت فهي الأصل وكل ما عداها فروع، وثقافة ترى ان ولاءها الأول والأخير لعائلتها أو قبيلتها أو طائفتها وكل ما عداها بما في ذلك الوطن هم.. فروع!

بين ثقافة ترى ضرورة تنمية الثروة كي تحافظ لنا على بقائنا وكي نونتنا كما حدث عام ١٩٩٠ وان دينارنا الأبيض يجب ان نحفظ به للأيام السوداء القادمة. وما أكثرها. وثقافة ترى تبديد واقتسام الثروة الحاضرة على منهاجية «اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب» ولا شيء يهم بعد ذلك.

ثقافة تؤمن بأن الكويت دولة وقانون ومؤسسات يجب توقيرها واحترامها وان الجميع تحت طائلة القانون، وثقافة ترى ان الكويت هي دولة شريعة الغاب فلا احترام للمؤسسات والمباني ولا للتشريعات وان الجميع فوق القانون!

ثقافة تحرص على وحدتنا الوطنية ومصصلحة الكويت حتى لو ضحت وبذلت، وثقافة يقوم حراكها كل صباح على ضرب الوحدة الوطنية وإشعال الحرائق بالنسيج الوطني تحت ألف ذريعة ومسمى.

ثقافة ترى ان الكويت هي للجميع من أبنائها والحائزين جنسيتها، وثقافة ترى ان الكويت هي للقلة من أبنائها وان الباقي هم من الطارئ الذين يجب طردهم وسحب جنسياتهم! ثقافة ترفض ان تغش بلدها لحرمة ذلك دينيا ووطنيا، وثقافة ترى ان الغاية تبرر الوسيلة، فكل شيء مسموح به للحصول على أكبر قدر من كعكة المال العام الحرام، فالمشاريع الكبرى هي سرقات كبرى للكبار، وللصغار بالمقابل ان يواصلوا نهب الكعكة عبر ادعاء الإعاقة والأمراض النفسية (الكويت الأولى عالميا ما شاء الله في المعاقين والمرضى النفسيين الكاذبين) حتى لا يبقى شيء من الدولة.. الكعكة!

ثقافة تقوم على الصدق في الرأي واحترام الرأي الآخر فلا تستخدم إلا أرقى الكلمات عند الخلاف، وثقافة بالمقابل تقوم على الشتم والقذح والسب واختلاق الأكاذيب ضد الخصم عند

أول بادرة تباين في الرأي.

ثقافة تقوم على توقيير وتقديم المصلحين والخيرين والمخلصين للكويت، وثقافة تقوم على الطعن بهم وتقديم كل من يجمع ما بين.. الحرمنة والحرمنة من المخادعين والمضللين والمغريين.

ثقافة ترى ان الدستور والوطنية والتدين هي إيمان خالص واستحقاق واجب لخدمة الكويت وشعبها ومصالحها العليا، وثقافة ترى ان الدستور والوطنية والتدين هي لباس خارجي دون مضمون يحق استخدامه لحصد المكاسب والمغانم المالية والشخصية.

ثقافة تغتم وتهتم وتحزن على ما آل اليه حال البلد، وثقافة تنعم وتسرع كلما زاد الضرر في أرجاء الوطن.. ونستكمل في الغد الفرق بين الثقافتين!

آخر محطة:

إذا كان هناك ولاء حقيقي للكويت ومواطنيها وناخبيها، فالواجب ان تتوقف المناكفات «الطفولية» القائمة بين الأكثرية والأقلية، وان تتوقف معها الاستجابات «الكيدية» لرئيس ووزراء الحكومة الحالية وضرورة إعطائهم الفرصة للعمل، فالمتضرر الأكبر من المناكفات والاستجابات القائمة هو الشعب الكويتي كافة، وأجزم أنه لو حل المجلس وجرت انتخابات نيابية اليوم أو بعد شهر أو سنة لغير الشعب الكويتي ٤٠ . ٥٠% على الأقل من نوابه الحاليين بسبب سوء الأداء وخيبة الأمل.. وكفى!

الأنباء، ٧ ابريل ٢٠١٢م

الانقسام الحقيقي هو بين ثقافتين (2 - 2) سامي النصف

وتبقى الكويت منقسمة بين ثقافة ترى ان إظهار الانتماء لغير الكويت خيانة ما بعدها خيانة، وثقافة ترى ان عدم إظهار الانتماء للخارج على حساب مصلحة الكويت هو.. خيانة ما بعدها خيانة!

ثقافة ترى ان كل الحكومات التي تشكل في البلد وكوادرها الإدارية هم في النهاية حكومة دولة وشعب الكويت التي اذا نجحت أعمالها نجحنا وإذا أخفقت أو غرقت غرقنا معها، وثقافة ترى ان كل الحكومات في الكويت وكل الوزراء والوكلاء.. إلخ مهما تغيروا وتبدلوا هم أعداء حقيقيون ومحتلون يجب محاربتهم وعرقلة أعمالهم طوال الوقت عن طريق الأزمات والاستجابات.. إلخ ولا يهم بعد ذلك ما يحدث.

ثقافة ترى ان دعم الآداب والثقافة والرياضة والفنون والتعليم المتطور وسيلتنا للارتقاء ببلدنا بين الدول، وثقافة ترى وجوب محاربة كل ما سبق، وان الدروشة والتخلف عن مواكبة علوم العصر هو ما يمنحنا المكانة الراقية والمتقدمة بين الأمم.

ثقافة ترى ان العالم قد تولى عن مبدأ الحكومة الكبيرة الشيوعي وان القطاع الخاص هو البديل الوحيد الذي يجب تشجيعه ودعمه لتوظيف آلاف الشباب القادمين لسوق العمل، وثقافة ترى ان كل التجار مهما صغروا أو كبروا هم شريحة مجرمة! يجب ان تشتم ليلاً وتعرقل أعمالها بالتشريعات الجائرة نهاراً ولا مانع في نهاية المطاف من تطفيش المستثمرين المحليين والأجانب والتحول للماركسية التي تمتلك فيها الدولة كل شيء وقتل حلم كويت المركز المالي.

ثقافة ترى ان الشهادات العلمية العليا يجب ان تكون انعكاساً حقيقياً لثقافة وابداع ومثابرة الحائز عليها بعد جهد جهيد، وثقافة ترى ان الشهادات العليا هي مكسب لذاتها، لذا يجب الحصول عليها بالشرء والتزوير والانتساب للجامعات «الطروثية» التي لم يسمع بها أحد.

ثقافة تؤمن بالعمل التطوعي المجاني الذي يخدم الكويت، وثقافة ترى ان من الغباء الشديد ان تخدم وطنك دون مقابل، فلكل شيء ثمن بالحلال أو بالحرام! ثقافة ترضى وتقنع بالقليل من الوطن، وثقافة هي كالنار الموقدة كلما أكلت قالت: هل من مزيد!

ثقافة محبة متسامحة معمرة ترى ان رأيها صواب يحتمل الخطأ ورأي الآخر خطأ يحتمل الصواب، وثقافة استبدادية ديكتاتورية مدمرة ترى ان رأيها صواب لا يحتمل الخطأ ورأي الآخر خطأ لا يحتمل الصواب أبداً.

ثقافة تشجع الود والتصالح بين أبناء الوطن الواحد، تقابلها ثقافة لا تتوقف عن تشجيع ودعم خلق الفتن ونشر البغضاء والحقد والكراهية كل يوم بين المواطنين.

ثقافة هي أقرب لحال الأم الحقيقية في قصة المرأتين مع سليمان الحكيم، وثقافة هي أقرب لحال

الأم الزائفة في تلك القصة المعروفة، فلا مانع لديها عند الاختلاف من تصعيد الأمور حتى لو وصلت الى حدود الحرب الأهلية مع الآخر.. الذي هو مواطن كحالتها!
ثقافة تحييط بالمؤمنين بها المرايا فلا ترى إلا نفسها ومصالحها الذاتية والكراسي التي تلتصق بها وتضحى بالكويت وشعبها لأجلها، وثقافة كسرت المرايا فلا ترى إلا مصلحة الكويت وشعبها الذي تضحى لأجله بدمها ومالها.. هذه الأيام وضمن هذه الفقرة الأولون مقدمون والآخرون.. مؤخرون.
آخر محطة: فضحنا الثقافتين وأوضحنا الخط الفاصل بينهما ولنا ان نختار بعد ذلك إلى أي من الثقافتين سننتمي، حضرا وقبائل، سنة وشيعة، «بدون» ومقيمين، فإما ان ننحاز لثقافة تعمير الكويت وبقائها وطننا دائما مزدهرا للجميع، أو الى ثقافة الأنانية والدمار والرحيل.. ولن تسلم الجرة كل مرة!

الأنباء، ٨ ابريل ٢٠١٢م

النفط مقابل الرواتب!

أ.د. إبراهيم بهبهاني

عجبتني مقولة النفط مقابل الرواتب التي اطلقها الوزير فاضل صفر في لقاء تلفزيوني جرى معه اخيرا وهو يذكرني بالشعار الكبير الذي طبقته الامم المتحدة عند فرض العقوبات على النظام في العراق وهو النفط مقابل الغذاء.

أنا افهم انه شعار سياسي حدوده مرسومة سلفا ويستخدم لاغراض سياسية بعدما تجاوز هذا النظام واسقط الشرعية الدولية وقام بغزو جاره وعضو في الامم المتحدة وذات سيادة مطلقة على اراضيها.. وكان القرار في حينه، عليكم دفع الثمن السياسي والاقتصادي نتيجة سياساتكم الخطيرة والمدمرة على ان تكون الرسالة عبرة لمن يجرؤ على اتخاذ مثل هذه القرارات وبقى العراق يدفع فواتير اخطاء الطاغية صدام حسين الى ان اسقطت العقوبات من قبل مجلس الامن وانتهت.

وها هم القادة السياسيون في حكم ما بعد صدام قد تعلموا الدرس جيدا وياتت تصريحاتهم تؤكد المرة تلو الاخرى، لن نكرر جريمة صدام واطغاه ولن نغزوي دولة وجيشنا فقط للدفاع عن اراضيها.. جميل هذا الكلام فقد وصلت الرسالة واستوعبها اصحاب الشأن جيدا..
لكن نحن من لم يدرك المخاطر على مستوى الانفاق وزيادة الرواتب والكوادر، فقد فتحوا هذا

الملف على مصراعيه وحصل فيه اخطاء جسيمة، لم تدرس بعناية من قبل المؤسسات المختصة والمعنية، فهناك زيادات اعطيت لمن يعمل ولمن لا يعمل واستخدمت اكثر من مسطرة وكانت القرارات تتخذ تحت واقع الاضرابات والتهديد بشل مصالح القطاعات الانتاجية مثل البترول والجمارك والنقل والكويتية والمعلمين وخلافهم.. كبار المسؤولين والذين لديهم معرفة كاملة بالوضع المالي يقولون انه اذا استمررنا بهذا المستوى من الانفاق سنصل الى نفق مظلم والى مرحلة ننتج فيها النفط لندفع رواتب الموظفين فقط ونوقف تشغيل باقي ابواب الميزانية، واذا علمنا ان اسعار النفط غير مستقرة وقابلة جدا للنزول والهبوط المفاجئ مثلما هي قابلة للارتفاع فمعنى هذا اننا مرتهنون سعر البرميل وان مصير نصف اهل الكويت الذين يعملون في القطاع الحكومي مرتبط بسعر البرميل وهذا هو الجانب المخيف والمأساوي لم يكن هناك حل عادل وجذري في موضوع الزيادة والكوادر بل كانت عبارة عن جرعات تعطي لمن يرفع صوته ويعتصم او يلجأ للاضراب.. لن اتحدث عن الملايين التي خسرتها الدولة من اضراب الجمارك والكويتية، فالرقم ربما كان يغطي الزيادات التي يطالبون بها واكثر ولن اتحدث عن التفاوت المرعب في المرتبات بين ادارات الدولة، او بين ما يحصل عليه موظف في الجمارك وما يتقاضاه طبيب او مهندس؟ ولن اتحدث عن بداية الكارثة قبل سنوات عندما تمت الموافقة على كوادرساتذة الجامعة والتطبيقي بنسبة مئة في المئة، ولن اتحدث عن تصريحات الوزير البصيري الذي قال ان زيادات قطاع البترول لن تكلف خزينة الدولة اي فلس! كل هذا بات من الماضي، لكن للاسف، الناس تنسى وكذلك المسؤولين، لكن الخطأ يجلب الخطأ الاكبر منه، وليس صحيحا القول «عفا الله عما سلف».. نحن امام حالة شاذة وغير طبيعية، يكفي معرفة ان ميزانية الدولة هذه السنة بلغت حوالي ٢٠ مليارا منها ١٠ مليارات دينار تذهب للرواتب وه، ٤ مليارات دينار تخصص للدعم الحكومي للمواد الغذائية والاجتماعية والصحية وغيرها.. فما الذي سيحدث بعد عشر سنوات عندما يبلغ عدد السكان ٥ ملايين نسمة، من أين سيتم تأمين هذه الرواتب التي سيتضاعف اعدادها بالتأكيد.. قلنا اكثر من مرة، ان مصروفاتنا ستعادل ايراداتنا ولن يبقى شيء لاحتياطي الاجيال القادمة، بل الاسوأ ان المصروفات ستزيد وتفوق الايرادات، فماذا سنفعل حينها؟ نستدين او نواجه العجز ونصبح مثل اليونان؟ انتاجية الموظف الحكومي لا تبشر بالخير ولا تدعو للتفاوض والمؤسسات تعاني من الترهل، خصوصا ان الخدمات تتراجع؟ وصحيح كما قال احد الزملاء انه كلما زاد عدد الموظفين تراجع الانتاج! فماذا نحن فاعلون؟ للعلم: فقد وصل عدد الوظائف في الحكومة الى ٢٩٠ الف موظف نصفهم بطالة مقنعة وهناك ٧٠٠ الف قادم الى سوق العمل عام ٢٠٣٠...

النهار، ٩ ابريل ٢٠١٢م

المخطط الهيكلي مشروع دولة سعد المحيلبي

حازت دولة الكويت على المركز السادس ضمن المؤشرات الأولية في دراسة المخطط الهيكلي، والخاصة بنسبة استغلال مساحة الأرض للاستثمار، بالمقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٣.

وأقصد في الاستثمار ان المساحات الشاسعة غير المستغلة، تجاوزت نسبة ٩٣٪، تركت دون تحديد أي هدف، أما في باقي دول مجلس التعاون الخليجي، فقد حددت لها ملامح رئيسية، ففي المملكة العربية السعودية استغلت الأراضي للمشاريع ذات الطابع الصناعي، وفي مملكة البحرين ذات الطابع المالي، وفي سلطنة عمان ذات الطابع السياحي، وفي قطر والإمارات ذات الطابع التجاري. ونحن في الكويت ضاعت بوصلة الدولة، والسبب الرئيسي في ذلك هو التردد في اتخاذ قرار اعتماد المخطط الهيكلي من المجلس البلدي منذ التحرير حتى عام ٢٠٠٧.

وخلال مشاركتي في بعض اللجان المتخصصة، ذكرت أن سياسة اللاقرار كانت هي السائدة، وان عدم القبول أو الرفض للدراسات التخطيطية أصابت الدولة بمقتل، فأصبحنا في أسفل الركب بعد ما كنا في المقدمة.

قدر للمنطقة الحضرية الحالية كثافة سكانية لا تزيد على ٢,٨ مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٨، وذلك بالنسبة للمرافق والخدمات المتوفرة ضمنها، ونحن حالياً تجاوزنا ٣,٥ ملايين نسمة وفي المساحة المكانية نفسها، فأصبح الكل يشعر بالمشاكل التعليمية والصحية، وشح في المياه والكهرباء وزحمة مرورية لا تطاق، حيث أصبحنا رابع دولة في العالم من حيث كثافة السيارات بالنسبة لتعداد السكان، وخصوصاً ان أكثر من ٨٠٪ من طرقنا الرئيسية وصلت الى حالة من التشبع ومستوى F.

كما أصبحنا نعاني من طول انتظار في فرص العمل، وطول انتظار في المسكن، وغير ذلك كثير. والعلاج وبكل بساطة في تنفيذ المخطط الهيكلي، ولا أبالغ فهو باختصار الرؤية العمرانية المستقبلية للنمو الحضري بالتوافق مع الزيادة السكانية.

فقد حدد المخطط حاجة الدولة من فرص العمل، وهي ١,٨ مليون فرصة عمل جديدة تتنوع بها مصادر الدخل، واقترح فكرة الاستثمار في الصناعة التقنية الحديثة في مجال البرمجيات الدقيقة للصفائح الالكترونية، وهي صناعة تناسب دولة الكويت من حيث أنها لا تحتاج إلى مساحات شاسعة من المصانع، لكن وللأسف تأخر تنفيذ هذه الفكرة ٥ سنوات، ففازت بها دولة خليجية استطاعت أن تستثمر في هذا المجال الشيء الكثير!

واقترح المخطط الهيكلي فكرة الموانئ الجافة، وان تكون مرتبطة بسكة القطر، فلا الموانئ أنشئت ولا القطر نفذ.

وسعى المخطط الهيكلي إلى تطوير السواحل والجزر، وقدمت عام ٢٠٠١ محاضرة في مؤتمر دولي عن تطوير جزيرة فيلكا، والفرص السياحية الجبارة فيها، واشتد التنافس في المشروع

فضّل. هجرت الجزيرة ولم يتم التطوير. واقترح المخطط الهيكلي تجمعات سكنية عملاقة للتخفيف، لزيادة رقعة العمران في الدولة جنوبا وشمالا وغربا، والنتيجة أيضا كحال سابقتها من المشاريع، التردد بين إنشاء شركات أو التنفيذ المباشر، فلا هذا تحقق ولا ذلك نفذ. إن متابعة تنفيذ المخطط الهيكلي مسؤولية كبيرة، إن تحققت وفرت على الدولة الجهد والوقت والمال، وهيأت وزارات الدولة إلى مشروع وطني تدرج له الميزانيات والفرص الوظيفية اللازمة وفق برنامج زمني واضح.

القبس، ٩ ابريل ٢٠١٢م

البكاء على أطلال دولة

جاسم بوادي

لا نريد ان نرهق القارئ بالأرقام، لكننا لا نريد أيضا أن يتم التعامل مع الأرقام الصادرة من أهم المؤسسات النقدية الدولية بخفة واستسهال لأن بعضها يحمل مؤشرات خطيرة ويؤكد أن الكويت متجهة إلى كارثة حقيقية بكل المقاييس، ومن لا يحسن قراءة الأرقام الصعبة... صعب أن يستوعب أن مصلحته اللحظية الراهنة ستكون الرصاصة التي تشارك في اغتيال وطن. في التقارير الأخيرة للبنك الدولي أرقام تفصيلية تتناول كل ما يتعلق بالحالة المالية للدول. المداخيل والمصروفات والصادرات والواردات وموازين التجارة والعجز والديون وتوابعها والرواتب وتكاليفها وأداء القطاعين العام والخاص وأعباء الموازنات والإنفاق على مختلف القطاعات. كل ما تبحث عنه موجود في التقارير، بعضه موثق بشكل رسمي من الحكومات المجبرة على تقديم المعلومات وبعضه نتيجة جهد فرق البنك الدولي الخاصة بطلب من الحكومات نفسها أو من دول ومؤسسات مالية عالمية. والإبحار في هذه الأرقام يوفر الكثير من العناء والتفكير والتحليل في أمور كثيرة حصلت بين الدول (نزاعات وحروب وحصار وتضييق وعقوبات) أو داخل الدول نفسها حيث تتوقع الأرقام حصول أزمات مالية أو اقتصادية تصل حد الإفلاس... وهذا هو بيت القصيد.

في تحليلها للنواتج المحلي لكل دولة، تنطلق أرقام البنك الدولي دائما من أزمة اسمها الإنفاق الحكومي على مجالات القطاع العام، فبقاء هذا القطاع أسير نمط واحد من الإنفاق اعتمادا على «الدولة الام المانحة الواهبة المعطاءة» يؤدي إلى طريق واحد مهما حاول «المستشارون والخبراء» المحليون تزيين العكس وإعطاء صاحب القرار مسكنات من نوع «نرضي الناس اليوم

ورب العالمين يحلها غدا».

نتوقف عند رقمين فقط من اللائحة الطويلة وهما رقمان «محافظة» لأن الواقع يؤكد أنهما أكثر من ذلك. الكويت منذ عام ٢٠٠٩ في تقارير البنك الدولي تحتل بلا منازع المرتبة الاولى في العالم بين الدول الأعلى في الإنفاق الحكومي على الرواتب وكل أوجه القطاع العام. تربعت على عرش «الطريق الى الانهيار» يليها مباشرة وفي المرتبة الثانية دوليا اليونان. اليونان التي أنعم الله عليها بثروات طبيعية متعددة وجزر رائعة وآثار خالدة وتقدمت كثيرا في مجالي الصناعة والزراعة والمنتجات الغذائية... هذه الدولة عندما بدأت عام ٢٠٠٩ تنفق حكوميا على القطاع الحكومي أرقاما ضخمة (وأقل من الكويت) وضعت قدمها في أول طريق الإفلاس الذي أعلنت عنه منذ سنتين وأصابت دول اليورو بانعكاسات قاتلة وما زالت حتى اليوم تتسول (حرفيا) المساعدات من هنا وهناك كي تبقى على قيد الحياة.

نعود إلى الكويت التي تفوقت بالإنفاق على اليونان «المفلسة»، ونقول لكل نائب ومسؤول ومستشار وخبير (وما أكثرهم)، إن فتح الخزائن سهل لضمان الكراسي أو إعادة الانتخاب أو كي تتلافى الحكومة صداما نيابيا - شعبيا... إنما على المدى البعيد ستضيع الكراسي النيابية والحكومية وسيخسر الناس مستقبلهم ومستقبل أولادهم ولو ربحوا «كادرا».

للانصاف فقط. مبدأ فتح الخزائن بهذه الطريقة لم يبدأ مع رغبة النواب في ان يكونوا «شعبيين» بل هو نتيجة سلسلة أخطاء متراكمة ارتكبتها الحكومة واستسهلها مسؤولون كبار. والجميع يتذكر ان سابقة «جنون الإنفاق» ظهرت بشكل ساطع عندما أراد أحد المسؤولين الكبار التخلص من بعض الضباط في مؤسسة عسكرية ولم يكن راغبا في مواجهتهم فجاء بفكرة التقاعد المبكر للضباط مع مزايا ضخمة وكانت النتيجة تسابق الضباط الاصغر سنا على مغادرة السلك وبقاء الرتب الأعلى... وعودوا الى الرقم الذي بلغته العملية آنذاك وتذكروا ما حصل في النفط من إنفاق خيالي لاحقا على الزيادات والكوادر ومحاولات الادعاء بأنها لم تكلف الخزينة فلسا واحدا.

لن نختم بالقول اننا نعبر نفقا مظلما أو نتجه الى المجهول لاننا تجاوزنا حقيقة هذه المرحلة في طريقنا الى الافلاس. ما يحصل ليس توزيعا للثروة بل تبديد وتشتيت لها، فقد يأتي الوقت الذي يعجز معه الدخل عن الوفاء بسداد الرواتب والأجور، ونتمنى ألا يعتبر البعض ما سيحصل «انهيارا اقتصاديا أو اجتماعيا» لان ما سيحصل سيؤدي بالدرجة الاولى الى انهيار سياسي... وعندها سنرى ماذا ستفيد «الشعبوية».

الراي، ١٣ ابريل ٢٠١٢م

الزيادة على شنو..؟! خالد ساير العتيبي

تؤكد التقارير لدى أجهزة رسمية ومعنية في الدولة، على ان إنتاجية الموظف الكويتي تكاد تكون محدودة ومتدنية النسبة والمستوى، صحيح لا توجد دراسات فعلية عن مستوى الإنتاجية والكفاءة الوظيفية للموظف الكويتي سنويا موزعة على قطاعات الدولة المختلفة، هذا حسب علمي، سوى تلك التقارير المتصلة بأداء الكفاءة السنوية التي يدونها المسؤولون كل في درجته الوظيفية لمن يقلون عنه درجة.

وكلنا كدولة ومجتمع ندرك ظاهرة تدني مستوى الأداء الوظيفي للموظف الكويتي، إذ لا يرقى أداءه الوظيفي للمستوى المطلوب من حيث ساعات العمل والإنتاجية الكمية والجودة. والمسؤولية لا تقف عند الموظف فقط، وإنما على النظام العام في الدولة، القائم على المحاباة والواسطة وانعدام معايير العدالة الوظيفية، والرقابة المباشرة منعدمة ناهيك عن الرقابة الذاتية، وهناك تلمس لغياب الاحساس بالولاء المؤسسي، وفقدان الشعور بقيمة الإنتاج والانجاز، والتحفيز لا يقوم على أسس وأصول تكفل تحقق النتائج المرجوة.

إذن هناك مسؤولية مشتركة تقع على النظام العام والحكومة والمسؤولين ويتحملون الجزء الأكبر منها ويبقى بدرجة أقل على الموظف مسؤولية الاستجابة للواقع السلبي وعدم الحرص على التغيير والمقاومة، اذن الكل مقصر، وأعتقد ان سبب ذلك يعود الى هيمنة ثقافة الأخذ بلا عطاء، والراتب حق لا ينتقص، والأجر واجب الوفاء دون عمل، والأصل الراحة لا التعب.

تلك ثقافة سائدة في أروقة العمل الحكومي، ولا تخلو منها بعض مؤسسات القطاع الخاص، هناك ثقافة لدى الموظف الكويتي، تأنف على نفسها ان تحاسب أو تراقب أو تعاقب، بل الأدهى من ذلك انها أعلى سلطة من المسؤول، لأنها ببساطة هي النظام العام القائم على الترهل والضعف والواسطة والعلاقات الاجتماعية الغالبة على العلاقات الوظيفية، يفرض كلمته، مما يضعف معايير الجدية والحزم والرقابة والصرامة.

وكما قلنا هي مسؤولية الدولة ونظامها العام ابتداء، ويتبعها البقية كل حسب موقعه وتأثيره، والخطورة تظهر في مؤشرات الموازنة العامة للدولة، أنها تُنتهك وتُنهك، والعائد لا شيء في مقابل أداء ضعيف الإنتاجية والمردود، هذا الانهاك سيبتلع الموازنة العامة بشكل تصاعدي خلال السنوات القليلة القادمة.

والخطورة لا تكمن في ارتفاع المصروفات في مقابل الإيرادات، وإنما بتمركز ثقافة الاتكال على الدولة في الانفاق دون إنتاجية تذكر، وترسخ مفهوم واجب على الدولة توفير الوظيفة ودفع رواتب مجزية، اضافة الى كادرات وعلاوات، لا يعرف الموظف فيها الواجبات المطلوب أداؤها، وإنما هي حقوق واجبة الوفاء من قبل الدولة، وعلى الفور، والا التهديد بالاضراب، دون مبالاة أو قبول المحاسبة على ضوء الكفاءة والإنتاجية.

باعتمادها أنها ثقافة سالبة، ولمواجهتها وتغيير مضامينها، يجب ان تبني في أسس التعليم مناهج

لتأسيس ثقافة الايجابية الفاعلة والمواطنة الفاعلة، واطلاق الحملات التوعوية في المنتديات العامة والاعلام، حتى يدرك ويعتقد المواطن الكويتي أنه يهدد أمنه وأمن الوطن اجتماعيا واقتصاديا، حاضرا ومستقبلا، في حال استمر الوضع على ما هو عليه، فالرواتب والزيادات ليست غاية في ذاتها، وانما أسلوب ووسيلة لجودة الإنتاج وفاعلية العمل ورفع المردود العام للدولة.

إن ربط الأجور بالإنتاجية أصبح أمرا حتميا، وسنظل نردد السؤال الكبير والمحير..الزيادة..على شنو..!!

الوطن، ١٤ ابريل ٢٠١٢م

لاوزارة مختصة.. والقائمون عليها غير متخصصين!

خططنا التنموية.. «باب النجار مخلص»!

د. محمد الدويهييس

وزير التخطيط وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الأسبق عندما تتعرض سيارتك لخلل أو عطل ميكانيكي فإن الحكمة والعقل يدعوانك إلى التوجه إلى المتخصصين في مجال ميكانيكا السيارات لفحص السيارة وللتعرف على أسباب هذا الخلل الميكانيكي، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب، سواء بإصلاح هذه السيارة أو استبدالها أو الاستغناء عنها. ولكن - مع الأسف الشديد - نجد بعض الأشخاص بدلاً من التوجه الى الفنيين والمتخصصين في مجال ميكانيكا السيارات يتوجهون إلى أصحاب «محلات زينة السيارات»! ربما يعود السبب في ذلك الى خطأ أو جهل أصحاب هذه السيارات بالفرق بين عمل الميكانيكي وعمل بائع إكسسوارات السيارات! فبدلاً من أن يقوم صاحب محلات زينة السيارات بإرشادك إلى المتخصصين يحاول أصحاب هذه المحلات بيع بضاعتهم، وذلك من خلال استخدام خبراتهم التسويقية لإقناعك بأهمية هذه الإكسسوارات والمظهر الخارجي لسيارتك، بغض النظر عن مدى كفاءة سيارتك وممانتها والمشاكل التي تواجهها!

رواج

وتشهد محلات «زينة السيارات» في وقتنا الحاضر رواجاً كبيراً، حيث وجدت ان عدداً كبيراً من الزبائن لا تهمهم متانة السيارة وقوتها بقدر مظهرها الخارجي، لذا زاد طلب أصحاب هذه المحلات على المتخصصين في مجال التسويق والمبيعات لإقناع المستهلكين بأهمية بضاعتهم الشكلية. ومع الأسف الشديد، يقتنع البعض بهذه البضاعة ويقوم بشرائها، على الرغم من عدم

الحاجة إليها، ناسياً السبب الأساسي الذي جاء من أجله وهو إصلاح السيارة!!
رؤية

أقول هذه المقدمة بعدما تابعت وباهتمام شخصي خلال السنوات العشر الماضية محاولات اقرار واعتماد الخطط التنموية لدولة الكويت، ومع الأسف الشديد، لا أستطيع أن أقول إن هناك خططاً استراتيجية، لأنها تنقصها الرؤية والأهداف الاستراتيجية الواضحة والمحددة، وإن وجدت بعض الخطط التشغيلية السنوية المتواضعة في بعض الوزارات والجهات الحكومية. ولكي أدلل على عدم وجود الرؤية الاستراتيجية لدولة الكويت، فقد تم الغاء وزارة التخطيط والتنمية الادارية خلال التشكيلات الحكومية السابقة، وكأننا في دولة الكويت لدينا رؤية استراتيجية واضحة وخطط مرحلية تسير عليها الدولة ولسنا بحاجة الى التخطيط والتنمية الادارية والبشرية! بل الأمر أكثر غرابة، ففي احدى التشكيلات الحكومية السابقة، حيث أنه تم الغاء وزارة التخطيط والتنمية الادارية، وفي المقابل تم ايجاد وزارة متخصصة لشؤون مجلس الأمة، وتم اسناد هذه المهمة الى وزير متخصص فقط لشؤون مجلس الأمة!!

تهميش

وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على قلة أو عدم دراية المستشارين للحكومات السابقة أو جهلهم بأهمية التخطيط والتنمية الادارية والبشرية، أو عدم اقتناعهم بأهمية التخطيط والتنمية الادارية، أو خضوعهم لضغوط سياسية لا يستطيعون مقاومتها!!

وبناء على ذلك، أصبحت مهمة التخطيط والتنمية الادارية والبشرية في دولة الكويت تهمش شيئاً فشيئاً! فتارة تلحق بأحد الوزراء المشهود لهم بعدائه للتخطيط والتنمية او تلحق بوزارة فنية ليست لها علاقة بالتخطيط والتنمية الادارية، وتارة اخرى يقلل ويخفض من مستواها التنظيمي فتكون تابعة وملحقة لوزير غير متخصص، بل الادهي والأمر من ذلك هو ان توكل مهمة التخطيط والتنمية الادارية والبشرية إلى أشخاص وافراد غير متخصصين في مجال التخطيط والتنمية الادارية والبشرية، ويصبح هؤلاء المسؤولون متحكمين بقرارات التنمية الادارية والبشرية بالدولة. ويبدأ هؤلاء المسؤولون بما يملكون من وسائل إعلامية وتسويقية بتسويق ما يدعون انه خطط استراتيجية هي في الواقع بعيدة عن الخطط الاستراتيجية، انما وجدت للتسويق لهؤلاء المسؤولين وبهرجتهم اعلاميا والخطة الانمائية للدولة بريئة منهم كبراءة الذئب من دم يوسف!

حلم كبير

وفي غفلة من الزمن وعدم وجود المتخصصين والغيورين سواء في الجهاز الحكومي او في مجلس الامة تقرر الخطة الاستراتيجية (الانمائية) للدولة بسرعة من قبل اغلبية اعضاء مجلس الامة.

ويمكن ان نجد العذر لبعض اعضاء مجلس الامة لاقرارهم هذه الخطة بسبب اعتقادهم بانها قد درست من قبل متخصصين في مجال التخطيط والتنمية الادارية او لأنهم قد بهروا بالشكل الخارجي للخطة الانمائية وما تتضمنه من أرقام، سواء كانت هذه الأرقام تتعلق بالمشايخ

التنموية او الاستثمارية، حيث سوق القائمون على هذه الخطة «الحلم الكبير» بان تصبح الكويت «مركزاً مالياً وتجارياً».

والاغرب من هذا كله ان حصلت الخطة الانمائية على شبه اجماع اعضاء مجلس الامة بشكل سريع، وفي الوقت نفسه لم يسأل هؤلاء الاعضاء كيف سيتم تمويل هذه الخطة الاستراتيجية وألية تنفيذها!

وربما ينطبق على اعضاء مجلس الامة الموقرين المثل الكويتي «مخروش طاح بكروش»، حيث شعر أغلب المجلس بالحاجة الشديدة لوجود خطة انمائية نظرا لعدم اقرار واعتماد خطة للدولة خلال العقدين الماضيين!

أخطاء خفية

وقد لعبت الظروف السياسية والاقتصادية وتعدد التشكيلات الحكومية في وقت قصير وكذلك نوعية الوزراء الذين اسندت اليهم حقيبة التخطيط والتنمية الإدارية في عدم كشف الاخطاء الادارية والتخطيطية التي صاحبت مشروع اقرار الخطة الانمائية للدولة.

وعندما انكشفت هذه الاخطاء والمشاكل في خطة التنمية اخذ كثير من المسؤولين عن الخطة يبرر فشل الخطة بتعدد التشكيلات الحكومية وعدم استقرار الحكومة، وان كان هذا السبب صحيحاً في بعض الاحيان فان ذلك لا ينطلي على المتخصصين في مجال التخطيط والتنمية الادارية واصحاب الرأي والفكر السليم! حيث إن من أهم أسباب فشل الخطة الاستراتيجية للدولة هو إسناد الأمر إلى غير أهله، وعدم القدرة والتردد في اتخاذ القرار من قبل هؤلاء المسؤولين، لجهلهم بالأسس والأساليب التخطيطية، كذلك عدم توافر الخبرة العملية لديهم في مجال التخطيط الاستراتيجي والتنمية الإدارية والبشرية، حيث إن أغلب المسؤولين القائمين على إعداد الخطة وتنفيذها تتركز تخصصاتهم في مجال التسويق والإحصاء، وقدا انعكس هذا التخصص في الشكل الذي قدمت به الخطة الإنمائية للدولة، سواء للمسؤولين في الجهاز التنفيذي أو لأعضاء مجلس الأمة، فقد انبهر بعض المسؤولين، سواء في الجهاز الحكومي أو مجلس الأمة، ومع الأسف الشديد لجهلهم بالأرقام والإحصائيات وما صاحبها من ضغط سياسي، ومن دعم إعلامي وتسويقي لإقرار الخطة، وكذلك تعطش البعض سواء من العاملين في الجهاز الحكومي أو أعضاء مجلس الأمة لإيجاد خطة إنمائية وإقرارها، بغض النظر عن واقعية هذه الخطة أو عدمها!

تمويل

وبعد أن أقرت الخطة من قبل أعضاء مجلس الأمة، بدأ البعض من أعضاء مجلس الأمة والحكومة يتساءل عن كيفية تمويل وتنفيذ هذه الخطة!

وقد صرح المسؤولون عن الخطة الاستراتيجية في الدولة بأن معدلات إنجاز الخطتين السنويتين تمثل نجاحاً وحافزاً للتطوير والتنمية، وقد أوضح الأمين العام للتخطيط والتنمية أن نسبة إنجاز مشاريع خطة التنمية منذ انطلاقتها هي ٣٨ %، وأن عدد ٤١٦ مشروعاً من أصل ١٢٣١ مشروعاً تنموياً قد دخلت المرحلة الرابعة لتنفيذ الخطة الإنمائية ٢٠١٤/٢٠١٣.

وقد أوضح الناطق الرسمي للتنمية أن درجات تقييم إنجاز المشاريع الإنشائية قد وزعت على أربع مراحل، الأولى ٥% وهي تشمل الموافقات الأولية للمشروع، والمرحلة الثانية ٢٠% وتتضمن إجراءات عرض التصميم، والثالثة ٥% وتشمل الموافقات النهائية والتعاقد للتنفيذ. أما المرحلة الرابعة، فإنها ٧٠%، وتتضمن الخطوات التفضيلية التنفيذية.

الدقة مفقودة

وعند التدقيق على هذه النسب، اتضح لنا أن بعض المشاريع البسيطة، والتي تدخل ضمن الخطط التشغيلية لبعض الجهات الحكومية، قد ضمنت بالنسبة النهائية لإنجاز مشاريع الخطة الإنمائية، بل والأدهى من ذلك أن بعض المشاريع التي لم يتم البدء فيها قد أعطيت نسبة إنجاز في بعض الأحيان قد تزيد على ٢٥%، ويتضح لنا جلياً وبشكل واضح من خلال توزيع نسب الإنجاز أن أغلب المشاريع لم تتجاوز المرحلة الثانية مرحلة إجراءات عرض التصميم. وفي هذا العرض عدم دقة في كيفية عرض إنجازات المشاريع، إن لم يكن تضليلاً للرأي العام، ولكن كما يقال في المثل الكويتي «ما في الحمض أحد»، وشخصياً لا أستغرب ذلك إذا عرفت من هم القائمون على إعداد هذه التقارير! حيث إن الإحصائيات الشكلية والأمور التسويقية ٧ - تعتبر في نظر بعض القائمين على الخطة الإنمائية أمراً أهم من التنفيذ الحقيقي للخطة الإنمائية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أوضح مسؤولو التخطيط والتنمية العديد من المعوقات التي تواجه إنجاز مشاريع الخطة الإنمائية للدولة والتي من أهمها المعوقات الإدارية والمعوقات المالية والمعوقات المؤسسية.

معوقات

وعندما قرأت هذه المعوقات وتفحصتها تذكرت الدراسة الاستشارية التي قام بها «بليسر» وما هي علاقتها بالخطة الإنمائية للدولة، وهل تمت الاستفادة منها؟ حيث إن هذه الدراسة والاستشارة قد كلفت الدولة مبلغاً ضخماً، وكذلك ما هو دور المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ولجانته العديدة والمتخصصة في الحد من هذه المعوقات الإدارية والمالية والمؤسسية؟ ولكن عندما عرفت من هم القائمون على جهاز الأمانة العامة للتخطيط والتنمية وتخصصاتهم والعقلية التي يدار بها هذا الجهاز الحيوي والمهم بالدولة والأجهزة والإدارات التخطيطية من وزارات الدولة وهيئاتها، وجدت أن الأمر طبيعي جداً أن لا يكون لدينا إنجاز لمشاريع الخطة التنموية للدولة!!

حيث نسمع تصريح وزير الأشغال العامة وزير التخطيط والتنمية د. فاضل صفر بالتأكيد على الاهتمام بالكوادر التخطيطية المؤهلة بالأجهزة الحكومية من أجل الاستفادة من الخبرات المتراكمة لتلك الكوادر في إعداد مشروعات الخطة، وهذا أمر طيب ولكن الواقع يسير بعكس هذا الاتجاه وهذا التوجه، حيث إن التركيز لا يتم على الكوادر الوطنية الكويتية سواء داخل الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية أو خارجها، التي لديها خبرة تراكمية في مجال التخطيط وإدارة المشاريع، بل إن الأمانة العامة للتخطيط والتنمية ومن خلال متابعتي خلال

السنوات الثلاث الماضية لعملية المشاريع التنموية وآلية استجواب المستشارين عن طريق المكتب الإنمائي للأمم المتحدة UNDP وكذلك عن طريق التعاقد مع المكاتب الاستشارية الخارجية تحاول استبعاد الخبرات الكويتية، والاستعانة بمكاتب استشارية لكي تعوض النقص، ليس من المشاريع التنموية، بل النقص في الخبرات التخطيطية والادارية والتنموية لبعض المسؤولين في جهاز الأمانة العامة للتخطيط والتنمية، حيث إن مخصصات بعض المسؤولين في هذا الجهاز بعيدة عن مجال التخطيط والتنمية الإدارية والبشرية. وأصبح ينطبق عليها المثل المصري: «باب النجار مخلع».

القبس، ١٥ ابريل ٢٠١٢م

المشكلة في الجامعة أم في القرار؟ أ.د. إبراهيم بهبهاني

مشكلة أعداد القبول في جامعة الكويت لم تحسم بعد ولا زالت معلقة وفي علم الغيب بالرغم من تكرارها سنوياً وعلى الرغم من تشكيل لجان لدراسة الموضوع والخروج بنتائج وحلول. هناك اقتراحات تدعو إلى رفع نسب القبول في الادبي على سبيل المثال من ٧٠ في المئة إلى ٧٣ في المئة والتخصص العلمي من ٧٨ في المئة إلى ٨٠ في المئة.

كل سنة يفد إلى الجامعة ما بين ٨ و ١٠ الاف طالب جديد، علماً بأن القدرة الاستيعابية لها بحدود ٢٤ ألف طالب بينما تضم اكثر من ٣٠ ألف طالب وطالبة، أي أن هناك فائضاً في كل سنة تقريباً يتراوح بين ٥ و ٦ الاف طالب يتم «حشرهم» على المقاعد، دون النظر الى مخاطر هذه السياسة ولا النظر الى معالجة موضوع نسب القبول.... بالطبع تحديد نسب القبول يعني ميزانية مضاعفة وتعيين مدرسين جدد وتوفير اماكن ومختبرات وقاعات وخلافه وهذا يتطلب قرارات من مدير الجامعة والمجلس معاً وهو ما لم يحصل أو يتم بعد!

دراسة جامعية نشرتها «القبس» اخيراً تقول ان الاعداد التي قبلت عام ٢٠١١ بلغت ١٠٢٢٢ طالباً وطالبة خلقت تضخماً في اعداد المقبولين غير المؤهلين اكااديمياً للنجاح، لان اداءهم الاكاديمي متدن مقارنة بدرجاتهم في الثانوية!

واقع الامر ان الجامعة بامكاناتها الحالية غير قادرة على استيعاب أو التقيد بجميع مخرجات المرحلة الثانوية، احد الاسباب قد يكون له علاقة بعدم انجاز مبنى الجامعة في الشدادية والذي أقر قبل ثماني سنوات! وقد تكون المشكلة، ان هؤلاء الطلبة أقصد خريجي الثانوية يتفاجأون بأن النسب التي تعتمدها الجامعة لا تلتزم بها بعد ان يتم قبولهم بها، ليسمعوا كلاماً اخر مفاده، ان القدرة الاستيعابية لا تسمح ب ٦ أو ٤ الاف ممن تم قبولهم وفق النسب المعلنة!....

لثلاث سنوات وأكثر ومع مطلع كل عام دراسي جامعي جديد تبرز المشكلة ولا تجد من المسؤولين تحركاً تجاهها وهكذا تدار الأمور الأكاديمية وغيرها في الدولة، تترك القضية حتى تستفحل وبعدها تطلق الفزعة الوطنية بعد فوات الأوان.... وبدورنا نسأل، أين التخطيط والقائمين عليه؟ ماذا فعلوا بتوجيه اصحاب القرار في الجامعة؟ أين الكبار من المعنيين باتخاذ القرارات الكبرى في هذه المؤسسة التعليمية؟ قد تجد دراسات وابحاث واقتراحات بحلول لكن لن تجد من يأخذ بها ويتعامل معها بجدية؟ وللموضوع وجه آخر، وهو هل هذه المخرجات من الثانوية أو الجامعة أو المبتعثين إلى الخارج تتواءم وتتناسب مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية المعمول بها أو المعدة؟ سؤال يحتاج اجابة منطقية وصادقة وليس بيانات انشائية وكلاماً على الورق؟ توقفت امام طلبتنا الذين يتم ايفادهم للدراسة في الخارج والذين لا تتجاوز اعدادهم عدد الطلبة السعوديين الذين يدرسون في الكويت «الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والتطبيقي والجامعات الخاصة» وهم بحدود ١٨٠٠ طالب وطالبة، علماً أن المملكة العربية السعودية قطعت شوطاً كبيراً في مجال الدراسة بالخارج مقارنة معنا، بعد ان انشأت إدارة خاصة بالمبتعثين ومنحتها كافة الصلاحيات والتوجيهات والامكانيات، ووصل العدد تقريبا الى نحو «١١٠» الاف طالب وطالبة يدرسون في مختلف دول العالم وفي احسن الجامعات، لكن التخصصات حددت لهم وفق حاجة الوزارات والمؤسسات الوطنية وبما يتوافق مع سوق العمل واحتياجات المناطق والمحافظات والجامعات والمدن العلمية والصناعية الجديدة... فهل نتعلم من أشقائنا أم ان الرسالة لم تصل بعد؟!

النهار، ٢٠ ابريل ٢٠١٢م

مقارنة بين الشرق والشرقا

فخري شهاب

دعيت خلال الأسبوعين الأخيرين للمشاركة في ندوة اقتصادية، عهد إلي فيها بتلخيص المعالم الأساسية للاقتصاد الكويتي، فلما جلست أجمع أفكاري خطر لي أن أسأل نفسي عما إذا كانت الكويت فريدة في خصائصها، أم أن هناك دولاً أو دولة أخرى خارج المحيط العربي تشارك الكويت معالمها، وأنه إن كان هناك بين الدول من تشبه خصائصها معالم الكويت، فكيف عالجت هذه الدولة مشكلاتها؟ وهل هناك من دروس نتفخ بدورنا بها من هذه المقارنة؟

وقد روعني ما اكتشفت، وزاد في يأس وقنوطي وشقوتي!

وإلى القارئ الكريم بعض ما اكتشفت: نعم وجدت، أولاً، أكثر من دولة في العالم تشارك الكويت في تكوينها الاقتصادي، ووجدت، ثانياً، دولة غربية واحدة وجدت نفسها تجابه المشكلات التي

تواجهها الكويت، فليقارن القراء الكرام بين تصرف المجتمعين في علاج مشكلتهما المتشابهة! هذه الدولة الغربية التي أريد مقارنتها بالكويت هي النرويج، وإلى القراء الكرام أوجه الشبه: ففي كلا البلدين يورث الحكم وراثته، وفي كليهما مجلس تشريعي واحد، وكلا البلدين (بعد تاريخ زاخر) اكتسب نظام حكمه الحاضر في العقد الأول من القرن العشرين، وكل من البلدين صغير المساحة، محدود السكان (فمساحة النرويج تقل عن ١٤٩ ألف ميل مربع لا يصلح أكثرها للزراعة، أما سكانها فأقل من خمسة ملايين نسمة، وأما الكويت، فمساحتها تقل عن ٥ آلاف ميل مربع، وعدد سكانها نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون)، وكلا البلدين كان ضحية لاحتلال خارجي قاس: (النرويج من قبل جارتها ألمانيا والكويت من قبل جارها العراق)، وكلا البلدين يعتمد على الأيدي العاملة الوافدة، (وإن كان اعتماد الكويت إلى حد أكبر بكثير)، وكلا البلدين دخل في أحلاف إقليمية (النرويج حين قبلت الدخول في حلف الناتو، والكويت حين أصبحت عضواً في مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية)، وأخيراً فقد كانت لكل من البلدين صناعات تقليدية (الصيد والنقل البحري)، أضيف إليها البترول والغاز ومشتقاتهما، ويجوز إضافة خصيصة أخرى (للمقارنة)، وهي إسهام الحكومتين في مساعدة الدول الفقيرة. وإلى هنا تنتهي أوجه التشابه بين الدولتين.

فلننظر إلى ردود فعل كل من الدولتين إلى التحديات التي واجهتهما، وإلى التغيرات الاقتصادية التي طرأت، فغيرت معالم المجتمعين!

أول الفروق التي تسترعي الانتباه (والإعجاب معاً) بين البلدين، وأبرزها للعيان، هو أن النرويج تخصص عائدات الغاز والبترول بكاملها لمدخراتها للأجيال القادمة، فهي تعتمد في سداد كلفة نفقات الدولة (كالدفاع والتعليم والصحة ومعاشات المتقاعدين والعاطلين عن العمل والأمن الداخلي والإنفاق على الطرق والمواصلات والبحث العلمي... إلخ) على الضرائب وحدها، وبناء على ذلك تجيء مدخرات النرويج في حجمها بعد مدخرات «أبوظبي»، وهي تملك واحداً في المائة (١٠٪) من أسهم الشركات المساهمة العالمية، وما يزيد على ذلك من شركات أوروبا الغربية، كما نجد أن النرويج استفادت من انتكاسة الأسواق المالية في عام ٢٠٠٨، وانتقت واشترت بحكمة مالية نادرة من الأسهم العالمية ما باعته بأرباح طائلة في السنة التالية، وهو ما لا يمكن أن يدعيه صندوق أي دولة عربية!

والطريف أن للضرائب في النرويج وظائف اجتماعية بالإضافة إلى وظيفتها الأساسية (وهي سداد نفقات الميزانية المتكررة سنوياً): فهي تستخدم أداة فاعلة لإزالة الفوارق بين الدخول والثروات الفردية المتفاوتة، والإقلال من استعمال الكحول والتدخين، إذ تفرض الدولة على مستهلكي هاتين المادتين ضرائب لا يتخيلها العرب.

هذا، وبينما تحاول الكويت تخفيف أعباء خسائر الشركات المساهمة التي تملكها الحكومة، فتتخلص منها ببيعها للجمهور (كشركة الخطوط الجوية والناقلات)، تحتفظ الحكومة النرويجية بأسهم شركات وطنية تمثل ثلث القطاع الخاص، وتنتفع من أرباح هذه الشركات لسداد حاجات الميزانية العامة السنوية! ولا داعي للقول إن العبرة بإدارة المشاريع بكفاءة وربح

بغض النظر عن يملك أسهم الشركة.

بينما كانت للكويت مكاسب مالية مهمة في النقل البحري (بين دول الخليج والعراق إلى الهند وبالعكس) ومن الصيد، فأهميتها بعد اكتشاف البترول، حتى انخفضت نسبة عائدات الصيد (والزراعة) من الناتج المحلي السنوي إلى حد أقصاه ٠,٥٢٪ منه، اتسع قطاع الصيد وأضيفت إليه منتجات مزارع السمك «الصناعية»، فأصبحت النرويج تصدر نصف تجارة الأسماك في العالم، حتى أمست دول كألمانيا وهولندا وبريطانيا والولايات المتحدة من مستوردي صادرات الأسماك النرويجية!

وإذ نحن بصدد صناعة صيد الأسماك النرويجية، فحري بنا أن نلقي نظرة عاجلة على بعض مشكلات القوة العاملة في هذه الصناعة، وكيف عالجتها النرويج: على الرغم من أن النرويج تعتمد إلى حد أكبر على اليد العاملة المحلية ولا تستورد إلا نحو ١٠٪ من حاجتها، فتأمل سلوكها في معالجة المشكلة: ينخرط العامل الوافد في مدرسة (على حسابه) لتعلم اللغة النرويجية أولاً، فإذا اجتاز امتحان اللغة، انخرط في كلية (على حساب الدولة) لمدة أربع سنوات ليتخرج صياداً أو عاملاً مؤهلاً للعمل في صناعة الأسماك النرويجية، وتكون حائلتد أجوره وضرائبه كزميله النرويجي سواء بسواء، لا فرق بينهما ما دام العمل واحداً وساعاته واحدة، وأجور النرويج أعلى ما في العالم من أجور. وينطبق هذا على الوافدين المستخدمين في صناعات أخرى إذا دعت حاجة العمل إلى ذلك! ومن فضول القول إن أجور النرويج العالية جداً يعوض عنها بعاملين صناعيين مهمين: أ - جودة الصناعة النرويجية، ب - وفرة إنتاجية العامل في ساعات عمله، مما ينعكس على أسعار الصادرات. ومما يجدر ذكره هنا أنه بينما تغص أسواق البلاد العربية، خصوصاً أسواق دول الخليج، بالمستوردات المصنوعة في الصين، فإن مستوردات النرويج من الصين لا تتعدى ٦٪ من جملة مستورداتها!

أما الكرم العربي المشهور والذي نفخر ونتبجح به ونتشددق (!)، فاسمع ما تفعل النرويج بالمقارنة: تفرد النرويج ما يعادل ثلث صندوق الكويت للتنمية لمساعدات الدول الفقيرة وتعطيها لها كهبات (لا كقروض!)، فضلاً عن أن النرويج من أكبر الدول المتبرعة لهيئة الأمم والمؤسسات التابعة إليها.

واختم هذه المقالة، وقلبي ينفطر إذا قارنت بين ما سأورد وبين الحالة عندنا، فقد اختيرت النرويج واحدة من أعلى خمس دول في العالم في تنمية قابليات الفرد وملكاته (بين ٢٠٠١ و٢٠٠٦ ثم بين ٢٠٠٩ و٢٠١١)، وأنها من أغنى بلاد العالم، وأن ثروتها غير مهددة بالهبوط أو الزوال، وأنها من الدول المعروفة بيسر العيشة والعمل فيها، وأن نظام الحكم فيها وطيد عتيد لا يخشى عليه من تغيير أو انقلاب!

إلهي، هل من أمل، وقد كتبت لي أن أعاني من حماقات بني جلدتي، العرب، هذه العقود الطويلة، أن تحشرني مع صيادي السمك النرويجيين في العالم الآخرة؟ وأنت أرحم الراحمين.

القبس، ٢٣ ابريل ٢٠١٢م

الحرامية أنواع

مزيد اليوسف

الحرامية أنواع، منهم من يمد يده في جيبك ويسلبك مالك، ومنهم من يسطو على بيتك ويستولى على مقتنياتك، لكن هناك نوعاً آخر من الحرامية أشد فتكاً وأكثر إيلاًماً وهو من يسرق منك أحلامك وطموحاتك، إنه المسؤول الفاسد عبد الأهواء وخدام الواسطة، يُعين الشخص غير المناسب متى كان صاحب حظوة، ويحرم الكفاءة المتخصص متى كان قليل الحيلة، وتراه يكافئ بالهوى والميل المقصر الكسول بالاحسان والإغداق بالتقارير والترقيات، ويتجاهل المسكين ظلماً مهما كان اجتهاده ومهما حسن صنيعه، فهو يرى في المنصب ملكاً وتشريفاً، ويتصرف في إدارته كما يتصرف السيد في عزبته.

هذا النوع من الحرامية خبيث نتن لأنه يسرق من أبناء الوطن المخلصين سنوات دراستهم وليالي شهرهم التي طالبت بهم طلباً للعلا ويسرق منهم آمالهم بمستقبل مشرق يبنون فيه أوطانهم، والأخطر أنه يسرق من الوطن حقه في بر أبنائه الأوفياء له بعد أن أحسن تعليمهم. فكم من خريج متخصص عمل في إدارة لا تمت لشهادته ودراسته بصلة، لأنه لم يجد مقعداً في المكان الذي من المفترض أن يكون فيه، بعد أن استولى على شواغره موظفين آخرين غيره أقل فضلاً منه، كدستهم فيه يد الواسطة بمساعدة مسؤول ظالم قبل واسطتهم وأسكنهم إدارته، بينما هم أبعد ما يكونون عن التخصص وحاجة العمل.

وكم من موظف مثابر ظلم بتقرير كفاءته السنوية، وحرقت درجات تقييم أدائه، لحرمانه من ترقية أثرها المسؤول لموظف آخر لا يستحقها لكنه مشفوع له بالقرب والمحبة، وكم من موظف جاد دؤوب عاقبه مسؤوله بالنقل والإقصاء إلى إدارات أخرى لا تستوعب اختصاصه لمجرد خلاف معه في الرأي، أو لكونه لا يتقن فن التملق للمسؤول صاحب الجلالة.

وإذا كانت المحاكم الجنائية قد نصبت للقصاص من سراق الأموال، فإن المحاكم الإدارية هي الحصن الحصين للموظفين من ظلم المسؤولين سراق الأحلام والأوطان، وقد تطور هذا القضاء وزادت دوائره إلى أكثر من اثنتي عشرة دائرة بعد أن كانت واحدة بفضل تطور وزيادة ثقافة الموظفين أنفسهم، فهم ما عادوا يسكتون على بطش الإدارة بحقوقهم.

والحق أنه قد يعيب القضاء الإداري بطء إجراءاته وطول نفس جلساته، خصوصاً مع استهتار الإدارة وتأخرها في تقديم دفاعها وردودها على دعوى الموظف ضدها، لكن لكل شيء ثمنه، وثمان القصاص من جور مسؤول ظالم سيكون غالباً وثماناً فهو مدفوع من عمر الموظف وأيام كبده حتى يعيد القضاء له الحق المسلوب.

وإذ كان الشيء بالشيء يذكر، فالحديث عن طول إجراءات القضاء الإداري ذكرني بموظف لم يتمكن من الحصول على حكم بترقيته التي حرم منها ظلماً وعدواناً إلا بعد أن بلغ السن القانوني للتقاعد، وبعد أن ترك هو الوظيفة طواعية وزهداً فيها، وقد كان طول سنوات عمله من المتميزين المثابرين، لكن ظلم مسؤوله له أحبط عزيمته وهمته وأطفأ حماسه، وفي النهاية يكون الوطن هو الخاسر الأكبر الذي يفقد يوماً بعد يوم المزيد من الكفاءات المخلصة بسبب جور سراق الاحلام والأوطان بموظفيهم.

الشاهد، ٣٠ ابريل ٢٠١٢م

أي تنمية بالكويت في ظل هذه البيروقراطية؟!

د. علي العبدالرزاق

ما الذي يجمع بين الحب والحسبة وتوفر القدرة على الابتكار؟ إن الأمر بسيط جداً، فما يجمع بينها هو أنك لن تتمكن من نقل أي من الحالات الثلاث الى الآخرين ما لم تكن مصاباً بها أولاً! على مدى عدة سنوات كرر صناع السياسة لدينا عبر خطط للتنمية وميزانيات متعددة ومتعاقبة رغبتهم في خلق قطاع خاص ديناميكي ومبدع يستطيع قيادة قاطرة النمو وتحقيق تنمية مستدامة، ولا يشكل هذا التوجه في حد ذاته مصدراً للخلاف، لأنه يلتقي الى حد كبير مع التيار الفكري السائد في الاقتصادات المعاصرة، لكن ما أصبح مدعاة للقلق هو أن السياسات والخطط الكويتية ابتعدت عن جوهر المشكلة، ونأت عن جذور الأسباب المؤدية الى ضعف أداء القطاع الخاص المحلي، أي البيروقراطية الحكومية. وغرقت في مسائل ثانوية مثل دعم قطاعي التمويل والصناعة. وقد اعتقد صناع السياسة الكويتية ومستشاروهم من ذوي الرواتب العالية أن تسخير الوفرة المالية مع نصيحة يحصلون عليها من جانب شركة استشارية معروفة كفيل بأن يمكن الحكومة -بغض النظر عن مستوى كفاءتها- من القيام بعمل سحري خارق يحقن القدرة على الإبداع والابتكار في القطاع الخاص. إن مجادلتي الرئيسية، التي يتشاطرها معي العديد من العاملين في الشأن الاقتصادي، هي أن ضعف أداء القطاع الخاص في الكويت كان على الدوام بسبب غياب القدرة على الإبداع والابتكار في القطاع الحكومي. وهذا ببساطة يعني أن الجهود الرامية الى خلق قطاع خاص ديناميكي لم ولن تتحقق فقط من خلال الاستثمار في البنى التحتية أو سياسة الدعم أو أي إصلاحات هيكلية. رغم أن كل ذلك ضروري لكنه غير مجد ما لم تسبقه أو توازيه جهود واعية ومنسقة من أجل تحسين أداء البيروقراطية الحكومية وحققها بموهبة الابداع وثقافة الابتكار. هذه ليست مجرد بلاغة لفظية، بل حقيقة ترسخت عبر تجارب العديد من الدول، ولناخذ حالة كوريا الجنوبية على سبيل المثال، ففي الأيام المبكرة تبنت الحكومة الكورية المنطق الخاطئ ذاته الذي نستمر نحن اليوم في التشبث به. وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي ظلت الحكومة الكورية مصرة على اتباع سياسات نشيطة في دعم الصناعة مع خطط تنموية مكلفة ومجالس تخطيط وانفاق واسع على البنية التحتية في مجالات الصناعة والبحوث ومعونات التصدير والتمويل عبر النظام المصرفي الوطني. وبينما حققت هذه الجهود بعض النتائج فإن الانجازات واكبتها اخفاقات مكلفة وباهظة الثمن، ولم تحدث التحولات السياسية الراديكالية الابداعية إلا بعد الأزمة الآسيوية في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، مما ساعد على دفع النمو تجنب البلاد الوقوع في مصيدة الدخل المتوسط الذي باغت العديد من الدول الآسيوية الاخرى بعد ظهور الصين كقوة عظمى جديدة. لقد ركزت الجهود الكورية التي أعقبت أزمة سنة ١٩٩٧ على تقليص حجم الادارة العامة وتحسين كفاءتها وقدراتها. وكان التأثير الرئيسي قد ظهر خلال فترة حكم الرئيس ”رو“ في السنوات من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨، حيث طور أجندة جديدة استهدفت خلق ثقافة ابداع في القطاع الحكومي.

وبحلول منتصف عام ٢٠٠٠ تخلت كوريا عن الطراز القديم المتمثل في الاعتماد على مجلس للتخطيط يضع خطط تنمية خمسية لمصلحة نموذج جديد ركز على خارطة طريق لضمان تحسن مستدام في طاقة الابتكار الحكومية. وبينما اعلن أن هذه الرؤية تهدف الى "بناء دولة رائدة ومبدعة" فإن زخم السياسة العامة في كوريا سرعان ما تحول نحو "خلق حكومة شفافة ومنتجة"، مع تركيز على أهداف مثل الكفاءة وتكافؤ الفرص وخدمات عامة محسنة وشفافية ولا مركزية ومشاركة. الرؤية الأساسية كانت بسيطة جداً وواضحة: "إصلاح بيروقراطية الحكومة يجب أن يسبق أي جهود تهدف الى إحداث تغييرات في النظام الأوسع". وهذا بالضبط ما تحتاجه الكويت. × خبير اقتصادي

الجريدة، ٣٠ ابريل ٢٠١٢م

عندما أينع الفساد

طلال علي الشويب

كان ميناء الشويخ من أهم المعالم الحيوية في شمال الخليج العربي، ويعتبر أقدم الموانئ وأكثرها نشاطاً في الخليج العربي. وما زلنا نتذكر كيف أن السفن تنتظر في طوابير لأسابيع عديدة حتى تتمكن من إفراغ حمولتها في ميناء الشويخ. ولكن ما هو مصير هذا الميناء الحيوي بعد مضي عقود طويلة من إنشائه؟؟ كلنا يعلم أن ميناء الشويخ قد دخل في مرحلة الاحتضار حيث ان الأرصفة المتداعية لم تعد معدة ولا مؤهلة فنياً في العمل إلى جانب أن الغاطس لم يتم تعميقه حتى يتسع للسفن الكبيرة الحجم والتي تختلف عن السفن صغيرة الحجم والمعمول بها عالمياً منذ الستينات من القرن العشرين. بل لم تعد تصلح أي عملية إنعاش لهذا الميناء، خصوصاً إذا علمنا أن دراسات تأهيل المراسي وتعميق الغاطس قد وضعت منذ سنوات طويلة ولكن كالمعتاد لم تجد طريقها إلى التنفيذ كغيرها من مرافق الدولة المختلفة، ولو انتقلنا إلى الخطوط الجوية الكويتية وكلنا يعلم إنها ولعقود كانت من أقدم وأفضل مؤسسة طيران في الشرق الأوسط حتى سرى الفساد في مرافق هذه المؤسسة من عقد الثمانينات وأكل سرطان الفساد في خلاياها التشغيلية حتى أصبحت طائرات المؤسسة من أكثر الطائرات ترهلاً وأقل أماناً...!! لماذا آلت تلك المعالم الحيوية في بلدنا الكويت إلى رمز للفساد والفشل؟؟ ولماذا عجزت كل أوجه الإصلاح فيها؟

عندما ننظر إلى الجارة الكبرى كالمملكة العربية السعودية، يتم إنجاز عشرات المستشفيات في الخطة الخمسية ونحن في المقارنة ما زلنا ومنذ أكثر من عشر سنوات نحلم في مستشفى جابر!! ونظرة أخرى إلى الطيران المدني ومشروع المدرج الثالث، فإننا نرى العجب في كيفية تعثر

مثل هذا المشروع وكيف أن المناقصة تطرح وتتم الترسية ثم تسحب وفقاً لأسباب غير فنية ولا قانونية حتى أصبحت توسعة المطار بإضافة مدرج آخر قد تستغرق عقوداً طويلة تتجاوز الخمسين عاماً!!

هل قدرنا في الكويت أن تملك الوفرة المالية التي اقترنت بالفساد والفسل في الأداء حتى أصبح إنجاز أي مشروع لا يتم إلا بصورة مشوهة.

نعم ان مواطن الفساد قد استشرت في جسم الدولة حتى أصبح هذا الجسم معوقاً بفعل قيود الفساد، أضف إلى ذلك أنه يتم عزل وإقصاء أو إحالة للتقاعد لكل قيادي نظيف ونزيه لأنه يقف أمام أوجه الفساد ولأن رموز الفساد تريد أن تضع يدها في مفاصل الدولة وقد نجحت في ذلك، وهنا يعاد تعريف المفاهيم الاقتصادية والتي درجت الحكومة على ترديدها، فأصبح مفهوم التنمية لا ينصرف بالضرورة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنما أصبحت تعني تنمية جيوب أهل الفساد وتنمية أرصدتهم البنكية... وقس على ذلك في جميع المفاهيم التي تطرح إعلامياً وأصبح على المواطن حتى يفهم ما يدور حوله أن يدرك أن لكل مفهوم مستويين من التفسير، هناك المستوى النظري الذي يُطرح إعلامياً ويختلف تمام الاختلاف عن مستوى الممارسة لهذا المفهوم. وهذا ينتهي بنا إلى ازدواج المفاهيم وهذا يعتبر مكوناً جديداً يضاف إلى مكونات ثقافتنا الحديثة في عصر العولمة والانفتاح!!

لقد كنا في المقدمة ونحن الآن في المؤخرة مقارنة بكل دول الخليج وهذا يرجع في جانب عظيم منه إلى عدم اعترافنا بأزمة الإدارة، وأن عقلية الإدارة غير متحفزة ولا وثابة مما أدى إلى تدمير الشارع وارتفاع وتيرة الاحتجاج والتصادم في مجلس الأمة، وأنا أزعّم أن هذه المواجهات لن تقف في حدود المجلس وإنما ستمتد آثارها مع الوقت إلى الشارع الذي أصيب باليأس من أداء الحكومة، لأن الإصلاح والتنمية كانت أملاً ثم أصبحت أمنية ثم تحولت إلى حلم وانتهت إلى سراب...!!

الراي، ٢ مايو ٢٠١٢م

الإدارة عندما تصل على الجنسية الكويتية

د. وليد خالد الفلاح

لم نسمع من قبل أن الإدارة لها جنسية أو دين. لم نسمع أن هناك إدارة ألمانية أو أميركية أو صينية على سبيل المثال، أو أن هناك إدارة إسلامية أو مسيحية أو يهودية أو غيرها. الإدارة هي إبداع بشري نتيجة خبرة تراكمية على مر القرون، وهي متوافرة للجميع، لمن يريد أن يستفيد منها ويطبّقها لإدارة شؤون البلاد، وتطوير مستوى المعيشة في مجال الخدمات والصناعات. إن كنت لا تعلم، فهذه هي البداية الصحيحة، حيث يمكنك الاستفادة من تجارب الدول الأخرى أو تأهيل أناس للدراسة وكسب الخبرة في الجامعات العالمية والمراكز العلمية المتخصصة في هذه المجال، أو التعاقد مع خبراء معروفين في مجال الإدارة إذا كنت تملك المال لذلك. كما أننا نعيش الآن في عصر الإنترنت، حيث تتوافر المعلومات أينما كنت، وفي أي وقت تريد.

الإدارة الحديثة معروفة للجميع، وهناك المئات، إن لم يكن الآلاف، من الكتب والمراجع التي تشرح مفاهيم الإدارة وتناقش تفاصيلها وتطورها التاريخي، وتوفر أمثلة عملية وقصصاً واقعية للنجاح والفشل. ولكن للتبسيط ولتعميم الفائدة، يمكننا اختصار الإدارة بما أسميناه «دورة التآت الأربعة»: تخطيط - تنفيذ - تقييم - تغيير. (١) التخطيط هو الرؤية والأهداف الاستراتيجية التي تترجم إلى برامج عمل، يحدد فيها بكل وضوح الفترة الزمنية لتنفيذ كل برنامج، وأيضاً الاحتياجات المالية والبشرية والتشريعية والتدريبية المطلوبة لهذا البرنامج. (٢) التنفيذ هو تطبيق هذه البرامج العملية، لتكون الأهداف الاستراتيجية واقع مشهود يأتي بالفائدة المرجوة. (٣) التقييم هو مقارنة مدى توافق ما تم تنفيذه من البرامج العملية مع الرؤية والأهداف الاستراتيجية أو الخبرة العالمية، وهل تم تحقيق المطلوب أم لا. (٤) التغيير هو القدرة على إصلاح الأخطاء الموجودة أو تعديل القصور في ما تم تنفيذه أو الارتقاء بمستوى الإنجازات إذا كانت لا تتوافق مع المستويات العالمية المنشودة. هذه المراحل الأربع ليست منفصلة، ولكن كل مرحلة متصلة بسابقتها، كما أنه ليس هناك بداية أو نهاية، حيث إن هذه المراحل ترسم في الكتب والمراجع على شكل دائرة، لإيصال المعنى المطلوب بأن الإدارة عملية متواصلة لا تنتهي ولا تتوقف، فمرحلة «التغيير» هي نهاية دورة سابقة ومرحلة «التخطيط» هي بداية دورة لاحقة. الحياة بطبيعتها متغيرة ومتطورة، والزمان دائماً يطوي القديم ويأتي بالجديد، والإدارة يجب أن تواكب الظروف المعيشية والإمكانات البشرية والمادية والتكنولوجية المتوافرة في كل فترة زمنية.

لو تأملنا في وضع الإدارة في القطاع العام في دولة الكويت لوجدنا الآتي:

١ - لا يوجد عمل مؤسسي، ولكن هناك اجتهادات فردية، وكل مسؤول جديد مهما كان منصبه يبدأ من الصفر، ولا يهتم بما سبق تخطيطه أو تنفيذه. والمعتاد هو بداية حماسية وبهجة إعلامية، ثم توقف مفاجئ غير واضحة أسبابه، تعقبه انطلاقة جديدة باتجاه مغاير تماماً،

وهكذا ءوالىك؁ وكما ىصفه المثل المعروف: «نسمع ءعءعة ولا نرى طءىناً».

٢ - الموءوء ءالىاً كنىظام إءارى مئبع؁ هو النمط القءىم من الإءارة؁ المسمى «الإءارة بالأءاء» أو الفعل رء الفعل أو انئظار ما ىءء ثم الئعامل مع الءءء بعء وقوعه. أما النمط الءءء من الإءارة؁ وهو «الإءارة بالأهءاف»؁ ءىء الرؤىة المئقبلىة والأهءاف الاسئرائىءىة والمبءارات؁ فهو ءىر موءوء إلا ناءراً!

٣ - لا ئواءء فى القئاع العام «ئءافة الإءارة الءءىة والئءطىط الاسئرائىءى»؁ ءىء إن الئرب والئاهىل المئواصل اءئارى ولىس إءبارىاً؁ وما ىئم الاسئماع إلىه من معلومائ ءءىة فى قاعاء الءوراء الئربىىة وورش العمل ىظل ءىساً فى الأءهان؁ ولا ىءرء لءىز الئطبىق؁ فى ءىن ئسئءم الشهءاء المئمقة الممنوءة لئزىن المكائب الفاخرة. أما الءبراء والمئشئارون العاملون فى الإءارة والئءطىط؁ فإنهم مءلوقاء أسئورىة نسمع عنهم ولا نراهم ئءء ذرىعة ءءم ئوافر المىزانىة المالىة.

٤ - هناك إصرار ءءىب إن لم ىكن عناء ءىر مفاءوم لئءاهل ئءارب الءول الأءرى؁ وبالأءص المئقءمة منها؁ للاسئقاة من ءبراء ئلك الءول؁ وبالأءاء من الأءءاء الئى ئئءء أو المءاولاء الئى فشلت. الإءمان على إءاءة اكئشاف العءلة هو النمط السائء.

٥ - الإءارة فى القئاع العام ئعىش ءائماً ءارء ءائرة الزمن؁ بمعنى أنه لىسئ هناك مبءارات مئواصلة أو ئفاعل ءائم مع المئسئءاء والمئءىراء الئى ئقع مع مرور الزمن؁ سواء على المئسئوى المءلى أو الإقلىمى أو الءولى.

ءىر ما ىصف هذا النوع من الإءارة هو المثل الكوىئى الءى ىقول: «لا ئزهب الءوا قبل الفلعة!»؁ فالمراء هو الانئظار وءءم فعل أى شىء ءئى ءءوئ الءروء وئءقق الءم؁ ثم ىبءأ بعء ذلك المءء المءموم عن الءواء لءءال الءرء المؤولم. إن مأساة القئاع العام فى الكوىئ من ءىء ءءنى الأءاء وئءهور الءءماء هى ءىاب الإءارة الءءىة. إذا المئلوب الانئقال من الوضء المءلى وهو «اللا - إءارة» إلى الوضء العالمى وهو الإءارة. وءاماً ىسءءنى أن أقءم هذه النصىءة: «إن كئء لا ئعلم فئلك مصىبة؁ ولكن إن كئء لا ئءء على صفءاء ءوغل؁ فالمصىبة أعظم!».

القبس؁ ٣ ماىو ٢٠١٢م

عقبات التطور المالي في الكويت

د. وليد الحداد

الوضع المالي وحال الميزانية العامة هما دليل تعالي الدولة وأيضا دليل تطورها، والميزانية العامة في الكويت بالرغم من الفوائض المالية التي تتمتع بها منذ بضع سنوات، الا ان هذا دليل على التراجع وليس التعالي، اذ ان هذه الفوائض ناتجة عن بيع النفط الخام الذي هو المصدر والمورد الطبيعي الوحيد للكويت ونحن نضطر به بأقل الاسعار، وايضا لا نستغل موارده في بناء موارد طبيعية وهذا نتج عنه عدة اتجاهات اقتصادية ومالية غير صحية اقتصاديا منها الاعتماد بحدود ٩٠٪ على الدخل النفطي في الميزانية العامة للدولة، والمشكلة هي الاستمرار السنوي وعدم وضع حلول واضحة والبدء بها والمرض الهولندي الاقتصادي واصل للنخاع في ادائنا الاقتصادي للأسف، وثاني المظاهر هو استنزاف الاحتياطات المالية وزيادة الانفاق الاستهلاكي وقلة الانفاق الرأسمالي للدولة والاستثمار للدولة وبناء المشاريع التنموية والبنية التحتية، ومن المظاهر انفراد الدولة في البناء وسيطرتها على كل شيء في الاقتصاد وعدم السماح للقطاع الخاص في البناء والتطوير، ومن المظاهر ايضا ارتفاع فاتورة الخدمات العامة بشكل متسارع جدا وعدم القدرة على ربط هذا التسارع بتوجهات انتاجية على مستوى البلد والاقتصاد، ومن مظاهر التراجع عدم القدرة على جذب الاستثمار الاجنبي وبناء شراكات اقتصادية ومالية مع المجموعات الصناعية والاستثمارية العالمية. هذه بعض مظاهر التراجع المالي العام والاقتصادي ولعل من أهم العقبات التي نواجهها في بناء مركز مالي واقتصادي هي:

١. عدم وجود خطة او استراتيجية واضحة المعالم، فعلى الرغم من وجود الخطة التنموية التي اقرها مجلس الامة، الا انها تظل خطة تشغيلية جيدة لكنها ليست استراتيجية لبناء اقتصاد مالي واقتصادي منتج واضح المعالم، ولعل التقرير الاقتصادي الذي اقرته اللجنة الاستشارية العليا يكون قاعدة رائعة لبناء استراتيجية اقتصادية، ولو كنت المسؤول لاستدعيت منظمات اقتصادية ومالية عالمية لبناء مثل هذه الاستراتيجية على ان توضع آلية تنفيذ واضحة ومحددة وايضا كيفية بناء مؤسسة اقتصادية لها القدرة على التنفيذ، فالخطط وحدها لا تنفع ما لم تكن مصحوبة بألية التنفيذ ومؤسسات اقتصادية فاعلة تقود هذا التنفيذ.

٢. قيادات اقتصادية فاعلة لها القدرة على ادارة مؤسساتنا الاقتصادية، يقول الله سبحانه وتعالى (استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين)، فالله عز وجل قرن الامانة والقوة معا، والقوة لا تأتي الا من خلال العلم، كما في قوله تعالى في سورة اخرى (ان الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم) مشكلة مؤسساتنا الاقتصادية هي ان من يقودها ليس لديه فكر اقتصادي وان كان موجودا فتتقصه الامانة، فالمطلوب ان يقود مؤسساتنا من يملك القدرة على البناء الاقتصادي ولديه رؤية اقتصادية واضحة نحاسبه عليها وعلى تطبيق التطور الاقتصادي والمالي، وهذا لا شك ينطبق على مؤسساتنا المالية في الكويت، فأداء القيادات فيه مضحك وتتقصه الامانة، وفي الحقيقة ان الازمة المالية العالمية فضحت هذه القيادات فأضحت

مؤسساتنا المالية خربة وعفنة كما وصفها كثير من الاقتصاديين والصحافة الاقتصادية في البلد، فالمطلوب تطبيق أنظمة الحوكمة ومراقبة الاداء المالي لهذه المؤسسات فلا يعقل ان نعطي لها الفرصة لضرب اقتصاد البلد بسبب تصرفاتها الاقتصادية الخربة.

٣. الشفافية مطلوبة ولا بد من تعزيزها اذا ما اردنا ان تثق بنا المؤسسات العالمية للاستثمار في الكويت، وهناك عدة طرق لتعزيز الشفافية في الكويت اهمها اقرار قوانين النزاهة وزيادة حجم الرقابة المالية ووضع أنظمة لتعيين ومحاسبة القيادات الادارية والاقتصادية وتغيير قوانين محاكمة الوزراء والقياديين.

٤. ضعف اداء المنظمات الحكومية والقوانين المعقدة هي من العقبات الرئيسية التي نواجهها في تطوير الاداء المالي والاقتصادي للدولة، فلا بد من خطوتين رئيسيتين في هذا الباب البدء في اصلاح الجهاز الحكومي وتعزيز مبدأ الشفافية وتطوير انظمتنا وقوانيننا الادارية، ثانيا البدء في الشراكة مع القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة تحت أي اسلوب من اساليب الخصخصة التي يرتاح اليها المشرع في الكويت ومنها شراكة المواطنين في الخصخصة وفي اداء الشركات للخدمات العامة كما جاء في قانون الخصخصة الذي اقره مجلس الامة.

ختاماً، هذه بعض عوائق التطور المالي والاقتصادي حتى لا نطيل على القارئ الكريم، وتبقى اهمها القناعة لدى القيادة العليا والقناعة المجتمعية بالتغيير والتطور، لأننا من المستحيل ان نسير بفكر الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي في القرن الواحد والعشرين، فالادارة العامة تطورت تطوراً شديداً والتطور الاقتصادي والعولمة والتطور التكنولوجي تطاردنا بشكل كبير، ونحن في أشد الحاجة الى التغيير والتطور لملاحقة هذه التطورات.

الأنباء، ٢٧ مايو ٢٠١٢م

توحيد رواتب القياديين

د. يعقوب أحمد الشراح

وُضع قانون العمل في الدولة ليساوي أجور العمل بين الناس وفق معايير عادلة تعطي كل إنسان حقه كاملاً في الرواتب والحوافز والترقي والإجازة وغيرها. لكن ما نلاحظه على أرض الواقع يعكس الاختلاف في تطبيق قانون العمل على فئات دون أخرى إما من خلال المخالفة الصريحة للقانون أو التحايل عليه باتباع شتى السبل. ويبدو أن هذه المشكلة زادت بعد تطبيق ما يسمى بـ «الكوادر المالية» التي ساهمت بالتفاوت في رواتب العاملين في جهاز الدولة من خلال رفع رواتب بعض الفئات وإهمال دراسة الموضوع بشكل علمي وشمولي لكي يطبق على الجميع. هذا الواقع بلا شك أدى إلى اختلالات جسيمة في نظام الخدمة المدنية الذي ما زال يعتمد على تحديد الرواتب وفق المؤهلات عند التعيينات بغض النظر عن الخبرات والتخصصات النادرة أو حتى المساواة في الأجور لنفس المستويات والمعايير الوظيفية.

الآن، تبدو الصورة العامة لرواتب العاملين، وخصوصاً القياديين من وكلاء ووكلاء مساعدين ومديرين عامين أكثر تعقيداً. فالشاهد لا يلاحظ الفرق البسيط في رواتب العاملين بمستوياتهم المختلفة ولا حتى الذين يتساوون في المؤهلات والخبرات وطبيعة العمل، وإنما اللافت أن الفرق في الرواتب كبيرة لأشخاص يعملون حتى في وزارة واحدة وهم في نفس الدرجة الوظيفية!!

نحن لا نعرف أسباب الضجوة الكبيرة في رواتب الذين يؤدون أعمالاً متشابهة وفي درجات وظيفية واحدة؟ ولا نعرف حقيقية لماذا التباين الكبير في رواتب القياديين الصادرة بهم مراسيم أميرية؟ فمن السهل أن تكتشف راتب وكيل مساعد في وزارة أكثر من (٤٠٠٠) دينار، بينما زميل له آخر بالدرجة نفسها وفي الوزارة نفسها راتبه لا يتعدى (٢٠٠٠) دينار وقد يكون هذا الوكيل الذي راتبه أقل من زميله وفي الوظيفة نفسها قد خدم لسنوات أطول وله خبرات أكثر. أن هذا التفاوت المضاعف في الرواتب لأفراد في مؤسسات تقوم بنفس الوظائف وتنطبق عليها معايير واحدة بلا شك يؤدي إلى الشعور بعدم العدالة بين العاملين من قياديين أو ما دون ذلك، ويعكس أيضاً أن التطبيق مختلف عن الأحكام القانونية في هذا المجال، مما يعني أن هناك تدخلات ووساطات لأصحاب النفوذ في تحديد الرواتب والأجور لبعض القيادات في الدولة، والسؤال أين الخدمة المدنية وديوان المحاسبة من هذه الظاهرة؟

ظاهرة كهذه تعني أيضاً أن قانون الرواتب واللائحة المنظمة له غير مطبق على الجميع، أو قد يكون القانون هزيباً من السهل أن يستفيد البعض من ثغراته عن طريق تدخلات أصحاب النفوذ الذين يسعون إلى التنفيع والتكسب على حساب المال العام. حاجتنا لمراجعة جميع جوانب رواتب العاملين في الدولة وتصليح الاعوجاج الحاصل حالياً، خصوصاً تعديل الأخطاء القائمة مسألة غاية في الأهمية، فلا يجب ترك المجال على نحو يؤدي إلى تضخم رواتب البعض دون وجه حق إما بسبب النقل من قطاع لآخر، أو لإضافة مميزات مالية في جهة انتقل منها الموظف

فأضيفت هذه المميزات على رواتب يأخذها من جهة أخرى يعمل منها أو انتقل إليها الموظف ساعياً للاستفادة من جهتي العمل من خلال وساطات النواب أو الوزراء أو من لهم سلطة اتخاذ القرار.

نتمنى على مستوى مجلس الوزراء إعادة دراسة هيكله الرواتب والأجور في الدولة وفق ضوابط واضحة، وتعديل الأوضاع الخاطئة. إن ديوان الخدمة المدنية يتحمل بالدرجة الأولى المسؤولية، وكذلك مجلس الوزراء الذي يصدر موافقته على التعيينات، خصوصاً للذين يرشحون للمناصب القيادية. فالانتقال من وظيفة لأخرى على مستوى القيادات مع إضافة المميزات على الرواتب في الجهة المنقول إليها القيادي يجعل التفاوت في الأجور عالياً وغير عادل ومربكاً للأداء العام وهدراً للمال العام.

الراي، ٢٧ مايو ٢٠١٢م

فوضى المناصب القيادية

د. يعقوب أحمد الشراح

تتزرخ الأجهزة الحكومية بالآلاف من القيادات بمستوياتهم الوظيفية المختلفة بدءاً من رئيس قسم وحتى وكيل وزارة يعملون في إطار هياكل إدارية معقدة ومتضخمة لدرجة انه يصعب فهم ما يجري أو تقييم أداء هذه الأجهزة التي بعضها يعاني شتى المشكلات، خصوصاً الترهل والتكسب من مواقعها المهنية. فالتضخم في عدد القيادات أدى ومازال إلى اختلالات كبيرة في الأداء والانجاز بسبب كثرة الخلافات والنزاعات وبيروقراطية الإدارة. الناس تشتكي دائماً من ضعف أداء القيادات وقلة انجازها وفوقية التعامل ليس فقط مع المراجعين، وإنما أيضاً مع العاملين في الأجهزة المختلفة. هذا الواقع رغم صعوبة علاجه أصبح عبئاً ليس على الدولة فقط، وإنما أيضاً على الناس الذين يريدون تحسين الأداء والانجاز وتسهيل شؤون حياتهم في إيجاد الخدمات المناسبة لكنهم يجدون أن معاملاتهم واحتياجاتهم متعثرة.

ويلاحظ في هذه الأجواء غير الصحية التكاليف على المناصب القيادية في الدولة، واستماتة الأفراد على هذه المناصب بغض النظر عن الأحقية أو شروط توافر معايير القيادة. وكثيراً ما يتم اختيار الأشخاص للمناصب القيادية في غياب المعايير والتأثر بعوامل كالوساطات والضغوطات، وبالتوجهات السياسية والاجتماعية. فقد يتولى المنصب القيادي شخص محسوب على كتلة سياسية أو على طائفة بعينها لكنه غير مؤهل للمنصب، وقد يفضل شخص من خارج المؤسسة علماً أن الذين يستحقون المناصب متوافرون داخل المؤسسة ذاتها. ظاهرة كهذه تسلب

حق الغير وتسبب الشعور بعدم العدالة بين العاملين، وتخطي حاجز القانون أو النظام. هذه المناصب الذي يتسابق عليها الكثيرون بغض النظر عن خبراتهم ومؤهلاتهم وتخصصاتهم وكفاءاتهم في الإدارة والقيادة تتصف بعدد من المميزات المادية والأدبية، وهي بالتالي تتأثر بالتدخلات الشخصية والمساعدة أو الفرقة من المعارف وأصحاب النفوذ. فليس بغريب أن نلاحظ أناسا يتبوؤون مناصب قيادية في التربية والكهرباء والمواصلات وغيرها بينما هم ليسوا مؤهلين لقيادة مسؤولياتهم على الوجه الصحيح.

لا شك أن القيادة فن وإدارة وتمكن وعلاقات وطيدة وصبر وقدرات على التحمل، وقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة وغيرها من معايير ينبغي أن تتوافر في الأشخاص العاملين أو المرشحين للعمل في المناصب القيادية، وما لم تتجسد هذه المعايير فإن قيادة العمل في الجهاز الحكومي معرضة للفضى والتدهور، فنحن إلى الآن لا نملك سياسات حكومية لتعيين ومتابعة أداء القيادات حيث من السهل أن يمتد عمل القيادي سنوات متجاوزاً القانون بسبب التدخلات والوساطات، رغم ما يشكو منه الناس من سوء الإدارة وبيروقراطيتها.

ومن أخطر الظواهر التي نلاحظها في الجهاز الإداري للدولة سهولة انتقال الشخص إلى المناصب القيادية عن طريق النقل والتعيين من جهة لأخرى اعتماداً على الرغبات الشخصية. ونلاحظ ذلك في انتقال الأفراد من الجامعة أو مؤسسات أخرى للعمل كقياديين في أجهزة لا علاقة بخبراتهم وتخصصاتهم في الجهات المنقولين إليها. ناهيك عن أن الجهاز الوزاري نفسه يعج بكفاءات تنتظر حقها في الترقى للمناصب القيادية. فكيف نريد قيادة العمل لأشخاص ليست لديهم الخبرة والتأهيل والتدرج في الوظيفة؟

نتمنى أن يوقف مجلس الوزراء ظاهرة كهذه لما لها من تداعيات سيئة على الدولة مثل تدني مستوى الأداء، وتنامي عدم العدالة في التعيينات، وكثرة التدخلات والتحيزات في هذه التعيينات، وتعثر متابعة خطة التنمية وغيرها. فكيف نتوقع قيادة الأعمال من قيادات لا صلة لها بخبرات العمل لأن بعضها جاء من خارج مؤسسة العمل ليستفيد أكثر مما يفيد؟ وهل هذا الواقع المزري للجهاز الإداري للدولة قادر على تنفيذ خطة التنمية، وتحقيق هدف جعل البلاد مركزاً مالياً؟.

الراي، ٣ يونيو ٢٠١٢م

متى تستوعبون خطورة الوضع...!!!

م. أحمد حسن كرم

ثمة أمور تدفعنا للتخوف على مصير مصدرنا الوحيد للدخل في الكويت، فهناك بوادر كثيرة تبين عن تخلي العالم عن نفطنا في المستقبل القريب. فتصريح الرئيس الأمريكي باراك اوباما الأخير بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد ضاعفت انتاج الكهرباء عبر الطاقة المتجددة وخاصة من أشعة الشمس والرياح بالفترة بين ٢٠٠٨ الى ٢٠١١ هو دلالة واضحة على سعي دول العالم الصناعية والمتقدمة إلى تقليل اعتمادها على مصدر البترول. وهو مؤشر خطير يجب ان تتداركه الدول المنتجة للنفط وخاصة الكويت. فلو تتبعنا احصائيات الطاقة المتجددة والبديلة في العالم لوجدنا بأن الاستثمار فيها قارب الـ٢٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١١ من بعد ما كانت قيمة الاستثمار في عام ٢٠٠٩ تقارب الـ١٦٠ مليار دولار و٢١١ مليار دولار في عام ٢٠١٠. وعليه، فإن الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة أصبح يتزايد بشكل واضح وسريع. ومن الملاحظ أيضا بأن هناك تنافسا بين الدول المستوردة للنفط كأمريكا والصين وألمانيا في البحث عن مصادر طاقة نظيفة أخرى تساعدها في الاستغناء عن النفط مما يجعل عجلة اقتصادها ومصانعها مستمرة في الدوران دون توقف ودون تأثير أسعار النفط العالية عليها. حيث استثمرت أمريكا وحدها في العام الماضي ما يقارب ٤٨ مليار دولار في هذه الطاقة النظيفة.

ومن ناحية أخرى، نرى جميع الدول المصدرة للنفط تسعى لزيادة انتاجها النفطي. فالعراق فتح حقوله النفطية للشركات العالمية النفطية وذلك لزيادة السعة الانتاجية لديها، فمن المتوقع ان يصل الانتاج العراقي من النفط الى ٧ ملايين برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧. ونرى كذلك الاستثمارات النفطية الكبيرة الأخرى في ليبيا والجزائر والامارات والسعودية وقطر وعمان والتي بدورها ستزيد القدرة الانتاجية لهذه الدول. هذا وبالإضافة للاكتشافات النفطية الأخيرة في دول العالم كما حصل في موريتانيا وايران واليمن والسودان ومصر والبرازيل والصين ستؤدي حتما الى ضياع الفرصة الكويتية في أخذ حصة كبيرة من السوق النفطية العالمية.

وما يزيدنا تخوفا أيضا هو اننا لا بد ان ندرك بأن كمية الاستهلاك المحلية من النفط في الكويت ستتزايد مع الوقت، فكنا نستهلك ٢٦٥ ألف برميل في عام ٢٠٠١ وأصبحنا نستهلك ٣٥٠ ألف برميل يوميا في يومنا هذا. ومع انشاء المصفاة الجديدة في الكويت وزيادة محطات توليد الكهرباء سيزداد معدل الاستهلاك اليومي بشكل كبير في السنوات القادمة. بالإضافة الى التزاماتنا في توفير النفط لمصافينا الخارجية والتي ستستهلك ما يقارب ٦٠٠ ألف برميل يوميا. مما يعني انه مايقارب مليون برميل من نفطنا يوميا سيذهب لمصافينا البترولية ومحطاتنا الكهربائية ولهذا يجب على الكويت الآن ان تتسارع في النظر ودراسة المعطيات الثلاث السابقة بشكل جدي ورسم السياسات اللازمة للقطاع النفطي الكويتي حتى لا يأتي اليوم الذي لا نستطيع ان نوفر فيه الشحنات النفطية للملزمين في توفيرها لربائنا العالميين والتي ايضا

تضمن استقرار اسعار النفط عالميا. والا سىتركنا زبائننا ويتوجهون لمنافسين آخرين لتوافر ما يحتاجون من كميات للنفط لأطول فترة ممكنة ودون اضطرابات أو قلق في نقصانها. فالحلول ليست بالكثيرة لدى الكويت، فاما ان تزيد انتاجها النفطي بشكل كبير وسريع حتى تضمن زيادة حصتها في الأوبك مستقبلا وتضمن استمرار بيعه، واما الحل الآخر هو تقليل الاعتماد على النفط محليا في توليد الكهرباء عبر الاستثمار في الطاقة البديلة والمتجددة والتي بدورها ستزيد كمية تصدير الشحنات النفطية. وأخيرا، لابد من الحكومة الكويتية ان تستوعب بأن انخفاض الكميات المصدرة من النفط هو تقليل للايرادات المالية المتجهة الى خزائن الدولة، فكلنا نعلم بأن الايرادات النفطية هنا في الكويت تمثل ما يقارب ٩٥% من اجمالي الايرادات. وليكن تخلي العالم عن النفط الايراني حاليا عبرة لنا..!

الوطن، ١٣ يونيو ٢٠١٢م

أيها الكويتيون.. السؤال لكم عبداللطيف الدعيج

النائب محمد الصقر وجه سؤالاً الى السيد هاني حسين وزير النفط يتساءل فيه عن سياسات الحكومة المتعلقة بمواجهة الانخفاض المتواصل لاسعار النفط. حيث لاحظ السيد النائب ان «اسعار النفط العالمية واجهت خلال الفترة الأخيرة تراجعاً لافتاً، أدى الى انخفاض أسعار تصدير برميل النفط الكويتي، إذ بلغ تراجعه خلال شهر تقريباً نحو ٣٠ دولاراً للبرميل». وحيث ان النفط هو المصدر الأكبر للدخل الوطني او المصدر الوحيد في الواقع، فان النائب الصقر يطالب وزير النفط بالكشف عن خطط الحكومة في مواجهة تدني اسعاره، وبالتالي تغطية النقص المتوقع تبعاً لانخفاض اسعاره في موارد الميزانية العامة للدولة.

أعتقد ان النائب الصقر يعلم تماماً ان وزير النفط ليس له علاقة او تحكم حقيقي باسعار النفط. فهذه يحددها الطلب العالمي وظروف السوق الدولية. ووزير النفط ايضا ليس له علاقة بميزانية الدولة فهذه مسؤول عنها وزير المالية او بشكل اكثر دقة الحكومة مجتمعة. لهذا فان السؤال كان يجب ان يوجه الى السيد رئيس مجلس الوزراء وليس الى وزير النفط او المالية. لكن يبدو ان للنائب الصقر حسبة ثانية.

أيا كانت حسابات النائب او مقاصده فان السؤال لا شك خطير. ودق ناقوس الخطر اليوم افضل من اطلاق صفارة الانذار او صيحات الاسف غدا. لهذا فانا اعتقد ان السؤال يجب ان يوجه بالاساس الى الناس المعنيين بامر «تخفيض» الصرف وترشيد الميزانية العامة للدولة. هؤلاء هم المواطنون الكويتيون بالدرجة الاولى الذين عليهم ليس تخفيض مطالبهم المادية وحسب،

بل الضغط من اجل الترشيد العام، ومن اجل ايجاد مصادر دخل جديدة تسهم في التخفيف من الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد.

والسؤال ايضا ربما كان من المفروض ان يوجه مباشرة الى نواب «الاستحواذ» ممن لا يزالون يرفعون مطالب الانفاق والصراف غير المبرر بحجة مساعدة المواطنين وتحسين ظروف معيشتهم، بينما هم في الواقع يضاعفون، ان علموا ام لم يعلموا، من آلامهم ومصائبهم المقبلة عند نضوب او تقلص موارد الميزانية التقليدية.

ان الانخفاض الذي بدأ في اسعار النفط، قد لا يستمر، وقد يعود السعر مجددا للارتفاع، لكن مصير الشعوب يجب الا يبقى متروكا للقدر او تحت رحمة الظروف، لهذا فان المطلوب تحرك شعبي مسؤول للاجابة عن سؤال النائب الصقر، لأن من الواضح ان لا وزير النفط ولا وزير المالية ولا حتى الحكومة مجتمعة تملك الاجابة عن سؤال النائب.. ان الشعب الكويتي هو المدعو للاجابة هنا.

القبس، ١٤ يونيو ٢٠١٢م

قانون ضريبة الدخل وشركات غائبة

عادل الزناتي

تكمّن أهمية صدور القانون رقم (٢/٢٠٠٨) في شأن تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم (٣ لسنة ١٩٥٥) في انه سيدعم تسريع تطبيقه لتصحيح أوضاع الاقتصاد الكويتي لان هذا القانون قد يكون علاجاً لترهل الاقتصاد من شركات لا تحمل سوى ترخيص ممارسة نشاط تجاري ورقي ولا يمثل قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي وترتب على عدم تطبيق القانون شركات تقوم وزارة التجارة باجراءات شطب وسحب تراخيص ١٤٥ شركة لم تقدم ميزانيات من ٢٠٠٦ وما قبلها وشركات لم تقدم أي بيانات مالية منذ تأسيسها ولم يستدل على عنوان لها .

قانون الضريبة سيمثل اضافة دعم للاقتصاد الكويتي عن طريق حصيلة مرتفعة من الدخل لدعم الاقتصاد الوطني والتمهيد لمرحلة مصدر آخر لدخل الدولة يساعدها في زيادة خدمات للمواطنين من خلال حصيلة الضريبة على الدخل .

الضريبة على الدخل تكون عن الأرباح المحققة فقط بنسبة ١٥ في المئة تعود على جميع القطاعات بفوائد في تحسين جميع أنواع الخدمات في الدولة واحساس مشاركة القطاع الخاص في دعم تنمية موارد الدولة وتمثل دعماً للعمالة الوطنية.

لذا قانون الضريبة على الدخل ذو فوائد وميزات تعود بالرفاهية على المواطنين والمقيمين ولكن قانون الضريبة على الدخل في دولة نضوية يثير حفيظة كثير من الشركات والمؤسسات المستفيدة من عدم تطبيق القانون لزيادة الأرباح وعدم دفع مقابل لهذه الأرباح الا توظيف عمالة وطنية محدودة لتستفيد الشركة من العمالة الوطنية في استخراج شهادة نسبة العمالة الوطنية التي تطلبها الجهات الحكومية وبالتالي عند أول أزمة حقيقية يتم الضغط على الحكومة اما تسريح العمالة الوطنية وأما تسهيلات تنموية .

اذن قد تكون الضريبة على الدخل وسيلة فعالة لدعم صندوق العمالة الوطنية لاعطاء بدل نقدي للمتعطلين لحين توفير فرصة عمل على أساسها يدرج المواطن على كفالة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وقانون الضريبة على الدخل قد يكون سببا رئيسا في معالجة مشكلة الشركات والمؤسسات الورقية الجالبة للعمالة فقط دون اضافة أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وسيكون منذ تطبيق القانون وجبا على الشركات تقديم ميزانيات للجهات الرقابية محدد فيها صافي الربح الذي يعتبر الوعاء الضريبي للقانون وبناء عليه ستخرج شركات كثيرة من حلبة التراخيص الوهمية بسبب قانون الضريبة على الدخل .

وقانون الضريبة يفيد البنوك المحلية في تقديم الشركات بيانات مالية حقيقية عند طلب التسهيلات مما يخفف من حدة التشكيك في البيانات المالية للشركات.

ولكن مدى الانعكاسات السلبية في تطبيق قانون الضريبة على الدخل على المواطنين والمقيمين وكيفية معالجة تحصيل الضريبة المضافة بمعنى هل سيتم زيادة أسعار الخدمات لتحميل المواطن والمقيم قيمة الضريبة المضافة عليه أم سيكون هناك ضوابط ومعايير لمراقبة أسعار الخدمات ولذا أعتقد سيكون تطبيق قانون الضريبة على الدخل مخاضا عسيرا سيظهر سلبيات يصعب الحكم عليها مسبقاً .

وأعتقد عدم اقتناع كثير من الشركات والمواطنين بثقافة الضريبة على الدخل قد تظهر قضية محورية تركز في تقديم بيانات مالية غير حقيقية وتبقى هذه البيانات المالية الحقيقية حبيسة الأدراج والبيانات المالية غير الحقيقية للجهة المسؤولة عن تحصيل الضرائب.

ولكن السؤال الأهم هل سيكون تطبيق الضريبة على صافي الربح (الأرباح المحققة وغير المحققة)؟

النهار، ٢١ يونيو ٢٠١٢م

أهمية تطبيق القانون للاستثمار والتنمية

عبدالرزاق عبدالله

ان القانون هو الطريق الذي يسير الأمن على هداة، ويمكن القول بأن القانون هو خريطة الأمن، والأمن الحقيقي يتجلى في تطبيق القانون بالعدل والمساواة حيث تحقيق العدالة من اسمى الغايات في الحياة، وهي الرسالة التي جاء بها الرسل والأنبياء، وتحث عليها كل الأديان والشرائع:

العدل كَالغَيْثِ يَحْيِي الْأَرْضَ وَابِلُهُ
وَالظُّلْمُ فِي الْمَلِكِ مِثْلُ النَّارِ فِي الْقُضْبِ
(جميل صدقي الزهاوي)

فالقانون والأمن ذراعان لجسد العدالة. «فالعدالة دون قوة عاجزة، والقوة دون عدالة طاغية». ولقد روي عن كسروان انوشروان انه قال: «لا يكون العمران حيث لا يعدل السلطان». وكما بينا فان عين الأمن هو تطبيق القانون بالعدل والمساواة وهذا هو أساس التنمية والشريعة الاسلامية وضعت القواعد والمبادئ التي تحفظ الانسان والمال ليؤديا دورهما في التنمية، وهذا ضمن المقاصد الخمس: «حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ العرض وحفظ المال». ونحن في الكويت ولله الحمد لدينا من التشريعات والقوانين التي تعزز الأمن والاستقرار وتحمي وتشجع الاستثمار والتجارة، وتحمي الانسان وممتلكاته.

وقد عني دستور الكويت بترسيخ هذه المفاهيم حيث نص بالمادة (٢٠) على ان «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون».

وأكد الدستور حماية الملكية ورأس المال بل اعتبرهما من المقومات الأساسية للدولة حيث نص بالمادة (١٦) على ان الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعية والثروة الوطنية، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون». بل أكدت المادة (١٨) من الدستور ان الملكية الخاصة مصونة ولا تنزع الا بسبب المنفعة العامة وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون وبشرط تعويض المتضرر تعويضا عادلا.

كذلك تضمن قانون الجزاء ٢٨٢ مادة، وهو قانون شامل يوفر الأمن لكل جوانب الحياة الانسانية بداية من الاعتداء على النفس والمال وانتهاء بحماية البنيان الاجتماعي والاقتصادي والعائدي للفرد والمجتمع.

أما القانون المدني الذي يُعتبر أب القوانين فقد تضمن المبادئ العامة للاستثمار والتنمية وحفظ الحقوق والأموال، فهو يبين العقود وأنواعها وشروط صحتها والأسباب المبطله لها، كما تطرق في المواد ٨١٠ وما بعدها الى حق الملكية ومصادرها وأنواعها ما يتصل بها من حقوق وبين أسباب كسب الملكية، وأفرد مواد خاصة للرهن والامتياز والتنفيذ على الأموال، وهناك مجموعة من التشريعات التجارية وأهمها قانون التجارة وهو قانون عام لجميع الأنشطة التجارية

والاستثمارىة وىشمل أىضا أءكاما تتعلق بالمورصات والسمسرة وعمليات البنوك والأوراق التجارىة والشىكات وىبىن أءكام الافلاس والصلء الواقى، والى جانب هذا القانون العام هناك قوانىن خاصة للوكالات التجارىة وقانون خاص للتراخىص التجارىة، وقانون خاص للنقء والبنك المركزى. ولقء صءر أءىرا قانون هىئة سوق المال وهو ىعتبر انجاز تشرىعى كان القطاع المالى والاستثمارى بحاجة الیه منذ زمن طویل، وىضع الكویة فى مصاف الدول المتقدمة من هىء التشرىعات التجارىة والمشجعة لءذب رؤوس الأموال. ولا تفوتنى الاشارة الى القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠١ فى شأن تنظیم الاستثمار المباشر لرأس المال الأءنبى.

كما ان المشرع أراء ان ىعطى الماستثمر الأءنبى أمانا أكثر لاستثماراته فقءر ألا ىسرى فى حقه أى تعءىل على أءكام القوانىن القائمة ىمس بمصالحه الا اذا كان هناك توسع فى الاستثمار بعء التعءىل فان أءكام التعءىل تسرى على نطاق التوسعة فقط. وللماستثمر الأءنبى حرىة حق ءوویل استثماره كلىا أو جزئىا الى ماستثمر أءنبى آءر أو الى ماستثمر وطنى أو التءلى عنه لشرىكه الوطنى فى حالة المشاركة. كما ان الماستثمر الأءنبى ىستطىع ان ىحول الى الخارج أرباحه ورأسماله والتوویض الذى ىحصل علیه مقابل نزع الملكىة للمنفعة العامة المنصوص علیها فى المادة ٨. كما ان حرىة ءوویل الأموال مكفولة للعاملین الءىر الكویةیین فى المشروع والمتعاملین مع الماستثمر الأءنبى.

كما كفل القانون حق الماستثمر الأءنبى فى الحفاظ على سرىة المءلومات الفنىة والاستثمارىة والمالىة الخاصة فى المشروع وحفظ المبادرات الاستثمارىة ونص القانون على عقوبة الحبس والغرامة لكل من ىفضى سرىة المءلومات التى تكون قء وصلت الى علمه بسبب أعمال وظىفته وتتعلق بالمبادرة الاستثمارىة أو الجوانب الفنىة أو الاقءصاءىة أو المالىة لأى استثمار أءنبى وذلك فىما عءا الأحوال التى ىصرء فىها القانون بذلك.

كل ذلك حرصا من المشرع على ءشجىع الماستثمر الأءنبى واشعاره بالأمان ءجاه أمواله الماستثمرة فى الكویة من المصادرة والاستىلاء وان أسرار المشروع الفنىة مصانة، وىف مأمىن من العبء أو ءسرىب والاستءلال الءىر مشروع.

الا ان هناك جانباً مهماً فى عملىة الاستثمار والءنمىة بحاجة الى مزىء من القوانىن والحماىة الأمنىة ذلك ان شبكة الانترنت صممت فى الأساس لءكون وسىلة لءبءال المءلومات على نطاق مءءود الا أنها أءءت ءءحول بوتىرة متسارعة الى فضاء ءءىء لءبءال المءلومات والى سوق عالمىة للمبءالات والمعاملات التجارىة واتمام الصفقات.

وىف موازاة هذا ءءحول أضحء الحاجة ملءة الى اىءاء الوسائل والتقنىات التى ءضمن أمن هذا ءبءال وءحمى الحقوق عن طرىق تشرىعات اءصافىة ءواكب ءءطور ءءنولوجى وتغطى النقص ءشرىعى.

لذلك نحن بحاجة الى تشرىعات مهمة لمكافءة ءرائم المءلوماتىة ولكن بشرط ألا ىمس هوىة الشءص أو حقوقه أو ىءعرض للحىاة الخاصة أو ىنقص من الحرىات الفردىة والعامة.

الوطن، ٢٣ ىونىو ٢٠١٢م

دكومة الكويت الإلكترونية

د. عبدالعزیز التركي

أصبحت تطبيقات الحكومة الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية للدول ذات الاقتصادات الحرة والطامحة إلى تسويق نفسها كمركز مالي أو تعليمي في المنطقة. فالتحول الهائل في النمو الاقتصادي في دول العالم الأول كان أحد أسبابه الرئيسية التطبيق الناجح لتكنولوجيا المعلومات والمتمثل في تطبيقات الحكومة الإلكترونية والتي ساهمت في تحسين أداء حكوماتها من خلال تطوير بيئة العمل للتخلص من كل أشكال البيروقراطية، وتقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين على مدار الساعة (٧/٢٤)، وتمكين القطاع الخاص - المتمثل في المستثمر المحلي والأجنبي - من المشاركة بشكل فعال في المشاريع الحيوية والتنمية للدولة. أما في الكويت فلم نتمكن - حتى هذه اللحظة - من التعرف على الاستراتيجية أو الأهداف الرئيسية لمشروع حكومة الكويت الإلكترونية ومراحل تنفيذ المشروع والميزانية المخصصة ونطاق الخدمات التي سيتضمنها وانعكاسها على الأداء الفعلي للحكومة (القيادي، الموظف، القوانين وإجراءات العمل، التكنولوجيا المستخدمة). من جانب آخر، لم نجد أي نوع من الحملات الإعلامية الخاصة بتوعية المجتمع وتهيئته لهذه النقلة النوعية الإلكترونية من خلال محو الأمية التكنولوجية بين جميع الشرائح، وعرض إيجابيات الحكومة الإلكترونية المتمثلة في تحويل بيئة العمل الورقية إلى بيئة رقمية، تحسين خدمات الأجهزة الحكومية، وخفض المصروفات، وجذب رؤوس الأموال، وتسهيل عمليات تأهيل وتوزيع العمالة الوطنية والوافدة، وإلغاء نظام الكفيل، ومحاربة الفساد والجرائم المالية، ومتابعة القضايا المنظورة في المحاكم وسرعة البت فيها، وإنهاء الطوابير والواسطات والمحسوبيات، والاقتراع الإلكتروني في الانتخابات والاستفتاءات وتنظيم الدوائر الانتخابية، وسرعة فرز الأصوات، والتعداد الفوري للسكان، فضلاً عن التقارير والأرقام الفعلية الدقيقة التي سيتم توفيرها لمتخذي القرار وللمتخصصين في إجراء البحوث والدراسات والإحصاءات وغيرها من المميزات التي لا يمكن حصرها. فلضمان نجاح هذا المشروع الحيوي، هناك عدة خطوات أساسية ومتناسقة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل متخذي القرار في الحكومة والمجلس، منها: ١ - وضع خطة إستراتيجية ذات مراحل متعددة بالتعاون مع كافة مؤسسات الدولة الحكومية وال نقابات المهنية والرقابية بجانب القطاع الخاص لتقييم ما تم التوصل إليه من بنية تحتية معلوماتية، لتحديد مواطن الخلل ومعوقات نجاح المشروع ووضع آليات المعالجة.

٢ - وضع المشروع ضمن سلم أولويات الحكومة والمجلس، ويقدم كمشروع قانون يصادق عليه المجلس ويلزم الحكومة بتنفيذه ضمن برنامج زمني محدد.

٣ - توحيد أنظمة القياس ومعايير الجودة الإدارية والتقنية والإجرائية من قبل الجهة المنوط بها إدارة المشروع والمتعلقة بتصميم البرامج والتطبيقات وقواعد البيانات وإعادة هندسة إجراءات العمل لضمان فاعلية الربط والتنسيق والأداء بين كافة الأطراف.

- ٤ - انتخاب وتعيين قيادات (وزراء، وكلاء، نواب، مستشارين، مدير مشروع) مؤهلين لديهم القدرة على فهم واستيعاب التكنولوجيا ويدفعون باتجاه الإصلاح الإداري ومحو الأمية التقنية في مؤسساتهم كمرحلة أولى وأساسية لتكامل الحكومة الإلكترونية.
- ٥ - اعتماد خطة إعلامية موجهة إلى موظفي الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين كافة لتثقيفهم تقنياً وإدارياً وتعريفهم بمزايا المشروع ودورهم في إنجاحه.
- ٦ - إقرار التشريعات المتعلقة بوسائل الاتصال الرسمية والمكملة للمشروع كالبريد الإلكتروني (Email)، والتوقيع الإلكتروني (Electronic Signature)، والدينار الإلكتروني (Electronic Dinar) والقوانين الرادعة للجرائم الإلكترونية.
- إن التطبيق الأمثل للحكومة الإلكترونية في الكويت لا يحتاج فقط إلى إنشاء هيئة أو وزارة أو حكومة ظل أو القيام برحلات استكشافية وعقد مؤتمرات ومعارض وتوقيع اتفاقيات، وإنما يتطلب جهداً كبيراً ومتواصلاً، وعملاً دؤوباً ومتناسقاً، وشفافية ومرونة عاليتين، وتنسيقاً مكثفاً بين السلطة التشريعية والحكومة وفريق العمل والقطاع الخاص لتقييم كافة الخدمات والسياسات والقوانين والهيكل التنظيمية القائمة بدقة لربطها ببعض وإدخالها ضمن تطبيقات الحكومة الإلكترونية. إن التباطؤ والعشوائية في تنفيذ هذا المشروع الحيوي الذي يمثل البنية التحتية لمشاريع التنمية، سيؤدي إلى تباطؤ الأجهزة الحكومية، وزيادة البيروقراطية، وتضخم المصروفات الحكومية وبالأخص بند الرواتب. فهل لدى فريق العمل الحكومي والبرلماني (القادم) القدرة على دفع عجلة التنمية ووضع خارطة طريق لهذا المشروع الحيوي؟ الإجابة لدى الناخب الكويتي الواعي والمثقف الذي سيختار الحكومة الإلكترونية على الحكومة التقليدية.

الكويتية، ٣ يوليو ٢٠١٢م

نمو بلا دكومة

عبادة أحمد

إلى أن يقضي الله أمراً في الانتخابات المنتظرة، ستسيل مراكز الأبحاث ووكالات التصنيف حبراً كثيراً في الحديث عن «عدم اليقين» السياسي في الكويت، والخلاف المستحكم بين الحكومة (المستقيلة) ومجلس الأمة (الملتبس الوجود).

لكن في أوساط البنوك والشركات من يعول على مشاريع بمليارات الدنانير حاصلة بالفعل على الضوء الأخضر، ولا تحتاج إلى أي توقيع «سياسي» بعد الآن. فهل يكون الخريف المقبل ربيعاً اقتصادياً معاكساً للتوقعات المتشائمة؟

الحديث هنا تحديداً عن مشروع المصفاة الجديدة والوقود البيئي، اللذين تقارب استثمارتهما مجتمعين نحو ١٥ مليار دينار، أي ما يعادل إجمالي الإنفاق الحكومي الاستثماري طيلة أكثر من ١٥ عاماً.

يقول مسؤولو القطاع النفطي إن أوراق المناقصات للاستشاريين ومديري المشروعين جاهزة للطرح، وثمة وعود صريحة بتنفيذهما اعتباراً من منتصف العام المقبل وحتى العام ٢٠١٧ و٢٠١٨.

هذان المشروعان كفيلاً بتحريك المياه الراكدة مصرفياً، بالكفالات وخطابات الضمانات وفتح الاعتمادات لمقاولي المشروعين. وبالضرورة فإن جزءاً كبيراً من الإنفاق سيعاد تدويره في الدورة الاقتصادية المحلية.

لكن التعويل على المشروعين مشوب بحذر كبير. التجربة الماضية لطرح مناقصة المصفاة الزور قبل سنوات لا تدعو إلى الاطمئنان. من يضمن أن مناقصات المشروعين لن تشهد جدلاً آخر؟ في أوساط البنوك من يلمس قلقاً من الشركات. يُقال إن الكويت لم تعد تؤخذ على محمل الجد حين تتحدث عن المناقصات والمليارات. ويُقال أيضاً إن هذه هي الفرصة الأخيرة لاستعادة ثقة الشركات العالمية بأهلية الكويت لطرح المشاريع.

ثمة ميزة تاريخية للمشاريع النفطية بدا أن الكويت تخسرهما في السنوات الأخيرة. المشاريع النفطية محررة نظرياً من البيروقراطية الحكومية. التنفيذ منوط بمؤسسة البترول الوطنية وشركاتها، التي تعمل بالنظام التجاري. والمفروض أن القرار في هذه الشركات تصنعه طبقة من التكنوقراط، استناداً إلى دراسات الجدوى. والأهم أن هذه الشركات تشكل نوعاً من العازل عن رتابة الروتين في الإدارة العامة.

تلك الميزة لا تختص بها الكويت، بل هي سمة من سمات شركات النفط الوطنية (NOCs) في منطقة الخليج، وهي غالباً ما تعطي الشركات الأجنبية ثقة للانخراط في المشاريع والشراكات. استفادت الكويت من هذه السمة، فكانت «إيكويت». لكن في السنوات الأخيرة تلاشى العازل الذي تشكله الشركات النفطية. سقطت قيمة توقيع «مؤسسة البترول» على خطابات نوايا مشروع مصفاة الزور، وسقطت قيمة توقيع المؤسسة على مشروع الشراكة مع «داوكيميكال». وفي

الحالتين كان توقيع الحكومة هو الذي يلغي توقيع المؤسسة. ببساطة، عاد القرار النفطي إلى يد الحكومة، وتلاشى «العازل» الذي يريح الشركات الأجنبية في التعامل.

أزمة الثقة التي يعانها القطاع النفطي جزء من حالة العقم العامة في الإنفاق العام، لا تستثنى منها وزارة الكهرباء والماء، التي لا تجد سبيلاً لتنفيذ مشروع محطة الزور، ولا تستثنى منها وزارات أخرى عاجزة عن تنفيذ مشاريع بالملايين لا بالمليارات.

الفرصة الآن مواتية لإعادة الاعتبار إلى استقلالية القطاع النفطي، من دون إهدار مكاسب قيم المحاسبة والرقابة.

ليس في الوضع السياسي ما يدعو إلى التفاؤل اقتصادياً. أمام البلاد ثلاثة أشهر - على الأقل - من الغيبوبة الاقتصادية، إلى أن تفرز الصناديق واقعاً جديداً. ولا يبدو أن الهم الاقتصادي يشغل بال الكتل المتصارعة. إنها لحظة سياسية بامتياز.

لكل ذلك يبدو الإنفاق على المشروعات العملاقة فرصة نادرة لعكس وتيرة البطء الاقتصادي. ثمة شرطان؛ أن يخرج القطاع النفطي من أعراض التردد و«الفوبيا» النيابية، وأن تترك بعض مراكز التنفد المركب يسير في أمان الله.

الراي، ١٥ يوليو ٢٠١٢م

التعليم أساس التنمية

د. عبدالعزيز التركي

نقلت وكالة رويترز للأنباء خبر احتفاظ جامعة هارفارد الأميركية بالمركز الأول للعام الثامن على التوالي في الترتيب العالمي للجامعات الذي هيمنت عليه الجامعات الأميركية، والذي أظهر أيضاً تقدماً حققته كل من الصين والسعودية. وجاء في الترتيب الأكاديمي للجامعات العالم الذي ينشر منذ العام ٢٠٠٣ أن الولايات المتحدة هيمنت على القائمة واحتلت ثمانية مراكز من بين أفضل عشر جامعات في العالم، وأيضاً ٤٤ مركزاً من بين أفضل مئة جامعة. وانضم إلى هارفارد في قائمة أفضل عشر جامعات كل من كاليفورنيا وبيركلي وستانفورد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ومعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا وجامعات برينستون وكولومبيا وشيكاغو، كما جاءت جامعة ييل في المركز الحادي عشر. وكانت أفضل جامعة بريطانية هي كيمبردج، لكنها هبطت إلى المركز الخامس في قائمة العشرة الكبار، بعد أن كانت تحتل المركز الرابع العام الماضي، واحتفظت جامعة أوكسفورد بالمركز العاشر. وإجمالاً انخفض عدد الجامعات البريطانية في

قائمة أحسن ٥٠٠ جامعة من ٤٠ جامعة إلى ٣٨ جامعة. كما حققت جامعات من الشرق الأوسط تقدماً منذ العام ٢٠١٠. ودخلت جامعتان سعوديتان قائمة أحسن ٥٠٠ جامعة في العالم بدلاً من جامعة واحدة العام الماضي. والجامعتان هما جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران. كما أظهر الترتيب العالمي للجامعات تقدم الجامعات الآسيوية واحتلالها ١٠٦ مراكز من بين قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة، وأن الجامعات الصينية هي الأفضل أداءً. ودخلت ٣٤ جامعة صينية إلى قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة منذ العام ٢٠١٠ أي أكثر من ضعف عددها في العام ٢٠٠٤.

بمجرد الانتهاء من قراءة هذا الخبر، يتبين لك بكل وضوح العلاقة الطردية بين التعليم والحضارة. فتسيد الولايات المتحدة للعالم جاء نتيجة اهتمامها بالتعليم النوعي والبحث العلمي الذي هو أساس التنمية. فأنشأت أفضل الجامعات وأكبر مكاتب العالم كما فعلت الامبراطوريات السابقة. فدولة الخلافة الاسلامية وصلت قمته عندما اهتمت بشتى العلوم بعيدا عن التطرف، وأقل نجمها وتراجعت حضارتها بمجرد أن أهملت العلم وأحرقت المكتبات وأصبحت أمة لا تقرأ. فلو نظرنا سريعاً لقائمة أفضل ٥٠٠ لوجدنا دولاً ذات اقتصاديات ناشئة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من هذه القائمة وهذا يؤكد العلاقة الطردية بين العلم والتقدم والاقتصاد والقوة والتنمية، وهكذا تقاس الأمم المتقدمة وليس بالتسليح أو حجم مواردها الطبيعية. والسؤال الذي يجب أن نطرحه هنا هو لماذا لا نهتم بالتعليم ونعتبره مدخلاً أساسياً للتنمية ونخطط للارتقاء بمؤسساتنا التعليمية حتى تدخل هذه القائمة التي تعتبر مقياساً حقيقياً للتنمية؟ إن الكويت لديها مقومات وعقول جبارة من أبنائها الذين تخرجوا بتفوق في أعرق الجامعات العالمية ولكن ينقصهم قليل من الاهتمام والدعم حتى يضعوا بلدهم في مصاف الدول المتقدمة. فوفق آخر إحصائية صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، بلغت نسبة الأميين الكويتيين ١,٦ بالمائة وبلغت نسبة عدد الذين لا يحملون شهادة الثانوية العامة في الكويت ٥٨,٨ بالمائة بالنسبة لعدد السكان، بينما بلغت نسبة الحاصلين على الثانوية العامة ٨ بالمائة. أما نسبة الجامعيين فبلغت ٤,٣ بالمائة ونسبة أصحاب الشهادات العليا -فوق الجامعية- ٠,٣٥ بالمائة وهذه أرقام مشجعة من دون الخوض في آلية وطرق جمعها وتحليلها، فإلى متى نسيس قضايا التعليم والبحث العلمي ونجامل الدول الشقيقة والصديقة في اختيار المعلمين! فمخرجات التعليم بعيدة كل البعد عن أدنى درجات الجودة ولا تلبى حاجة السوق من موارد بشرية مؤهلة لتنفيذ خطط التنمية.

الكويتية، ١٦ يوليو ٢٠١٢م

حوكمة مشاريع التنمية

د. عبدالعزيز التركي

لا شك بأن الأزمة المالية العالمية أظهرت أهمية الحوكمة ضمن إطار أنظمة الرقابة والتحكم التابعة للمنشأة (الشركة) بجانب دور الجهات الرقابية في مراقبة السوق والأنظمة المصرفية بشكل فعال لضمان الشفافية الاقتصادية للسوق من خلال دقة المعلومات التي توفرها عن المركز المالي والفعلي للشركات الخاضعة لرقابتها. هذه المبادئ السليمة لحوكمة الشركات تعطي مجالاً لاتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لضمان استمرارية الشركة وصيانتها من الفساد الإداري والإفلاس (كزيادة رأس المال، الاندماج، تعديل الهيكل الإداري، تغيير مجالس الإدارات أو الإدارة التنفيذية، زيادة الاحتياطات، التخارج من بعض الاستثمارات، تنوع الإيرادات، إدارة فعالة للمخاطر..إلخ) لذا كان تركيز الحوكمة على أهمية الدقة في المعلومة ونوعيتها لتفادي أزمات مالية قادمة، سواء على مستوى الشركة أو السوق أو النظام المالي ككل. فالحوكمة تساهم في تخفيض تكلفة رأسمال، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومكافحة الفساد، وزيادة فرص العمل بدلاً من تقليصها، والحصول على تمويل بتكلفة أقل من البنوك بسبب الشفافية وانخفاض درجات المخاطر، ونمو الأرباح التشغيلية، وتنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة -الممثل للمساهمي- والإدارة التنفيذية للشركة، والتي عادة ما تصاحب التطبيقات السليمة والصحيحة للحوكمة والتي تعتمد بشكل أساسي (في جانبها التجاري) على المبادئ الرئسية التي ذكرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتعلقة بحقوق حملة الأسهم، والمعاملة العادلة لهم، ودور أصحاب المصلحة، ومسؤولية مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية. أما في جانب العمليات التشغيلية والتطبيقات ونظم المعلومات، فهناك العديد من الأنظمة الرقابية والمعايير التي يمكن الاعتماد عليها أثناء وضع إطار الحوكمة المراد تطبيقه في الشركة والذي يتطلب جهداً كبيراً ومتواصلاً على مدى سنوات والتي تعتمد على خطوات تطبيقية عدة منها:

- ١ - الحصول على الدعم الكامل والجدي من الإدارة العليا للشركة
 - ٢ - تقييم دليل الإجراءات ومعايير الجودة المتبعة لدى الشركة (أنظمة الأيزو ٩٠٠٠...إلخ).
 - ٣ - قياس مدى التزام أصحاب المصلحة (الإدارة، المساهمين، الموظفين..إلخ) بالأنظمة واللوائح والإجراءات التابعة للشركة.
 - ٤ - تقييم الهيكل الإداري والتنظيمي للشركة للوقوف على الدورة المستندية وآلية القرار.
 - ٥ - تقييم أنظمة التحكم والرقابة الخاصة بنظم وتقنية المعلومات.
 - ٦ - إنشاء إطار الحوكمة الخاص بالشركة بالتوافق مع أصحاب المصلحة.
 - ٧ - نشر ثقافة الحوكمة في الشركة من خلال الرسائل التوعوية، والبريد الإلكتروني، والندوات، والمحاضرات، والاجتماعات، والتدريب المستمر.
- هذا على مستوى الشركات، ولكن في ظل الشراكة التي تطورت أخيراً بين القطاعين العام والخاص بسبب الأزمة المالية العالمية، فقد أصبحت تطبيقات الحوكمة ضرورة قصوى في القطاع

العام الحكومي لإيقاف الهدر في الموارد المالية والبشرية والوقت، ولضمان تطبيق وإدارة مشاريع التنمية بعقلية القطاع الخاص من خلال قيادات وطنية مؤهلة وذات كفاءة عالية، تقوم بمراعاة حقوق المواطنين ومؤسسات الدولة، وتدير مخاطر المشروع بكل شفافية وبأقل الخسائر، وتطبق الأنظمة الرقابية. فإذا لم تطبق الحوكمة، فستتسع الفجوة بين القطاعين، ولن تقتصر على تمويل خطة التنمية بل ستتعاها إلى كل مراحل التنفيذ، مما سيؤدي إلى حوكمة كل أشكال التنمية والإبداع في مؤسسات الدولة.

الكويتية، ٢٢ يوليو ٢٠١٢م

الجامعة وقبول الطلبة

د. عبدالله العويصي

تأملت كثيرا لقضية عدم قبول الأعداد الكبيرة التي تقدر بالآلاف من طلبتنا المتفوقين، والذين بذلوا جهدا وطاقة للحصول على درجات متفوقة تؤهلهم تحقيق أحلامهم وأهدافهم وعلى رأسها دخولهم الجامعة ومتابعة تحصيلهم العلمي، إلا أنهم صدموا بالواقع المرير لإدارة الجامعة برفع نسب القبول. معالي وزير التربية والتعليم العالي أيضا تفاعل مع القضية وحاول إيجاد حلول ولكنها حلول ترقيعية لا تتلاءم مع الحدث، أول سؤال تبادر إلى ذهني في هذه الأثناء هل نحن في الكويت؟! إني أتألم وأرثي حال الكويت وما أصبحنا الآن عليه، فالكويت التي تبني جامعات للدول الأخرى مثل اليمن وغيرها لا توجد بها جامعة، بل مبان قديمة متهاكة لا تصلح أن تكون "مخازن".

ومن سنوات طوال ونحن نسمع عن جامعة جديدة (جامعة صباح السالم) ومنذ سنوات لا نرى إلا سور هذه الجامعة مع الأسف.

واسمحوا لي بمقارنة بسيطة فقبل سنتين لم تكن هناك جامعة الأميرة نورة في الرياض والآن أصبحت من أكبر الجامعات على مساحات شاسعة والتنقل بها بالقطار الداخلي وهي الآن تقبل الطلبة والدارسين وتعمل بكل طاقاتها، فهنيئا لهم، وزد على ذلك إعلان وزارة التعليم العالي السعودي قبول جميع المتفوقين هذا العام.

وقد طالعتنا الصحف صباح هذا اليوم بخبر قبول جامعة الكويت ٧٨٥٩ طالبا وطالبة كويتيين للفصل الأول و١٥٤٠ للفصل الثاني و١٥ طالبا وطالبة من فئة البدون للفصل الأول والفصل الثاني ٨٥ طالبا وطالبة من أصل ١١٠٠٠ متقدم لجامعة الكويت .

بدون شك أن هذه الأزمة التي أمامنا الآن هي دليل قاطع على غياب التخطيط الاستراتيجي والاجتماعي بالكويت، كما أنها كشفت الكثير من الحقائق التي يجب أن نعتزف بها، فكيف لدولة مثل الكويت وهي تعد من أغنى دول العالم ولا يتعدى سكانها المليون ومائة ألف تتعرض لأزمة تعليم، ثم نأخذ شهورا في انعقاد الجلسات والاجتماعات لحلها؟ فمن المسؤول عن هذا الملف؟ ومن الذي قصر في أداء واجبه؟ وهل هم كويتيون يغيرون على هذا البلد ويعملون للصالح العام أم لمصالحهم الشخصية؟ وهل يقومون بواجبهم نحو بلدهم؟ وهل يشعرون بالانتماء له وهو الذي وفر لهم كل ما يريدون؟ نحن في حاجة إلى إجابات عن أسئلة كثيرة، فلماذا لا يخرج لنا أحد المسؤولين ويتحلى بالشجاعة ويشرح لنا؟ أين تكمن المشكلة؟ ولماذا ندخل دائما في أزمات لا تؤدي فقط إلى بطء عجلة التنمية بل هي تأخذنا إلى الوراء كثيرا.

اعتقد أن هناك أكثر من حل في المرحلة الحالية ومنها:

زيادة أعداد المقبولين بحيث تكون الدراسة مساوية

زيادة الكادر التعليمي من خلال ندب الأكفاء من الأساتذة الأكاديميين.

إنشاء جامعة جديدة فورا واعتقد أن الوقت لم يفت على ذلك خصوصا مع وجود مبان جاهزة للتدريس وهي مباني الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في حولي (كلية الدراسات التجارية بنين وبنات) حيث كان من المفترض ان ينتقلوا الى المقر الجديد في الشويخ بداية هذا العام.

الإعلان عن حاجة لكادر تعليمي خصوصا إذا علمنا أن هناك الكثير من الأكاديميين المطابقين للشروط ومن جامعات عريقة ومعترف بها عدا التعلم العالي ومنها (تجمع حملة الدكتوراه) وهم تنطبق عليهم الشروط.

إبتعات من لم يتم قبولهم على نفقة الحكومة في بعثات سواء داخلية أم خارجية خصوصا إذا ما أدركنا أن التقصير ليس من الطلبة بل من الجامعة التي لم تكلف نفسها عناء التخطيط المستقبلي لقبول هذه الأعداد. والكويت تستحق الأفضل.

عالم اليوم، ٢٤ يوليو ٢٠١٢م

التغيب عن العمل وآثاره على الإنتاجية

المستشار د. محمود ملحم

ان انتشار التغيب عن العمل، شكل ظاهرة مرضية في المجتمع العربي، وقد اصبحت من الموضوعات الحديثة التي تشغل بال المفكرين والمتخصصين نظرا لاهميتها ليس فقط في مجال علم الاجتماع وانما ايضا في مجالات علم النفس وادارة الاعمال وادارة الافراد، وللوقوف على اهمية هذا الموضوع اثرنا في مقالاتنا السابقة الحديث عن الرقابة الادارية ومدى اهميتها، لنستكمل البحث في موضوع التغيب ومدى ارتباطه بتأخر الانتاجية وجعله المنفذ والباب لكافة التطورات الاقتصادية، وهو الروتين الاداري في المجتمعات العربية، فغياب الموظف، هو الانقطاع عن العمل بسبب طارئ خارجي عن ارادة الفرد يجعله محميا من الناحية القانونية، وهو حق مقدس له للراحة، بينما التغيب هو ان تكون هناك ارادة بالانقطاع عن العمل، وهذه الارادة متوافرة بكثرة للأسف في مجتمعاتنا مثل ارادة عدم الاستيقاظ صباحا، ارادة خلق عمل اثناء الدوام وغيرها، وتكمن المشكلة في ان التغيب عن العمل قد ينشأ ويعبر عن اسباب مفتعلة او غير مفتعلة، ومن تعاريف التغيب كما عرفها سارجنت فلورنس أنه الوقت الضائع في الادارة العامة والخاصة بسبب تغيب العاملين، هذا التغيب الذي يمكن اجتنابه، عن طريق فرض رقابة ادارية تتوافق مع المستوى المهني للموظف، ولا يدخل ضمن مفهوم التغيب الوقت الضائع بسبب اضراب العمال او بسبب اغلاق الشركات او بسبب التأخير لمدة تصل الى ساعة واحدة او ساعتين مثلا بل التغيب المؤثر هو اعتياد الافراد الغياب لفترات طويلة تحت مسميات عديدة وبحراسة قانونية وحماية ادارية فندخل بعدها مباشرة الى الانتاجية السلبية والتأخر، وقد قام وليام بتعريف التغيب بأنه الشكل العام للفاقد البشري والقصور من جانب العمال في الحضور للعمل في الوقت الذي من المفروض ان يكون العمال في العمل، ان عدم حضور العامل ليمارس عمله في الوقت المحدد الذي من المفترض ان يكون فيه موجودا ليؤدي العمل طبقا لنظام الانتاج بدأ يأخذ حيزا مهما من الاهتمام وبخاصة بعد ان اصبح يشكل عائقا مضرا الى حد كبير ولا بد من التعامل معه بشكل فعال، فهذا التغيب يؤدي الى فقدان الكفاءة والفعالية فضلا عن تسببه في وضع ضغط كبير وغير ضروري على الزملاء في العمل، ناهيك عن ان الموظف المتغيب يصبح بمرور الوقت آلة تحضر لاثبات الحال بعدها يدخل المفهوم السلبي للموظف المنتج، ففي الدراسات التي اجريت في فرنسا حول مفهوم الانتاجية وتطورها، وجد علماء الاجتماع ان التركيز والمثابرة على العمل اهم الدعائم التي بنيت عليها خططهم العشرية للتطور والنهوض، واذا كانت الازمات التي عصفت بالدول العربية افقدتها الحماسة ودفعت بموظفيها وعمالها الى التغيب، فان الانتاجية تبقى دائما منتظرة على مفترق الطرق، تتربص باقتصاديات اصبحت مهترئة من الاساس، واذا كان الموظف والعامل لا يعي المسؤولية الملقاة على عاتقه من خلال ممارسته للعمل الذي هو وطني بامتياز، فالسلام على الوطن الذي ينتمي اليه.

الأنباء، ٣١ يوليو ٢٠١٢م

المجالس واللجان والأموال الصامتة

د. يعقوب أحمد الشراح

منذ أمد بعيد والحكومة تشكل اللجان والمجالس لدراسة المشكلات الكثيرة حتى أصبحت هذه اللجان مهنة من لا مهنة له، فما أن تظهر مشكلة أو دراسة فكرة حتى نجد إحالتها إلى اللجان للدراسة!! هذه اللجان والمجالس زادت مع الزمن حتى أصبحت اليوم مئات اللجان منتشرة في كل جهة حكومية تريد مساعدة الإدارة الحكومية لكنها من دون أن تدري رفعت مستوى المعاناة أمام ظاهرة إدارية غريبة لا مكان لها عند الأمم الأخرى التي ترى بأن كثرة المجالس واللجان مضيعة للوقت، وضحك على الذقون، وهدر للمال العام، وفساد له وجه آخر غير مألوف لأنه يسري في الخفاء، ويلقي دور الأفراد في مؤسسات الدولة عن القيام بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم.

هل المئات من اللجان والمجالس في الأجهزة الحكومية وخارجها ظاهرة ترفية يطبخ فيها سبل التنضيق لمن يريد أن يستفيد، أم أنها ضرورة وطنية تصب في حاجة الدولة الفعلية للعقول المستتيرة والعبقريات المستترة كي تقدم للدولة ما تعجز عن تقديمه عشرات الآلاف من العاملين في أجهزة وإدارات وأقسام الجهاز الإداري للدولة؟ ولقد وجد أن الكثير من الأعمال تتعطل بسبب تضارب الاختصاصات والأدوار بين اللجان والمجالس والجهاز التنفيذي للحكومة، كما أن نتائج أعمال هذه اللجان والمجالس غالباً لا تنفذ من الأجهزة التنفيذية لأسباب كثيرة. أما من الناحية القانونية فإن هذه اللجان والمجالس تعمل في غياب قانون عام من الدولة ينظم أعمالها ومسؤولياتها والمصروفات على أعضائها. فبعضها وقتيه والأخرى أبدية، والبعض الآخر تأخذ صفة التكوين الإداري الذي هو جزء من هيكل الوزارة رغم ما يؤدي ذلك من مخالقات قانونية لعدم خضوعها لأحكام العمل في الوزارة أو لنظام مجلس الخدمة المدنية. والمؤسف أنه برغم مرور سنوات طويلة من عمل هذه اللجان والمجالس إلا أن أحداً لا يعرف إنجازاتها، ومدى ما تنفذ من توصياتها، وكم من الأموال صرفت على هذه اللجان والمجالس؟ فهذه اللجان والمجالس بلاشك تمثل قطاعاً حكومياً آخر موازياً لأعمال الوزارات، خصوصاً في المهام التي توكل إليها رغم أن هذه الأعمال هي من اختصاصات الوزارات ذاتها، ولا تستدعي أن يقوم طرف آخر بالعمل نيابة عنها.

تشير التقديرات إلى أن هذه اللجان والمجالس لها أيضاً تفرعات أخرى من اللجان تتشكل على نحو مريب. فمثلاً هناك مجالس عليا تخص كل جهة أو وزارة حكومية، هناك أيضاً لجان عليا تخص أعمال الوزارة، فلا يعرف احد الفرق بين المجلس الأعلى واللجنة العليا؟ فمن المجالس العليا مجلس الدفاع الأعلى، والمجلس الأعلى للخصخصة، والمجلس الأعلى للبتترول، والمجلس الأعلى للمرور، وللمعاقين، وللتعليم وللبحث العلمي، وللبينة وهكذا. ومن اللجان العليا لجان التعاقدات والامتحانات والجنسية والبدون، واستكمال تطبيق الشريعة الإسلامية وغيرها. والسؤال الذي يدور في الذهن ما دور الوزارات إذا كانت أعمالها تحال إلى المجالس واللجان؟ إن

كثرة اللجان أدت إلى اعتقاد عام بأنه إذا أردت أن تقتل أي موضوع مهم ما فعليك إلا أن تحوله إلى اللجان!! أو إذا أردت أن تتجنب المسؤولية في اتخاذ قرار مهم في الوزارة فإن إحالتها إلى اللجان أو المجالس مبرر لإطالة أمد الدراسة، وبالتالي نسيان الموضوع.

نتمنى على جهاز الخدمة المدنية في الدولة أن يراجع فوضى هذه المجالس واللجان وان يضع قانوناً منظماً للمجالس الأساسية الضرورية التي تستدعي وجودها كمجالس ثابتة لها مهام محددة بقانون. أما اللجان الوزارية الكثيرة والتي أصبحت كالذباب تتكاثر بكل سهولة من دون سبب ومبرر سوى التفتيح وتعطيل مصالح الناس، والتداخل مع أعمال الأجهزة الحكومية. فلا بد من وقفها ومنع تشكيلها بالصورة القائمة، خصوصاً وأن الكثير من الشبهات تدور حولها، وبالذات في ما يتعلق بهدر المال العام.

الرائ، ٣١ يوليو ٢٠١٢م

الخبر الخطير الذي مر مرور الكرام حسن مصطفى الموسوي

خبر نشر قبل شهر ومر مرور الكرام، ألا وهو ”استمرار وقف تصاريح العمل لأجل غير مسمى“ بهدف تنقية سوق العمل المتخم بالعمالة حالياً فضلاً عن الحد من العمالة غير الضرورية، والخطير بالموضوع- حسب ما نشرته ”القبس“ - هو تصريح مصدر بالوزارة بأن تقدير الاحتياج في جميع إدارات العمل بلغ أكثر من مليوني عامل بجميع مؤسسات الأعمال! هذا يعني بأن هناك خلافاً كبيراً في سوق العمل، والوزارة لن تستطيع وقف تلك التصاريح إلى ما لا نهاية، وعندما تفتح الباب من جديد فإن ذلك سيعني مزيداً من الوافدين، ومزيداً من الضغط على الخدمات والازدحام المروري، ولذلك، تجب معالجة الخلل بالتركيبة السكانية عبر سن تشريعات تجعل القطاع الخاص أكثر جاذبية للمواطنين من القطاع العام، وتجعل العمالة الوطنية أرخص لأصحاب الأعمال من العمالة الأجنبية، وبغير ذلك لن تحل المعضلة المرورية مهما قامت الدولة بتوسعة الشوارع.

المصيبة أن الحكومات السابقة ”الرشيدة جداً“ قالت في خطة التنمية إنها ستخلق ١٤ ألف فرصة عمل في القطاع الخاص ”سنوياً“ بينما على أرض الواقع كانت ترزخ لمزيد من الابتزاز النيابي والنقابي لزيادة رواتب القطاع العام بشكل فوضوي وكارثي، مما أدى إلى هجرة معاكسة

١٢٤ ألف مواطن من الخاص إلى العام، مما ينبئ بشبح بطالة قادم في السنوات القليلة القادمة مع قدوم نصف مليون مواطن إلى سوق العمل خلال العقدين القادمين، ومع تحذير آخر تقرير للبنك الدولي بأن بند الرواتب في الميزانية العامة للدولة سيلتهم كامل إيرادات الدولة النفطية بعد خمس سنوات فقط!

طبعا مثل هذا الموضوع المهم والحيوي الذي يمس مستقبل الأجيال القادمة لا يلقي بالا ممن يسمون أنفسهم بدعاة الإصلاح ومحاربة الفساد وحماية المال العام، بل نجدهم على النقيض من ذلك لأنهم يشجعون على المزيد من الصرف العشوائي على الرواتب والبدلات غير المستحقة في القطاع العام لأن "الجمهور عاوز كده"، ولأن الكرسي الأخضر ثمين جدا وغال على قلوبهم. فما دامت الدولة الربيعية هي السائدة وسياسة تدليع المواطن من المهد إلى اللحد، وحقنه بإبر التخدير النفطية، فلن نتج مجلسا يصارح الناس ويسمعهم ما لا يريدون سماعه، بل سنجد نوابا يدلعون المواطن، ونوابا يثيرون النعرات العرقية والطائفية بكل سخافة، وآخرها النائب السابق الذي تحدث عن خطورة الخبز الإيراني، ثم مسح تغريدته بعدما صار مثارا للسخرية والاستهزاء. ف"هيك شعب بدو هيك نواب"، وإلى مزيد من التنمية والازدهار في ظل منتجات الانتخابات المتخلفة.

الجريدة، ٢ أغسطس ٢٠١٢م

«التعليم العالي».. لماذا اندر؟

خليل علي حيدر

إذا تأملت المؤسسة الجامعية في أي دولة عربية، وجدتها في معظم الأحيان مؤسسة نخبوية منعزلة عن المجتمع وغير متفاعلة مع مشاكله وتوجهاته، دع عنك أن تكون رائدة في مجال تحديث المجتمع أو تطوير الاقتصاد والتنسيق مع الوسط الزراعي أو الصناعي أو غيره وتجدها في أحيان كثيرة مؤسسة مسيسة، تكاد تكون من مراكز الاستخبارات، ليس لها من التقاليد الأكاديمية والحرية الفكرية إلا أقل القليل. وفي دول أخرى تجدها تزخر بالفساد المالي والإداري والتنفيذ والمحاباة، وتجدها الأساتذة غير مؤهلين أو مرتزقة أو مجرد امتداد للحزب الحاكم وأجهزته الإعلامية.

وإذا نجت الجامعة من كل هذه الظواهر والمظاهر، والأعراض والأمراض، وجدتها مزدهمة متخلفة شحيحة الأماكن، بلا مكتبة عصرية ولا مختبرات تستحق الاسم.

ولا يعني هذا ان الاستاذ الجامعي لا يحاول الارتقاء بمجتمعه او تحسين احواله. ولكنه يعاني بدوره من ضغوط مجتمع تقليدي محافظ، او مجتمع يقوده حزب او تيار، او تتسلط على مقدراته «زعامة تاريخية»، يندر ان يوجد بها الزمان!! ولكن الجامعات لم تعد كلها بيد الدول والحكومات والانظمة بل اصبح الكثير منها خاصاً يشرف عليها «مجلس ادارة».

ولكن هذه «الخصخصة» كما تسمى في المشرق، او «الخصوصية» كما تسمى في المغرب، لاتعنى ان الجامعة حرة حقاً، او انها تلعب دوراً متميزاً في اي ميدان.. بالضرورة. فالكثير منها «ثانويات اكااديمية»، ومؤسسات للربح والاستثمار، وهي على الدوام، حريصة على الابتعاد عن المنغصات ولهذا لن يكون اي منها «او كسفورد» او «هارفرد» و «بيل».. الا ربما بمعجزة!
هذه الصورة المؤسسة التي رسمناها للواقع الاكاديمي في العالم العربي، عبرت عنها الباحثة الاماراتية، د. رفيعة غباش، بأسلوب اكثر دقة وربما اكثر تفاعلاً، ولكن النتيجة في الحقيقة.. واحدة!

تقول د. غباش في ورقة مطولة لها عن التعليم في العالم العربي والتعليم العالي ودورهما في التعبير الاجتماعي، نشر ضمن اوراق كتاب «التحولات الراهنة» الصادر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧، انه من خلال التجربة العملية في الجامعات العربية والخليجية، «يتضح ان قصور دور الجامعة، نتيجة معوقات وممارسات من داخل الجامعة، وكذلك من المجتمع المحيط بها».

وتورد الباحثة النقاط والملاحظات الآتية.

١- غياب تأثير الجامعات في حركة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، لضعف فاعلية بحوث تقييم حاجات المجتمع ومتطلبات السوق، بالإضافة الى غياب ترويج الجامعات وتسويق ماتملكه من قدرات وخبرات وطاقات بشرية وغيرها.

٢- غياب التشريعات او النشاطات التي تبحث في اسباب التميز والابداع لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية وكيفية اكتشافها.

٣- تعطي الجامعة الاهتمام الاكبر للتدريس على حساب البحث العلمي وخدمة المجتمع، كما يعتمد استمرار عضو هيئة التدريس عاملاً في جامعته على قدرته في التدريس، حتى لو لم يمارس البحث العلمي على الاطلاق. «فقد تجد عضو هيئة تدريس يجري بحثين في العام الجامعي، وآخر لم يكمل بحثاً بدأه منذ ثلاث سنوات، وعضواً ثالثاً لم يجر بحثاً منذ تعيينه، وهو على وشك التقاعد».

٤- لايتعدى دور الجامعة التوفيق والمحافظة؛ فهي تتكيف مع ما هو سائد في المجتمع من قيم وثقافة وعادات، ولذلك، تضيف الباحثة، لم يكن هذا الدور مصححاً او مطوراً او معالماً لما هو قائم، بينما المفروض ان تقود الجامعة حركة المجتمع الى ما هو افضل.

٥- لاتتمتع الجامعات العربية عموماً باستقلالية مالية أو ادارية حقيقية، وما لم يحدث ذلك فلن تكون مؤسسات التعليم العالي رائدة في تحقيق الاهداف والغايات الوطنية المنشودة.

٦- هناك ندرة وعدم تكامل في البيانات حول اعداد العاملين في البحث العلمي والتطوير على

مستوى العالم العربي. وما ينطبق على الدول العربية ينطبق بالضرورة على الجامعات الموجودة في دول مجلس التعاون.

٧- ليس هناك احصاءات دقيقة حول عدد الابحاث التي ينشرها الباحثون في جامعات دول مجلس التعاون في التخصصات المختلفة، ولاعداد الكتب التي يؤلفونها.

٨- هناك انخفاض واضح في تمويل البحث العلمي من قبل القطاعات الانتاجية والخدمية في البلدان العربية، ويستهلك معظم التمويل الذي تقدمه الحكومات للمؤسسات التعليمية في الاجور، وينسب تصل احيانا الى ٨٩٪، كما يتسم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والمراكز المرتبطة به بالطابع الاكاديمي عموما.

وتستحق الفقرة الاخيرة من ملاحظات الباحثة بعض التركيز، فهذه البحوث عادة يطغى عليها التنظير والعبارات الاكاديمية والتهرب من المشاكل الحقيقية في الجامعة والحياة العامة. ولا تشير هذه الدراسات الى حقائق الواقع ومسؤولية الموظفين الحكوميين مثلا أو الاساتذة أو الهيئات المختلفة. وهكذا، وعلى الرغم من المبالغ الطائلة التي تصرف على هذه «الدراسات»، وفخامة الورق والتجليد ومظاهر الاحتفاء، لا يلتفت اليها احد ولا تؤثر في الواقع الجامعي. ولو راجعت ارشيف أي جامعة في الدول العربية، فسترى اكداسا من هذه الاوراق والدراسات، التي كلفت الجامعات والدولة الملايين، وتحولت الى مجرد رزم ميتة من الاوراق فوق الرفوف. تقترح د.غباش عدة حلول لتحسين مستوى التعليم الجامعي في العالم العربي، أود الإشارة الى اثنين منها، فهي تدعو اولاً الى ضرورة تحسين مكونات البيئة السائدة في مؤسسات التعليم العالي، اذ كيف يتميز الباحث أو عضو هيئة التدريس عندما يعمل في جامعة اجنبية لفترة عام جامعي أو فصل دراسي خلال اجازة تفرغ علمي، بينما لم يكن يعرفه احد أو يسمع به قارئ أو باحث في وطنه على الرغم من انه كان قد قضى اكثر من عقد من الزمن في جامعته الام؟

وملاحظة الباحثة هذه تتكرر باستمرار مع الكثير من الاساتذة المعارين من الجامعات العربية وربما بعض جامعات دول العالم الثالث. فما ان يصل الواحد منهم الى تلك الجامعات ويجد نفسه في تلك البيئة الحرة الخصبة في اوروبا أو الولايات المتحدة، ويحتك بالحياة اليومية المنتجة للافراد العاديين وللنخبة، حتى يكتشف امكانياته الدفينة، وتنتعش في كيانه ملكة الابداع! وينطبق هذا كذلك على الاكاديميين العرب المقيمين هناك بشكل دائم، والاسماء كثيرة، حيث يبدع الواحد منهم اضعاف اضعاف زميله في أي جامعة عربية.

وتطالب د.غباش ثانياً، بأن تتمتع الجامعات العربية بالاستقلالية التامة في ادخال الاصلاحات المناسبة لها والمتوافقة مع توجهات السوق، ولها ان تضع نظام الحوافز الخاص بها، في اطار منافستها الجامعات الاخرى لضمان تحسين نوعية التعليم الذي تقدمه، وفي الوقت نفسه الحصول على عائد اكبر.

ولكن كيف يمكن للجامعة التي تطالب بها الباحثة، ان تكون «مستقلة» في البيئة العربية، وهي غالباً ما تعتمد على الدولة في تمويلها؟ ان الجواب يكمن في الجامعة المستقلة عن الدولة والتي تملك ميزانية ضخمة تبعد عنها شبح الضغوط والتدخل والابتزاز. وفي دول الخليج والعالم

العربي اموال ورجال اعمال من النوع النادر على ايجاد مثل هذه الجامعات، ولكننا للأسف ما زلنا في اول الطريق.

ومشكلة الاستاذ الاكاديمي والباحث عموما في البلدان العربية ليست تحسب في المال والضمان، ومشاكل السلطة السياسية. بل عليه كذلك مداراة الشارع والتيارات السياسية التي كما قلنا في بداية المقال تهدد الجامعة والنظام القائم.. معا! معظم الحكومات، من جانب ثان، لا ترى في الجامعة والثقافة معركة تستحق الزوابع والمشاكل. وتكتفي بأن تكون الجامعة امتدادا لبقية مؤسسات التعليم القائمة، ومكانا يتكسب فيه الطلاب استعدادا للتخرج والحصول على الوظيفة الحكومية، وربما في احيان غالبية، عدم الحصول عليها.. وكفى الله المؤمنين شر القتال! بقي ان نتساءل في الختام: من يقود الآخر الجامعة أم المجتمع؟ والجواب.. للأسف.. واضح!

الوطن، ١٥ أغسطس ٢٠١٢م

نقابة النفط.. الشرهة مو عليكم

خالد عبدالله العوضي

قبل أيام وجّه رئيس نقابة العاملين في أحد القطاعات النفطية الحكومية الأخ محمد الهاجري رسالة شديدة اللهجة إلى وزير النفط السيد هاني حسين، يحذّره فيها من العبث بمكافأة المشاركة بالنجاح، التي يحصل عليها كل العاملين في القطاع النفطي من دون استثناء لمجرّد أن الدولة ربحت من بيع نفطها الذي هو ملك للجميع، وليس فقط ملكا للعاملين في القطاع النفطي. وأيضا ينبّهه فيها إلى أن أي نقصان في «المستحقات» سيعتبر انتهاكا لحقوق «العَمال»! ولا أعلم أي عمال هم هؤلاء، ومعدّل رواتبهم ومنافعهم تصل إلى خمسة آلاف دينار شهريا، قلة فقط من الـ ١٧ ألف موظف في قطاعات النفط المختلفة هم من يستحقونها، وإن ذلك إن حدث فإن النقابة التي لم تستح في السابق، ولن تستحي مستقبلا، ستصل إلى سقفها الأعلى في مواجهة مثل هذه القرارات.

كتبت بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٢ مقالا بعنوان «قبل أن تتجدد موجة الإضرابات» وجّهت فيه حديثي إلى حكومتنا، وطلبت إليها أن تستبق الأحداث وتقوم بالتخطيط ودراسة كل ما يتعلق برواتب وكوادر وزيادات موظفي الدولة والهيئات والمؤسسات التابعة لها بما يحقق المصلحة العامة، وذلك قبل أن تبدأ موجة إضرابات وتهديدات جديدة لا تبقى شيئا من «برقان» ولا تذر. ولكن

وعلى ما يبدو، فإن حكومتنا لديها ما هو أهم من حسن الإدارة، ومن التخطيط للمستقبل، ومن العزم على تغيير نهجها الذي اتبعته على مدى عقود، وأوصلنا إلى ما نحن فيه اليوم، ألا وهو الكرسي الذي تجلس عليه، لذلك فلا غرابة في أن يخرج علينا الأخ الهاجري ليهدد بالويل والثبور وعظائم الأمور، إن فكر كائن من كان بالتعرض لمستحققات «عمّال» القطاع النفطي، غير العادلة برأي أغلب المختصين لأسباب كثيرة لا مجال لسردها في هذه العجالة. ولكن لم لا يهدد السيد الهاجري، وحكوماتنا المتعاقبة لم تتعلم من تجاربها السابقة. ولم لا وهي التي عقدت حلفا غير قابل للنقض مع سياسة رد الفعل، و«الهنون أبرك ما يكون». وأخيرا وليس آخرا، لم لا وحكومتنا «الرشيدة» تؤمن إيمانا لا يداخله الشك في البركة، التي تعتمد عليها اعتمادا كليا في إدارتها لمصالح البلاد والعباد. فالشرهة إذن ليست على العاملين في القطاع النفطي، ولا على رئيس إحدى نقاباتها، ولا على كل من سيحذو حذوهم مستقبلا، وإنما الشرهة على سوء الإدارة الحكومية التي ما فتئت تشغل بكل شيء إلا ما تشغل به حكومات الدول التي تسعى لرفاهية حقيقية لمجتمعاتها.

القبس، ٢٦ أغسطس ٢٠١٢م

أين تذهب الفوائض المالية؟!

د. بدر الديحاني

أليس غريباً أنه في الوقت الذي تتراكم فيه الفوائض المالية الضخمة نجد أن طلبات الإسكان قد وصلت إلى مئة ألف طلب مما يعني أن قرابة ٥٠٠ ألف مواطن (نصف عدد السكان تقريبا) ما زالوا ينتظرون الحصول على سكن دائم؛ مع الأخذ في الاعتبار أن فترة انتظار السكن تتعدى ١٥ عاما؟

تتوافر لدينا كل عام فوائض مالية هائلة قدرت هذا العام بما يفوق ١٠ مليارات دينار، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي، أي أنها نتيجة لعوامل خارجية وليست بسبب حسن إدارة الحكومة لمواردنا المالية، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: ترى أين تذهب هذه الفوائض المالية الضخمة؟

أليس غريباً أنه في الوقت الذي تتراكم فيه الفوائض المالية الضخمة نجد أن طلبات الإسكان قد وصلت إلى مئة ألف طلب مما يعني أن قرابة ٥٠٠ ألف مواطن (نصف عدد السكان تقريبا) ما زالوا ينتظرون الحصول على سكن دائم؛ مع الأخذ في الاعتبار أن فترة انتظار السكن تتعدى ١٥ عاما؟ ليس ذلك فحسب بل إن معدلات البطالة في ازدياد عاما بعد آخر، إذ بينت آخر إحصائية رسمية أن ١٩٠٦١ مواطنا ينتظرون الحصول على فرص وظيفية؛ علما أن فترة الانتظار قد

تصل إلى عامين، كما أن هناك بحدود ٢٣ ألف أسرة تتلقى مساعدات اجتماعية من وزارة الشؤون الاجتماعية وبعض الأسر مسجلة على قوائم "بيت الزكاة"، ناهيك بالطبع عن سوء الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وتآكل البنى التحتية، حيث إن آخر مستشفى أنشئ كان قبل ٣٠ عاماً، وأغلب مؤسسات وأجهزة الدولة لا تزال منذ نصف قرن أو يزيد في مبان مؤقتة وبعضها مؤجر في عدة أحياء سكنية، فكلية جامعة الكويت، مثلاً لا حصر، وهي الجامعة الحكومية الوحيدة، موزعة بين مبان عدة في مناطق سكنية مختلفة، وبعضها مدارس قديمة، ولا أحد يعرف متى سينتهي الحرم الجامعي الموعود في "الشدادية" الذي لم يحاسب أحد حتى الآن على عملية عدم إنجازه في الوقت المحدد!

لقد بين الاستجواب الأخير لوزير المالية السيد مصطفى الشمالي جزءاً بسيطاً جداً من الصورة، إذ اتضح كيف تدار المالية العامة للدولة؟ وأين توجه الثروة؟ ولمصلحة من؟ مما يؤكد أن هناك خللاً كبيراً في عملية توزيع الثروة يتطلب قيام الحكومة بصياغة سياسات عامة جديدة لتصحيحه، فلو ترك ليستمر فسيقضي على الطبقة الوسطى في المجتمع التي تتحمل بجانب الطبقة الفقيرة تبعات السياسات العامة غير الرشيدة لتوزيع الثروة، وهو الأمر الذي ينتج عنه عادة زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتأثير السلبي في التطور الديمقراطي، وكما قال اللورد البريطاني وأستاذ الاقتصاد السياسي روبرت سكيدلسكي في مقاله المنشور في "الجريدة" بتاريخ ١٥-٨-٢٠١٢ "... إن الموقف غير المكترب إزاء عملية توزيع الدخل يشكل في حقيقة الأمر وصفاً أكيدة لنمو لا ينتهي، حيث يحرز الأثرياء وأصحاب الثراء الفاحش تقدماً متواصلًا عن بقية الناس.

ومن المؤكد أن هذا خطأ لأسباب أخلاقية بل حتى عملية، فهو من الناحية الأخلاقية، يجعل الأمل في حياة طيبة بعيداً عن منال أغلب الناس، ومن المحتم على الجانب العملي من الأمر أن يؤدي هذا الموقف إلى تدمير التماسك الاجتماعي الذي تستند إليه في نهاية المطاف الديمقراطية، بل حتى أي شكل من أشكال المجتمعات السلمية الراضية".

الجريدة، ١٠ سبتمبر ٢٠١٢م

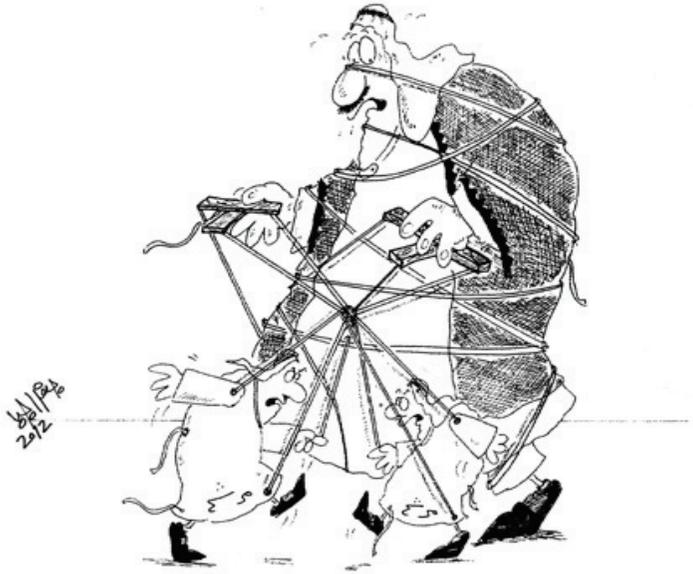
الكويتيون ليسوا فاسدين سعود السبيعي

لماذا الفاسدون في الكويت دون سائر البلدان والجزر لهم نصيب كبير من الشهرة وتقام من أجلهم الندوات وتديج في سيرتهم المقالات ولا تزيدهم تلك الموالد والهجمات إلا خلودا في الأرض وتمكيننا في السلطة وكأنما التعريض بهم ونقدهم ما هو إلا أوسمة نصر ونياشين فخر حتى وصل الناس إلى يقين بأن ما يقال عنهم من انتقاد وفضائح ما هو إلا شهادة بنزاهتهم وكفاءتهم وهذا يقودنا إلى احتمالين: إما ان تلك الاتهامات كاذبة ومحض افتراء أو ان الفاسدين يملكون ذكاء خارقا يحميهم من كل دليل يستخدم ضدهم او أنهم مجموعة من الأشباح تستخدم السحر والجن دون ان يكون لهم اثر يدل على هوياتهم وتجاوزاتهم، وما يدعو للأسف ان النواب والإعلام خلقوا صورة عامة للرأي العام وكأن الشعب الكويتي مجموعة من اللصوص والفاستدين لا يوجد بينهم شريف، ومما ساعد في ذلك انه لا يوجد احد من النواب او الكتاب قد أشاد يوما بأحد الموظفين الشرفاء من أهل النزاهة والكفاءة وما أكثرهم في الكويت، فمن الظلم ان تقام الندوات لذكر مساوئ الفاسدين ولا تقام الندوات ولا تكتب المقالات من اجل الإشادة بالمبدعين من أبناء الكويت وما أكثرهم عددا في القطاعين العام والخاص. ولكن ما يدعو للأسف ان الموظف المبدع والمسؤول الكفؤ لا يحظى بالتقدير المعنوي من الرأي العام ولا تسلط عليه الأضواء بالقدر الذي تسلط على غيره من الفاسدين، فيا ليتنا كما نقوم بالتشهير بالفاستدين نقوم أيضا بالإشادة بالرائعين والمبدعين فهم أولى بالإشادة والتقدير والتوقير ولكن يبدو ان شهيتنا للنقد أكثر حماسا من شهيتنا للاستحسان فعيوننا أصبحت كعيون الذبابة لا ترى الا ما هو قبيح فلماذا لا تكون كعيون النحلة لا ترى إلا ما هو جميل؟! فالجمال لدينا أكثر من القبح ولكن الحديث عن الفساد والمفسدين طال واتسعت دائرته لتشمل الجميع وكأنما أصبحنا نقوم «عاد وثمود» لا يوجد بيننا أقوام صالحون علما بأن الواقع بخلاف ذلك تماما فالشعب الكويتي في غالبية العظمى أهل خلق ودين، والصالحون والخيرون فيه هم السواد الأعظم من الشعب فهم الغالبية في كل وزارة ومؤسسة وليس صحيحا هذا التشاؤم المبالغ فيه الذي يسيء إلى الكويت دولة وشعبا، وما الفاسدون إلا قلة قليلة لا تمثل نسبة تذكر وحالنا أفضل من حال بلدان العالم فالفساد موجود منذ خلق البشرية وسيستمر إلى ان يرث الله الأرض ومن عليها فالله سبحانه وتعالى قال في كتابه الكريم (ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها) وكما أسلفت في بداية المقال مشكلتنا اننا لا نتذكر أصحاب النزاهة والكفاءة بالقدر الذي نتذكر به أصحاب الفساد فلو اننا ركزنا على منجزات المبدعين وذكرنا محاسن المجتهدين لشعر الناس بالارتياح والفخر والاطمئنان بأن هناك الكثير من أبناء بلدهم يملكون من القيم والمبادئ ما يجعلنا نتباهى بهم، فالكويتيون شعب عظيم وودود ولن تؤثر في سمعتهم قلة قليلة من الفاسدين ولكن أكرر ندائي للجميع بأن اذكروا محاسن المخلصين مثلما تذكرون مساوئ الفاسدين.

الأنباء، ٢١ سبتمبر ٢٠١٢م

القسم الثالث

الفساد السياسي و ترشيح الأداء البرلماني



لماذا تصوت لنائب مرتش ومزور ومخالف للقانون؟ سلطان شفاقة العنزي

أتى الحل بعد انتظار طويل، وستشهد البلاد قريباً انتخابات مجلس الأمة. وبهذه المناسبة أوجه سؤالاً لأعزائي القراء: لماذا يصوت البعض منا لنائب مرتش ومزور ومخالف للقانون؟ لا أؤمن من يجهل الحقائق، ولكن أتكلم ممن يدرك جيداً أن مرشحه الفلاني فاسد بكل ما تعنيه الكلمة ومع هذا يصوت له. أغلب الكويتيين يعرفون جيداً من هو المرشح المخلص الشريف ومن هو المرشح المخالف الحرامي في كل دائرة، فلا أسرار في سياسة الكويت. فلماذا يصبر البعض على التصويت لهؤلاء الفاسدين؟ قد تكون هناك دوافع عائلية وطائفية وقبلية وراء التصويت ولا حل لهذه إلا بنهضة وطنية لكي يتحرر الناخب من قيود المجتمع المفروضة عليه. ولنتذكر أن عملية الاقتراع هي شهادة منك بأن المرشح الفلاني جدير بالمنصب، فإن أدليت بصوتك لفساد فهي شهادة زور ستحاسب عليها، (فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور).

لكن هنالك أسباباً ومبررات يقدمها الناخب ظاناً بأنها خارجة عن إرادته. أهم هذه الأسباب أن النائب الفلاني «سعى أو سيسعى لتخليص إحدى معاملاتي». على الناخب هنا أن يدرك بضعة أمور.. أولاً: لن يقدر أي شخص على تغيير ما كتبه الله لك، فابتعد عن الأوهام. واتكل على العزيز الحكيم سبحانه ولا تتكل على مرتش ومزور وفساد.. ثانياً: إذا كانت معاملتك مستحقة فلا داعي لأي واسطة ولكن السبب وراء احتياجك لنائب هو الفساد الحكومي، فلتعلم أنك أنت من سببت هذا الفساد باختيارك لنائب فاسد لا يحاسب إلا الإصلاحيين. إن أردت أن تمر معاملاتك من دون واسطة فلتختر نائباً يمثل الأمة لا يمثل دفتر شيكات الفاسدين.. ثالثاً: حتى لو وعدك المرشح بتمرير معاملاتك فلماذا لا تصوت لنائب مخلص وأمين دام التصويت يتم بالسر؟ أن تكذب على مرشح فاسد أفضل بكثير من أن تكذب على نفسك وعلى بلدك. لن أصوت لمن خاض انتخابات فرعية على أشكالها المختلفة سواء التشاورات القبلية أو الطائفية أو القنوية. لن أصوت لمن يتحالف سياسياً مع مرشح فاسد، فالغاية لا تبرر الوسيلة. لن أصوت لمرشح مرتش ومزور ومخالف للقانون. أتعهد أمام الله عز وجل بأنني سأصوت لمن يضع مصلحة الكويت نصب عينيه بعيداً عن المصالح الشخصية أو المناقصات التجارية أو الأطماع المليونية. وحتى إن ضاع صوتي بين الأصوات الأخرى ونجح الفاسد في الوصول لقاعة عبدالله السالم، فحسبي أنني أدت أمانتي وأن شهادتي حرة وليست شهادة زور. والله ولي التوفيق.

الأنباء، ١٢ ديسمبر ٢٠١١م

على أنظام الفرعيات

د. ساجد العبدلي

الانتخابات الفرعية، أو ما نسميه بالفرعيات، وهي المجرمة قانوناً، وتم الحكم بدستورية قانون تجريمها من قبل المحكمة الدستورية منذ أيام قليلة، ليست في الحقيقة سوى عرض واحد، من أعراض عديدة، تكشف مرض نظامنا السياسي.

عرض "الفرعيات" يكشف حقيقة أن نظامنا السياسي في مجمله قائم منذ القديم على المحاصصة القبلية والطائفية والفئوية، وهذا النهج المستمر، سواء في تشكيل الحكومات المتعاقبة، والتي لطالما قامت على توزيع الحقائق الوزارية وفقاً للانتماء القبلي والطائفي، ليصير لهذه القبيلة مقعد ولتلك مقعد وهذه الطائفة مقعد، وهكذا دواليك، وكذلك في توزيع مناصب الدولة العليا، وبالأخص مناصب الوكلاء المساعدين في مختلف الوزارات، وغيرها، أقول إن هذا النهج في المحاصصة هو الذي دفع القبائل والكتل الفئوية كي تحرص أشد الحرص على أن تضمن وصول مرشحها إلى البرلمان، لتظهر أمام النظام أن لها وجوداً عددياً مؤثراً، قادراً على إيصال عدد مؤثر، أو على الأقل واحد من المرشحين للبرلمان، وبالتالي فإنها تستحق أن تدخل في دائرة المحاصصة، ليكون من أبنائها الوزراء والوكلاء والمديرون، إما طواعية، وإما من خلال ضغط هؤلاء المرشحين، بعد وصولهم إلى البرلمان، على الحكومة، وهم الذين سيشكلون كتلة أقوى تأثيراً في الحكومة، كلما كان عددهم أكبر بطبيعة الحال. في ظل هذا الواقع، الذي كشف للناس، أنه كلما كان وجودك الفئوي أكثر متانة في البرلمان، زادت مهابتك في عين النظام وسيحسب لك حساباً أكبر، كان من الطبيعي أن يلجأ الإنسان إلى تعضيد عصبته القبلية والطائفية، لتكون سبيله للحصول على حقوقه، وعلى ما يظنها حقوقه، وأيضاً للحصول على ما يريده ويشتهي من مناصب وفرص وظيفية وابتعاث للخارج للدراسة أو للعلاج، وغير ذلك من الخدمات التي يفترض أنها لعموم المواطنين وفقاً للاستحقاق والكفاءة والحاجة، ولكن تم تحويلها على يد النظام إلى ما يشبه الهبات والعطايا، وكل ذلك على حساب المواطن العادي غير المرتبط بهذه العلاقة غير السوية بين النظام وفئات المجتمع العرقية والطائفية المختلفة!

هذا الواقع المعتل، أدى إلى مشكلتين: الأولى هي أن القبائل، صارت تؤمن بشكل عميق بأن الفرعيات هي حق أصيل من حقوقها، وأنها من ضمانات وجودها وتمتعها بالوجود على هذه الأرض، وأنها مستمرة في التعاطي بها، سواء قبل القانون بذلك أو لم يقبل، وستمارسها حتى الرمق الأخير. والمشكلة الثانية، أن الفئات المجتمعية الأخرى، والتي لم تكن يوماً من الأيام مرتبطة بالشأن القبلي أو العصبية العرقية أو ما شابه، اضطرت أن تلجأ بدورها إلى تعزيز انتمائها المشابه حتى يكون لها موطئ قدم على خشبة مسرح المحاصصة! هذه هي الصورة الحقيقية، ولهذا على الصادق في مساعيه للتصدي للفرعيات أن يدرك أن هذا الأمر لن ينجح بتاتا من خلال سن القوانين، ولا من خلال التصدي الأمني، على الرغم من أهميتها، حيث ستظل هناك ألف طريقة وطريقة للهروب من التجريم، وللتحايل على القانون طالما لم يكن

هناك إيمان حقيقي بخطئها من قبل ممارسيها، وطالما استمر أبناء القبائل يرون أنها سبيلهم الأول للوجود المؤثر في الساحة.

وأعتقد أن سجل التجارب السابقة يثبت أنه لم يتم تجريم أحد يوماً على خلفية المشاركة في الانتخابات الفرعية، بالرغم من أن الجميع يدركون أنها لطالما عقدت وجرت. لا سبيل يا سادتي للتخلص من الانتخابات الفرعية إلا من خلال إفراغها من قيمتها، أي حين يصبح الوجود العددي الأكبر لأي فئة عرقية من الناس على هذه الأرض لا يعطي أبناءها أي امتياز بالمقارنة مع أي فئة عرقية أخرى، إلا بمقدار المواطنة الصالحة والكفاءة والعطاء على المستوى الفردي، وحين تصبح المناصب والامتيازات متاحة لكل مواطن وفقاً لاستحقاقه وجدارته، لا وفقاً لعرقه وانتمائه القبلي أو الطائفي. عند تلك المرحلة التي سيدرك الناس جميعاً أنهم في أمان تحت مظلة الدولة الجامعة بنظامها العام العادل تجاه الجميع، وأنهم ليسوا بحاجة لإبراز انتماءاتهم العرقية لأي سبب كان، سيتخلون طوعاً عن هذه الانتخابات الفرعية وسائر تلك الممارسات الفئوية، لأنها ستغدو حينها بلا قيمة، ومجرد مضيعة للجهد والوقت.

الجريدة، ١٣ ديسمبر ٢٠١١م

في الكويت... الفساد لهبة سياسة ومسألة حظ

أسامة إبراهيم الدعيح

يُعرف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة، وتحديدًا عند استغلال الموظف العام لموقع عمله وصلاحياته للحصول على منافع شخصية يتعذر تحقيقها بطريقة مشروعة.

وقد شمل المشرع بتعريفه للموظف العام أعضاء المجالس التشريعية والرقابية والتنفيذية وجمعيات النفع العام والشركات المساهمة العامة وما في حكمهما، وللفساد أوجه عديدة وأشكال متنوعة، مستتراً بأعمال وممارسات مهنية وأخلاقية. والفساد لا يقتصر فقط على إساءة استخدام السلطة والرشى والاختلاسات، ولكن يشمل كذلك المحسوبية والمحاباة والابتزاز.

وقياساً على ذلك، فما حكم الموظف العام الذي يتقاضى راتباً دون إنتاجية أو التزام بالحضور، وذلك الذي يمنح الاستثناءات المخالفة ويسعى إلى اتمام المعاملات بصورة غير مشروعة، والآخر الذي يستحوذ على الممتلكات العامة أياً كان نوعها أو كمها، ويستفيد منها لأغراضه الشخصية،

أو الطالب الراشد الذي يغش، أو التاجر الذي يتلاعب بالأسعار، والمزيف للحقائق، أو النائب العضو الذي يمارس الضغوط السياسية، ويسعى إلى تقديم الخدمات لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

في هذا السياق نعرج في الحديث عن الرشوة، التي تعتبر أحد أنواع الفساد، وهي عندما يدفع شخص أو مؤسسة مالا أو خدمة من أجل الاستفادة من حق ليس له، أو أن يعفي نفسه من واجب عليه. هذا النوع من الفساد الذي جرم قانونا وحرم شرعا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لعن الله الراشي والمرتشي والرائش بينهما»

وقياسا على ذلك، فما حكم الموظف العام الذي يتلقى المميزات والمزايا والحسومات والهدايا بسبب ما يتمتع به من صلاحيات ونفوذ بخلاف تلك التي خصصت له بصورة مشروعة، وذلك المستفيد والمسيء لاستغلال الفتوى التي استباحت الرشوة بمبرر وجود ظرف خاص يجعل الإنسان غير قادر على استيفاء حق له إلا بأداء الرشوة لظالم أو لحكام؛ فإن ما يدفعه في هذه الحال من أجل الوصول إلى حقه لا يعتبر رشوة!

والسؤال الذي يطرح نفسه هو، ما النسبة التقديرية لهؤلاء الذين لم يقوموا بممارسة أعمال ذات صلة بأي نوع من أنواع الفساد؟! أعتقد أن النتيجة ستكون مخيبة للآمال.

ولو سلمنا بهذا الواقع فلماذا لا يتم اكتشاف ومحاسبة جميع الذين يمارسون أي نوع من أنواع الفساد؟ هل هو تقاعس في تطبيق القانون، أم انها مسألة حظ؟ إن الواقع يؤكد حقيقة المزايا التي يتمتع بها أعضاء مجلس الأمة على مر السنين، ومنذ تأسيسه، على شكل هبات تمنح من خلالهم لتقديم المساعدات المالية لأطراف أخرى، أو تسهيل إجراءات ترسية المناقصات على شركاتهم، أو تيسير إجراءات معاملاتهم أو استئجار ممتلكاتهم، ناهيك عن العلاج بالخارج الذي يستهلك نسبة كبيرة من ميزانية وزارة الصحة والمحاصصة السياسية للمناصب القيادية والتعيينات.

في الكويت أصبح الكثير لديه ازدواجية في التعامل مع الفساد، حيث انه لو كان هو الشخص ذاته المستفيد من ممارسات الفساد لوجد محللا شرعيا ومبررا لتحليل أنواع الفساد الذي يمارسه، أما لو كان ليس لديه أي مصلحة أو أجندة شخصية تراه يقيم الدنيا ولا يقدها. حقا انها لعبة سياسة!

نحن نقول حتى يمتلك أي شخص الأهلية للحديث عن الفساد ويطالب بمحاربته وجب عليه أن تكون يده نظيفة وأن تكون لديه الجرأة على تقديم بيان بكشف الذمم من دون تحفظ أو تخوف.

وإذا ما سلمنا بأن الفساد بأنواعه قد أصبح أمرا متفشيا في الكويت، فإن مسألة مكافحته أصبحت مطلبا وطنيا. يحتم على الحكومة ومجلس الأمة إصدار تشريع يلزم أي شخص يعتلي منصبا عاما بتقديم بيان بكشف الذمم قبل تسلمه مهام عمله، وتقديمه مرة أخرى كل فترة خمس سنوات، وقبل ترقيته أو تركه للوظيفة العامة التي يشغلها أيا كان نوعها.

في جميع دول العالم، عدا دول الخليج النفطية، ليس فقط الموظف العام ملزما بتقديم بيان

بكشف الذمة، بل كل من يقيم بصورة دائمة عند تقديم البيانات الخاصة بضريبة الدخل خلال الربع الأول من السنة الميلادية. فما هو مطلوب ليس بالبدعة أو الأمر التعسفي بل سيظهر مدى جدية السلطتين التشريعية والتنفيذية باتخاذ إجراءات جادة لمحاربة التكسب غير المشروع والرشوة التي تشكل القاعدة الأساسية للفساد بشتى أنواعه.

الراي، ١٣ ديسمبر ٢٠١١م

مراقبة الانتخابات!

د. حسن عبدالله جوهر

كان لجمعية الشفافية الكويتية دور مهم في تسليط الضوء على العديد من ملفات الفساد وعبر مستندات وإثباتات دامغة فرضت احترامها على الجميع، ولم تكتف «الشفافية الكويتية» بعرض التجاوزات والإخفاقات الحكومية بل حشدت لها الندوات واللقاءات الشعبية بانتظام في العديد من المناسبات.

شفافية الانتخابات ونزاهتها مطلبان في غاية الأهمية ليس فقط لأن الدستور الكويتي نص على ذلك بل لأن أي خلل أو زيف في إرادة الناس يعد انتقاصاً لقيمة الإنسان وكرامته ووزنه المتكافئ في اتخاذ القرار.

وقرار الحكومة في ما يخص دعوة بعض جمعيات النفع العام والمؤسسات الوطنية لمراقبة انتخابات ٢٠١٢ خطوة مستحقة وفي المسار الصحيح، ولعل جمعية الشفافية الكويتية ورغم تجربتها القصيرة ميدانياً، فإنها وضعت قدماً ثابتاً في الحياة السياسية الكويتية، فقد كان للجمعية دور مهم في تسليط الضوء على العديد من ملفات الفساد وعبر مستندات وإثباتات دامغة فرضت احترامها على الجميع، ولم تكتف «الشفافية الكويتية» بعرض التجاوزات والإخفاقات الحكومية بل حشدت لها الندوات واللقاءات الشعبية بانتظام في العديد من المناسبات، إضافة إلى ذلك فقد قدمت الجمعية حزمة اقتراحات من التشريعات الخاصة بمحاربة الفساد والكشف عن الذمة المالية باركها العديد من أعضاء مجلس الأمة السابقين وأخذت طريقها إلى اللجان البرلمانية المختصة، ولولا الحل لكادت تكون مقدمة، في حال إقرارها، لمرحلة جديدة وشوكة في خاصرة المتربصين لبلدنا بالسوء ممن لا يشبع من نهب الأموال العامة وحقوق المواطنين.

والإخوة والأخوات في جمعية الشفافية بدورهم يفترض أن يتقبلوا الانتقادات الموجهة إليهم بصدر رحب، وأتمنى واثقاً بأن وجودهم أيضاً تحت مجهر الرقابة الشعبية يكون تحدياً في امتحان الانتخابات ليخرجوا منه بنجاح يساهم في النجاح الأكبر، وهو نزاهة المعركة الانتخابية ورصد

المخالفات فيها مهما صغرت أو كبرت.

أما الشريك الآخر في مراقبة الانتخابات القادمة فهي جمعية الصحافيين الكويتية التي أثبتت بدورها وعبر تاريخها العريق ريادتها في معادلة الحرية والمسؤولية كشعار، وفي رأيي فإن مسؤولية الجمعية في المرحلة القادمة تكمن في مسارين: الأول، الانتصار لمبدأ المشاركة المكثفة على صناديق الاقتراع والتشجيع المتواصل لذلك. والثاني، مقاومة محاولات تشويه معالم الشفافية والنزاهة من خلال الأطروحات الفئوية والطائفية والقبلية والترويج للانتخابات عبر ضرب أو اصرار الوحدة الوطنية وبتروح الكراهية بين أبناء الشعب الكويتي والمساهمة في المزيد من الاصطفافات الضيقة، ورصد مثل هذه الخروقات التي لا تقل في خطورتها عن الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات وغيرها من صور الجرائم الانتخابية.

نأمل أن تكون مثل هذه المبادرة باكورة خيرة في تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الشأن العام ولا يزال هناك متسع من الوقت لدعوة المزيد من الجمعيات الكويتية بل وحتى الرموز الوطنية في شراكة حقيقية من أجل مستقبل أفضل نحبي من خلاله روح الثقة التي باتت مهزوزة إن لم تكن معدومة في كل الاتجاهات!

الجريدة، ٣٠ ديسمبر ٢٠١١م

لا تنتخبوا هذا المرشح

جاسم بودي

هو ليس شخصا بعينه. إنها صفات محددة قد تكون متجمعة داخل شخص أو موزعة على أشخاص أكثر كل واحد منهم يمتلك جزءا منها.

وهي ليست وصايا أو توجيهات بل أفكار أرى وجوب التشارك فيها مع الجميع، خصوصا ان المواطن الكويتي بلغ من الوعي والمقدرة على التمييز ما يمكنه من فرز الغث عن السمين، ولا يحتاج بطبيعة الحال إلى من يرشده أو يساعده خصوصا أن الساحة السياسية كانت صفحة مفتوحة يقرأها كل من يعرف أبسط مقومات الأبجدية.

لا تنتخبوا المرشح الذي يبني شعبيته على العصب الغرائزي، سواء كان هذا العصب طائفا أو مذهبا أو قبليا أو مناطقيا. لا تصدقوه إذا قال إن منطلقاته وطنية وهو في حقيقة الأمر يقحم أسوأ ما في تاريخنا الإسلامي في كل شاردة وواردة. فالموقف من التطورات في هذه الدولة أو تلك يتحول سجالا مذهبا يشحن النفوس، وكلام تافه مدع تافه يرتدي لبوس الدين يتحول بفضل هذا المرشح أو ذاك إلى مصيبة تفتضي نبش القبور والعقائد والطعن في الخيارات. اما

مقاربة مواضيع العصر وعبور النفق الذي ما زالت الكويت تقبع فيه والدخول في الحداثة فكلها «رهائن» في أفكار بعض المرشحين المتخلفة التي يريدون تعميمها. هنا تصبح قضية السماح للفتيات بممارسة الرياضة أهم من قضية تطوير البريد والاتصالات والمواصلات، ويصبح دخول رجل دين إلى البلاد أهم من تطوير القطاع الصحي، ويصبح الحديث عن تطوير المناهج التربوية نوعا من الكفر والالحاد.

ولا تنتخبوا المرشح المنافق، الذي يدعي احترام القانون ثم يهجم على مستشفى ليضرب طبيبا، أو يزور المخافر متوسطا مجرم، أو يهدد الوزير بالاستجواب فقط لأنه لم يوقع على معاملته، أو ينتقد الفرعيات ثم يشارك بها. صحيح أن الناخب يريد ممن صوت له ان يخدمه لكن احترام القانون وتطوير النظام الاداري وتنقية المؤسسات من الفساد والواسطات هي الابقى والأفيد له ولابنائه، حيث الكفاءة هي المعيار وحيث النظام يسري على الجميع.

ولا تنتخبوا المرشح الذي يلعب على عشرة حبال في الوقت نفسه ويقول في الغرف المغلقة ما لا يقوله في العلن. هنا يجوز وهنا لا يجوز مع أن القضية واحدة لكن المعايير مزدوجة... فقط لأنه وضع هدفا خاصا يسعى إلى تحقيقه ولو غلفه بطابع القضايا العامة.

ولا تنتخبوا المرشح الذي ارتضى لنفسه أن يكون رصاصة في مسدس شيخ أو سيفا في غمده، فيصول ويجول ضاربا هذا وذاك ومثيرا عشرات الأزمات. الشيخ حر في أن تكون له تطلعات سلطوية لكنه ليس حرا في تسخير الاجهزة والمؤسسات من أجل هذه التطلعات اللهم إلا إذا وجد من ارتضى ان يكون «فداويا» بالعلن أو السر فيخوض معركته بالوكالة. هذا المرشح يسيء إلى الناخبين وخياراتهم والى المؤسسة التشريعية التي هي قلب النظام النابض.

ولا تنتخبوا المرشح الحكومي، الذي يحمل مبخرا ويطوف به عند كل قرار، ولا تنتخبوا المرشح الذي يرفع شعار التصادم مع الحكومة عند كل قرار، فالتعاون بين السلطتين هو المبدأ واذا نجحت الحكومة في قرار ما فهذا ليس منة منها ولا منحة بل هو في صلب واجباتها الطبيعية، واذا اخفقت فالمطلوب الرقابة والمحاسبة من ضمن الاصول الدستورية والقانونية.

ولا تنتخبوا المرشح الذي يفعل كل شيء في المجلس باستثناء التشريع والرقابة. ولا تنتخبوا المرشح الذي يحصر التشريع والرقابة بالقرارات غير المدروسة التي تنهك الميزانية العامة للدولة وتضع الاجيال القادمة أمام مؤشر الخطر... فقط لأنه وعد الناخبين بذلك خلال حملاته.

ولا تنتخبوا المرشح الذي تحوم حوله شبهة فساد، او المرشح الذي هبطت عليه فجأة ثروة بالمنطاد، أو المرشح الذي يحيط نفسه بمجموعة أسماء تدير الصفقات مع الحكومة لحسابه، أو المرشح الذي يرهن تصويته لمصلحة الحكومة بشاليه أو قسيمة سكنية أو معاملات العلاج في الخارج أو تكديس الموظفين في هذه الإدارة أو تلك.

ولا تنتخبوا المرشح الذي يرفض مساءلة وزير لأنه من قبيلته، أو المرشح الذي يرفض مساءلة وزير لأنه من منطقتة، فالدماء كلها حمراء ومن يدخلها في تصنيفات اللون يساهم في شق المجتمع والوحدة الوطنية.

ولا تنتخبوا المرشح الذي لا يؤمن بلغة العصر في كل شيء، بدءاً من افساح المجال للطاقت الشابة الواعية المتعلمة وانتهاء بالتركيز على التنمية وتطوير كل المرافق، فالبحبوحة المالية قد تكون عابرة والتاريخ لن يسامحنا ان لم نستثمرها في المجالات الصحيحة.

هي أفكار، وليست وصايا أو توجيهات... اللهم حسبنا أننا اجتهدنا فسامحنا إن اخطأنا أو أسأنا.

الراي، ٣٠ ديسمبر ٢٠١١م

خطوة في الطريق الصحيح

د. غانم النجار

عانى النظام السياسي الكويتي ومازال جوانب قصور واضحة أسهمت بشكل ملحوظ في إضعافه وهشاشته، ولئن كان السبب الرئيس لذلك هو الصراع المستمر بين مشروع الحكم ومشروع الدولة فإن ذلك لم يمنع من حدوث تحولات في الإطار التطوري التدريجي، تدفع باتجاه تحويل المجتمع إلى دولة مدنية تركز على أسس ديمقراطية حقيقية، وعادة ما تحدث تلك التحولات في وسط الصراع السياسي الطبيعي. هكذا نرى الخطوة التي أعلنها مجلس الوزراء مؤخراً بتبنيه إنشاء المفوضية المستقلة للانتخابات واللجنة الوطنية للحملات الانتخابية، وإن تمت تلك الخطوة ورأت تلك المفوضية النور فنحن أمام لحظة تاريخية جديدة. أعمل منذ أكثر من ٦ سنوات على نشر الوعي بضرورة وجود تلك المفوضية التي تتولى الإدارة والإشراف على العملية الانتخابية من بداية التسجيل إلى إعلان النتائج، ولنا أن نتذكر فقط أن النتائج التفصيلية للانتخابين الأخيرين لم تعلن بعد، مع كل ما يجلبه ذلك من تشكيك واتهام بالتلاعب، فضلاً عن أن لدينا تجارب لم تكن مشرقة مع الإدارة الحكومية للمرفق الانتخابي، مثل التزوير المباشر سنة ١٩٦٧ والتلاعبات المتنوعة في السنوات اللاحقة. وهكذا فإنه لم يعد مقبولاً في هذا الزمن لبلد يزعم أنه ديمقراطي أن يستمر في إيكال إدارة الانتخابات للحكومة وهي طرف له مصلحة مباشرة في نتائج الانتخابات، وبالطبع فإن مفوضية الانتخابات المستقلة ليست إلا خطوة مستحقة ضمن خطوات إصلاحية أخرى كهيئة مكافحة الفساد ومفوضية حقوق الإنسان وغيرهما حتى يبدأ المجتمع في خلق مؤسسات تتجاوز الثنائية المدمرة بين الحكومة والمجلس. أتوقع مبكراً، من خلال مشاركتي في صياغة مؤسسات مماثلة في دول أخرى، أن يتركز الخلاف حول المفوضية على ثلاث قضايا، الأولى درجة استقلالية المفوضية وتبعيتها واستقلالية ميزانيتها، وأفضل الصيغ هي الصيغة المشتركة بين الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني وربما القضاء وأصحاب الخبرة، أما القضية الثانية فتتركز على درجة شمولية نطاق عمل المفوضية، وإن كانت تختص بانتخابات البرلمان والمجلس البلدي فقط، واقتراحي هو أن

تتولى المفوضية الإشراف على كل أشكال الانتخابات في البلاد بما في ذلك الجمعيات التعاونية والأندية الرياضية وجمعيات النفع العام وغيرها، وبالتالي يتم استبعاد الوزارات والهيئات الحكومية عن الإشراف الانتخابي بالكامل لضمان النزاهة والحياد ومنع التدخل السياسي، أما القضية الخلافية الثالثة التي ستكون جزءاً من الجدل فهي طبيعة الصلاحيات الممنوحة للمفوضية، وأفضل صيغة لذلك هي منح المفوضية صلاحيات واسعة تصل إلى درجة الضبطية والإحالة المباشرة إلى النيابة في حالات الجرائم الانتخابية. هذه مجرد ملاحظات على هامش الفكرة تجمعت لدي من مشاركتي في صياغة مشاريع مفاوضات مماثلة في عدة دول، وقد كانت كل حالة لها مسارها الخاص وظروفها المختلفة، ولكن في كل التجارب التي أعرفها، بغض النظر عن بعض جوانب القصور، قد لعبت المفوضية المستقلة للانتخابات دوراً أساسياً في استقرار المجتمع وترشيد العملية السياسية ويحدث ذلك كلما حرص المجتمع حرصاً شديداً على إبعاد تشكيل المفوضية عن التجاذبات السياسية ومنحها صفة الاستقلالية والنزاهة. نأمل أن نكون على درجة من الوعي تتيح لنا أن نرى شيئاً منطقياً يتحقق بدلاً من جعجة بلا طحن وشعارات لا تسمن ولا تغني من جوع.

الجريدة، ٤ يناير ٢٠١٢م

القبيضة الجدد قادمون

محمد مساعد الدوسري

كل متأمل في سيرة العديد من المرشحين الجدد، يجد فيهم مشاريع قبضة ووصوليين بأي طريقة كانت، فهناك عدد من هؤلاء المرشحين عُرف عنهم التاريخ السيئ والوصولية والانتهازية، وهناك عدد كبير منهم على استعداد لاستغلال القبيلة والدين للوصول إلى كرسي مجلس الأمة، ولا بأس في الارتقاء بأحضان بعض الشيوخ لضمان التمويل والدعم خلال العملية الانتخابية.

المثير في موضوع هؤلاء القبضة الجدد أنهم يتبنون خطاباً انتخابياً مليئاً بعبارات الدستور والقانون ومحاربة الفساد والمفسدين، وإعادة الكويت إلى ما كانت عليه من قبل، رغم أنهم كانوا من منتهكي الدستور والقانون، ومن أسباب الفساد في الكثير من الأماكن التي تولوا القيادة بها، سواء في المناصب الحكومية أو من خلال الجمعيات التعاونية أو الرياضية.. إلخ، وهذا الأمر يكشف محاولة هؤلاء القبضة الجدد لاستمالة الرأي العام والحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات بطريق التدليس.

أكثر الأمور خطورة في هذه الفئة الجديدة، أن بعضهم استطاع اختراق الحراك الشبابي وجبهة

المعارضة التي تشكلت خلال مجلس الأمة الماضي، بل أن بعضهم خرج خطيباً منبرياً في تجمعات المعارضة، واندمج مع اطروحات الشباب الوطني والنواب السابقين من المعارضة، وهو أمر استطاع من خلاله هؤلاء تقمص دور الوطنية والدفاع عن الدستور وحقوق المواطنين والشباب، علماً أن أول من سينقلب على هذه المفاهيم هم هؤلاء القببضة في أول صفقة تعرض عليهم في حال وصولهم لمجلس الأمة.

الاستشهاد بحضور ساحات الإرادة والصفاء وقصر العدل، لا يمكن اعتبارها شهادة حسن سير وسلوك لبعض هؤلاء القببضة الجدد، فكان هناك العديد من الشخصيات التي تثير الريبة أو من عرف عنها الفساد كانت متواجدة خلال هذه المظاهرات والاعتصامات، ولا يمكن اعتبار كل من حضر تجمعات الشباب داعماً لهم ولأفكارهم ومنهجهم، فمنهم من يعرف أهمية حضور مثل هذه التجمعات، ويعرف أثرها على الناخبين ويسعى لركوب موجة المعارضة التي ركبها البعض مبكراً بينما أدركها البعض الآخر بشكل متأخر.

الجميع يحاول استغلال الحراك الشبابي في الفترة الماضية، وإن كنا نؤمن بدور الشباب الوطني في هذا الحراك، وما قدموه في سبيل إعادة الأمور لنصابها الصحيح في البلاد، إلا أن دخول بعض الأسماء المشبوهة وذات التاريخ السيئ لا يشفع لهم الاستفادة من هذا الحراك، ويجب أن تكون هناك حملة توعوية من قبل الشباب أنفسهم لكشف هذه الأسماء، حتى لا يؤخذ عليهم بعد ذلك مواقف من سيصل من هؤلاء القببضة على أكتافهم.

عالم اليوم، ٤ يناير ٢٠١٢م

لا تعط صوتك إلا...

أ.د. إبراهيم بهبهاني

لا تعط صوتك لمن لا يحترم القانون ولا يطبقه بل تراه يتصرف في حياته وعلاقاته كأن الكويت «عزبة» لأبيه....

لا تعط صوتك لمن يعيش بوجهين متناقضين، يقول في العلن انه مع حقوق المرأة وفي الخفاء يعمل ضدها ويحرض أتباعه عليها...

لا تعط صوتك لمن ينفخ بالطائفية والمذهبية ويقتات من وراءها وعندما تستحق المحاسبة يتهرب منها بحجج واهية....

لا تعط صوتك لمن استباح مجلس الأمة ولم يحترم الدستور ولا القسم الذي أداه بل هو يتبجح

بفعلته وكأنه من أبطال المعارضة!
لا تعط صوتك لمن نحر الدستور وداس عليه عندما راح يعقد التسويات والصفقات من تحت الطاولة....
لا تعط صوتك لمن باعك في سوق البيع والشراء وتعامل معك كرقم أو كسلعة تجارية، يدفع لك ليشتري ضميرك ووطنيتك وشخصك...
لا تعط صوتك لمن لديه استعداد لحرق الكويت من اجل الكرسي والوصول الى السلطة مهما كان الثمن....
لا تعط صوتك لمن يراهن على الخارج ويستقوي به كلما لاحت في الافق أزمة داخلية، فهذا ولاؤه مشكوك فيه....
لا تعط صوتك لمن يفضل انتماءه الديني والحزبي والقبلي على انتمائه للكويت ولأسرة آل الصباح الكرام طمعاً في منصب أو جاه أو مصلحة...
لا تعط صوتك لمن يضع الأجنبي والمستشار الوافد قبل ابن البلد، فهذا النوع من البشر لاخير فيه لان من يعط الغريب قبل المواطن فهو لا يستحق شرف المواطنة....
لا تعط صوتك لمن يدير ظهره للناس وللناخب ولئن اقترع له بعد فوزه بالعضوية، فمن لم يعرف الوفاء والصدق فسيكون عسيراً عليه ان يلتزم بالمواثيق والداستير....
لا تعط صوتك لمن رفع شعار الصدق والصراحة في طرحه للقضايا الوطنية ثم فجأة استدار نحو التحايل والتهرب من المواجهة بحجة انه مشغول....
لا تعط صوتك لمن قام بزيارك في الديوانية ليأخذ أصوات ربعك وعندما تحتاج إلى مرجعيته في شأن عام أو قضية لا تجده وينحاش من وجهك....
لا تعط صوتك لمن لا يخاف من الله ومن ضميره ولا يقيم وزناً للسلام وشعائره، فالذي يفعل ذلك يمكن ان يبيع ضميره ووطنه دون حرج....
لا تعط صوتك لمن يتلون بمواقفه السياسية كما تتلون الحرباء، وفي كل يوم يظهر بلون فهذا ليس عنده مبدأ ولا قول....
لا تعط صوتك لمن حمل الجنسية الكويتية مؤخراً وهو يشكك بأصول ابناء الوطن ويطعن في ذممهم وولائهم فهؤلاء مخربون ومندسون ولا قيمة لهم....
أخي المواطن واختي المواطنة فكروا قبل ان تنتخبوا وضعوا مصلحة الكويت أولاً واخيراً في ضميركم قبل ان تدلوا بأصواتكم فالصوت أمانة ومسؤولية.

النهار، ٢٠ يناير ٢٠١٢م

سرقة.. ولكن بقانون!

د. سعاد المعجل

أصبح البرنامج الأول والرئيسي لدى جميع المرشحين هو مكافحة الفساد وضرب مؤسساته، ويكاد لا يخلو برنامج لمرشح من هذا الهدف! وهو قطعاً مسألة جيدة، وخطوة مطلوبة، لكنها تأتي مترجمة تراجع طموحاتنا كشعب وكمسؤولين وكمرشحين، بعد أن كانت - أي الطموحات - تعانق السماء!

ماذا يعني أن يجند النواب الوطنيون جميع جهودهم وبرامجهم لمكافحة غول الفساد الشرس؟! وماذا يعني أن تتحول كل الندوات والمحاضرات إلى دعوات لقمع الفساد ومؤسساته؟! كل ذلك يشير إلى حجم الفساد وسطوته ونفوذه، الذي تغلغل - وبشكل مقلق - في جميع منافذ الدولة.. وضمان الناس!

لقد استدعى القضاء على الفساد في دولة كمصر.. ثورة وشهداء وضحايا.. وانهاراً في الاقتصاد والأمن! وهنا في الكويت.. سيتطلب منا الأمر ثمناً فادحاً لا يقل عن الثمن، الذي دفعه الاخوة في الشقيقة مصر! أوله سيكون في تأجيل جميع مطالبنا الإصلاحية.. ومشاريعنا التنموية في سبيل القضاء أولاً على الفساد!

شعار الانتخابات المقبلة سيكون «القضاء على الفساد».. وهو الشعار الذي يطرحه جميع النواب والمرشحين الوطنيين ممن يضعون مصلحة الكويت نصب أعينهم أولاً وأخيراً! هؤلاء أمامهم عدو واحد.. الفساد.. ولا عجب إذا، أن تتوحد أجنداتهم، لمحاربة هذا العدو الشرس! المشكلة التي قد يواجهها هؤلاء هي في تلون مفهوم الفساد.. حتى أصبح لكل فرد، ولكل تجمع، ولكل طائفة، ولكل قبيلة.. تعريفه الخاص للفساد! فالذين خرجوا بالآلاف في ساحة الإرادة لإسقاط ناصر المحمد عليهم - كذلك - واجب التصدي لفساد «الفرعيات».. وفساد شراء الأصوات.. وفساد الرشوة في الانتخابات! وإلا كان مشروعهم لمحاربة الفساد في ساحة الإرادة قاصراً على إسقاط ناصر المحمد، فقط!

نحن كمواطنين على استعداد لتجاوز جميع مشاريع التنمية والإصلاح وتأجيلها.. في سبيل أن يتبنى المرشحون الوطنيون مشروع مكافحة الفساد والقضاء على مؤسساته! خصوصاً بعد أن اتضح الأمر بأن أرباب الفساد يقاتلون على ملايين مشاريع التنمية الكاذبة، والمناقصات الزائفة، التي أصبح أغلبها سرقات، ولكن بقوانين!

نحن كمواطنين على استعداد للوقوف وراء كل الجهود المخلصة لمحاربة الفساد، ولدعم المرشحين الرافعين - قلباً وقالبا - شعار «القضاء على الفساد»! فلا تنمية في ظل فساد، ولا مستقبل تحت سطوة الفساد، ولا مجلس أمة نشطاً ونزيهاً، طالما عبثت آلة الفساد في صناديقه وفي ضمانات مرشحيه ونوابه، وناخبيه! فالشعب أصبح يتوق إلى مجلس أمة منتخب يشرع ويراقب.. وليس إلى مجلس أمة مزيف يسرق بعض أعضائه ويرتشون.. فتمت سرقة من قبل مؤسسة الفساد.. ولكن، تحت مسمى قانون الانتخابات!

القبس، ٢٤ يناير ٢٠١٢م

المعادلة الطائفية في العملية الانتخابية

أحمد غلوم بن علي

هناك مسألة لا بد من تقديمها، وهي أن حدة الاصطفافات الطائفية عادة ما تزداد وتتصاعد عند الشعور بموجة تغيير، وفي تاريخنا الحديث شواهد متعددة على ذلك بدءاً بمسيحيي الدولة العثمانية وانتهاءً بإثنيات مرحلة التحرر الوطني من الاستعمار، وتشاطر الطائفية الاصطفافات العرقية والاثنية الأخرى.

لذلك فإن الحالة الطائفية في مرحلة ما بعد الربيع العربي عادة ماتأخذ منحى تصاعدياً في السلوك السياسي والاجتماعي، وهو على كل حال أمر مبرر في ظل عدم ترسخ النظام الديمقراطي كقيمة وروح في المجتمع، فمع التعاطف مع التغيير إلا أن شياطين التفاصيل عند الأفرقاء تستعر وتولد حمماً طائفية، فأسئلة المستقبل الضبابي مع وجود سوابق من التمييز والمحن العنصرية تلدغ خواطر الأقليات الدينية، وعقليات المؤامرة والشعور بالغلبة تدغدغ أفكار الأكثرية.

العملية الانتخابية اليوم جزء من مشهد مستعر طائفيًا في مرحلة ما بعد التغييرات التي تبدو أنها حتمية كما تحدثنا عن ذلك سابقاً، وإن حافظ بعض الأشخاص على وجوههم السابقة، لذا ندعي بوجود معادلة تحكم المسألة الطائفية اليوم، لكن في ظل قيدين كما أمحن، الأول أنه في مرحلة الموجة التغييرية. الثاني أنه متعلق بالمسألة السياسية وليست مجمل الحديث في المسائل الاجتماعية والثقافية، وأخيراً كما هو معروف أنه متعلق بالحركات الإسلامية والجماعات الدينية السياسية، ولا يتعلق بالمتكسبين من هذه الحالة ممن هم خارج الحالة الإسلامية (الدينية).

المعادلة الطائفية في العملية الانتخابية قائمة على قطبين، الخوف والإقصاء، والخوف اجمالاً نابع من الخوف من الاقصاء، والإقصاء له أسبابه المتعددة منها الشعور بالقوة وعدم الشعور بجدوى الآخر لهذا فالإقصاء مختص بالأكثرية والخوف خاص بالأقلية، ولكل من الأمرين شروط لا بد من توافرها حتى يتحققا، فالخوف لا يمكن أن يتغلغل إلى نفوس وأفكار الأقلية إلا إن توافرت سوابق تاريخية بوجود ما يخاف منه، وهو أمر متوافر ليس بتاريخنا الحديث وإنما بتاريخنا المعاصر أيضاً، أي أن الذاكرة السياسية الدينية لا تزال حافلة بالمظلومية الدينية والتمييز الاثني والديني.

ولا شك أيضاً أن من المسائل التي لا بد من توافرها استمرار المهارات الطائفية، يضاف إلى ذلك شرط عدم توافر مشاريع سياسية حقيقية قائمة على الأرض، وتحديدًا، عدم وجود أجنداث سياسية لدى الأحزاب والتيارات الدينية عند الأقلية تسعى إلى تكريس الاندماج كسلوك قبل كونه مشروعاً سياسياً، يمكننا الحديث في الجانب الآخر عن شرط حصول قناعة عند الأقلية بوجود مخطط ومؤامرة داخلية كانت أو خارجية تعزز من حالة استضعافها وتهميشها.

أما أسباب خوف الأقلية الدينية فتبدو واضحة في طيات تبريرات الأقلية لنصرة أبنائها في

العمليات الانتخابية، منها الخوف من نقص الحريات الدينية في حال تحقق إصابة بلدانها بموجة التغيير السياسي، فالتغيير في ظل عدم وجود ضمانات كالتي قائمة (ليس الدستور وإنما التحالف مع السلطة) أمر مخيف للأقلية.

يعزز هذا الشعور بالخوف وهو الأمر الذي يمكن عده من أسباب الخوف هو تشكل جماعات وأحزاب دينية لها دور مباشر أو غير مباشر في الشأن السياسي تقعات من الحالة الطائفية وحالة التمايز بينها وبين المغاير مذهبيا ودينيا، ومن أسباب الخوف أيضا عدم وجود نماذج مشجعة في البلدان العربية تعزز من فكرة التعايش القانوني والمستقر بين الأقلية والأكثرية. أما بالنسبة إلى الإقصاء عند الأكثرية في المسألة السياسية فإن شروط توافرها لا تختلف كثيرا عن شروط الخوف عند الأقلية، أي أنه لا بد من توافر التراشق الطائفي وتعزيز حضور الثقافة الاحادية الدينية في السلوك الاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى القناعة أو التفكير في وجود مخطط خارجي ومؤامرة، يضاف إلى ذلك عدم وجود أجنادات اصلاحية عند الاحزاب والحركات الاسلامية، لكن ما يميز شرط الإقصاء هنا هو تفضي الشعور بالقوة والغلبة، وهو شعور نابع إما من القناعة بأن الآخر لا يمثل ديمغرافيا إلا رقما صغيرا جدا متضخما سياسيا بشكل كبير، وأما الشعور بأن القوة في هذه المرحلة تصب لصالح الأكثرية الدينية كنشوة الإخوان المسلمين في الربيع العربي.

أما أسباب الإقصاء فهي متعددة، منها عدم وجود شريك سياسي حقيقي في المشاريع السياسية أو الوطنية إن وجدت، ويعزز هذه الفكرة وجود تحالفات سياسية بين الأقلية والسلطة مما يعزز من قناعة الإقصاء لعدم وجود شريك، ومن الأسباب تغلغل الثقافة الإقصائية الدينية إلى السياسة وتشكلها كثقافة سياسية، مثل مسألة التشكيك بالولاء الوطني للأقلية بداعي أنهم يتبعون دينيا أشخاصا من خارج الحدود، أو مسألة العمالة للخارج لوجود دولة تبنى نفس مذهب الأقلية.

وأیضا من أسباب تعزيز حالة الإقصاء في السلوك والممارسة السياسيين، اقتصار العمل السياسي على العمل البرلماني حصرا، وهو الأمر الذي يوجد سباقا محموما عند الأكثرية نحو التمسك الانتخابي، الأمر الذي تستغل فيه كل الأمور استغلالا رخيصا والتي منها المسألة الطائفية. هذه تعتبر بعض التفسيرات لهذه المعادلة الطائفية السياسية في مرحلة ما بعد تدشين التغيير السياسي في المنطقة العربية، وهي تفسيرات تصب في شرح المعادلة وليس تحليلها والبحث عن حلول لها.

السياسة، ٣١ يناير ٢٠١٢م

عزيزي الناخب الكويتي... ركز مهاي شوي! د. سليمان الخضاري

عزيزي الناخب الكويتي.. اشلونك؟

سامحني بالتطفل عليك وعلى قناعاتك السياسية وغيرها، لكن لأنني أعتقد أنني «أمون» عليك فمحتاج أكلمك كلمتين من القلب للقلب..

دع عنك كل الشعارات الكبيرة والكلام المنمق، وقل لي: ماذا تريد من وطنك؟

وظيفة؟ عدالة في توزيع الثروات؟ تطوير؟ تنمية؟ أمن؟ صحة؟ تعليم؟ حرية تعبير ومعتقد؟ ضمان مستقبل أبنائك؟ هل تريد فعلا أكثر من هذا؟ أعتقد أن إجابتك بالنفي..

والآن.. دعني «أساسرك».. هل تعلم أن هذا كله بيدك أنت لا بيد غيرك؟! تشك في هذا؟

حسنا، فلنتكلم بصراحة، إن أردتها من زاوية دينية، فهذا الحديث النبوي الشريف يقول: «كما تكونوا يولى عليكم»، والآية الكريمة تقول «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»، وإن أردتها بالسنن الكونية والشواهد التاريخية فالأمثلة أكثر من أن تحصى في دعم حقيقة أن التغيير في المجتمعات لا يبدأ عادة بقرار من السلطة، بل بلحظة تاريخية تسمو فيها المشاعر الوطنية على ما سواها من انتماءات أصغر وتؤدي لخلق وعي جديد ينتج واقعا أفضل على كل المستويات.

عزيزي الناخب..

أصدقك عندما تتحدث عن تخبط الدولة ومساهمتها في خلق الأجواء المرضية التي ساهمت في تراجعنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وأعي تماما أن الاحباط الذي تشعر به له جذوره العميقة من تلاعب للسلطة والسياسة بتناقضاتنا وخلافاتنا، وأثني على كلامك عندما تتحدث عن قرب انهيار الدولة ومؤسساتها المختلفة وعن غياب أي مشروع استراتيجي للسلطة لبناء الدولة من جديد، ولكنني في الوقت نفسه لا أستطيع أن أعفي نفسي وأعفيك من المساهمة في تردي الأوضاع عن طريق الركون لتخبط السلطة والاندفاع بالاتجاه الذي يريده من لا يتمنى الخير لهذا البلد من انكفاء على هوياتنا الصغيرة من مذهب وقبيلة وعائلة وغيره، وانزواء عن ساحة العمل الجدي التي تؤدي لتغيير الواقع المزري الذي نعيشه.

عزيزي الناخب..

أفهمك عندما تقول: «حاولنا ننتخب أصحاب المبادئ والأفكار.. بس ما سوو لنا شي!»، لأنني شخصيا عانيت من هذا الأمر، لكنني أحاول أن أصبر نفسي وأصبرك بتذكر الحقيقة التي مفادها أن عملية الإصلاح مشوارها طويل، وتتطلب نفسا و«لياقة» سياسية قوية، وأن المسألة تتطلب أكثر من مجرد انتخاب أشخاص مهما صدقت نواياهم، وأن واقعنا السياسي والانتخابي بحاجة لإصلاح شامل لخلق الأرضية اللازمة لقيام نظام حزبي متكامل يكون الانتخاب عنده بناء على المشاريع لا الأشخاص، ولكن، وحتى حصول ذلك يبدو أننا لا نملك إلا أن نحاول أن نحسن من مخرجات عملية الانتخاب الحالية بما يمهد لتحقيق تلك الأهداف ويقلل من فرص

المتسلقين من الصعود على أكتافنا لتحقيق مصالح ضيقة، تزيد من انتفاخ جيوبهم.. وإفكارنا! عزيزي الناخب..

أمامك يوم الخميس فرصة استثنائية، فإما أن تساهم في تدهورنا أو إنقاذنا، وأنا هنا لا أكلّمك عن نفسي، بل أخاطب فيك روح الوالد أو الوالدة الخائف على أبنائه من مستقبل أسوأ إن استمرت الأمور على ما هي عليه، وهو ما لن تنفعنا معه طائفة أو قبيلة أو غيرهما، ولأكن أكثر مباشرة معك، فلو كان الوضع في السابق يسمح بتغليب نزعاتنا الأنانية في التصويت، فالوضع الحالي لا يتيح لنا نفس الرفاهية وحرية الاختيار. عزيزي الناخب..

ركز معاي شوي.. كل ما عليك يوم التصويت هو أن تحضر جنسيتك.. وصور أطفالك.. ضع تلك الصور بجانب الورقة وأنت تمسك بالقلم لتختار مرشحك.. واختر عندها من شئت.. بعد التركيز في وجوه أطفالك.. دخيل الله.. مو شرط تركز وايد.. ركز شوي.. وأنا متأكد أنك راح تعرف منو تختار!

الراي، ٣١ يناير ٢٠١٢م

إشاعة ثقافة الخوف إيمان شمس الدين

الخوف (الفوبيا) تحول من غريزة في الانسان أودعت فيه لحمايته في أوقات الخطر، الى أداة تستغل لاشاعتها كثقافة، يتم من خلالها تهيئة قابليات الانسان للسياسات الاستراتيجية الجديدة التي ترسم لصياغة منظومة تخدم أصحاب هذه الثقافة. والفوبيا أنواع، مقصدنا منها «الفوبيا السياسية»، والتي باتت ثقافة يتسلح بها المرشحون اليوم، لإخافة الناخب ورفع منسوب الحذر لديه، وبالتالي توجيه صوته بطريقة غير مباشرة باتجاه معين. وهي نوع من السلطة يمارسها المرشح، لكنها سلطة نفسية تتحكم في مخرجات العملية الانتخابية.

فتارة تكون الفوبيا منطلقة من بعد مذهبي، وهو الأكثر شيوعا، وأخرى من بعد قبلي، وغيرها من الأبعاد التي لا تكون محصلتها الا تمزيق المجتمع، وادخاله بشكل جماعي في حالة فوبيا تحوله من فاعل وشريك سياسي في العملية الانتخابية، يعيش في فضائها الحر ويستنشق عبير الاختيار الحر، الى منقاد بشكل لإرادي تحت ضغط الخوف من الآخر، أيا كانت أبعاد

هذا الخوف. لا ننكر أن هناك من يتربص بديموقراطية الكويت، وبالكويت الشر، وهناك متمصلحون ووصوليون ينظرون إلى الكويت كقطعة كيك، يفترض أن يكون لهم منها نصيب، ولكن أيضا لا ننكر أن الحل لا يكون بتحويل الديموقراطية من وسيلة لتحقيق العدالة الى أداة لشرذمة المجتمع وتفثيته، فالحل لا يكون بالإخافة من الشريك في الوطن، وان ثبتت ادانته، لأن الادانة حلها بالقانون وليس بالتخوين، بل الحل يكون بتوجيه الناخب نحو انتخاب الوطنيين الذين يريدون اقامة دولة القانون والمؤسسات وتطبيق الدستور، ويحاربون الفساد والمفسدين ويطبقون القانون على الجميع، وان تضررت في ذلك مصالحهم.

ولا يكون الحل بانتخاب من له يد في الفساد، أو يمتلك صوتا عاليا يصرخ ويستخدم آلة الدستور والقانون فقط، اذا كانت تخدم مصالحه، أو بانتخاب من يماثله بالصوت ويخالفه بالرأي، كما يفعل البعض تحت ذريعة أنهم رجالات المرحلة، وهيهات أن تكون للرجولة مصاديق بهذا الشكل. ان اشاعة ثقافة الخوف باستخدام سلطة الفتوى، أو سلطة منابر الجمعة، أو سلطة الرمز وغيرها من الوسائل، لن تكون أبدا في مصلحة تماسك المجتمع وتعاضده، بل ستفتت المجتمع، لأن الفوبيا المذهبية أو القبلية لن تنال فقط من بعض الرموز، بل ستتبع أتباعهم وأنصارهم الذين سيصطفون بلا شك أو ريب الى جانب رموزهم خوفا من الآخر، وهي على المدى البعيد ستدخل المجتمع في أتون فتنة شاملة.

ان الحل لا يكون بإشاعة ثقافة الخوف من الشريك في الوطن، بل الحل يكمن برفع منسوب الوعي في ذهنية الناخب، حول الاختيار الأنسب، كي يصل إلى البرلمان من يحمل هم الكويت كوطن يحتضن كل ابنائه، أما استغلال التدايعيات السياسية، وما حصل من أحداث وربطه بمؤامرات خارجية، ومن ثم تهويل الحالة رغم اعترافنا بوجودها واخافتنا من شركائنا في الوطن، فكل ذلك لا يدفع الا إلى مزيد من التأزيم، ولن يوصل الا النواب الذين لهم ولأتباعهم فقط أجندات خاصة. نعم نحن مع توضيح المخاطر وفق حجمها الحقيقي للناخب، ومن ثم تحصيننا منها من خلال التفاف الشعب حول الدستور وقبوله تطبيق القانون وابتعاده عن الحالة الانفعالية الى حالة الفعل، والانجاز وفق رؤى استراتيجية، وهذا ما سيشكل حصانة للكويت وشعبها، باختصار بناء كويت للجميع.

ان الأوطان تبنى على الألفة والمحبة والتعايش والتعددية، وهو ما كفله الدستور الكويتي وضمنته كثير من القوانين.

القبس، ٢ فبراير ٢٠١٢م

أين الذمة المالية... يا أبطال الإرادة؟!

عبدالمحسن جمعة

يبدو أن نواب الإرادة (الأغلبية) يراهنون على الوقت لنسيان ناخبهم والشعب الكويتي قضية قوانين النزاهة السياسية المتعلقة أساساً بقانون كشف الذمة المالية للقياديين والسياسيين (نواباً ووزراء) ومراقبة وتقنين الصرف الانتخابي، وعلى عكس شعارات الحملة التي أسقطت رئيس الوزراء السابق والتي كانت شيكات النائب د. فيصل المسلم أول عناوينها، وتواتت بعدها قضايا الإيداعات المليونية والتحويلات، وكلها قضايا تتعلق بذمة السياسيين المالية، وهو ما يستدعي أن تكون أولى أولويات نواب الإرادة في البرلمان الحالي هي معالجة قضية ضبط النزاهة المالية للسياسيين، فإن زعماء ساحة الإرادة الذين تم انتخابهم، أصبحوا "سكتم بكم" عندما تتم إثارة قوانين النزاهة السياسية. ورغم أنني وعددٌ من الزملاء الكتاب والناشطين السياسيين أثرنا مراراً منذ انتخاب المجلس الحالي موضوع إقرار قانون كشف الذمة المالية بوصفه مفتاح الإصلاح السياسي الحقيقي والفعلي في الكويت، فإنه لا حياة لمن تنادي، ولا يعلق أي نائب على هذا الموضوع تحديداً، حتى كبار ساحة الإرادة من النواب، مثل الرئيس أحمد السعدون وزعيم الأغلبية المفترض النائب مسلم البراك، لا يعلقون ولا يتحدثون عن هذه القوانين، وهو الأمر الذي يثير تساؤلات مهمة حول صدق رغبة الأغلبية التي أقامت البلد ولم تقعه حتى أسقطت البرلمان والحكومة السابقة من أجل محاربة فساد الحياة السياسية وما أسماه "القبضة"، واليوم يحاولون دفن قانون الذمة المالية بكل السبل والحجج والمبررات القانونية والشرعية، ودفن حتى إمكانية ذكره من ضمن أولوياتهم التشريعية القريبة... وبناء على هذا السلوك ألا يحق لنا أن نتساءل: هل خدعنا جميعاً من أبطال ساحة الإرادة؟ بلا شك إذا استمرت أغلبية الإرادة في التسويف وتجاهل ردها أو تحركها لاستعجال إقرار قانون كشف الذمة المالية، مُصرة على لجان تحقيق برلمانية حول قضايا الإيداعات والتحويلات فقط... فإن الإجابة عن التساؤل ستكون: "نعم خدعنا، والكثير من أبناء الوطن ممن وجدوا في ساحة الإرادة كانوا في خضم لعبة كراسي سياسية كبيرة وصراعات مراكز سلطة ومال ونفوذ، وترتيبات اجتماعية وسياسية تحاول أن تفرض وجودها على الساحة، ولم تكن شعارات الإيداعات و"القبضة" وكشف الذمة المالية وشيكات المسلم سوى "عدة" الشغل، وفرقات الألعاب النارية التي تجذب العامة إلى ساحة العرض وال"شو"... ولذلك فإن مضمون الإصلاح السياسي الذي رُوج في ساحة الإرادة، من كشف للذمة المالية وتقنين الصرف على الحملات الانتخابية وخلافه من القوانين التي تمس لب النزاهة والإصلاح السياسي، لن يكون من السهل إنجازه أو حتى طرحه في المستقبل القريب. ××× تجاهل نواب الأغلبية للرد على موقفهم من قوانين النزاهة السياسية (كشف الذمة المالية، تقنين ومراقبة الصرف على الحملات الانتخابية) لن يجعلنا ننسى أو نتعب من تذكير الرأي العام به، ولذلك بين كل فترة وأخرى سأضع عدداً زمنياً لعدم إنجاز تلك القوانين، وأتمنى من الزملاء الذين يشاركونني نفس الاهتمام أن يضعوه في نهاية مقالاتهم كلما تيسر لهم ذلك،

على النحو التالي: (٣ جلسات لمجلس الأمة دون إقرار قوانين النزاهة السياسية - كشف الذممة المالية وتقنين مراقبة الصرف على الحملات الانتخابية). ××× استجابة رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون لما طالبت به في مقالة سابقة لي بعودة الصحافة إلى موقعها في قاعة عبدالله السالم، المثبت منذ المجلس التأسيسي على جانب قاعة النواب منذ كانت القاعة في مبنى المجلس البلدي، وبعد الانتقال إلى المبنى الحالي وطوال ٥٠ عاماً، يؤكد ما عرف عن السيد السعدون من تمسكه بدور الصحافة وتكريس مكانتها في المجتمع الكويتي، شكراً بوعبدالعزيز، ونتمنى أن تلحقها خطوتنا عودة كاميرات التلفزيونات الفضائية إلى القاعة طوال الجلسة، وإزالة كم الحواجز الحديدية الضخم في ممرات مبنى مجلس الأمة، والتي تحولت إلى ما يشبه مركز اعتقال.

الجريدة، ١١ مارس ٢٠١٢م

غرفة النائب بـ 80 ألف دينار

د. نايف العدوانى

عود على بدء بخصوص سلسلة مقالاتنا عن الفساد. ولكن هذه المرة عن فساد ثنائي الصفة وبرأسين تشترك فيه الحكومة كسلطة تنفيذية مع مجلس الأمة كسلطة تشريعية ويشارك فيه كل أعضاء مجلس الأمة بمختلف مشاربهم أو ما يمكن ان يطلق عليه فساد NEXT DOOR في عقر مجلس الأمة ويخص كل الأعضاء ولم يتكلم عنه أي منهم.

الفساد يتعلق بمشروع انشاء «٥٠» غرفة او مكتبا لنواب مجلس الامة داخل مجلس الامة بتكلفة بلغت ٣٩,٨٥٠ «تسعة وثلاثين مليوناً وثمانمائة وخمسين الف دينار كويتي» وبتقسيم المبلغ على عدد الغرف تصل تكلفة كل مكتب لا تزيد مساحته على ٥ X متر ٧٩,٧٠٠ «تسعة وسبعون الف دينار كويتي» فإذا كان القرض الاسكاني لبناء بيت العمر لكل مواطن «هو ٧٠ الف دينار فقط لا غير» فكيف تكون تكلفة غرفة للنائب بثمانين الف دينار؟ الغريب ان الدولة او السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة الاشغال اعتبرت المشروع من المشاريع الكبرى للدولة؟ ولا ادري ما هو معيار ان يكون انشاء «٥٠» غرفة من المشاريع الكبرى اذا ماذا نسمي مشروع انشاء محطات تعمل بالطاقة الذرية؟! او مشاريع البنية التحتية او توسعة المطار. أو مشروع ميناء مبارك. او غيرها من المشاريع التنموية الكبرى مشاريع عملاقة ام مشاريع استراتيجية، العجيب في امر هذه الغرف ان هناك شروطا وضعتها الامانة العامة لمجلس الامة في التصميم المعماري وبمباركة ومصادقة الاعضاء وهي ان كل الغرف يجب ان تطل على البحر ليرتاح السيد النائب وهو

يرى البحر وزرقته ويزيد من الهامه في اقتراح القوانين والمشاريع وبالطبع وبناء على تكلفة الغرفة يجب ان تحتوي كل الغرف على حمام به جاكوزي وغرفة سونا وبخار بالاضافة الى ادوات للتدليك والمساج وبالطبع مدلك ليزيل عن العضو عناء اللث في اروقة الوزارات لتسهيل معاملات ناخبه. وعناء وقوفه في ساحة المجلس ودفاعه عن مشاريعه او اعداده لاستجواباته ويجب ان تحتوي الغرفة على صيدلية تحتوي على كل المكملات الغذائية والفيتامينات واقراص تدليك الحنجرة ناهيك عن الثلجة التي تحتوي على كل انواع العصائر وطاولة لتحضير القهوة الكابتشينو والاكسبرس بالاضافة الى الدلة العربية وانواع الشاي ومجهزة كذلك بتلفزيون LCD ذي شاشة عملاقة وجهاز ريسيفر بكارث ضد التشفير ليشاهد النائب كل المحطات قبل دخوله لحلبة المجلس علاوة على جهاز فاكس دولي وخطوط دولية ومكتب فاخر وغرفة نوم من النوع الوثير يعني يجب ان تكون غرفة VIP او جناح ملكي ١٠ نجوم للسيد النائب وطبعا من اموال الشعب او الاجيال القادمة لا يهم لان ذلك لراحة ممثلي الشعب فأموال الشعب يجب ان تقدم للترفيه عن ممثلي الشعب والا ما فائدتها ولو اضعنا قيمة تأثيث هذه الغرفة وما بها من كماليات فاخرة لوصلت التكلفة الى ١٠٠ الف دينار او يزيد ناهيك عن ما يتمتع به النائب من ميزات اخرى كالمرسيدس AMG وعدد ه خطوط بلاتينية و١٦ سكرتيرا وبديل سفر بواقع ٢٥٠ دينارا لكل يوم في المهام الرسمية غير مصاريف الفنادق والطائرات الخاصة وغيرها من البدلات فستصل تكلفة العضو اكثر من ١٥٠ الف دينار كأعباء مالية على ميزانية الدولة ولو تجاوزنا ذلك وسكتنا عن البعض ممن يعمل جاهدا لتطوير ادائه في المجلس بسن القوانين الشعبية واذكاء الرقابة على اعمال الحكومة فإن البعض من الاعضاء زائد عليه كرسي المجلس وسيارة كورولا موديل ٢٠٠٥ وتلفون نوکیا كرت ايزي وذلك لان وجوده في المجلس عالية على المجلس وعلى الحكومة ونتاجيته طوال الوقت لا تساوي شيئا في مقابل ما يحظى به من ميزات. فلا يحضر الجلسات ولا يحضر اللجان. وجل وقته في اروقة الوزارات وفي مناسبات العزاء والدواوين ووجوده في المجلس مخالف للقانون والدستور ولا يفقه من امور السياسة الا كمن يقول بتسييس السياسة.

والغريب في الامر انه مازالت هناك محاولات من بعض النواب لزيادة رواتبهم الى ٥٧٠٠ «خمسة الاف وسبعمائة دينار» علاوة على زيادة نهاية الخدمة في الوقت الذي يعاني الكثير من الشعب الكويتي الظلم والظير في قضية الكوادر وتوزيعها غير العادل.

ورفض الحكومة وبمباركة المجلس زيادة الرواتب والكوادر لبعض القطاعات المهمة في الدولة تحقيقا للعدالة والمساواة التي نص عليها الدستور.

والخطير في الامر ان مشروع انشاء مكاتب اعضاء المجلس مازال متوقفا بسبب كثرة المخالفات والفساد من اعتمادات تكميلية ومشاكل المقاولين من الباطن ووجود الكثير من المخالفات القانونية والقضايا وكل اعضاء مجلس الامة يشاهدونهم كل يوم عند دخولهم وخروجهم من المجلس ولم يتجرأ احدهم ويثير سؤالا او تساؤلا حول هذا الفساد؟

الشاهد، ٨ ابريل ٢٠١٢م

نهاية لجان التحقيق البرلمانية د . وفاء المالك الصباح

إن حق المجالس النيابية في تشكيل لجان التحقيق هو حق أصيل يستمد وجوده من طبيعة النظام النيابي نفسه وبوجود النص الدستوري الذي يقرر هذا الحق للمجلس النيابي، فإن هذا النص يعتبر مقرا للحق وليس منشئا له، ووفقا للنظام الدستوري الكويتي فإن المادة ١١٤ من الدستور هي التي تقرر هذا الحق بقولها «يحق لمجلس الامة في كل وقت ان يؤلف لجان تحقيق او يندب عضوا او اكثر من اعضائه للتحقيق في اي امر من الامور الداخلة في اختصاص المجلس، ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم».

إلا انه جدير بالذكر ان هذا الحق الاصيل لأعضاء مجلس الامة مقيد بقيد جوهري مستمد من الدستور والمواثيق الدولية والسوابق البرلمانية في فرنسا وانجلترا ومصر، فلا يجوز ان يشكل البرلمان لجنة تحقيق في مسائل معروضة على النيابة العامة ولا تزال محلا لتحقيقاتها، او قضية منظورة امام القضاء، وان كان الامر ان تشكلت اللجنة قبل عرض الامر على القضاء فيجب ايقاف عمل اللجنة فور وصول التحقيق ليد الحصن المنيع وهي السلطة القضائية.

فالقضاء هو حجر الزاوية في البنيان العام للدولة، وهو يمثل اعز المقدرات فيها، ومن ثم فان تقرير استقلاله والذود عنه ليس امتيازا فئويا وطبقيا يقرره الدستور لفئة من رجال الدولة بل هو وسيلة لتحقيق العدالة ولبناء ذلك الحصن الحصين للحقوق والحريات.

واستقلال القضاء كفلته جميع الدساتير المقارنة والمواثيق الدولية، اذ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقراريها الصادرين في ١٩/١/٨٥ و١٣/١٢/٨٥ اعلان المبادئ الاساسية لاستقلال القضاء والذي يؤكد ان المنازعات التي تدخل في اختصاص السلطة القضائية ينبغي الفصل فيها بطريقة محايدة مع تجرد قضائها من عوامل التأثير والتحريض، كذلك من كل صور الضغوط او التهديد او التدخل غير المشروع - مباشرا كان ام غير مباشر - وايا كان مصدرها او سببها.

كما نصت الفقرة الاخيرة من المادة السادسة من الامر الصادر بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٨ في فرنسا على انتهاء مهمة لجنة التحقيق البرلمانية بمجرد فتح تحقيق قضائي يخص الوقائع ذاتها التي تكونت لجنة التحقيق البرلمانية بشأنها، وقد تبنت اللائحة الداخلية للجمعية الوطنية الفرنسية هذا الحكم عندما نصت على وقف المناقشات الخاصة بتشكيل لجنة تحقيق في موضوع معين، اذا كانت الاجراءات القضائية قد بدأت فعلا اثناء ذلك احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات، او عندما يبدأ التحقيق القضائي، عندئذ يستوجب على وزير العدل ابلاغ رئيس لجنة التحقيق البرلمانية بضرورة وقف اعمال اللجنة، اذ لا يجوز ان تتعرض اللجنة لمسائل معروضة على القضاء.

وهو الامر الذي اكده الدستور الكويتي في الباب الرابع منه في المادة (١٦٢) والتي تقرر ان «شرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم اساس الملك وضمنان للحقوق والحريات»، كما قررت المادة (١٦٣)

ان «لا سلطة لأي جهة على القاضي في قضاؤه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة ويكفل القانون استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاة والاحكام الخاصة بهم واحوال عدم قابليتهم للعزل».

فإذا ما نظرنا الى هذه النصوص نظرة شمولية، لأن الوظيفة الدستورية ليست عبارة عن نصوص متفرقة لا رابط بينها أو قاعدة تحكمها، وانما يجب ان ننظر الى نصوصها كمجموعة واحدة، فإن هذه النظرة الشمولية تقودنا الى القول بأن النائب، أي نائب مهما كانت دوافعه، ومهما سمت وعلت اهدافه، فلا يحجب عن ابصارنا حقيقة يخالف بها احكام الدستور وينقض العهد الذي اقسم عليه وفرضته عليه المادة (٩١) باحترام الدستور وقوانين الدولة واحترام اختصاصات السلطات الاخرى وفي مقدمتها السلطة القضائية التي تؤكد نصوص الدستور استقلاليتها. ولقد قام دستورنا على ما قامت عليه الدساتير الحديثة من قاعدة فصل السلطات، ومن آثار هذه القاعدة ان كل ما تعلق بالقضايا من تحقيق وحكم من شأن السلطات القضائية. ومن السلطات القضائية في المواد الجنائية للنياحة العمومية. والقاعدة التي جرى عليها العمل في الشؤون البرلمانية هي انه متى رفع الامر للقضاء في شأن من الشؤون امتنع ان يدور حوله بحث أو تحقيق أو استجواب في البرلمان، وذلك انه اذا اذن للسلطة التشريعية ان تعالج مثل تلك الشؤون بالبحث والمناقشة واطهرت فيها اتجاها أو اتخذت قرارا كان عملها افتئاتا على سلطة حفظ الدستور لها حريتها وتترتب عليه آثار غير محمودة العاقبة في استقلال القضاء وحرريات الافراد، من اجل ذلك نرى ان استمرار لجنة التحقيق البرلمانية الحالية غير جائز قانونا ويقع على وزير العدل عبء اخطار لجنة التحقيق البرلمانية بضرورة ايقاف اعمالها وذلك لرفع دعوى عمومية تتعلق بذات الموضوع رهن التحقيق، الامر الذي يحدث معه تشويش على عمل المحقق وخلط بين السلطات واقحام للسلطة التشريعية في امر هو من اخص اعمال القضاء.

الوطن، ٢٥ ابريل ٢٠١٢م

لجان التحقيق أهم من الاستجوابات خضير العنزي

ما الذي يدفعهم الى هذه الجرأة في التعدي على المال العام. الاخبار تتوالى علينا كالصاعقة بشكل شبه يومي عن توقيع عقد او ترسية مناقصة بشكل مخالف للقوانين وتضوح منها رائحة التنفيـع. ان المسؤولية مضاعفة على مجلس الامة الذي يبدو قدره ان يشكل لجنة تحقيق وراء لجنة تحقيق لكشف الحقائق امام شعب ائتمنهم على حماية مقدراته وحماية وطنه من الحرامية الذين امنوا العقوبة فأساءوا الأدب. آخرها اتفاقية وزارة الصحة مع احدى الشركات الاجنبية، التي كشفت تفاصيلها مشكورة الزميلـة «الكويتية». شركة لم تستطع، حسب المعلومات التي نشرت والتي لم يصدر اي بيان من وزارة الصحة بالنفي او التوضيح - اقول لم تستطع ان تدفع قيمة كفالة الضمان الابتدائية البالغة ٥٪، فقامت «الصحة» بدفعها عنها بصورة فجأة وواضحة بالتنفيـع على حساب المال العام. وجميع بنود العقد وفق ما نشرته جريدة الكويتية قد ازاح عن تلك الشركة المحظية اي مسؤولية مستقبلية تجاه المرضى وتجاه وزارة الصحة ممثلة للحكومة واعتمدت المحاكم البريطانية للنظر في المنازعات بدلا من المحاكم الكويتية، ولا تتحمل اي مسؤولية عن اي اخطاء طبية وغير طبية نتيجة مزاولـة اعمالها للمرضى الكويتيين وغير الكويتيين. يعني بصريح العبارة ربعنا اعطوهم هدية بقيمة ٨٦ مليون دينار، فهل يجوز هذا؟! وسرقة الديزل تحتاج الى جهد مضاعف من المجلس لمعرفة من سهل لهم هذه السرقة ومن توسط، ومن قام بالبيع ومن أخفى ومن غيب المعلومات للاثراء على حساب المال العام ومن ثروتنا الوطنية. وما يثار عن خسائر التأمينات المتواصلة التي كلف ديوان المحاسبة بالتحقيق فيها، وحريق الاطارات في منطقة رحية وعلاقة ذلك بمطالبات تقدمت للاستفادة من تكديس الاطارات، واسئلة أخرى تتعلق بتلك الكارثة البيئية ومن المتسبب فيها؟.

إن ما نخشاه أن تنتهي القضايا المثارة حول المال العام باستجواب يقدم لهذا الوزير أو ذاك قبل أن تتكشف الحقائق ويفلت الحرامي الحقيقي. وإن كانت لنا مناشدة فإننا نوجهها الى نواب الأمة وبالذات نواب الأكثرية بالترتيب في الاستجوابات حتى انجلاء غبار الحرمة الذي ازكم الأنوف وكشف حقائقها التي تعكف لجان التحقيق على البحث فيها والتي لم يبق الا شهر او شهران وتقدم نتائجها. التمهـل هنا محمود ومطلوب، والسرعة في المحاسبة السياسية والاستجواب، وغلق هذه الملفات باقصاء الوزير المعني يقترب من الشكوك التي تريد تحميل طرف من دون طرف آخر المسؤولية. فهناك مسؤولية جنائية خلافاً للمسؤولية السياسية، فلننتظر قليلاً حتى تنتهي لجان التحقيق من اعمالها، والا قلنا أن هناك أمراً دبر لبيل.. والله المستعان.

القبس، ٨ مايو ٢٠١٢م

كيف تنجح لجان التحقيق البرلمانية؟ د. بدر الديحاني

نجاح عمل لجان التحقيق البرلمانية التي تكتسب أهمية بالغة في هذا المجلس بالذات يتطلب: أولاً، تزويدها بمتخصصين محترفين يساعدون الأعضاء على معرفة القضايا الفنية، وثانياً، المحافظة على سرية اللجان ومهنتها، وثالثاً، توفير أقصى الضمانات للحفاظ على سمعة من تستدعيهم لجان التحقيق لأن التحقيق البرلماني لا يعني الإدانة.

استهل المجلس الحالي عمله بتشكيل العديد من لجان التحقيق البرلمانية التي من أهمها لجنة التحقيق في "الإيداعات المليونية" و "التحويلات الخارجية"، ليكون بذلك أول مجلس في الحياة البرلمانية يشكل عدداً كبيراً من لجان التحقيق البرلمانية في بداية دور الانعقاد الأول. ولعل لذلك أسبابه المبررة وبالأخص المطالبات الشعبية التي كانت ولا تزال تطالب بالكشف عن الفاسدين الكبار الذين نسمع بهم منذ عقود طويلة لكننا، مع كل أسف، لم نر أحداً منهم يحاكم أو يوضع في السجن.

أضف إلى ذلك تدمير الناس من أن الاستجابات البرلمانية كافة التي تمت في السابق كان يترتب عليها، في أفضل الأحوال، استقالة الوزير المعني أو تدويره إما في الحكومة نفسها أو في حكومة قادمة مع بقاء المخالفات الجسيمة التي استجوب بسببها على ما هي عليه، بل واحتفاظ المسؤولين التنفيذيين الكبار من وكلاء وزارات ووكلاء مساعدين ومديري مؤسسات عامة بمناصبهم نفسها عقوداً طويلة رغم مسؤوليتهم التنفيذية المباشرة عن المخالفات الجسيمة التي قدم الاستجابات بناء عليها والتي يكررها ديوان المحاسبة في تقاريره كافة منذ إنشائه حتى الآن!

لهذا تكتسب لجان التحقيق البرلمانية باعتبارها لجاناً سياسية وليست لجان تحقيق جنائية أهمية قصوى، لأنها ستوفر المعلومات والبيانات والقرائن والأدلة الدقيقة التي قد لا تتوافر في الظروف العادية، كما أنها ستسمي جميع المسؤولين الذين من المفترض، في حالة وجود شبهات فساد، أن يقدموا مباشرة إلى النيابة العامة ثم إلى المحكمة التي إما أن تدينهم وإما أن تبرئهم.

من هذا المنطلق، فإن نجاح عمل لجان التحقيق البرلمانية التي تكتسب أهمية بالغة في هذا المجلس بالذات يتطلب أولاً تزويدها بمتخصصين محترفين يساعدون الأعضاء على معرفة القضايا الفنية التي قد يجهلونها أو قد لا يسعفهم الوقت لمتابعتها.

كما يتطلب ثانياً المحافظة على سرية اللجان ومهنتها من خلال الالتزام باللائحة الداخلية حتى لا يفسح المجال لمن يريد أن يفشل عملها في أن يطعن بعدم مهنتها أو عدم سريتها. ويتطلب ثالثاً توفير أقصى الضمانات لحفظ سمعة الأشخاص الذين تستدعيهم لجان التحقيق لأن التحقيق البرلماني لا يعني الإدانة بأي حالة من الأحوال، فذلك من اختصاص السلطة القضائية وحدها.

أخيراً، فإن وجود لجان التحقيق البرلمانية لا يلغي أبداً أداة الاستجواب كأداة دستورية قد يترتب عليها الإدانة السياسية للوزير المستجوب، بل على العكس من ذلك فإنه سيعززها ويجعلها أكثر فعالية في المستقبل.

مقترح تعديل قانون الانتخاب

عبدالخالق ملا جمعة

عندما اطلعت على تصريح النائب الفاضل صالح عاشور (القبس - السبت ٢٦/٥)، ومقترحه لتغيير قانون الانتخاب الذي هو علة العلل وليس قانون الدوائر الذي يحاول البعض عرض مقترحات لتغييره باستمرار، استبشرت وتفاءلت، على اعتبار أن هذا القانون، أي قانون الانتخاب، ومع بعض المواد الدستورية المتعلقة به، يعتبر من المحظورات لدى أغلبية النواب وكذلك الحكومة. فهو قانون جامد ساهم بشكل مباشر في تأسيس ثقافة الاحتكار والتكرار في الحياة البرلمانية، ولكن عند التدقيق في حوايا وزوايا التصريح وجدته لم يتطرق بشكل جذري إلى قانون الانتخاب المعمول به حالياً، فقط يريد النائب أن يقنعنا أن الصوت الواحد للناخب كفيلاً بأن يخرجنا من أزمتنا السياسية! واضح من المقترح أنه قاصر ولا يؤدي إلى النتيجة التي يطمح إليها صاحبه مباشرة، بل المقترح يسهل الوصول إلى مقعد البرلمان من دون الدخول في تحالفات وحسابات، ويدفع عنه حرج الحراك الداخلي المحدود في أوساط الدائرة. إن أي مقترح يتعلق بقانون الانتخاب أو الدوائر يجب أن يناط إلى هيئة عليا من متخصصين في أكثر من مجال، حتى يتسنى لنا إنقاذ البلد، لأن أعضاء مجلس الأمة لا يمكن لهم أن يكونوا مجردين وموضوعيين في مثل هذا الأمر.

لقد اطلعت على ممارسات وتجارب دول متعددة حول أنظمة الانتخاب والترشيح والمحاسبة، التي لو طبقت لدينا لربما لمسنا شيئاً من التنويع والتفعيل. ففي سويسرا مثلاً يحق لناخبي الدائرة أن يستجوبوا النائب الذي يمثلهم في أي قضية أو موضوع أو تجاوزات، ومن ثم إعفاؤه إذا تحققت التهم في حقه! أما في البرازيل والنرويج فإن النائب يبقى دورتين فقط، ولا يجوز له الترشح مرة أخرى! إن الأزمات في الكويت تتكرر بسبب تجاوز النائب في البقاء على المسرح السياسي عن الحد المعقول، من دون عطاء وتطوير وتنمية سياسية تذكر! فحتى يبقى لأبد له من الإثارة والتهويل، فلا برامج ملزمة ولا شفافية بالأرصدة ولا قانون يحدد من أين لك هذا، فالمرحلة التي نحن فيها، الآن، مرحلة الإقطاع والإقصاء.

القبس، ٢٩ مايو ٢٠١٢م

نائب يوزع جواخير؟! وليد عبدالله الغانم

نائب من «كتلة الأغلبية» اتصل باحد الناخبين في دائرته وعرض عليه تخصيص قسيمة من هيئة الزراعة - جاخور - له أو لاحد افراد عائلته وكل ما عليه احضار البطاقة المدنية ورسوم التسجيل التي لا تتجاوز ٥٠٠ دينار، الناخب الأمين سأل نائب «الأغلبية» المحترم: ما السبب في هذه الهدية؟ أجابه: عرض علي ١٠ جواخير لأختار أناسا تخصص لهم، وقد انتقيتك من بين ابناء الدائرة، لأنك تستاهل ومن «ربعنا»، اعتذر الناخب عن قبول هذا العرض، فالنفوس الابية لا تشتري بسقط الدنيا.

الرشى التي تقدم للنواب ليست مالية فقط، مخطئ من يظن ذلك، الرشى السياسية قد تكون بالمال وتكون بغيره، المناصب القيادية مثلاً، البعثات الدبلوماسية، العلاج بالخارج، قروض حسنة بلا ضمانات، المناقصات المختلفة واسهم الشركات، وبالطبع الجواخير والمزارع.. السؤال طبعاً ما هو المقابل لهذه العطايا الحكومية المبطنة؟!؟

في النظم البرلمانية المحترمة التي يمتلك فيها الشعب حق محاسبة الحكومة يوجه النقد غالباً للجهات الحكومية سيئة الأداء أو التي يكثر فيها الفساد، في الكويت رغم أن النظام البرلماني أسس جزء منه على تقويم الأداء الحكومي ومراقبته، لكن الواقع يشهد أن النقد النيابي لا يوجه دائماً للجهات التي يثار حولها اللغط أو تعاني سوء الخدمة أو تكثر منها الشكاوى، وإنما يوجه النقد وفق الخصومة الشخصية بين النائب والوزير أو القيادي الحكومي.

خذ على سبيل المثال: جهات حكومية من أفضل الجهات عملاً وأداءً، هيئة الزراعة ومؤسسة الموانئ ووزارة المواصلات ووزارة الكهرباء و«بلوة» الكويت (البلدية) وتقارير ديوان المحاسبة شاهدة عليهم، لكن أين النواب عن هذه الجهات؟ كيف استطاعت هذه الجهات صرف أنظار النواب عنها.. ابحث عن الهدايا المبطنة!

وزارة الشؤون من أتعس الوزارات في الكويت، فيها فوضى العمالة وسرقات الجمعيات وغموض عمل اتحادها، وتلاعب النقابات ومهزلة الرياضة.. سنوات لم يتكلم النواب عنها، اليوم فقط تذكر النواب أن هناك وزارة للشؤون بعد قدوم النائب الشاب رياض العدساني وتغير وزيرها محمد العفاسي.. فما السبب؟!؟

نائب يوزع جواخير بالليل ويتكلم عن العدالة والامانة بالنهار، تعساً لهذه المعايير المزدوجة والنفاق السياسي!.. متى يصحو «حدس» الناخبين لهذا التلاعب ونصلح شؤون بلدنا بحق ونتوقف عن انتخاب هذه الاشكال المزيفة التي تدفع ضريبة تسول الاصوات واستجدائها؟!؟ و«تكفون» صوتوا لي، وتخدم حزبها وطائفتها وعائلتها وقبيلتها على حساب أهل الكويت؟ والله الموفق.

القبس، ٥ يونيو ٢٠١٢م

هناك قوانين كارثية أقرها المجلس أكثر فداحة من خسارة الداو عبدالله النيباري

يبدو أن قدر الكويت هو أن تعيش حالة تأزم مستمرة، تبقى الغيوم السياسية متلبدة في سماءها دوماً، وعلى الرغم من أننا نعيش فصل صيف حارقاً، فإن الأجواء توحى بأننا داخلون على مرحلة تأزم أشد.. ولذلك، دعونا قبل استفحال الأمر نتوقف ملياً أمام الأزمات الصغيرة الموجودة بين أيدينا، ومنها قضية الداو وقضية رد القوانين التي أقرها مجلس الأمة.

مازالت هذه القضية تشغل الجميع، حكومة ومجلس أمة وإعلاماً، وتناولها العديد من الكتاب حتى أنه لم يبق أحد لم يدل بدلوه فيها. اهتمت معظم المساجلات، سواء من الحكومة أو من أعضاء المجلس ومحازبيهم أو كتاب الصحف بتوزيع اللوم أو المسؤولية، إلا أن الأمر في نظري يتجاوز خسارة الداو، رغم ضخامتها، فهذه الخسارة ما هي إلا نتيجة لمنهج التخبط في التعامل مع كل قضاياها.

خسارة الداو تشكل حوالي ٣٠ في المائة من قيمة الصفقة، ولو نظرنا إلى تطبيق هذا المنهج في التعامل على ميزانية الدولة، البالغة ٢٢ مليار دينار (٧٩ مليار دولار)، أو تكاليف مشاريع ما يسمى بالخطة الخمسية البالغة ٣٥ مليار دينار (١٢٢ مليار دولار) أي ما مجموعة ٢٠٠ مليار دولار لوجدنا أن خسارة ١٠ في المائة فقط من هذه المبالغ، وهو أمر محتمل بدرجة كبيرة، تعني خسارة ٢٠ مليار دولار، وأنا أقول خسارة ١٠ في المائة فقط تجنباً للتخويف من خسارة ٣٠ في المائة، التي تعادل ٦٠ مليار دولار.

التعامل مع قضية الداو يعكس التخبط الذي تدار به دولة الكويت، هذا التخبط يشوب أداء جميع مؤسسات الدولة ابتداءً بمؤسسة الحكم إلى الحكومة، ومجلس الأمة والجهاز الإداري، بما فيه الأجهزة الأمنية، بل وحتى القضاء. بالعودة إلى كل ما أثير حول صفقة الداو، نجد أن الكل يتحمل المسؤولية، ولكن بالدرجة الأولى هي مسؤولية من يملك اتخاذ القرار، وهي مجلس الوزراء، وعلى الأخص رئيس مجلس الوزراء، فقرار إلغاء الصفقة بعد الموافقة عليها تم بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٨، تحت ما اعتبر بضغط أعضاء مجلس الأمة. وإذا كان أعضاء مجلس الأمة يلامون على لغة التهديد وتوجيه الاتهام والتشكيك بلا سند والقول بأن هنالك منتفعين وهنالك رشوة بمبلغ ٨٥٠ مليون دولار، نقلاً عن جريدة الوطن، وأن الحكومة أو المسؤولين في القطاع النفطي أخفوا المعلومات، وأن الإنفاق تم في ليلة ظلماء وهي لا شك لغة مدانة وغير لائقة لكن ذلك ليس مبرراً كافياً ولا يعفي مجلس الوزراء من تحمله المسؤولية. ولا بد أن نقول إن تاريخ الإخفاقات في صفقات القطاع النفطي، وأشهرها قضية شراء شركة سانتايف وقضية سرقة الناقلات.. وغيرهما، ستبقى مصدراً للشك في قرارات القطاع النفطي، وإذا أضفنا إليهما الفساد المستشري في الكويت، فيصبح الجو السائد هو جو الشك والريبة والخوف وعدم الثقة، وطبعاً تختلف طرق التعبير عن ذلك، فبعضها يجنح إلى درجة الفحش، وبعضها يتواضع إلى الشكل المقبول. وفي هذه القضية كان على الحكومة ممثلة

بوزير النفط، وهو ينتمي إلى تنظيم سياسي، أن يدرك ماذا ستواجه بناء على ذلك، وكان عليها أن تطرح الموضوع على مجلس الأمة بأي طريقة عبر اللجان أن تدعو الى جلسة مناقشة أو تستخدم الأدوات الدستورية المناسبة، وخصوصاً أن الاعتراض على الصفقة بدأ مبكراً منذ شهر أغسطس ٢٠٠٨، والمفاوضات بدأت في ٢٠٠٦، والاعتراضات زادت مع الاقتراب من موعد التوقيع على الصفقة، وبعدها، وجاءت من جهات مختلفة في المجلس من كتلة العمل الشعبي ومن السلف ومن صالح الملا ومحمد العبدالجادر. الأمر الطبيعي كان على الأعضاء طلب إطلاع المجلس ولجانه على مسار المفاوضات ونتائجها، وإذا لم يطلب الأعضاء ذلك، كان على الحكومة أن تبادر بطلب عرض الموضوع على اللجان المختصة. بل أقول أكثر من ذلك حتى قبل اتخاذ قرار إلغاء الصفقة كان بالإمكان طلب تمديد أو تأجيل تاريخ النفاذ، وحتى بعد قرار الإلغاء كان يجب طرح الموضوع على المجلس، للاتفاق على مخرج.

وقد كشفت المعلومات أن هذا الأمر كان متاحاً حتى شهر مايو ٢٠٠٩، بل حتى شهر سبتمبر من السنة نفسها، فالشركة لم ترفع الشكوى إلا في سبتمبر ٢٠٠٩. الأمر الآخر في صفقة الداو، هو تركيز مجموعة القطاع النفطي على قضية العائد المالي، وعدم إعطاء الجانب الاقتصادي اهتماماً كافياً، والتركيز على العائد المالي الذي قدر بين ١٠ و١٥ في المائة، لكان هذا العائد هو أساس الصفقة، فقد كان هنالك فرص لتحقيق عائد مالي أكبر منه.

فقد أشار تقرير الشال (٢٠١٢/٦/١٠) إلى أن شراء أسهم عشر شركات كان سيحقق عائداً مالياً يتراوح بين ٢٠ و٧٥ في المائة، بل كان يمكن شراء أسهم شركة الداو بسعر ١١ دولاراً، وارتفعت الآن إلى ٣٥ دولاراً، من دون الدخول في مخاطر الاستثمار المباشر بشراء مصانع قائمة.

وقد ذكر المسؤولون في شركة البتروكيماويات أن من فوائد الصفقة، إلى جانب العائد المالي، أن الشركة المشتركة ستنشئ معهد تدريب بتكلفة ١٠٠ ألف دولار، وستتيح الاستفادة من براءات الاختراع. وهذا يثير بعض التساؤلات، لماذا ننتظر شركة الداو لتنشئ لنا معهد تدريب؟ وما براءات الاختراع؟ وكيف تتم الاستفادة منها؟ وما قيمة هذه الاستفادة؟

بينما المقصود بالفوائد الاقتصادية، تشغيل العمالة، وهي القناة التي عن طريقها نكتسب المهارة والخبرة في التشغيل والإدارة.

ووفق توضيحات المسؤولين في البتروكيماويات، أننا لن نستفيد من تشغيل العمالة إلا ربما بأعداد بسيطة لا تتعدى الأفراد بين حين وآخر، لأن المصانع التي ستشارك فيها مشغولة بالعمالة في البلاد التي تقع فيها ووفقاً لأنظمتها.

والمشاركة وفق إفادتهم تقتصر فقط على مجلس الإدارة، كرئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس. ونحن جربنا ذلك في مشروع شراء شركة سانتايفي، ولم يزد الأمر عن مشاركة تكاد تكون شكلية في مجلس الإدارة.

من الأمور التي كان يجب أن ينظر في تقييمها، الفوائد الاقتصادية لا الفوائد المالية فقط التي هي متاحة في السوق المالية، ربما بشكل أكثر جدوى.

على كل حال، فإن هذه الآراء كان يجب أن تطرح للبحث والتقصي، في ما هو الطريق الأفضل والأجدي. وكان يجب أن يتم ذلك في أجواء بناءة موضوعية تبحث في العمق عن كل جوانب الموضوع، وغياب ذلك هو الذي أدى إلى التراشق بالتشكيك والتخوين والاتهام والتهديد بالمنصة.

قضية رد القوانين

موافقة الحكومة على القوانين مثار الجدل عند مناقشتها في المجلس كان موقفاً خاطئاً، وعلى الأخص وزير العدل والأوقاف بموافقته على قانون تغليظ العقوبة، ووزير التربية لموافقته على قانون جامعة جابر.

وكذلك قانون المدينة الطبية وقانون صندوق صغار المستثمرين، فمشاريع هذه القوانين جاءت باقتراح من الأعضاء من دون دراسة جدوى، وباستعجال، ما أدى إلى أن تشوب هذه القوانين مثالب وعيوب كثيرة. وموافقة الوزراء المعنيين كانت خطأ جسيماً، فلم يكن مطلوباً من الحكومة أن توافق أو على الأقل تمتنع، وما كانت ستلام في كلتا الحالتين، وخصوصاً أن هذه القوانين ذات طابع فني تنفيذي، من اختصاص السلطة التنفيذية، وتطبيقها سيواجه مشاكل جمة ويفرز مشاكل أكثر. والوزراء الذين وافقوا يتحملون مسؤولية خطأهم بعد رد القوانين، وفي أي بلد آخر يؤدي إلى استقالتهم، ولكن هذا نتيجة نهج التخبط في أداء مؤسساتنا، وعلى رأسها الحكومة.

لكن ثورة أعضاء المجلس على رد القوانين ليس لها مبرر، فهو ممارسة لصلاحيات دستورية يملكها سمو الأمير، ومن حقه أن يختار من يستشير، صحيح أنه يمارس سلطاته من خلال وزرائه، ولكنه يملك أن يعينهم ويقيهم.

والحديث عن حكومة خفية أخرى كلام ليس له معنى، وفيه مساس، فلماذا يكون كل من خالف رأي السادة أعضاء الأغلبية مشكوكاً في دوافعه، وأنه متآمر عليهم؟ ولماذا يحتكرون الحكمة والصواب، وأن رأيهم صحيح في كل الأحوال، فيما واقع الأمر؟ أن الصواب قد جانبهم فيما أقروه من قوانين من دون تأن أو اعتبار لآراء أخرى...؟

ما أقره الاخوة أعضاء مجلس الأمة قوانين كارثية، وتكلفتها أكبر بكثير من خسارة صفقة الداو كيميكال. وأشير فقط إلى الامتيازات التي منحها قانون جامعة جابر، التي هي عبارة عن ضم كلية الدراسات التجارية مع كلية التربية الأساسية، واستبدال يافطتهام بيافظة جامعة جابر، حتى ما ذكره السادة الأعضاء بأن هذه الجامعة ستفتح مجالاً لاستيعاب خريجي الثانوية العامة غير صحيح، لأن أعداد طلاب المعهدين تتجاوز ١٦ ألف طالب وطالبة، ويزيد العدد إذا أضيفت معاهد أخرى.

أما الامتيازات، فحدث ولا حرج، إعطاء سكن وبدل تأثيث وتأمين صحي وتعليم أبناء العاملين في المدارس الخاصة، وهي امتيازات أكثر من امتيازات مدرسي الجامعة.

فماذا يميز العاملين في جامعة جابر عن الأطباء والمهندسين والعاملين في جهات تتطلب عملهم الدوام في مناورات في أوقات غير مريحة؟ إذا طبق قانون جامعة جابر كل العاملين سيطالبون بالامتيازات نفسها التي منحها القانون. لذلك، احتجاج السادة الأعضاء على رد القوانين هو الخطأ بعينه، فهو مناقض للمنطق ومخالف للدستور.

الطليعة، ١٤ يونيو ٢٠١٢م

خلاصة القول اننا أمام مسألة أخلاقية قبل أن تكون دستورية، ولذلك نقول للإخوة أعضاء المجلس حاسبوا أنفسكم قبل أن تعطوا لأنفسكم الحق في محاسبة الآخرين، وصونوا ألسنتكم، وعفوا عن الساقط من القول والفعل، لأن شرف تمثيل الأمة يحتاج بالدرجة الأولى إلى الأخلاق.

الطليعة، ١٤ يونيو ٢٠١٢م

جهد استثنائي

محمد عبدالقادر الجاسم

على جدول أعمال مجلس الأمة، وأمام لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، مجموعة من الاقتراحات بقوانين لو نجحت كتلة الأغلبية في إقرارها قبل نهاية دور الانعقاد الحالي، فإن ذلك يعني أن المجلس الحالي يسير نحو تحقيق الإصلاح السياسي والتشريعي على نحو جاد بصرف النظر عن موقف الحكومة من تلك الاقتراحات واحتمالات ردها بعد إقرارها من قبل المجلس.

فعلى جدول أعمال المجلس هناك اقتراح بقانون بشأن إنشاء المحكمة الدستورية، وهو اقتراح يتبنى فكرة التشكيل المختلط للمحكمة، أي تكون عضوية المحكمة من قضاة يختارهم المجلس الأعلى للقضاء وأعضاء تختارهم الحكومة وأعضاء يختارهم مجلس الأمة وعددهم (٩) تكون الأغلبية من القضاة، كما أن الاقتراح يمنح المواطنين حق تقديم الطعن المباشر بعدم دستورية التشريعات، كما أن الاقتراح سحب اختصاص المحكمة بتفسير نصوص الدستور وكذلك اختصاصها بنظر الطعون الانتخابية.

والمشروع الثاني المدرج على جدول أعمال مجلس الأمة هو مشروع قانون بشأن تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد الذي يتضمن الإعلان عن الذمة المالية وتعارض المصالح وحماية المبلغ. أما اللجنة التشريعية فسوف تنتهي قريباً من النظر في اقتراح قانون إنشاء الهيئات السياسية واقتراح تعديل لائحة مجلس الأمة على نحو يمنح لجان التحقيق البرلمانية فعالية أكثر ويتيح عقد جلسات المجلس دون اشتراط حضور الحكومة، واقتراح تعديل بعض نصوص قانون محاكمة الوزراء واقتراح قانون بتنظيم الطعون الانتخابية واقتراح قانون إنشاء نيابة الجرح وإلغاء الإدارة العامة للتحقيقات.

أن الاقتراحات السابقة تحظى بأهمية استثنائية، وأتمنى لو يتم عقد جلسات خاصة لمجلس الأمة لتسهيل نظرها، كما أتمنى أن تكثف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اجتماعاتها لإنجاز الاقتراحات المهمة الأخرى مثل اقتراح إنشاء هيئة الأدلة الجنائية واقتراح الكشف عن

سرية الوثائق وحق الاطلاع عليها واقتراحات حول قانون الانتخابات كي تكون جاهزة للعرض على مجلس الأمة في بداية دور الانعقاد الثاني (هذا إذا استمر المجلس). إن جدية كتلة الأغلبية في الإصلاح السياسي والتشريعي مرهونة بإقرار الاقتراحات التي أشرت إليها، وهذا الأمر أهم بكثير من الاستجوابات، لذا نأمل حقيقة أن تنهي كتلة الأغلبية دور الانعقاد الأول بإنجازات تشريعية مستحقة.

الكويتية، ١٩ يونيو ٢٠١٢م

بعد استقالة الوزير.. ماذا عن تجاوزاته؟ نهار عامر المحفوظ

الاستجواب يعني مساءلة الوزير بصفته وليس شخصه، وذلك عن عمله الوزاري وتطبيقه القوانين واللوائح في سير أعمال وزارته، والاستجواب يجب ان تكون له مبرراته الموضوعية وألا تخرج محاوره عن الضوابط الدستورية الملزم احترامها والالتزام بأحكامها، وليس كما بعض الاستجوابات النيابة السابقة التي فشلت فشلاً ذريعاً وأسأت للنواب ونالت من قدر مجلس الأمة ومكانته في نظر الأمة، وذلك للتعسف الجامح من قبل بعض النواب الذين انحرفوا في استخدامهم للاستجواب عن جادته الدستورية ودواعيه الموضوعية ليكون سلوكاً ذاتياً ومعاقبة شخصية أو لأسباب شخصية تتعلق بعلاقة النائب مع هذا الوزير أو ذاك بهدف اخضاعه، وحتى يتحقق للنائب المعني ما يسعى الى تحقيقه وتحصيله على المستويين الخاص والشخصي، ولكن موضوع مقالنا اليوم ليس في هذا النوع من الاستجوابات، فانما نعني الاستجوابات الجادة في أسبابها الموضوعية والصائبة دستوريا والتي تنتهي بتقديم الوزير المستجوب استقالته فيسقط الاستجواب وتشطب محاوره المقصود بها التقويم والإصلاح ليبقى كل شيء كما عليه الحال السابقة، فغالبا ما يكتفي النائب المستجوب وشركاؤه وداعموه من النواب باستقالة الوزير دون الاستمرار في بحث ومناقشة تجاوزات الوزير وأخطاء وزارته لأجل اصلاحها ومحاسبة المسيء وليس الاكتفاء بتقديم الوزير استقالته من الوزارة التي لا تعني ان الاستجواب قد حقق اغراضه الاصلاحية، بل على العكس تماما لكون الوزير استقال ونأى بصفته وشخصه عن المحاسبة وتبقى الوزارة كما هي عليه دون اصلاح ولا تصليح ولا هم يحزنون.

بعض النواب يفرحون ويكونون سعداء عندما يستقيل الوزير المستجوب من قبلهم فيعقدون المؤتمرات الصحافية ويصدرون البيانات بفخر ونشوة المنتصر بقولهم لقد هرب الوزير مكتفين بهذا الانتصار الوهمي دون ان تتحقق الأهداف الاصلاحية المرجوة من الاستجواب ما يكشف حقيقة النائب المستجوب وعدم جديته الاصلاحية، وهذه حال أغلب النواب في استجواباتهم، باستثناء النائب رياض العدساني الذي تمنى له التوفيق في تحقيق مقاصده الاصلاحية في

استجواب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المستقيل، وذلك عبر تأكيده واصراره بمتابعة محاور استجوابه مع الوزير القادم ان لم يبادر باصلاح ما ورد في المحاور الخمسة خلال ثلاثة أشهر والا سوف يجدد له العدساني الاستجواب ذاته من جديد، وهذا هو الصحيح عندما تصح المقاصد والنوايا.

النهار، ٢١ يونيو ٢٠١٢م

ترشيح وانتخاب ... من هب ودب د. مبارك الذروه

أذكر اني رأيت يرافقه ابنه المتخلف عقليا تخلفا بسيطا نحو احد صناديق الانتخاب في الدائرة التي يتبعها، ولم يكن الشاب سوى صوت بيد والده يوجهه حسب هواه ليضيع صوت الامة...! من المعروف اشتراط مؤهلات عليا لتقليد أدنى مناصب في الدولة كالادارات المالية والبنكية أو المحاسبية أو البترولية بل حتى الوظائف الادارية المهنية ضمن الهيكل الاداري العام في الحكومة تحتاج الى شهادات وخبرة وتخصص!! ومن المعروف بالمقابل ايضا ان يشارك العامة والدهماء باختيار الولايات العامة في الدولة كعضوية مجلس الامة!

لكن شيئا من الغرابة في ما سبق تحتاج الى تأمل عميق وتجرد دقيق!! إذ كيف نساوي بين العامة والصفوة والمثقف والمتعلم والأمين الجاهل في اختيار من يمثل الامة. واذا كان الناس يقبلون ألا يختار رئيس جمعية المهندسين الا المهندسين المختصين ولا يختار رئيساً لجمعية المعلمين والمحامين والأطباء والبترول الا المختص المهني العليم بشؤون المهنة فكيف نجعل ولاية شؤون الامة المالية والعسكرية والتربوية والتشريعية أدنى من تلك الجمعيات!!؟ وهل يجوز ان يحدد مستقبل وطننا كل من هب ودب؟ وكيف يتم اختيار القوي الأمين من قبل السوق والصعاليك وعديمي الثقة والضمير؟ ومن سيتجرد لتمثيل الامة؟

انا من يرفع شماعه المساواة الشعبية، فلا شأن لمفهوم المساواة والعدالة في ذلك، فإن المساواة انما تكون في النسب او واللون والجنس..! وكرم الناس عند الله اتقاهم.. لكن في ميدان اختيار الولايات الخطيرة للمراقبة والتشريع وحماية سيادة الامة لا بد من التفرقة والتمييز على اساس الخبرة والتخصص والعدالة!! ولا يمكن ان تستقيم الحياة الكريمة من دونه!

فمن قال ان الدين او العقل والمنطق او الاعراف العامة تساوي بين البر والفاجر والجهل والعلم...؟ ان الاسلام والديانات السماوية لم تساوي بينها..! وما التخبط الذي نشاهده اليوم في بلاد العرب والمسلمين الا من هذه المساواة الخاطئة، وهي مساواة الجهل بالعلم والبر بالجور! أفجعل المسلمين كالمجرمين! وهل يصح ان يرشح نفسه من لا يعرف سوى كتابة اسمه واسم

ابيه...؟ ام يصح ان يشارك في اختيار نائب الامة من لم تكتمل لديه الاهلية العقلية والنفسية
مثلا!

ان قوانين الترشيح والانتخاب تحتاج الى اعادة نظر، وتقييد في الترشيح والانتخاب، كي لا
يستغل هذا الباب في صناعة مجالس من ورق..! فليس كل الناس اسوياء، وليس كلهم مدركين
لأهمية هذه المؤسسة التشريعية الخطيرة...

فهل يستحق هذا الموضوع شيئاً من الاهتمام والنقاش أولاً...!!

الراي، ١٥ سبتمبر ٢٠١٢م

القسم الرابع

ألوان من الفساد



التفرغ الرياضي.. مشروع أزمة رياضية د. خليفة بهبھاني

تطرقت منذ مدة طويلة لموضوع التفرغات الرياضية التي تصدرها هيئة الشباب والرياضية للرياضيين اللاعبين والاداريين من منطلق الاستعداد لتمثيل الكويت في المحافل الرياضية المختلفة. هذا الأمر يعتبر طبيعياً في ظل استغلال هذا التفرغ من اجل الرياضة وليس المصالح الشخصية فالعمل التطوعي من الأمور المهمة لأي منظمة رياضية حيث يتم توفير الكثير من المبالغ المالية من قيمة استئجار من يقوم مهام تنظيم البطولات.

ففي ألمانيا يوفر المتطوعون مبلغاً يقارب من ٧٠ مليون يورو سنوياً عندما يتطوع الأفراد لأداء مهام المحترفين. ونحن بالكويت (لا أعمم) التطوع بواسطة التفرغ يكلف الدولة الملايين لان المتطوعين الاداريين لا يتطوعون من أجل خدمة الرياضة ولكن من اجل الراحة والسفر. لذلك أتمنى من الهيئة في القطاع الرياضي ان يراقبوا وقيموا عمل المتطوعين من خلال آليات ادارية وفنية ورقابية بمدى جدية هذا التفرغ. وأحب ان أنوه عن بعض السلبيات التي تصدر من الهيئة في عملية التفرغ أجزئها بالآتي :

- ١- فترة التفرغ عادة تكون مبالغاً فيها من قبل من يطلبها (٩)
 - ٢- في بعض الأحيان يصدر قرار التفرغ قبل أيام من بداية التفرغ الأمر الذي يحدث ربكة في مقر عمل المتفرغ.
 - ٣- من الخطأ ان يسلم التفرغ بيد اللاعبين لانها إجراءاتها.
 - ٤- بعض أسباب التفرغ تكون مضحكة وغير منطقية، يجب تحديدها بالبطولات الرياضية وليس صيانة منشأة على سبيل المثال.
 - ٥- حدد مرسوم مجلس الوزراء فترة تفرغ الطلبة خلال الفصل الدراسي الواحد لذا يجب على الجهات التي لديها لاعبون ان يراعوا ذلك.
 - ٦- التفرغ ليس ملزماً على المؤسسات الحكومية الا اذا كانت لسبب مقنع ولا يخل بمصلحة العمل.
 - ٧-... الخ
- وإذا لم نستطع تطبيق قانون التفرغ بطريقة فنية وادارية صحيحة فان فرص استمرارها ضئيل بسبب سوء استغلالنا لها من الرياضيين أنفسهم على جميع المستويات! هل وصلت الرسالة يا هيئة...؟

النهار، ١٥ ديسمبر ٢٠١١م

«القبضة الإعلامية» د.نرمين الحوطي

في الآونة الأخيرة أصبحنا نسمع مصطلحات كثيرة لا تمت لعادات المجتمع الكويتي بصلة، تلك المسميات اقتحمت حياتنا كالاحتلال الغاشم، وللأسف أصبح الكثيرون يعملون بها لمواكبة العصر الجديد «عصر أجنداث» ومن تلك المسميات: الفساد والراشي والمرتشي والقبضة وغيرها من مسميات غريبة على مجتمعنا أكاد أجزم بأنها كانت غير متواجدة عندنا، ولكن اليوم أصبحت مدارس يتخرج فيها الكثير، ومع هذا فقضيتنا ليست فسادا بل مرآة المجتمع «الإعلام»! الإعلام هو المرآة العاكسة للمجتمع، فهو الهوية التي يتعرف من خلالها المجتمعات الأخرى على حضارتنا، ولكن للأسف أصبحت بعض وسائل الإعلام تعمل وفق أجنداث أخرى فصارت تقدم إعلاما باهتا لا يمت لمجتمعنا بصلة والسبب: «القبضة الإعلامية».

وأصبح مبدأ بعض الإعلاميين «القبض قبل النشر» وهذه هي المصيبة، أصبحت الأقلام والعقول الإعلامية البعض منها يتبعون مصلحة الذات وليس مصلحة الأمة، وهنا يدق ناقوس الخطر الإعلامي فعندما تكتب الأقلام وتفكر العقول الإعلامية للشخص على حساب الوحدة الوطنية أصبحنا مجتمعنا بلا حضارة لأن الحضارة تبنى على أساس المجموعة وليس الفرد، ذلك هو إعلامنا فأصبحنا نجد بعض القنوات وبعض الجرائد تقوم على أساس الشخص متناسبة الوطن، وأصبح البعض يقوم بتنفيذ أجنداث خارجية داخل الوطن، بسبب هؤلاء: «القبضة الإعلامية».

هذا ليس افتراء وليس أكاذيب، فمن يعمل ويتعامل مع هذا الجهاز سيدرك ان ما أكتبه صحيح، للأسف أصبح الإعلام يبني على الجلسات الشخصية والهدايا الشهرية والمساعدات الوزارية.. والنتيجة الابتعاد عن الإعلام ليصبح شخصية الإعلام، لذا نناشد وزير الإعلام وجميع الروابط والجمعيات الإعلامية بتطبيق قانون «الذمة المالية» على الإعلاميين وهذا حق وليس قمعا للحريات كما يدعي «القبضة الإعلامية».

الأنباء، ٢٨ ديسمبر ٢٠١١م

وزارة الصحة تحتاج علاجاً

علي دشتي

الشفافية و اعلان كل الحقائق حول الأوضاع المختلفة داخل المجتمع تعتبر مؤشراً أساسياً من مؤشرات قياس كفاءة أي حكومة في القيام بمسؤولياتها. فالحكومة التي تعتمد سياسة «التعقيم» على المعلومات التي تهتم المواطن هي حكومة عاجزة تحاول التستر على أخطائها، في حين أن الحكومة التي تستند الى مبدأ المصارحة هي الجديرة بثقة مواطنيها. فالصراحة تعني ببساطة استقامة المسؤول وحرصه على الصالح العام وخدمة مصالح الوطن والمواطنين. نقول هذا الكلام بمناسبة حالة التعقيم التي فرضتها وزارة الصحة على وجود حالات اصابة بمرض « السحايا » داخل البلاد، ولم تتوقف المسألة عند حد التعقيم والمراوغة على الرأي العام، بل اصرت بنفي وجود حالات مصابة لنكتشف بعد ذلك أن هذه التصريحات تفتقر الى المصداقية. فقد نشرت إحدى الصحف أن ثلاث حالات للإصابة بالمرض تم اكتشافها، وأن حالة من هذه الحالات قد توفيت، في حين يجري علاج الحالتين الأخرين. وقد شكل هذا الخبر مفاجأة من العيار الثقيل اكتشف معها المواطن أن بعض مسؤولي الصحة ليسوا مسؤولين عن اداراتهم وعن ما يدور فيها وان كل شيء على ما يرام. ان المنطق يفرض على وزارة الصحة أن تتعامل مع هذا الأمر بمنتهى الصراحة فتكشف للرأي العام حدود انتشار المرض ومعدلات الاصابة به، وكيفية التعامل معه، وأن تساهم في توعية المواطن بطرق الوقاية منه، وبأسلوب التصرف اذا ظهرت عليه - لا سمح الله - أعراض المرض، والجهة التي يتوجب عليه الذهاب اليها، ومدى توافر الأدوية اللازمة لعلاج المرض وكذلك التطعيمات التي يمكن أن تقي المواطن من الاصابة وغير ذلك من أمور كان على مسؤولي الصحة أن يهتموا بها اذا كانوا يرغبون في القيام بدور حقيقي في خدمة المواطن!

ان المسؤول عن اخفاء المعلومات داخل وزارة الصحة لا بد أن يحاسب، لأن صحة المواطن ليست من الأمور التي يمكن التعامل معها بهذا القدر من الاستهتار والاستخفاف. فمن حق المواطن أن يعلم بأي خطر يهدد صحته وبطرق التعامل معه، لذلك لا بد من محاسبة المسؤولين حتى لا يصبح التعقيم على الحقائق والمعلومات هو منهج الحكومة في التعامل مع المخاطر التي تواجه الوطن والمواطن.

ان وزارة الصحة تحصل على مليار دولار سنوياً من الميزانية العامة، ولا بد أن نسأل اين يذهب هذا المبلغ وكيف يتم ادراجه بصورة تؤدي الى حسن توظيفه في حماية صحة المواطن؟! ان ملف الصحة يعد من أكثر الملفات تعقيداً لدينا ولا بد أن يتم التعامل معه بصورة أكثر منهجية مما هو عليه الآن، وأبسط قواعد التعامل الناجح مع مثل هذه الملفات تتمثل في الشفافية، بتوضيح أوجه انفاق هذا المبلغ الضخم على البنود المختلفة المتعلقة بالرعاية الصحية، بالإضافة الى المصارحة الكاملة بالأوضاع الصحية في البلاد. ان وزارة الصحة لدينا في أشد الحاجة الى علاج.

الشاهد، ٨ يناير ٢٠١٢م

«الشؤون».. محمية خاصة! وليد عبدالله الغانم

إعلان مدفوع غريب الشكل والمضمون في جريدة الوطن، وعلى صفحتها الأولى، موجّه لوكيل وزارة الشؤون، يقول صاحبه: هل تعلم أن إدارة عمل محافظة (...) تشترط تقديم رخصة الإطفاء مع ١٣ مستندا آخر كشرط لتسلم المعاملات، والتي لا يتم طلبها بباقي إدارات العمل في غيرها من المحافظات؟ («الوطن» ١٠/١/٢٠١٢).

قبل شهرين تقريبا أضرب بعض موظفي الشؤون عن العمل لأجل بعض المطالبات الإدارية، وكان مستنكرا ومزريا تهديد المضربين قيادات الشؤون بأن يستجيبوا لطلباتهم أو يفضحوا معاملات مسؤولي الشؤون التي يمررونها خفية، وبالمخالفة للقانون بواسطة مناصبهم ومواقعهم الوظيفية.

كان يكفي لهذه المقولات المروعة أن تفتح تحقيقا موسعا في وزارة الشؤون، وتحديدًا مع قياداتها بكل مستوياتهم لمعرفة حقيقة هذه الاتهامات وصحتها، وما ان كان هؤلاء فعلا يملكون تراخيص تجارية وملفات لاستخدام العمالة ويتاجرون بها بأسمائهم أو أسماء أقربائهم وبوكالات تجارية وقانونية، ويستغلون وظيفتهم الحكومية، فتتم محاسبتهم وفقا لقانون الخدمة المدنية، أو أن تكون ادعاءات الموظفين باطلة، فتتم مجازاتهم على تشويه صورة القياديين وإهانتهم على الملأ.. والسؤال: ماذا يعني سكوت وزارة الشؤون وقياديينها عن هذه الاتهامات إلى اليوم؟! وزارة الشؤون إحدى الجهات الحكومية البليدة والمتآكلة إداريا، فهي تتولى قطاعات حيوية في المجتمع لا نكاد نذكر واحدا منها، إلا وأحضر معه مشاكل لا حصر لها، كالتعاونيات والعمالة الوافدة ودور الرعاية والشباب والرياضة والنفع العام وغيرها.. كل منها جدير بأن يكون قطاعا مستقلا ليحصل على الرعاية والإدارة الفاعلة والاهتمام اللائق، بدلا من تراكم بعضها على بعض في وزارة واحدة مهلهلة مترامية الأطراف، تترعرع بالشللية وتبادل المنافع بين بعضهم وبعض، على الرغم من جهود المجهولين فيها، خاصة في الوظائف الإشرافية وصغار الموظفين، ممن يحللون رواتبهم ويخلصون في أعمالهم.

هل تقوم وزارة الشؤون بتعديل أنظمتها لتسهيل معاملات الأفراد والشركات وفقا لإجراءات موحدة ومعلنة وسهلة ومكشوفة، تحترم حقوق الناس وتقدم لهم الخدمات بلا تعسف ولا تمييز ولا طلبات معقدة فوق الطاولة وتحتها كما يشاع من سنوات، بدلا من المرمرة والإيذاء والتفرقة التي يتعرض لها الناس في الشؤون، والتي يبدو أن البعض يسعى إلى تحويلها إلى محمية خاصة يرمى فيها هو وشلته.. متى تصحح أوضاع الشؤون؟ والله الموفق.

القبس، ١٤ يناير ٢٠١٢م

هل هكذا تجري الأمور في الداخلية؟!

حسن جعفر دشتي

ما أتحدث عنه ليس ضرباً من الخيال، وليس فيلماً عربياً أو من إخراج مدينة هوليوود الأميركية، بل هي واقع حقيقي مرير، وكذلك يصدّم العقل، ما يحدث في وزارة الداخلية من الفساد المعشش في أروقتها، وكأننا في دولة لا يسودها القانون، وبالمقابل أرى وزارة الداخلية مرتمية على كرسي وعشة مصنوعة من الفساد، وما سوف أتطرق إليه في مقالي ليس من نسج وحي خيالي أو قد تأثرت به، بل هو صفة في وجه القانون من تلك الممارسات وجميع ما سوف أتطرق إليه بالمقال لدي عليه مستندات شديدة اللهجة تمس سمعة الداخلية، ولن أتكلم إلا بما أملكه من أوراق ومستندات ضد فساد تلك الوزارة.

فهناك أكثر من سبعمئة وخمسين حكماً قد أصدرته المحكمة الجنائية ضد أشخاص بين ثلاث سنوات إلى سبع سنوات، وهناك أكثر من مئة حكم مؤبد صدرت من محكمة التمييز، وهي أحكام نهائية وتعتبر نافذة، حيث إن المحكمة هي جهة قضائية، أما الجهة التنفيذية، فهي وزارة الداخلية ولم تقم وزارة الداخلية بإدخال تلك الأحكام الجنائية في (System) الوزارة، وبذلك قد نجا الكثير من المدانين قضائياً من تنفيذ تلك الأحكام الصادرة بحكم محكمة التمييز، حيث إن تلك الأحكام قد صدرت منذ أكثر من ١٠ سنوات إلى يومنا هذا، وما يزيد الطين بلة أن هناك جزءاً ضائعاً من الأحكام ولم يتم إدخالها واعتبرتها وزارة الداخلية كأنها شيء لم يكن، فتجد هؤلاء منذ صدور الأحكام ضدهم يمرون على نقاط تفتيش وزارة الداخلية ويخرجون من المنافذ الجوية برياً وجوياً وحتى بحرياً دون التعرض لهم، وذلك لأنه لا يوجد شيء عليه بأجهزة الداخلية، بينما هناك صحائف دعوى وأحكام نهائية بحقهم وما أريد بزيادته من صدمة الداخلية، وما أريد أن أضيفه هنا الصدمة التي أذهلتني بعد وقوع تلك المستندات بين يدي بأن هناك أربعة أحكام إعدام صادرة من المحكمة حكماً نهائياً ولم يتم إدخالها على (System) الوزارة.

المستقبل، ١٦ يناير ٢٠١٢م

من يهتم للتعليم؟! د. وائل الحساوي

قبل ثلاثة أسابيع عرض علينا رئيس قسم العلوم في الكلية إحصائية لنتائج امتحان الفيزياء العامة والذي يعتبر تكراراً لمادة الفيزياء في الثانوية، وقد كانت المفاجأة ان نسبة الراسبين في المادة ٨٠ في المئة بالرغم من سهولة الامتحان، وهكذا الامر بالنسبة لامتحان الرياضيات واللغة الانكليزية للبنين والبنات.

ان خلاصة خريجي الثانوية يتوجهون الى الجامعة والتطبيقي وندرك بأن مستوياتهم في المواد الأساسية ضعيفة جداً وهي في تدن كبير عن مستويات الدفعات القديمة، وقد ذكرت مراراً بأن نسب النجاح الكبيرة في الثانوية خلال السنتين الماضيتين قد كانت تزويراً بكل معنى الكلمة، ولا يمنع ذلك من وجود المتميزين من أبنائنا الطلاب والطالبات.

ولكي لا يتهمنا البعض بالتحامل على الطلبة دعونا نقرأ تقرير الدراسة التي أجرتها وزارة التعليم بدعم من البنك الدولي حول المؤشرات التربوية لدولة الكويت (عام ٢٠٠٧) والتي بلورت أبرز العيوب في المثلث التعليمي بأضلاعه الثلاث: المعلم، المنهج والمدرسة، وتبين الدراسة ما يلي: أولاً: الإنفاق على التعليم من الأعلى على مستوى العالم ويصل الى ١٣,٣ في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي وهو ما يقارب إنفاق الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ثانياً: العام الدراسي في الكويت قصير نسبياً (١٦٠) يوم في العام مقابل (٢٠٠) يوماً في الدول الأوروبية، وساعات الدراسة في الابتدائي ٥٧٦ ساعة مقابل ٨١٥ في الدول الأوروبية. والفروقات بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص تصل الى ٧٠ في المئة أقل في الحكومة. ثالثاً: نسب الرسوب عالية جداً بين الكويتيين وتصل الى ١٦,٥ في المئة بين الذكور في الثانوية ١٢,٥ في المئة للإناث، وهي في ارتفاع، كما ان نسبة التسرب تصل الى ١٥ في المئة في الثانوية. رابعاً: يشير التقرير الى ان منح درجات عالية للطلبة متفش في نظام التعليم الكويتي، وان ذلك ينكشف عند أول اختبارات حقيقية للقبول في الجامعات والكليات والبعثات، حيث تبلغ نسبة الرسوب في اختبارات القدرات في جامعة الكويت ٥٧ في المئة لطلبة المقررات و٣٩ في المئة لنظام الفصلين.

أما بالمقارنة مع الدول الأخرى، فقد حصل الكويتيون في الفصل الرابع الابتدائي على المركز الثالث قبل الأخير ضمن ٣٦ دولة في الرياضيات والعلوم، وحصلوا على المركز ٣٣ ضمن ٣٥ دولة في امتحان pirls مهارات القراءة والكتابة.

لست معنياً بالدفاع عن وزير التربية حول الضجة التي أثيرت حول امتحانات الثانوية العامة، ولا أعلم ان كان هنالك تعمد بتخفيض درجات الطلاب والطالبات، مع ان الوزارة قد نشرت مقارنة بين نتائج امتحانات الثانوية للفصل الاول لهذا العام والعام الماضي ولم نلاحظ فروقات تذكر في النتائج، ولكنني أتساءل إن كان أولياء الأمور والمرشحوين الذين مزقوا جلد الوزير

يهتمون لتلك التقارير التي تبين مدى انحدار التعليم في الكويت وخسارة أبنائهم الحقيقية، كما يهتمون لعدم حصول أبنائهم على النتائج المطلوبة؟! نحن مع تصحيح الأخطاء في تقويم الامتحانات وعدم ظلم الأبناء، لكننا نتمنى كذلك ان نقرع جرس (التعليم في خطر) ونسعى لوقف الانحدار الذي يهدم كل ما نبنيه ويدمر آمالنا وطموحاتنا.

الراي، ٣١ يناير ٢٠١٢م

فضيحة مشروع التعليم الإلكتروني د. صلاح الفضلي

قبل ما يقرب من سنة ونصف السنة كتبت مقالة وأرسلتها إلى الجريدة التي كنت أكتب فيها، وكان عنوان المقالة نفس عنوان هذه المقالة، المقالة كانت موجهة إلى وزيرة التربية آنذاك د.موضي الحمود، وتدعوها إلى التحقيق في موضوع مشروع التعليم الإلكتروني بوزارة التربية، لعدم وجود دراسة فنية للمشروع ككل، فوجئت يومها باتصال من محرر صفحة المقالات، يخبرني فيه بأن المقال قد تم منعه، وأنه تم إيقافك بصفة نهائية عن الكتابة في الجريدة، سألت المحرر يومها عن السبب، فقال إنه لا يعلم، ولكن هذا ما وصل إليه من إدارة الجريدة. استغربت من تصرف الجريدة، فالمقال المذكور لم يكن به انتقاد أو مس بأحد، وحتى لو كان به ما يمنع نشره، كان بالإمكان الاكتفاء بمنعه بدلاً من منع الكاتب بشكل كلي، ظل الفضول يلازميني لمعرفة سبب منع المقال وإيقافي عن الكتابة، إلى أن قرأت بعد أيام في إحدى الصحف خبر توقيع الأخ الأكبر لمالك الجريدة عقد تنفيذ جزء من مشروع التعليم الإلكتروني بوزارة التربية مع وزيرة التربية في حينه د.موضي الحمود، عندها عرفت سبب إيقافي عن الكتابة في تلك الجريدة. ليس مهما الإيقاف عن الكتابة، فعلى من يتبنى مبادئ توقع أن يدفع ثمن هذه المبادئ، ولكن المهم أنني حاولت إيصال الموضوع إلى وزراء التربية المتعاقبين نورية الصبيح وموضي الحمود وأحمد المليفي من دون أن يحركوا ساكناً، وقلت للوزير السابق المليفي ولمن قبله بشكل مباشر أو عبر آخرين إذا كنتم تريدون الحقيقة فاطلبوا الدراسة الفنية للمشروع، وعندها ستأكدون أن لا وجود لها، لأنه لم تكن هناك دراسة أصلاً.

موضوع فضيحة التعليم الإلكتروني لا علاقة له بالاقتصاد من أحد، بل فقط لأنه مشروع حيوي يفترض أن يحقق نقلة نوعية للتعليم في الكويت، وهو مشروع لا يمكن أن يحقق شيئاً من دون أن تكون هناك دراسة فنية له، ولذلك فإن كل ما يتم في هذا المشروع الذي يتم الصرف عليه سنوياً بمقدار ٥٠-٦٠ مليون دينار يتم بطريقة عشوائية، ما يفتح المجال لتجاوزات مالية كبيرة،

ولعل آخرها توقيع عقد صفقة تزويد طلبة المرحلة الثانوية بكمبيوترات محمولة، والمسؤول عنها بشكل مباشر أحد الوكلاء المساعدين في وزارة التربية. هناك تفاصيل كثيرة حول فضيحة مشروع التعليم الإلكتروني بوزارة التربية، ولكن ننتظر ردة فعل وزير التربية الجديد د. نايف الحجرف، الذي نتمنى أن يهتم بالموضوع، وألا يكون موقفه نفس موقف أسلافه.

الكويتية، ١٩ فبراير ٢٠١٢م

الأغذية يا وزير البلدية

المستشار محمد الجاسر

وزير البلدية، من القلب أخاطبك في ما يخص «الأغذية الفاسدة»، الذي نُظر أخيراً في المجلس البلدي وثار بشأنه جدل واسع.

ان المسؤول الأوحده من الناحية القانونية عن هذه المسألة هو البلدية، ولا علاقة لوزارتي التجارة أو الصحة، لأن أي مادة غذائية تدخل البلاد بصورة رسمية يجب على البلدية أخذ العينات العشوائية منها، ومن ثم إحالتها إلى مختبر وزارة الصحة ليقرر صلاحيتها من عدمه، وذلك بمعرفة البلدية، ووزارة الصحة ما هي إلا وسيلة لمعرفة الصلاحية فقط لا غير، وعلى البلدية في حال معرفة صلاحيتها السماح بدخولها إلى الأسواق، وفي حال عدم صلاحيتها تقوم البلدية باتلافها أو إرجاعها إلى مصدرها، ولذلك لا يجوز خلط الأوراق لغاية رخيصة للمتاجرة بصحة المواطنين والمقيمين.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا كان يردد الوزير السابق عبارة ان القانون يمنعه من تحذير المستهلكين من تناول الأغذية وكشف نوعية هذه المواد فيمتنع المستهلك عن استعمالها، هذا في حالة دخولها إلى الأسواق، سواء قبل ثبوت صلاحيتها أو بعد عدم ثبوت صلاحيتها، وكان يتحجج بأن ذلك يعتبر تشهيراً بالتجار، يعني بسبب الخوف على سمعة التاجر يموت المستهلك، سواء مواطناً أو مقيماً، فأى قانون في العالم يقول ذلك ولو كان من قوانين زمن العبيد والأسياد؟! ولكن أقول كما قلت من قبل في أكثر من رسالة ومقالة ومقابلة إن الواجب من الناحية القانونية تحذير المستهلكين وتوعيتهم، ولا شأن لهم بسمعة التاجر السيئ الذي ينظر لمصلحته على حساب مصالح الآخرين.

وهذا هو المعمول به في جميع دول العالم، ومنها جمهورية مصر العربية التي نستقي منها الخبرات القانونية والاستشارات، فإذا كان الوزير السابق يعتمد في رأيه على رأي قانوني من إدارته القانونية فتجب محاسبته مع الإدارة القانونية، وإذا كان يعتمد على هواه وخدمة مصالح

التجار، سواء المقربون أو المستنفذون، فتجب حالته الى محكمة الوزراء. ونحن لا نطلب ذلك، ولكن نطلب فتح هذا الملف لما فيه من خطورة تهدد صحة وحياة الشعب الكويتي والمقيمين. وسبق ان وجهت أكثر من رسالة في هذا الموضوع من خلال الصحافة منها رسالة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء السابق وتبنيهات عديدة الى البلدية من خلال الصحافة كذلك، سواء بواسطة المقابلات أو مقالات، ووجهت لمدير عام البلدية ووزارة البلدية لدرجة أنني أبدت استعدادي لإثبات ما أقول باعتباري مديراً سابقاً للإدارة القانونية ورئيساً للمخالفات البلدية قبل ذلك، وكذلك عضواً في لجنة الأغذية المستوردة، وهذا يبين صحة ما أقول، ومع الأسف لا حياة لمن تنادي، فلم أسأل في ذلك من ثمة جهة سبق ان وجهت ندائي إليها للاستفادة من خبراتي أو اثبات عكس ما أقول.

القبس، ١٧ مارس ٢٠١٢م

سرقة الحيزل والبنزين

حمد السريع

ترددت كثيراً من حيث كيف أبدأ في كتابة مقالات أطرح فيها ما أراه أو أسمعه أو أقرأه، معتمداً كثيراً على التحليل الدائم لما بين السطور سواء التي أقرأها أو اسمعها أو أراها، وقد اكتسبت الكثير من الخبرات في هذا الجانب من خلال وظيفتي الأمنية التي ساعدتني. من هنا فإن الكاتب دائماً ما يخفي أشياء كثيرة ما بين السطور لا يرغب في كشفها مباشرة أو قد يعتمد إخفاءها تجنباً للمساءلة القانونية ويترك ذلك للقارئ لكي يكتشفها ويكتشف ما بين السطور.

ولكن المهم بالنسبة لي ان يقوم القارئ بتحليل ما هو مكتوب وتقييمه للاستفادة منه فإن اقتنع بما أكتب فإن ذلك مكسب لي يدفعني للاستمرار على ذلك الأسلوب من الكتابة وان لم يقتنع بما اكتب فإنني سأقبل منه الرأي والتوجيه لتطوير نفسي للأفضل. ومن هنا اندفعت للكتابة لعلي أستطيع أن أوصل ما لدي من معلومات أغلبها اكتسبتها من خلال عملي في سلك مكافحة الجريمة أو قضايا رأي تتداول في الديرة تهم الشريحة الكبرى من المجتمع.

الكويت والحمد لله من الدول المنتجة للنفط، تقوم بتصديره كمادة خام أو تصديره كمشتقات نفطية مثل البنزين والديزل والمشتقات الأخرى الكثيرة، ومن المعروف ان أسعار المشتقات النفطية أعلى بكثير من سعر النفط الخام عند بيعها.

والحكومة تقوم بدعم المنتج الكويتي من المشتقات النفطية (الديزل . البنزين) لبيعه داخل

السوق الكويتي للاستهلاك المحلي.

ومن هنا فإن فارق السعر للمشتقات النفطية (الديزل. البنزين) للاستهلاك المحلي كبير عن سعر التصدير الخارجي.

كما ان الشركات النفطية المنتجة للمشتقات النفطية داخل الكويت ليس لديها أي قوانين أو إجراءات أو قرارات لأي من الشركات المسوقة للمشتقات النفطية الكويتية، حيث كانت في السابق تقع مسؤولية التسويق للمشتقات النفطية على الشركات المنتجة والمصنعة لها، أما بعد عملية تخصيص الشركات المسوقة لتلك المشتقات فلم توضع أي ضوابط قانونية تستطيع الشركات المنتجة للمشتقات النفطية من منع أي عمليات تسويق أو تهريب لتلك المشتقات خارج الكويت. والكويت ومنذ تواجد الجيوش الأميركية فوق أراضيها والتي احتاجت الى كميات كبيرة من المشتقات النفطية لآلياتها العسكرية والمدنية قامت ببيع تلك المشتقات اليها، وعندما دخلت القوات الأميركية الى العراق وأسقطت نظام صدام حسين من الحكم، ولما كان العراق واقعا تحت الحصار الدولي تفيذا للقرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن لاحتلال الكويت منذ عام ١٩٩٠، فإن مصافيه النفطية المتهالكة غير قادرة على تزويد الاستهلاك المحلي العراقي من المشتقات النفطية، ولهذا قام بالتوقيع مع الكويت على عقود لتزويدها بالمشتقات النفطية بالأسعار العالمية، ولأن العراق لم يستقر سياسيا وأمنيا فقد نشطت أعمال التهريب للمشتقات النفطية سواء كانت المنتجة من قبل مصافيهم النفطية او المستورد من الكويت، حيث يتم تهريب تلك المشتقات النفطية الى إيران، لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من المشتقات النفطية للاستهلاك المحلي، للأسباب نفسها التي يعانها العراق، ومن هنا نشط تهريب المشتقات النفطية من الكويت الى العراق لعدة أسباب وهي:

التسلسل الزمني في عمليات التهريب:

- ❖ شراء الفائض من الديزل من الشاحنات الخليجية خاصة السعودية منها، من قبل مهربيين محليين بالكويت مستخدمين صهاريج صغيرة لنقل الديزل.
 - ❖ شراء الفائض من الديزل من الشاحنات الأميركية العائدة من العراق.
 - ❖ شراء الفائض من الديزل من الشاحنات الكويتية العائدة من العراق.
- ونقصد هنا شراء ما تحويه الخزانات الخاصة بتشغيل تلك الشاحنات، وليس شراء ما يتم نقله. ومع زيادة الحاجة للمشتقات النفطية المهربة للعراق فقد تحول المهربون المحليون الى:
- ❖ شراء الديزل والبنزين من محطات تعبئة الوقود ونقلها بالصهاريج الصغيرة.
 - ❖ استغلال الشركات الكبيرة والحاصلة على عقود إنشائية كبيرة مع عقود لشراء المشتقات النفطية لآلياتها في بيعها عن طريق وسطاء بالشركة دون علمها.
 - ❖ استغلال الشركات الكبيرة التي لديها عقود لتشغيل مصانعها وأفرانها للحصول على المشتقات النفطية منها.

أما كيفية تهريب تلك الكميات الكبيرة من المشتقات النفطية فتتم بواسطة عدة طرق وهي:

- ❖ تخزين تلك الكميات في مخازن أو مستودعات في مناطق صناعية كمناطق الصليبية الصناعية

وميناء عبدالله الصناعية.

❖ تزوير تصاريح لتسيير الشاحنات المحملة بالمشتقات النفطية مع الشاحنات المتجهة للعراق عبر منفذ قوات التحالف، بعد نقلها من تلك المستودعات المخزنة بها.

❖ تهريب المشتقات النفطية عبر الشاحنات المحملة للبضائع والعبارة عبر الحدود المدنية (العبدلي) وذلك بواسطة خزانات تحمل كميات كبيرة من الديزل بادعاء استخدامها لتشغيل الشاحنة، رغم قصر المسافة التي يراد إيصال البضائع لها.

قصور التشريعات القانونية:

❖ عدم وجود أي ضوابط أو قيود قانونية على الشركات التي تسوق المشتقات النفطية فيما لو تجاوزت في عملية البيع والتسويق.

❖ عدم وجود أي نصوص قانونية تعاقب السيارات التي تقوم بشراء المشتقات النفطية من السوق المحلي أو من الشاحنات بقصد المتاجرة فيها رغم عدم وجود تراخيص لها بذلك.

❖ عدم وجود أي نصوص قانونية تعاقب المخازن والمستودعات التي تخزن المشتقات النفطية وهي غير مرخصة بذلك.

❖ أما فيما يتعلق بضبط الشاحنات التي تقوم بتهريب الديزل فإذا ثبت انه قدم مستندات مزورة فتحال القضية كجناية تهريب جمركي، أما إذا ثبت انه قام بالتهريب بطريقة عادية فعند ضبط الشاحنة يقدم للمحاكمة بتهمة التهريب الجمركي وجميع عمليات التهريب تلك يقابلها عدم وجود نصوص قانونية تجرم تلك الأفعال أو تخاذل الجهات الحكومية المسؤولة وأهم جهتين هما (وزارة النفط . مؤسسة البترول الوطنية الكويتية) في عدم المسارعة في سن قوانين عن طريق مجلس الأمة تجرم تلك الأفعال، رغم الخسائر المادية الكبيرة التي تتحملها ميزانية الكويت من أعمال التهريب تلك والتي بلغت، حسب تصريح المؤسسة العامة للبترول، ٩٩٠ مليون دينار لهذا العام.

الأنباء، ٣٠ مارس ٢٠١٢م

مطلوب رخصة شراء و حمل "سلاح"

خالد عبدالحميد الزامل

لنفترض مثلاً أن أحد المواطنين تعرّضت ابنته لجرّيمة اغتصاب، وتم القبض على الجاني ومن ثم أحيل للمحاكمة وصدر بحقه حكم بالإعدام أو بالسجن المؤبد، وأيد هذا الحكم في الاستئناف والتمييز، ثم بعد صدور الحكم بشهرين وأثناء تجول هذا المواطن مع ابنته بأحد المجمعات فوجئاً بوجود هذا المجرم - الذي يفترض أن يكون بالسجن - أمامهما وهو في قمة أناقته..

كيف سيكون وقع الأمر؟، لو كنت مكان هذا المواطن ماذا ستفعل؟، هل ستلجأ للشرطة؟، أم أن الأمر سينتهي بك يا قاتل يا مقتول! والثانية هي المرجحة. سيعتقد كثيرون أن خيالي هذه المرة قد شطح ونطح وأوردت ما لا يمكن حصوله، بل باستحالته، لأننا في دولة مؤسسات يحكمها القانون ويطبق فيها على الكبير قبل الصغير، ولم ولن يسبق أن حدث مثل الأمر.

في الحقيقة، وبعد ما شاهدته من أوراق ومستندات ووقائع وتسجيلات عرضها علي الأخ خالد فهد الفريح اعترم التقدم لوزير الداخلية للترخيص لي لشراء وحمل "مسدس"، وذلك تحسباً للظروف، إذ انه وبعد ما شاهدته وسمعته فقدت الثقة تماماً بأجهزتنا الأمنية.

القصة باختصار أن الأخ خالد فهد الفريح وخلال عمله - سابقاً في عام ٢٠٠٣ - كرئيس شعبة الحاسب الآلي في إدارة تنفيذ الأحكام الجنائية تكشف له أن هناك قرابة ١٣ ألف حكم جنائي واجب التنفيذ تتراوح العقوبة بهم ما بين الحبس سنة والإعدام تم التلاعب بها وإسقاطها ومسحها من النظام الآلي في وزارة الداخلية وبات المجرمون المدانون طلقاء في الشوارع ليس عليهم أي قيد، فقام هذا المواطن البطل بإيصال الأمر لوزير الداخلية آنذاك الشيخ محمد الخالد الصباح، والذي قام بدوره بتشكيل لجنة بقرار وزاري من مجموعة من الضباط والمتخصصين من بينهم الأستاذ خالد الفريح، وانتهت هذه اللجنة إلى صدور تقرير عنها يدين مجموعة من المتورطين وعددهم يزيد على ٢٠ شخصاً تمت إحالتهم إلى النيابة العامة، ومن ثم إلى المحاكمة، والتي انتهت إلى إدانة ٦ أشخاص فقط وتبرئة الباقين.

وبهدف ضمان عدم تكرار ما حدث تقدم صاحبنا بدراسة من شأنها إنشاء وحدة تحكم مركزية تربط كل الجهات المعنية بتنفيذ الأحكام بعضها مع بعض، بحيث يستحيل أن يتمكن شخص من إحدى تلك الجهات، منفرداً بتعديل أو حذف أي بيانات، لأنه إذا ما استطاع تعديل بيان جهة فلن يستطيع ذلك مع الجهات الباقية، وبذلك يمكن رصد واكتشاف أي حالة تلاعب ممكن أن تحدث بسهولة.

إلى هنا والأمر ماشي تمام وعال العال، إلا أن ما حدث بعد ذلك أمر "يشيب له رأس الوليد"، إذ تعرض الأخ خالد الفريح لسلسلة متواصلة من كل أنواع الاضطهاد والظلم والتعسف الوظيفي ونقله من مكان لآخر، بالإضافة إلى محاولات النيل منه من خلال التجني عليه بأكثر من مناسبة ومحاوله إقحامه في قضايا مدنية وأخرى جنائية، ولم يجد أحداً يقف معه أو يسنده مما أدى إلى إصابته بالعديد من الأمراض نتيجة الأحوال والضغوط العصبية التي أمتت به. وقد كان كل ذلك بالرغم من كل محاولات صاحبنا لإيصال صوته ودراسته للمسؤولين، فإن الجميع "وللأسف الشديد" من دون أي استثناء "معطينه بولباس".

المستقبل، ٢٤ ابريل ٢٠١٢م

«آيفون» بربح مليون دينار! ذعار الرشيدى

عندما تتمكن مؤسسة من إقناع ١٠ جهات حكومية بأن ينتسب ٧٠ موظفا منها الى دورة تدريبية في عاصمة آسيوية تستمر ثلاثة أيام، وتكلفة مشاركة كل موظف لا تقل عن ٣ آلاف دينار، فإما أن تكون الدورة مهمة جدا وخطيرة وحيوية، أو أن المؤسسة التي نظمت الدورة خارقة للعادة بحيث استطاعت إقناع كل تلك الجهات الحكومية بإشراك موظفيها في دورتها التي تقع فيما وراء أعالي البحار!

الكارثة أن الدورة التدريبية المزعومة عنوانها «كيفية التعامل مع الآي فون» وتقام في قاعة فندق على مدار يومين ويحاضر فيها مهندسو كمبيوتر وتقنيون تستطيع أن تعثر على أشكالهم في محلات تصليح الكمبيوترات في شارع ابن خلدون، بل حتى في سوق الجمعة. المحصلة هي أن المؤسسة التجارية حصلت من الحكومة على ٢١٠ آلاف دينار وقدمت خدمة ترفيحية لـ ٧٠ موظفا حكوميا عبارة عن تغيير جو يومين في تلك الدولة بدورة سخيفة لا تحتاجها الحكومة ولا موظفوها.

تخلوا مؤسسة محدودة رأس مالها لا يتعدى بضعة آلاف تقبض من الجهات الحكومية في ثلاثة أيام أكثر من ٢٠٠ ألف دينار «طقة واحدة»، وليست هذا دورتها الوحيدة، بل كل فترة تعلن عن دورة أخرى وتكلفة الانتساب بين ١٧٠٠ و ٣٠٠٠ دينار لكل موظف، والغريب أن هذه المؤسسة الفردية لا يوجد لها إعلان في الصحف، ولو فرضنا أنها تقيم ٢٠ دورة من ذات الثلاثة أيام في السنة فهي تحصل من الحكومة على ما يقارب الـ ٤ ملايين دينار، فهل يعقل هذا؟ وهل يعقل ان تدفع جهة حكومية ٣ آلاف دينار ليتعلم احد موظفيها كيفية استخدام الآي فون. توضيح الواضح: ما ذكرته اسمه عبث بل تلاعب واضح وهدر مالي غير مبرر وتنفيذ في غير محله، وفي قول آخر اسمه.. «عيب».

توضيح الأوضح: بين الشطارة و«الحرمنة» خيط رفيع، ويبدو والله أعلم أن الخيط لا وجود له في الكويت.

الأبناء، ٥ مايو ٢٠١٢م

بين أمغرة ورعية «كلن يعرف أخيه» ناصر المطيري

لم تكذ تنقش أذخنة نيران الاطارات في منطقة رحية حتى هرعت فرق الاطفاء الى رحية جديدة وهي ليست عنها ببعيدة في «سكراب أمغرة» حيث مرتع التلوث وسوء التنظيم والفضوى المتناثرة. كتبنا في مقال سابق «حريق رحية ضد مجهول»، لأننا نعلم مسلك لجان التحقيق التي تشكل ل«طمطممة» الحوادث والكوارث التي يتورط فيها الكبار ويكتوي بناها الوطن والناس.. بعد حريق أمغرة بني المجهول للمعلوم، ولم يعد الفاعل ضميراً مستترا بل هو ضمير ظاهر وبينه وبين الجريمة همزة وصل.

علمنا أن آلاف الاطارات التي احترقت في رحية كان قد تم تجميعها لسنوات لمصلحة شخص أو أشخاص متنفذين استحوذوا على هذا المشروع حصريا لاعادة تدوير تلك الاطارات ولكنهم لم يفعلوا ولم يجدوا من يحاسب أو يتابع من البلدية والتجارة.. فالتاجر المتنفذ غير مبال بخطر التخزين ومكانه، كما أن السلطة مشغولة بمتابعة ومحاسبة صفائر المخالفات للمواطنين البسطاء. فحلت الكارثة التي هي «جريمة مشتركة» بين التجار والسلطة كلهم يتحمل جانبا من المسؤولية بحق الوطن.

المشهد ذاته تكرر في أمغرة حيث تتركز مصالح ذوي النفوذ من أهل السكراب «المعشعشين» في هذه المنطقة التي باتت تتوسط البلد وتجاور سكان المدن الجديدة الذين ملوا من شكوى التلوث والازعاج وشدة الازدحام الذي تتسبب فيه منطقة أمغرة.

لم تتمكن دوائر القرار في السلطة من ازالة سكراب أمغرة أو نقله بعيدا عن هذا المكان بسبب قوة نفوذ قوى الفساد رغم وجود توصيات سابقة تعود لأكثر من سبع سنوات تطالب بنقل هذا السكراب.. فتم تأجيل مشروع النقل الى اشعار آخر.

ولو طبقنا المشاهد السابقة في رحية وأمغرة لوجدنا أكثر من رحية وأكثر من أمغرة أمامنا سوف نسمع عن كوارث مماثلة، فتوقعوا أن تسمعوا عن كارثة جديدة في جليب الشيوخ مثلا التي تئن من المخالفات في البناء والأحمال الكهربائية وفيضان الصرف الصحي المستمر اضافة للطوفان البشري من العمالة الوافدة دون أن نلمس تحركا جادا في سبيل اعادة تنظيم هذه المنطقة المنكوبة. ومنطقة الشيوخ الصناعية يمكن أن تكون أمغرة جديدة، وفي الشيوخ الصناعية يرتع ذوو النفوذ وأباطرة المال بقوتهم التي تقهر سلطة الدولة وتطوع قوانينها لصالح جيوبهم وخزائنهم، ولا يهم بعد ذلك أن يحترق البلد المهم «تنمية» الأرصد الشخصية.

نعم لم يعد الفاعل مجهولا بين امغرة ورحية فالكويتيون «كلن يعرف أخيه» كما في سياق المثل العامي الشهير.. فلن تحتاج لجان التحقيق سواء الحكومية منها أو البرلمانية لعناء البحث والتدقيق فالقصة يعرف الجميع أطرافها فهي لا تكاد تخرج من دائرة الحامي والحرامي!!

النهار، ٧ مايو ٢٠١٢م

عدادات الكرت المريخ يا وزارة الكهرباء، د. عبدالعزيز يوسف الأحمد

لاشك اننا مع تطور العلم التكنولوجي الذي يواكب القرن الواحد والعشرين ويجب علينا أن نتسابق مع الزمن في اختراعاته وابتكاراته اليومية التي تهل علينا بدون توقف ومما لاشك فيه ان التقدم الحضاري والتكنولوجي يريح من تعقيدات الماضي ويفتح لنا أبواب الحاضر ويجعلنا في مصاف الدول الحضارية وهناك اقتراح لوزارة الكهرباء يريح ابناء الديرة الطيبين وهذه تجربة ناجحة قامت بها الدول الحضارية والعربية وهي بأن تتركب عدادات إلكترونية بدل الروتين القديم التي تعمل عن طريق الكارت حيث يعتمد تشغيلها على نظام شحن الكارت وفي هذه الحالة ما على المواطن الكريم إلا شحن هذا الكارت بعد انتهائه لدى هيئة الكهرباء التابع لها والذي يباع بمبالغ متفاوتة وفقا لاستهلاك وإمكانية الافراد والمؤسسات والجدير بالذكر يتم تغذية العداد بالرصيد حيث يتم إدخال الكارت المشحون به ثم سحبه مرة أخرى كما يوجد بالعداد قراءات رقمية تشير الى الرصيد المتبقي كما يوجد إشارات ضوئية باللونين الأحمر والأخضر، فإذا ظل اللون الأخضر مضيئاً معلنا انه يوجد بالعداد رصيد وعند نفاذ رصيد يبدأ اللون الاحمر في الإضاءة المتقطعة لجذب انتباه المستهلك ليعلن له أن رصيده قد قرب على النفاذ وعليه ان يقوم بشحن الكارت في اقرب وقت ممكن ومن المعروف عند نفاذ الرصيد كاملا حيث يتم قطاع التيار الكهربائي، ولكن يمكن للمستهلك ان يضع الكارت الفارغ في العداد ليتم توصيل الكهرباء بصفة مؤقتة كرصيد احتياطي لمدة ٨ ساعات فقط لحين شحن الكارت مرة اخرى، واعتقد ان هذه التجربة هي تجربة حضارية ناجحة بكل المقاييس الدولية فهي توفر الجهد والمال والعمالة الفنية، كما تخفف الضغط على الكهرباء وصيانتها وتجهيزاتها والتي تكلف الدولة أموالا طائلة كل عام، لذا نحن نقدم هذا الاقتراح المعمول به بالدول الحضارية لتعميمه بوزارة الكهرباء لدينا، لتركيب هذه العدادات بأسرع وقت ممكن حتى تضمن الوزارة تحصيل أموالها المهدورة عند المستهلكين والتي تعد سنويا بعشرات الملايين والتي لم تستطع وزارة الكهرباء تحصيلها حتى كتابة هذه السطور.

عالم اليوم، ٧ مايو ٢٠١٢م

أحمد لن يتلقى رداً

عبد الحميد علي عبد المنعم

أستاذ في التعليم التطبيقي اقترح على إدارة الهيئة استخدام أداة مجرّبة في جامعات عريقة، باستطاعتها اكتشاف الأبحاث العلمية المسروقة.

وللسرقات العلمية في عالمنا العربي حكايات تروى، من أشهرها تلك التي أدين فيها بحكم قضائي أستاذ كان يشغل منصب عميد كلية، ومقرر للجنة ترقيات الاساتذة في تخصصه على مستوى جامعات الدولة. وفي مناسبة أخرى دعيت أستاذة معروفة إلى محفل عريق لمناقشة مؤلفها الجديد، حضره عدد من كبار النقاد والمثقفين، دون أن يتنبهوا، وربما لم يرغبوا في التنبيه، إلى المؤلف المطروح إنما هو سرقة في وضح النهار. وفي جامعة الكويت يضع أحد الأساتذة مؤلفاً مقتبساً بالكامل من قبل زميل له على مكتبه، ليدل به على مستوى الأمانة العلمية التي يدعيها هذا الزميل، بينما يؤكد أستاذ آخر في التحقيق الصحفي المنشور نفسه وجود ما يقارب ٤٤٣ نتاجاً علمياً في الجامعة من ضمنها ستة عشر بحثاً مقتبساً من أبحاث أخرى أي ما نسبته ٣,٦%.

ويكمن خطر هذا الفساد التعليمي ليس فقط في السطو على مجهودات الباحثين المخلصين، وإنما في تغييب فرص العدالة وسيادة القانون عندما يمنح السارق درجة علمية أو ترقية غير جدير بها ليأخذ بذلك فرصة زميل آخر، وقد يرتقي منصباً مؤثراً في محيطه وما تعنيه تداعيات هذا الوضع الشاذ، فضلاً عن انه سينضح على طلبته بما فيه، ليُخرج أجيالاً هابطة المستوى في تخصصه، الأمر الذي سينتهي حتماً بفقدان الوسط هيبته، وفقدان المؤسسة مصداقيتها. يقول الدكتور أحمد المحميد الذي قصدناه في بداية المقال، إنه اقترح على الهيئة وضع هذه الأداة تحت مسؤولية جهة إشرافية للتدقيق على الأبحاث، إلا أنه لم يتلق رداً بعد، ويبقى أن نقول للأستاذ الفاضل: لا تنتظر رداً.

القبس، ١٨ مايو ٢٠١٢م

عريف يلقي القبض على زميله الشرطي

رياض الصانع

ان رجال الأمن في كل دول العالم هم الذين يقع على كاهلهم عبء الأمن العام، لذلك فإن من أهم ما يميز رجل الشرطة هو أن يكون سلوكه سلوكاً مشرفاً وأن يتجنب الشبهات وسوء

استخدام الوظيفة وأن يكون قدوة حسنة للجميع وأن يكسب ثقة المواطن واحترامه ولا يتأتى ذلك إلا بالالتزام والسلوك والهيبة اللازمة لممارسته الوظيفة، ويجب على رجل الأمن أن يؤدي العمل المنوط به على أكمل وجه وأن يخصص الوقت لأداء واجبات وظيفته لا لارتكاب الجرائم ومخالفة القانون والقبض على الناس من دون وجه حق والتعدي على الحقوق والحريات العامة للمواطنين واستغلال الزى الرسمي للشرطة في التسلط على عباد الله وارتكاب المخالفات والجرائم بأنواعها وسوء استغلال الوظيفة العامة.

والذي نشاهده في الواقع يختلف كثيرا عن السمات والآداب العامة التي يجب أن يتحلى بها رجل الشرطة، حيث نجد أن بعضهم يمضى منساقا وراء نزواته ولا يتحلى أبدا بالخلق القويم وكثيرا ما يستغل الزى الرسمي وسلطته ووقت خدمته في التعرف على الساقطات وأصحاب الدعارة ومعرفة أو محاولة التعرف على السيدات والبنات وتعاطي المخدرات بكل أنواعها لأنه يعلم علم اليقين انه لا يوجد من يحاسبه.

وهذه المقدمة مهمة وضرورية لما يتم نشره في الصحف المحلية عن مخالفات وتعديات رجال الأمن وخرقهم للقانون بالإضافة إلى ما تم نشره بجريدة «الوطن» يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٥/٢٠ تحت عنوان «بعد ١٠ سنوات كاملة من تعامله مع سوابق «عريف ألقى القبض على مرافقه الشرطي لتعاطيه وبيعه المخدرات في الدورية، وتفصيل الخبر على طريقة أفلام هوليوود البوليسية التي تكشف الجانب السيئ في شخصية رجل الأمن، تجسد المشهد في محافظة مبارك الكبير عندما اكتشف عريف أن زميله ومرافقه في الدورية يتعاطى المخدرات ويبيع ويشترى فيها مستغلا وجوده في الدورية ولكنه لم يتوقع في يوم من الأيام ان الصدفة ستكشفه أمام زميله في الدورية الذي صعق وغار على مهنته فانتفض وطبق القانون على زميله وضبطه وأحاله إلى جهة الاختصاص، وكان العريف ومرافقه الشرطي يقومان بجولتهما في منطقة العدان وطلب الشرطي من العريف أن يتوجه إلى أحد المنازل وعند وصولهم ترجل الشرطي وبدأ يتحدث مع أحد الأشخاص خرج من احدى الديوانيات وبالتدقيق اكتشف العريف أن الشخص الذي يتحدث معه زميله الشرطي صاحب سوابق وسبق ان ضبطه بتهمة تعاطي المخدرات ثم لاحظ العريف ان الشرطي والسوابق تبادل بعض الأشياء ثم ركب الشرطي الدورية، وقال لزميله هيا لنذهب نبحث عن متعاطين لضبطهم.. الخ، فتوجها إلى الإدارة وعندما ترجل انقلب العريف على صاحبه، فقال له ضع ما في جيبك على الدورية ومباشرة بادر الشرطي بالاعتداء على العريف، ثم أخرج كمية من الحشيش ووضعها في فمه فصاح العريف مستنجدا بالضابط الذي ألزم الشرطي بإخراج الكمية من فمه وتم تحريزها وتسجيل قضية وإحالة الشرطي إلى جهة الاختصاص لاتخاذ اللازم.

إذا لابد من بيان المنظار القانوني للواقعة فإن الشرطي يتعرض لعقوبة المادة ٣٣ مكرر بتهمة التعاطي للمواد المخدرة والتي تنص على «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٥ سنوات ولا تزيد على ١٠ سنوات وغرامة لا تقل عن ٥ آلاف دينار ولا تتجاوز ١٠ آلاف دينار كل من جلب أو حاز أو أحرز أو اشترى أو أنتج أو استخرج أو فصل مواد مخدرة وكان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال

الشخصي»، بالإضافة إلى ما تسفر عنه تحقيقات من جرائم أخرى ومخالفات جسيمة بسبب أداء وظيفته ومعاقبته إداريا من قبل وزير الداخلية هذا من الناحية القانونية. والمستفاد من هذه الواقعة ان بعض رجال الأمن بعيدون عن الأخلاقيات المهنية الشرطية لأن عددا كبيرا منهم بتمتعهم بنفوذ فعلي وصلاحيات كبيرة يمارسون عملهم بعيدا عن أي رقابة، لذلك يفعلون ما يريدون من مخالفات للوظيفة وللعمل الشرطي، فيجب أن يمارس الشرطي أو رجل الأمن أعمال وظيفته ضمن إطار قانوني يحدد بدقة كبيرة بطبيعة وأوصاف هذا العمل. أن الأوان للنهوض بهذا الجهاز الأمني ابتداء بإعادة الهيبة والاحترام له التي فقدت بتداخل الأمن مع السياسة ومحاسبة المفسدين وإقصائهم من مناصبهم وتعيين الأكفأ الملتزمين فقط لأن الوقت والظروف التي تمر بها البلاد وما تواجهه من مخاطر نتيجة الثورات العربية وعدم الاستقرار بالمنطقة كلها يجعلنا نكرس الجهد لتطوير هذه المؤسسة الأمنية ذات الطابع الشديد الخصوصية والمتعدد الارتباط والعمل من أجل إعادة بناء جهاز قوي للأمن الداخلي قادر على أن يكون هو جهة أمنية وحضارية واجتماعية لائقة وأن يكون رجل الشرطة مرآة حقيقية للقانون وينأى عن تجاوزاته ومخالفته له والقيام بالواجبات العظيمة الملقاة على عاتقه لخدمة الوطن وأمنه واستقرار المواطن وحرية.

الأنباء، ٢٣ مايو ٢٠١٢م

الفاعل.. ضمير مستتر لا تقدير له!

د. خالد القحص

الانسان - أي انسان- تتنازعه جواذب الخير والشر، فأيهما كان أقوى، كان ذلك أقدر على سحب الانسان الى معسكره، فيغدو طيباً أو شريراً، وانظر الى قوله تعالى «فألهما فجورها وتقواها»، أي ان كل انسان بمقدوره فعل الخير، أو فعل الشر متى ما توفرت الظروف التي تعين على هذا أو ذاك. ويتم ضبط أفعال الانسان بالأخلاق وبالقانون، فالأخلاق شيء اختياري، يلزم الانسان نفسه به، بينما القوانين يتم فرضها من قبل المجتمع من خلال مؤسساته التشريعية والقضائية والتنفيذية، ويكون لها صفة الزامية، ويترتب على مخالفتها عقوبات منصوص عليها، لذا لا جريمة ولا عقوبة الا بنص. من المهم جداً أن نحرص على تشجيع الأخلاق، وعلى تربية الأفراد على احترام القانون، بينما يتعلق بالدولة ضرورة تطبيق القانون، ليشعر الناس بالأمان، والاستقرار. لذا تتقدم الدول التي يسود فيها العدل والمساواة وتطبيق القانون، بينما تتأخر الدول التي يسود فيها الظلم، وينتعش فيها الفساد، وتنعهد المحاسبة فيها. وهذا ما يؤكد شيخ الاسلام ابن تيمية حين يقول: «ان الله ينصر الدولة العادلة وان كانت كافرة، ولا ينصر

الدولة الظالمة وان كانت مؤمنة».

في الكويت، الجملة دائماً غير مفيدة، لأنها غير مكتملة، لأنه لدينا الفعل ولدينا المفعول به، لكننا أبداً لم نتعرف على الفاعل، لأنه دائماً ضمير مستتر، لا نراه، ولا نعرف اسمه، ولا رسمه، لكنه بلا شك موجود، وإذا كان النحاة يرونه مستتراً، وتقديره هو أو هي، فنحن نراه لا «تقدير» له ولا احترام، لأنه مجرم لم تطله يد العدالة بعد، وما أقصر تلك اليد عن هؤلاء المستترين. عشرات الأخبار التي تنشرها الصحافة ووسائل الاعلام عن ضبط شحنة مخدرات أو خمور أو العثور على مخزن أو مستودع يحوي أطناً من اللحوم والأطعمة الفاسدة، ويتم توثيق ذلك بالصوت والصورة، وينتهي الأمر، لكن لا أحد يسأل عن الفاعل الحقيقي، والتاجر المستفيد! أليس لهذا المخزن من صاحب، ولشحنة الأطعمة الفاسدة من مستورد؟ اذن لماذا لا يتم الكشف عنه، وتحذير الناس منه، بل لماذا لا تتم محاكمته بشكل علني، حتى يتعظ الأشباح والمستترون؟ تم عزل العديد من مجالس ادارات الجمعيات التعاونية بسبب سوء الادارة، وشبهات التكتسب والتربح منها وربما ما هو أسوأ، لكن لم يتم حتى الآن ادانة أي عضو مجلس ادارة واحد، وبالتالي معاقبته بالسجن، هذا أمر لا يستقيم منطقاً ولا عقلاً، والا لم تم حل مجالس الادارات، وتحويل بعضهم للنيابة؟ بل بحسب معلوماتي، لم تتم معاقبة أي قيادي كبير بالدولة سواء بالسجن أو بغرامة مادية كبيرة، مع ان مؤسسات الدولة مر عليها المئات من الوزارة والوكلاء والوكلاء المساعدين والمدراء العاميين. لأن البشر فيهم الصالح وفيهم الفاسد، ولا بد من معاقبة الفاسد حتى نشجع الصالح، وحتى نردع سكان المنطقة الرمادية ما بين الصلاح والفساد، حتى لا يفكروا في الانتقال الى معسكر الفساد، وعندها يكثر الخبث، فيحل الدمار على المجتمع، مصداقاً للحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن زينب بنت جحش رضي الله عنها حين سألته: يارسول الله، أهلك وفيينا الصالحون؟ قال: نعم، اذا كثر الخبث».

أرجو ألا تفهموني خطأ، فأنا لست مهووساً بسجن الناس، أو من هواياتي الحاق الأذى بالآخرين، ولكن الكل يشتهي من الفساد، بكل صورته وأصنافه، ولكننا لا نرى المفسدين تتم معاقبتهم أو محاكمتهم وادانتهم، دائماً الجملة ناقصة وغير مستوفية شروط الجملة المفيدة: لدينا جريمة، ولدينا نوعها، ولكن لا يوجد لدينا مرتكبها، وبالتالي لا عجب ان يزداد الفساد، ويكثر الخبث، لأنهم أمنوا العقوبة، فأقصى ما يحدث هو ان تتم اقالة هذا المسؤول، أو تدويره، وحفظ الشكوى، أو حتى عدم اثارها، ولكن كيف نحمي المجتمع ان لم نعاقب المخطئين، ونقبض على المجرمين، ونحاكم المفسدين؟!

الوطن، ٢٣ مايو ٢٠١٢م

لماذا لا نكرم المياه؟! علي أحمد البغلي

الماء شريان الحياة.. الدول التي حباها الله بالأنهار والأمطار تقدّر هذه المادة التي لا غنى عنها أكثر منا.. يكفي أن الكويتي ومن يقيم في الكويت يصرف كمية من المياه يومياً هي الأكبر في العالم.. مع أنه ليس لدينا أمطار ولا أنهار، بل مياه بحر مكررة ومدعومة بأموالنا ومن اللحم الحي.

كلنا يعرف المملكة المتحدة أو إنكلترا، فهي بلد الأمطار والبحيرات، ولا يخطر في بال أحد أن تشح المياه فيها على ساكنيها وقاطنيها!

الجهات الرسمية في إنكلترا شنت الأسابيع الماضية حملة سمّتها حملة «حظر خراطيم المياه»، حظرت فيها غسل السيارات وري الحشائش بالخرطوم، وحظرت حتى المرح داخل نوافير الميادين على غرار «ميدان ترافلر» الشهير بوسط لندن!

ويجري توجيه النصح للمواطنين الملتزمين بالقانون للإبلاغ عن جيرانهم، في حال استخدامهم خراطيم المياه، للشرطة التي بإمكانها تقديمهم للقاضي المخولة له سلطة فرض غرامات تصل إلى ألف جنيه استرليني (أي خمسمائة دينار).. ولم تعد الصورة المعروفة عن أمطار إنكلترا الغزيرة قائمة، حيث شهدت بعض المناطق في جنوب البلاد وشرقها أكثر موجات الجفاف منذ عقود.. فقد انخفض منسوب المياه الجوفية وتراجع منسوب المياه بالأنهار والبحيرات إلى أدنى مستوياته أو جفت تماماً.

وبعد أسابيع من التحذير فرضت السلطات حظراً مثيراً للجدل منذ أسبوعين، حيث أصبح رش العشب أو استخدام خرطوم مياه الحديقة لغسل السيارة غير قانوني في مناطق معينة.

وتنطبق القاعدة على منطقة تضم نحو ٢٠ مليون نسمة بهدف خفض الاستهلاك بنسبة تصل إلى ١٠%.. وبعد الحظر حصل التباس حول ما هو مسموح وما هو غير مسموح، فعلى سبيل المثال: هل من المسموح غسل الحيوانات، وملء أحواض المياه غير الخرطوم؟ وكان ذلك سؤالاً لسيدة تربي الاوز، طرحته عبر الموقع الإلكتروني لإذاعة «بي. بي. سي».

نتمنى أن تصل موجة الحظر المائي إلينا، حتى لا نشهد كل صباح السيدات والسادة خادمتنا وخدمنا وسواقنا وهم يمسكون بخرطوم المياه، لا ليغسلوا سياراتنا الفارهة وحسب، وإما ليزيلوا التراب العالق على أرصفة منازلنا، وهم منشغلون بالحديث مع أصدقائهم في الحي!.. وأقترح إرسال هؤلاء وأرباب عملهم لبعثة على حسابهم إلى إنكلترا، ليتعلموا احترام المياه المفقود في هذا البلد الجاف!

القبس، ٢٤ مايو ٢٠١٢م

ماذا حصل في كي داو؟

د. بدرالديحاني

العنوان هو عنوان مقالنا في هذه الزاوية في يناير ٢٠٠٩، وهو السؤال الذي يتردد هذه الأيام على لسان كل حريص على المال العام، لهذا أستمحكم عذراً في إعادة بعض فقرات ذلك المقال لعله يعيد للأذهان بعض المعلومات ويزيل بعض الغموض حول ما جرى آنذاك... ” في أواخر ديسمبر الماضي (٢٠٠٨) أحال مجلس الوزراء صفقة ”كي داو“ للمجلس الأعلى للبتترول مطالباً إياه بإلغائها بعد أن شغلت الرأي العام في جدل طويل عريض ينقصه، في الغالب، الكثير من المعلومات الفنية المتعلقة بهذه الصفقة المليارية وبعد أن أعلن ”التكتل الشعبي“ استجوابه لرئيس الوزراء إن لم يتم إلغاء الصفقة قبل بداية سريان العقد ٢ يناير ٢٠٠٩.

وقد عزا مجلس الوزراء طلبه من المجلس الأعلى للبتترول إلغاء الصفقة إلى ”المحذور المتعلق بالمتغيرات الهائلة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، التي صاحبها انخفاض شديد في أسعار البترول، وفي انخفاض الطلب عليه وتدايعات الأزمة الاقتصادية التي لا يمكن التنبؤ بكل آثارها“، وهو ما وافق عليه المجلس الأعلى للبتترول رغم أنه لم يمض على إقراره لهذه الصفقة سوى بضعة أسابيع (في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨) أي أثناء ”المتغيرات الهائلة التي يشهدها الاقتصاد العالمي“ وفي عز الانخفاض الشديد في أسعار النفط، فما الذي حصل يا ترى؟

الاحتمال الأول: هو أن المجلس الأعلى للبتترول ووزير النفط ومؤسسة البترول والشركات التابعة لها يجهلون المتغيرات الهائلة التي يشهدها الاقتصاد العالمي مما حدا بمجلس الوزراء لتنبههم لها وإلغاء الصفقة، وهذا يتطلب تحديد مدى كفاءة هذه الأجهزة بإدارة ثروتنا النفطية.

الاحتمال الثاني: هو أنهم يدركون ذلك لكنهم وبالرغم من ذلك قدموا معلومات غير صحيحة ومضللة.

الاحتمال الثالث: هو أن مؤسسة البترول والمجلس الأعلى للبتترول قد اجتهدا لتقديم مشروع نفطي استثماري ناجح سيعمل مستقبلاً على تنويع مصادر الدخل لكن ألغي لأسباب سياسية يقدرها مجلس الوزراء كونه صاحب القرار النهائي بهذا الشأن.

وفي نهاية المقال طالبنا بتشكيل لجنة تحقيق محايدة لمعرفة ماذا حصل بالضبط؟ لكن للأسف لم يحصل ذلك!

والآن وقد تجدد الحديث عن صفقة ”داو“ بعد أن قررت هيئة تحكيم دولية غرامة جزائية على الكويت تفوق الملياري دولار، فإن السؤال المطروح وبقوة هو من يتحمل المسؤولية؟ هل تتحملها الحكومة أم المجلس خصوصاً كتلة ”العمل الشعبي“ التي طالبت بإلغاء العقد لمخالفته كما كانت تقول للقوانين والإجراءات المعمول بها؟

بالطبع، فإن المسؤولية تتحملها الحكومة فهي المسؤولة دستورياً عن رسم السياسة العامة وعن تنفيذها، ولو كانت واثقة من صحة إجراءاتها وقراراتها التي تقوم بها أجهزتها الفنية

المتخصصة كمؤسسة البترول وشركاتها والمجلس الأعلى للبترول... فلماذا تلغي الصفقة؟ قد يقول قائل إنها ألغتها بسبب ضغط "كتلة العمل الشعبي"، لكن هذا عذر أقبح من ذنب، فهل هناك حكومة في العالم كله خصوصاً الديمقراطية، لا تواجه ضغوطاً متعددة ورهيبة من قوى برلمانية وسياسية واقتصادية وقوى ضغط ومنظمات مجتمع مدني وإعلام ورأي عام، وكل طرف منها يحاول أن يجعل القرار أو السياسة الحكومية لمصلحته؟ لماذا لم يتراجع جورج بوش عن قرار حكومته بقيادة حرب تحرير الكويت بل واجه الرأي العام الرافض للحرب وواجه الكونغرس للتصويت على قرار الحرب حيث نجح القرار بفارق ضئيل من الأصوات؟ ولماذا لم يتراجع مستشار الحكومة السابقة "توني بلير" عن قرار حكومته بالمشاركة في حرب إسقاط صدام عندما كان يواجه معارضة شعبية وبرلمانية شرسة شارك فيها بعض أعضاء حزبه أثناء التصويت في مجلس العموم البريطاني؟ نقول هذا رغم أن صفقة "الداو" كانت قراراً حكومياً خالصاً لم يكن يحتاج إلى قانون أو قرار من مجلس الأمة، بل كل ما هناك أن طرفاً برلمانياً هو "كتلة العمل الشعبي"، قد اعترض على الصفقة ولها الحق كما هو لغيرها بالاعتراض... فلماذا لم تواجهها الحكومة متسلحة بالمعلومات الدقيقة وتدافع عن قرارها أمام الرأي العام؟ وهل جائز من الناحية الأخلاقية أن نبرر تراجع الحكومة عن أي قرار تتخذه بإلقاء اللائمة على طرف برلماني أو شعبي؟! ما هو دور الحكومة وهي المهيمنة على مصالح الدولة (مادة ١٢٣ من الدستور) وأين مسؤوليتها إذن؟! من هنا، فإن المطلوب الآن هو تشكيل لجنة تحقيق محايدة يترتب عليها محاسبة كل من يثبت أن له علاقة من المسؤولين الكبار، سواء بتقويت الفرصة الاستثمارية أو بتحميل الكويت الغرامة الجزائية الباهظة غير المبررة.

الجريدة، ٢٨ مايو ٢٠١٢م

جاك من طرف فلان سالم مبارك الخويطر

أن تكون لك معاملة في دائرة حكومية.. فهذا يوم تعيس بكل الأحوال والمقاييس والترددات العالمية والرخترية والمزاجية.. فتزيد وتيرة استعداداتك وترفع حالة التأهب القصوى الى أعلى درجاتها.. من خلال الاستعانة بصديق أو طائفة أو قبيلة بحسب انتماء ذلك المسؤول.. وليلتها تكون قريباً من الله ويا الله ويا رب سهل أمري وفرج همي وتكفون يا هالربيع فزعتكم.. وتصبح الصبح على غير العادة بالاستغفار والتبتيل والتمتمة وتطلب دعوات الوالدة وأم العيال والعيال وحتى خدامتكم الهندوسية تقول لها تكفين ميري عفية ادعيلي معاك وأنت تدري انها تعبد

طباخ البيت ولا الفار اللي بالمطبخ ولا بقرة الجيران. المهم تتوكل على الله راكب سيارتك ومشغل الراديو على اذاعة القرآن على غير العادة.. وتبتسم حق عامل النظافة وتقوله علم الدين تكفة يا خوك تدعيلي معاك ويهز رأسه بعدما تسوقه بربع دينار كاش.. وتحرك سيارتك وأنت توزع ابتساماتك يمينة ويسرى.. الى أن تصل الى الدائرة الحكومية التي تخشى ان تدور عليك برفض معاملتك القمرية.. تصعد وأنت كلك ثقة بأن معاملتك راح يشخطها المدير أو المسؤول بقلمه الكشخة.. وتدخل عليه بعد انتظار وعناء حيث أن المدراء دائماً باجتماعات ومن الصعب مقابلتهم بسهولة.. وتدخل عليه وأنت قد دعوت ألف دعاء بالدقيقة وقرأت جزءاً من القرآن.. وتتفاجأ بأن معاملتك مرفوضة وما تمشي حتى لو جبت لها عكازات ما راح تمشي تعاني من شلل نصفي ما ينفع معه أي طب وتوكل على الله وجهاز مقفك لمغادرة عرش المدير.. وبينما أنت تجر أذيال الخيبة والهزيمة.. واذا بك تسمع مراجعاً يقدم معاملته الى ذلك المتسلط مدير الادارة ويهمس له بابتسامة الواثق من نفسه جايبك من طرف فلان بن علان.. واذا بذلك المدير يبتسم ابتسامة كبيرة حتى كاد أن يطيح لسانه وأخذ بالترحيب والتبجيل بالمراجع السوبر.. وبمن أرسله.. هكذا يموت الأمل في نفسك وتتساقط كل أوراق التفاؤل.. وتتلاشى جميع الأسباب.. وتتساءل بينك وبين نفسك وماذا عمّن لا يعرف فلان أو علان من الناس إلى أين يذهب ويشكو حاله.. هل اختزل فلان كل الشروط واللوائح وهو مخالف لها.. أبهذه السهولة تعطل مصالح البشر وتسلب الحقوق من أصحابها وتمنح الى من لا يستحقونها.. سحقاً لفلان وعلان وسحقاً لعروش المدراء الوهمية التي ابتلعت أحلام المساكين والفقراء.. ويخرجون لك بأكاذيب المدن الالكترونية والفضائية والتطوير الاداري.. وتواجه الحقيقة المرة بأن لاشي من هذا وذاك. ذلك التشابك الاداري وسقوطه في فخ الواسطة لا يراعي حقوق المواطن المسكين الذي يؤمل النفس بإنجاز معاملته بكل أريحية وبكل بساطة.. هل بات ذلك حلماً.. هل بات ذلك مستحيلاً؟ تشابكت همومنا وتاهت في دروب بئسة تاه معها المواطن وأصبحت ترهق ثاقله ونفسيته.. نحن في حاجة الى ربيع محلي ينتفض على الادارات ويغربلها على أن تعود جديدة بدماء جديدة وبأفكار ادارية تواكب التطور.. وترتقي بفكر المواطن وتجعله يذهب الى انجاز معاملته بكل سعادة.

الشاهد، ٣٠ مايو ٢٠١٢م

اختبارات

د.شملان يوسف العيسى

الأكاديميون في الجامعة حريصون على نجاح الأبناء لكن ليس على حساب الحياة العلمية نعاني نحن الأكاديميين بجامعة الكويت - معاناة حقيقية في فترة الاختبارات هذه الأيام لأن الضغوط النفسية علينا لإنجاح الطلبة والطالبات هائلة وتأتي من الأهالي والمسؤولين والنواب والأصدقاء والأهل.. الكل يريد لابنه أو ابنته أن تنجح وتجتاز الاختبار.

ما المشكلة؟ ولماذا المعاناة؟

الإجابة بكل بساطة أن الطلبة المقبولين للجامعة حديثاً من الثانوية العامة ليسوا كلهم مؤهلين فعلياً لدخول الجامعة. القلة القليلة منهم فعلاً يستحقون القبول لكن هؤلاء قلة وبعضهم يقتنص فرصة البعثات ويذهب للدراسة في الخارج والبعض الآخر يدخل كلية الطب أو الهندسة وليس أمامه أي مشاكل لكن تبقى الأغلبية الموزعة على كل كليات الجامعة المختلفة.. معاناتنا الحقيقية مع هؤلاء الطلبة الذين دخلوا الجامعة بسبب الضغوطات السياسية التي يمارسها النواب على وزير التربية وإدارة الجامعة لقبولهم في الجامعة.. النواب في المجلس لا يفهمون شيئاً عن أهمية التحصيل العلمي وان الطالب الجامعي عليه أن يعتمد على نفسه إذا كان فعلاً يطمح بالشهادة الجامعية.. النواب كل همهم هو إرضاء الأهالي من الشعب حتى يصوت الأهالي للنواب.

ماذا يمكن لنا أن نفعّل في وجه النواب وتغاضي الحكومة؟.. مادام الجميع يحاول إرضاء الشعب على حساب الحياة العلمية والأكاديمية..

شخصياً أتعاطف مع الطلبة والطالبات الجدد الذين ينخرطون في الجامعة لأنهم ضحايا التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي العقيم الذي يعود الطلبة على الحفظ والتلقين وليس على الإبداع والاختلاف وإبداء الرأي بحرية.. ضعف التعليم تقع مسؤوليته على الأهل لأنهم لا يكثرثون في تربية أبنائهم والعناية بهم وإعدادهم الإعداد الجيد للمدرسة.. ويتركون كل شيء على المدرسة ووزارة التربية لا تستطيع تحقيق المعجزات للطلبة في المراحل المختلفة، فوزارة التربية تعاني من تكدر الطلبة وضعف المناهج وتكاسل المدرسين من المواطنين وغيرها من المشاكل الخاصة بالميزانية وغيرها، لأن التدخلات السياسية في المناهج هي إحدى مشاكل وزارة التربية.

الآن لنعد لمشكلتي الشخصية مع طلبتي، حيث أحرص أن يكون استيعاب الطالب للمادة من خلال مساهمته الشخصية فيها وذلك عن طريق الحوار والنقاش حول المادة المطلوبة في المقرر.. تعلمت هذه الطريقة في أمريكا وقت دراستي الجامعية للحصول على الليسانس والماجستير والدكتوراه.

حيث يعتمد نجاح أو رسوب الطالب على الطالب نفسه.. المدرس يكلف الطلبة بقراءة الفصل الأول مثلاً ويأتي في اليوم الثاني لمناقشة ما تمت قراءته لكي يعرف الطالب من خلال التفاعل

والنقاش موضوع المادة المطروحة، حاولت فرض نفس الطريقة على طلبتي وأطلب منهم دراسة عدة صفحات لمناقشتها في اليوم التالي.. لكن لا أحد يقرأ؟ ولا أحد يناقش أو يبدي وجهة نظره.. حاولنا أن نجر الطلبة لكتابة بحوث ميدانية، ففي مادة «قضايا المرأة» أطلب من طلبتي وطالباتي قراءة الصحف الكويتية الـ ١٥ ومعهم «الأهرام» و«الشرق الأوسط» و«الحياة».. المطلوب فقط من قراءة احدى الصحف قراءة الأخبار والتعليقات الخاصة بالمرأة والكتابة عنها بصفحة واحدة فقط والتقرير كل أسبوعين.. اكتشفت أن طلبتنا في الجامعة لا يقرأون الصحف إلا النادر منهم وانهم لأول مرة مضطرون لقراءة أي صحيفة للتعليق علي ما هو مطلوب.. أذكر في الولايات المتحدة يطلب منا دكتور المقرر قراءة صحيفة «نيويورك تايمز» في عدد يوم الأحد الذي يتكون من ٥٠٠ صفحة بالأبواب المختلفة من سياسة واقتصاد وثقافة وأدب وفن وسينما وطبخ وغيره وعلينا أن نكون مستعدين للحوار حول أي موضوع، مهمة أستاذ المقرر هو طلب التعليق وإبداء الرأي حول ما طرحه كتاب الصحيفة الأمريكية المشهورة..

ماذا يمكن لنا أن نعمل لجعل الطلبة مسؤولين عن أنفسهم ويتحملون المسؤولية في نجاحهم أو رسوبهم؟

المشكلة معقدة فالدولة الريعية لم تعود المواطن على العمل والجهد والعطاء بل عودته على استلام كل شيء بسهولة.. حتى أصبح اتكاليا يعتمد على الغير في كل شيء.. والنواب ليسوا أفضل حالاً من الحكومة.

وأخيراً آسف جداً لعرض مشكلتي في التدريس في الجامعة لكن ماذا نعمل لطلبة جامعيين يتغيبون ولا يحضرون المحاضرات مع أن هناك درجات للحضور والمشاركة ١٠ درجات ولا يحضرون أو يعدون البحوث مع أن عليها ١٥ درجة.. ولا يجتازون امتحان نصف الفصل وله ٢٥ درجة ولا امتحان نهاية الفصل ٥٠ درجة.

يا أهالي الكويت وسياسيها والمسؤولين عنها لا تتدخلوا بالتعليم فهو أساس نهضة الأمم.. الأكاديميون في الجامعة حريصون على نجاح أبنائكم لكن ليس على حساب الحياة العلمية.

الوطن، ٣١ مايو ٢٠١٢م

الى ديوان الخدمة المدنية: أوقفوا عبث الدورات الخارجية! وليد عبدالله الغانم

قابلت دكتورا متخصصا في الإدارة العامة أخبرني أنه ذات مرة اتفق ديوان الخدمة المدنية مع احد مكاتب التدريب في الكويت على تنظيم دورة تدريبية خارجية لموظفين كويتيين في لندن يفترض ان مدتها ١٠ أيام، تم إعداد الترتيبات اللازمة كحجز الفندق وتحديد الموعد واختيار المشاركين من مختلف الجهات الحكومية، ولما جاء موعد الدورة فوجئ الدكتور بأن الموظفين لا يرغبون في الالتزام بالحضور في الدورة، وإنما يريدون قضاء أيامها في ربوع لندن وضواحيها، رفض الدكتور الإخلال بنظام الدورة، وطلب من الجميع الالتزام، لكن ذلك لم يحصل، فبعد اول يوم لم يحضر أحد من الموظفين، وانتهت مدة الدورة من دون عقدها. المصيبة أن مكتب التدريب منح شهادات حضور للموظفين، كما أنهم تسلموا مستحقاتهم كاملة من الدولة من مخصصات مالية وتذاكر سفر، والمصيبة الأخرى أن تكلفة الدورة على ديوان الخدمة المدنية قرابة ٣٠٠٠ دينار كويتي تم دفعها بالكامل لشركة التدريب، لإقامة تمثيلية تدريبية وليس دورة تدريبية..

احد المشاركين ابتعت عن طريق وزارته، ففوجئ بهذا الوضع، فكتب تقريراً عن مثل هذه المهزلة، وبعثه إلى ديوان الخدمة المدنية يطالبهم بإصلاح الخلل ومحاسبة الموظفين ومعاقبة المكتب، صدم الموظف ببلوى عظيمة أن بعض قياديين الديوان كانوا على علم بهذه المهازل، وطلبوا منه التستر على الوضع.. أي مصيبة في الديوان يا ترى؟

لقد حل موسم الصيف، حيث يتسابق موظفو الحكومة إلى اقتناص هذه الدورات الخارجية التي يعتمد عليها ديوان الخدمة المدنية، ولذلك أوجه رسائل أتمنى أن تصل إلى أصحابها: أولاً، أوجه ندائي لموظفي الحكومة بالألا يمارسوا مثل هذا التحايل على الدولة، ليسافروا في الصيف وأسره من أموال لا يستحقونها، ولأعمال لا يوفونها حقها. ثانياً، أناشد الوزارات الحكومية التدقيق في جدية موظفيهم بالمشاركة في مثل هذه الدورات، وعدم التلاعب بها. ثالثاً، أقول لقياديين الديوان أصلحوا هذه المهازل التي تتكرر كل موسم صيف، فإنكم مؤتمنون على هذه الأعمال ودوركم مراقبة حسن تطبيقها والتشديد على شركات التدريب، فإن أسعار الدورات مبالغ بها جداً، وبعض المكاتب تتخاذل عن تنفيذ عقودها التدريبية، وانكم عن ذلك مسؤولون.. يا ديوان الخدمة المدنية من يراقب موظفي الحكومة ان كان الخلل منكم وفيكم؟ والله الموفق.

القبس، ٢ يونيو ٢٠١٢م

زقوم في بطونكم..!

محمد بن إبراهيم الشيباني

نعم، زقوم في بطونكم الى يوم الدين، وان علمت زوجاتكم وابتناؤكم بذلك الحرام الذي تمارسونه نسأل الله ان يدخلهم معكم في الوزر والإثم، ١٢٠ مليون دينار كويتي ما جناه تجار الإقامات في اربع سنوات! هذا ما كشفته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل («السياسة» ٢٧/٥/٢٠١٢) العاجز وزراؤها، الذين تولوا منصب قيادتها منذ زمن، عن الحد لبعض الشيوخ - إلا من رحم - والتجار والنافذين من ممارسة هذا الإثم المرتكب بحق الانسانية والوطن ومخالفته للنصوص الشرعية التي تحرم التجارة بتلك الاصناف الثلاثة جميعا، ولا تبررها لأي سبب من الأسباب. تجار من حساب الوطن، وليس من كدهم ونصبهم وتعبههم، او تحت رأسمالهم، ولا شك في ان هناك مسؤولين كبارا وموظفين صغارا معهم، وهو ما تنقله الجرائد اليومية من وقوع مسؤول، موظف في استغلال منصبه، او مكانه في الاقسام المختلفة في الوزارة، ليتعاملوا مع هؤلاء التجار نظير مبالغ معدودة، فيخون بلده وينتهك المحرمات في دينه، ويدوس على انسانية البشر، فيدخل بلده في شرور الملاحقات الدولية بسبب فعله الاجرامي واساعته الى وطنه.

إذا لم تتنازل يا وزير - اي وزير - وتقوم على خدمتنا، اي توقع ملفاتنا المتخمة بالعمالة الوهمية والمضرة للبلد، فالويل لك، ثم الويل لك، لن تبقى في منصبك يوما واحدا، هذا لسان حال اللصوص ومقالهم. وهنا الوزير - اي وزير - يقرب الامور، اما ان يبقى واما لا يبقى، فالموافقة تعني اما الحرب عليهم واما الحرب لهم، او الاتجاه الثاني، وهو عدم قبول المنصب الوزاري اساسا والاستقالة حين العلم بتلك العصابات المتعددة الأشكال والمشارب والمفاسد! وكم من وزير قدم استقالته في الحكومات الماضية المتعاقبة؟! كثير كُتبت أسماؤهم في التاريخ الكويتي، وما زالوا يُذكرون بالخير والحسنى على مواقفهم الطيبة الشريفة التي تدل على اصلهم وكرامتهم. الوزير في الحكومة يفترض ان يكون قمة في كرامته ونظافة سيرته وعلايته، لا يساومه عليها احد، فلا احد يبيع كرامته في سوق النخاسة القذر الذي مكن - وما زال - هؤلاء الفاسدين من ان يجنوا ارباحا من ظهر الوطن والبشر، وصلت الى ذلك المبلغ الضخم الرهيب. والله المستعان.

الأندال

«بالنهار عمايم وبالليل خمائم»!

القبس، ١٨ يونيو ٢٠١٢م

أرض البقر لمصلحة من يا وزير البلدية؟

زكريا محمد

اثر قرار المجلس البلدي في جلسته الاستكمالية التي عقدت في ٤ يونيو الماضي بالموافقة على تعديل حدود واعادة تخصيص موقع للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بمساحة ١١ مليون و١٠٠ الف متر مربع لقسائم لتربية الابقار في منطقة كبد مشاحنات بين الاعضاء انفسهم وردود فعل في الشارع ترفض هذا القرار.

«الهوشة» التي دارت في الجلسة الاخيرة للمجلس البلدي الاسبوع الماضي بين العضوين مانع العجمي ومحمد المفرج الذي رفض الموافقة عليها من جهة، والثانية بين العضوين مانع العجمي وعبدالله العنزي والتي كانت حول هذه المعاملة، حيث اعلن العنزي في تصريح بعدها نشر في الصحافة يوم الاربعاء ١٣ يونيو أن مجرد التخصيص بهذه السرعة يعني ان هناك امرا مريباً ومحاولة تنفيعية لا يمكن قبولها.

اتمنى من وزير البلدية عبدالعزيز الابراهيم الذي سيقوم بالمصادقة على محضر اجتماع المجلس البلدي ان يقوم بدراسة هذه المعاملة منذ بداية تقديمها من الهيئة وما الهدف الرئيسي من تخصيص هذه الاراضي، وما صحة انه سيتم توزيعها على ٢١ مزرعة لتربية الابقار؟ وهل الحاجة اصبحت ماسة لتخصيص الارض للابقار ام يتم تحويلها لقسائم اسكانية افضل اذا لم يكن في الارض اي معوقات؟.

وادعو الوزير الابراهيم الى التحقيق في ما ذكره العضو عبدالله العنزي بأن هناك امرا مريباً ومحاولة تنفيعية من وراء سرعة تخصيص الارض بهذه السرعة لان هذا التصريح يضع علامات استفهام حول من هو المنتفع ومن سيقوم بتنفيذه.

وينبغي للوزير الابراهيم ان يعلم بأن هذه المعاملة طالب الاعضاء بسحبها في جلسة ٢٨ مايو للمزيد من الدراسة لكن تمت اعادة عرضها في الجلسة الاستكمالية نفسها في ٤ يونيو والموافقة عليها بالرغم من غياب أغلب المعارضين عليها.

وحسب المعلومات المتوافرة لدينا فان هناك حوالي ٨ الى ٩ أعضاء يرفضون القرار الذي اتخذه المجلس في جلسته الاستكمالية وخصوصاً ان هؤلاء اغلبهم كانوا غائبين عن حضور الجلسة. نتمنى من الوزير الابراهيم الذي نعلم جيداً انه حريص على مصلحة البلد والحفاظ على المال العام ان يقوم باعادة دراسة المعاملة جيداً قبل المصادقة على قرار المجلس البلدي بالموافقة عليها، وفي حال اقتناعه بالاجراءات من الهيئة العامة للزراعة وكيفية تخصيصها وتوزيعها فان القرار النهائي يبقى بيده، لانه هو المؤتمن حالياً على أراضي الدولة.

القبس، ١٨ يونيو ٢٠١٢م

عقدة استيراد المستشارين

يوسف الشهاب

لا ادري ما سر سباق بعض الوزراء عندنا، ومنهم بعض الوكلاء، وحتى نواب الامة، في ضرورة استيراد مستشارين، لمكاتبهم او الاكتفاء بالمتوافر منهم في الداخل سواء من الوافدين او حتى المواطنين، هل هي عملية تنفيج - كان نال محبة الوزير والوكيل والنائب-، ام هي خلق وظيفة لمن لا وظيفة له كما علمتنا التجارب في وظيفة المستشار كوظيفة فراغ وظيفي، براتب -سنع- ومميزات لا تخطر على ذهن هذا المستشار ولا يحلم به، لكنها ارزاق او كما يقول اهل المحروسة ام الدنيا.. ولنقل ام ميدان التحرير.. يدي الحلق للي مالوش آذان، واذا ما حبتك عيني ما ضامك الدهر.

منذ تشكيل اول وزارة عام ١٩٦٢م وحتى يومنا الحاضر اكثر من خمسة واربعين عاما مرت على الجهاز الوظيفي بالدولة ووزراء ووكلاء تعاقبوا على مناصب وزاراتهم، واظن والله اعلم ان هذه السنوات تكفي لاعداد العديد من ابناء الكويت وتأهيلهم كمستشارين يعاد اليهم عند الحاجة ويقدمون مقترحاتهم ووجهات نظرهم، لا مستشارين تكون مواقعهم فوق الرفوف، او خارج مكاتب الوزارة، رغم ان هناك من المستشارين الكويتيين، لكن هؤلاء اما انهم ليسوا في مستوى المكان والمهمة وتعيينهم جاء للتنفيج واما انهم لا دور لهم سوى الاسم والصفة، ولا شيء غير ذلك.

الاستعانة في مستشار خارجي لا اعتراض عليه حين يكون نادر التخصص طويلا في سنوات تجاربه وخبرته، لم تتعرض ذاكرته لعوامل تعرية السنين لانه قادر على المشي واعطاء الرأي، مثل هذه المواصفات حين تتوافر في المستشار الخارجي لا شيء في احضاره، لكن الذي نراه في العديد من وزارات الدولة وبالتحديد في مكاتب الوزراء والوكلاء وجود جيش من المستشارين استوردهم الوزير من بلادهم للعلاقة معهم وبرواتب عالية وامتيازات لا يحلمون فيها من اجل الجلوس على الكرسي من دون اي وظيفة، لأنه اي المستشار لا يملك ما يمكن ان يقدمه، لكنها، عقدة الخواجة، وسياسة التنفيج واذا حبتك عيني.

لو فتح النواب المتباكون على المال العام ملف رواتب المستشارين الذين استوردهم الوزراء والوكلاء من الخارج ووقفوا على تخصصاتهم ومطابقتها بدورهم الوظيفي، ووقفوا على رواتبهم الشهرية التي تصل الى ثلاثة آلاف وأكثر، وهم لا عمل لهم، حينها سيكتشف النواب ان خزائن ميزانية الوزارات مشرعة للمستشارين بدعم من الوزير، وكأن الديرة خالية من مستشار كويتي يملك مقومات اكبر من المستورد الذي لم ينفع بلاده ومع ذلك أحضرناه، حبا فيه، لا في مؤهلاته - قالوها - لو في خير ما عافه الطير.

نغزة

رغم كثرة جيوش المستشارين من فئة الاستيراد الخارجي، بتاع برة، فإننا لم نسمع عن وزير او

وزارة استغادات من مستشار واحد لديها في دراساتنا وبرامجنا، اللهم إلا القلة النادرة، هذا يعود الى ان المستشار يحتاج أصلا الى مستشار، يا عم يا مستشار جنناك تعين وجدناك في حاجة الى من يعينك، طال عمرنا.

القبس، ١٨ يونيو ٢٠١٢م

مشكلة الداو فرصة لإعادة هيكلة القطاع النفطي

د . وليد الحداد

لقد أضحت مشاكل القطاع النفطي كبيرة جدا، فأصبح هذا القطاع الذي تعتمد عليه الدولة يعاني من سوء الإدارة وضعف الشفافية والاهم من هذا وقوفه عن التطور العالمي في الصناعات النفطية، وبقية الشركات الحكومية المرتبطة به للأسف تعاني من ضعف الاستراتيجيات وقلة الإبداع والابتكار وعدم القدرة على ملاحقة التطورات العالمية في الصناعات النفطية، في عام ١٩٨٠ كانت أميركا وكندا واليابان تمثل ٨٠٪ من صناعة البتروكيماويات في العالم، ثم دخلت دول هذه الصناعة مثل سنغافورة وكوريا وتايوان تليها ماليزيا والصين وتايلند واندونيسيا وبدأت دول في الشرق الاوسط مثل قطر والسعودية في دخول قطار هذه الصناعة والآن أصبحت أميركا وكندا واليابان في عام ٢٠١٠ تمثل فقط ٣٧٪ من حجم صناعة البتروكيماويات، السعودية دخلت بكل قوة واستثمرت ٣٠٠ مليار ريال في هذه الصناعات فقط من أساسيات صناعة البتروكيماويات فأصبح إنتاجها يمثل ١٨ مليون طن متري وأصبحت هذه الصناعات توفر ٤٨ ألف وظيفة للسعوديين.

ونرجع إلى القطاع النفطي الكويتي، مشكلة الداو أثبتت عدة أمور يجب أن نعمل على معالجتها منها غياب الاستراتيجية النفطية الواضحة والمحددة والمتفق عليها، ضعف الشفافية والرقابة على الأداء، الوقوف على حالنا والبعد عن التطور، غياب القطاع الخاص عن الصناعات النفطية، عدم قدرة القطاع النفطي على توظيف قدر كبير من العمالة الكويتية، الشركات الحكومية أثبتت عدم قدرتها على قيادة الصناعات النفطية، ضعف القيادات وأهمية بناء مركز القيادات النفطية، ضياع الفرص الواحدة تلو الأخرى وخسارة الكويت مليارات من الدولارات وخسارة موقعنا كمركز إقليمي في الصناعات النفطية.. هذه الأمور تجعلنا نفكر جديا في إعادة هيكلة القطاع النفطي مرة أخرى وفق استراتيجيات جديدة ومبادئ جديدة مهمة وهم الصالح الكويتي ومستقبل الأجيال المقبلة ملامح هذه الهيكلة الجديدة هي:

١ - استراتيجية نفطية جديدة تعتمد على خروجنا من البوتقة الحالية في بيع النفط الخام واتجاهنا للصناعات النفطية، ولو كنت المسؤول لما بعت برميلا واحدا من النفط الخام إذا انه

جميعه يجب أن يصنع وفي مقدمة المقال رأينا كيف دخلت دول غير نفطية واحتلت مكانتها العالمية في صناعة البتروكيماويات مثل كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا والسعودية ودورنا الآن أن نقوم بالدخول في هذا المجال، لأنه مربح جدا وسيزيد من ثروتنا أضعاف الحالية، ثانيا إن هذه الصناعات إذا كانت في الكويت وهذا ما يجب ان يكون فستدعم الدورة الاقتصادية لدينا ويمكن أن نشغل معها آلاف الصناعات الصغيرة والمتوسطة هذا بالإضافة إلى الوظائف التي ستوفرها هذه الصناعات للكويتيين.

٢ - من الأهمية بمكان ألا نحصر أنفسنا في شركات محددة من العالم في الصناعات النفطية فغير الداو آلاف من الشركات العالمية في جميع دول العالم فلنتعاون معها ونحصل على الأفضل.

٣ - من المهم إدخال القطاع الخاص في الصناعات النفطية من خلال الشركات المشتركة ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين، فهذه كانت بداية الشركات في الكويت حيث كان هناك دعم ورقابة حكومية وإدارة القطاع الخاص ومشاركة المواطنين في الأسهم، فهي ناجحة جدا وبداية موفقة لدخول الخصة في الصناعات النفطية طبعا بشروط قانون الخصة.

٤ - يجب أن يكون التوظيف في القطاع النفطي للعمال الوطنية لتخفيف العبء عن الحكومة، ودخولنا في بناء الصناعات النفطية والمصافي يعزز لنا هذا الجانب، فالسعودية وفرت ٤٨ ألف وظيفة في قطاع البتروكيماويات ونحن نستطيع كذلك.

٥ - الشفافية مطلوبة ومهمة في مناقصات القطاع النفطي وأيضا الرقابة ولو كنت المسؤول لوضعت هيئة للرقابة النفطية خاصة وتابعة لديوان المحاسبة للرقابة فقط على الأعمال النفطية حتى لا تتعطل المشاريع النفطية، وكذلك المناقصات أي هيئات الرقابة النفطية تعمل بعمل القطاع الخاص من ناحية السرعة والجودة وقوة الموارد البشرية، ويفضل أن تكون الشفافية واضحة ومعلنة، حتى لا نرجع إلى نقطة الصفر ومشاكل حقول الشمال والداو وغيرها، وتتعلل مصالح البلد.

٦ - القطاع النفطي ليس منفصلا عن مؤسسات الدولة وليس خارج الرقابة البرلمانية أو غيرها وهذا المفهوم الجديد يجب أن يعزز في العمل النفطي والمؤسسات النفطية.

٧ - بناء القيادات شيء أساسي إذا أردنا أن ننجح في القطاع النفطي فأولا يجب أن تكون لدينا ضوابط معززه بقانون لتعيين القيادات، وأيضا أن يكون لدينا مركز بناء القيادات النفطية وهذا المركز يعزز من بناء الصفات القيادية في القيادات النفطية مثل العمل الاستراتيجي، وإدارة الأزمات، والعلاقات العامة، وجودة العمل، والعمل مع الأنماط البشرية المختلفة بالإضافة إلى الطبيعة الخاصة للعمل في النفط، ويفضل أن يوكل لإحدى الجامعات العالمية المعروفة لإدارة هذه المركز حتى تنتهي المجالات والواسطة وان يكون مستقلا.

باختصار، القطاع النفطي بحاجة إلى إعادة هيكلة ومفهوم جديد للعمل وأهداف استراتيجية جديدة فالتطورات التكنولوجية والاقتصادية العالمية والاحتياجات المتزايدة تفرض علينا هذا الاتجاه في تطوير أنفسنا.

الأنباء، ١٨ يونيو ٢٠١٢م

في سوقنا.. لص!

نزار عبدالرزاق القرطاس

لماذا يسرح البعض ويمرح بلا حسيب او رقيب؟

لقد قمت في السابق في كتابة عدد من المقالات عن الاقتصاد وعن البورصة وعن المشاكل والحلول، ولكن اليوم سوف أطرح موضوعاً جريئاً يعاني منه عدد من المتداولين من مضاربين ومستثمرين، وهو الفساد في البورصة، الذي وصل إلى حد لا يمكن السكوت عنه، فلا يوجد سرية في المعلومات نهائياً، وأبسط دليل على ذلك ان عدداً من الصحف تكتب يومياً بان مضارباً (....) باع أسهم معينة، ومضارب آخر اشترى أسهما، وبالتحالف مع ذلك الشخص أو تلك الشركة أو غيرها.. وهذه المعلومات أصبحت بصورة يومية، فإذا كان القانون يجرم تسريب المعلومات، فمن أين حصلت الصحيفة أو أي وسيلة من وسائل الاتصال كالنت أو تويتر أو الصحف الالكترونية على تلك المعلومات؟ فهي اما تسربت من مكاتب الوساطة أو تسربت من الجهات الرقابية في البورصة، فإذا كانت من الأولى فهي مصيبة وان كانت من الثانية فالمصيبة أعظم!

والأدهى والأمر من ذلك، بان هناك معلومات أصبحت تشتري بالمال من قبل بعض الفاسدين من المضاربين الذين يصرفون رواتب شهرية لبعض الأفراد، لتزويدهم بمعلومات يومية، بل الأخطر من ذلك نقلهم المعلومة أثناء التداول، أما الكارثة العظمى فهي ان بعض الأطراف الذين لديهم اختراق لسرية النظام يقومون بعمل محافظ مالية تقوم بدورها في مراقبة بعض المضاربين النشطين والمحافظ التي تتميز بالأداء الجيد، ثم يقومون بشراء الأسهم التي يشتريها هؤلاء النشطاء من المضاربين والمحافظ في توقيت شرائهم نفسه، ثم يقومون بالبيع في التوقيت نفسه الذي يقومون به هؤلاء النشطاء في البيع! وبذلك يحققون أرباحاً أقلها يضاهاى أداء هؤلاء المحترفين، فهم باختصار يقومون باستخدام خبرات وعقول غيرهم لتحقيق اداء متميز يضاهاى أحسن المحترفين! أما ما قد أصنفها قبلة الموسم، فهي ان هناك بعض المضاربين يقومون بخلق تداولات وهمية بكميات كبيرة لجر جموع المتداولين، ومن ثم البيع عليهم.

وهناك من لهم تاريخ عريق من الفساد في البورصة ولسنوات عدة، وهم ما زالوا يضحون بالفساد، ولكن مع الاسف لا يوجد رادع. فأحد المضاربين لا يخفى فساده على احد، وهو اشتهر في تسويات الاسهم، وقد صنع ثروته عبر التداول في اموال غير حقيقية لا يملكها، وذلك بشراء اسهم لا يملك اموالها، ثم يبيع تلك الاسهم بأسعار اعلى لتحقيق الارباح من الفارق، وبعد ان تم القبض عليه بالجرم المشهود واحيل الى التحقيق، وتم شطب اسمه من التداول عاد مجدداً عبر التداول باسماء اشخاص آخرين يقوم بصرف رواتب لهم مقابل التداول باسمائهم. ولجأ الى نوع آخر من التسويات وهي تسويات المبالغ، اذ يقوم بدفع غرامة في حالة التأخير عن سداد المبلغ المستحق عن شراء اسهم. وما قام به هذا اللص البورصوي مرة أخرى وعبر التداول بأكثر من اسم هو كشف حساب احد الاسماء المتداول بها ودفع الغرامة البسيطة بعد ارتفاع السهم عبر الشيك الصادر لاسم آخر من الاسماء الوهمية التي يستخدمها.

وبعد ان تم القاء القبض عليه بالجرم المشهود للمرة الثانية تمت ايقاف تلك الاسماء التي ثبت جرمها في التداول، عاد البطل الحرامي لتمثيل الجزء الثالث من افلام مغامرات الفساد، لكن باسماء جديدة وخدم جديدة. ولقد قدمت العديد من الشكاوى الحالية بحق تلاعبات مشبوهة ومثبتة وبأساليب جديدة على هذا المضارب، لكن لم يتم البت فيها حتى الآن!! اما أن لهذا اللص ان يقف عند حده؟ اما أن له ان ينال جزاءه؟ اما أن له ان يكف عن استغلال ثغرات النظام والتواطؤ مع الفاسدين ممن يستفيدون منه ويعاونونه على الحاق الضرر بجموع المتداولين! فلا يعني ان يكون شخص يقوم بالتلاعب ولا يتداول باسمه ويقوم بجرم مثبت في النظام ان ينجو بفعلته لمجرد انه ليس اسمه، فالجريمة تلحق المحرض على الفعل ولا تلحق الاسم. فعلى سبيل المثال، اذا كان شخص يستخدم هاتفنا نقالا لايداء الآخرين، وكان الهاتف باسم الخادم مثلا فان العقوبة لا تقع على الخادم لانه ليس على دراية بالافعال المشينة التي يرتكبها المستخدم للهاتف، كذلك الامر في هذه الحالة حيث ان هذا المتلاعب قد ثبت عليه بالجرم المشهود وأكثر من مرة ولعدة سنوات تلاعب في النظام، خاصة بعد وجود هيئة سوق المال، التي ينص قانونها على تملكها اوسع السلطات حتى سلطة المعاقبة على افعال سابقة. فيجب ان تؤخذ قرارات حازمة بشأن هذا النوع من الفاسدين حتى على افعالهم في السنوات السابقة بما فيها التحويل الى نيابة الاموال، لان هذا الفعل المتكرر لعدة سنوات يعتبر سرقة للمال العام، وتلاعبا في عصب الاقتصاد الكويتي. وذلك حتى تتحسن الصورة العامة للبورصة محليا وعالميا وتبعث الامان بين جموع المتداولين.

وحتى لا يقال عني انني اتحامل على المضاربين، فانا شخصا اقوم بالمضاربة على بعض الاسهم التي امتلكها. ان المضاربة جزء لا يتجزأ من اي سوق مال، ولكل مضارب كامل الحق بالاستفادة من الفروقات السعرية والتذبذبات في الاسهم. وهذا الحق ليس في الكويت فقط، ولكن في كل اسواق المال في العالم. لكن لا يحق له استغلال النظام ابشع استغلال لصناعة ثروة من التلاعب بأموال وهمية ورشوة المرتشين على المعلومات والاموال وغيرها من اساليب التعامل والفساد. ان هذا النوع القدر من المضاربين يخلق جيلا فاسدا كاملا من ورائهم لاستسهالهم خرق القانون والنجاة بالغنائم المنهوبة من اموال البورصة.

الرجاء، الرجاء من المسؤولين في البورصة وهيئة سوق المال الذين نكن لهم كل احترام وتقدير، القضاء على من يقوم بجرائم التلاعب عن عمد خاصة من لهم تاريخ من الفساد بعدما تم اثبات المخالفات بالسابق عليهم، لتكون عقوبتهم اضعافا مضاعفة، وليس من يخطيء للمرة الاولى ومن دون تعمد. فلا اعتقد ان ظروف البورصة والاقتصاد محليا واقليميا وعالميا تسمح بالمزيد من الضغوطات على نفسيات المتداولين.

القبس، ١٨ يونيو ٢٠١٢م

عاجل إلى وزارة الصحة

عبدالله بوير

مهما تحدثنا عن هذه الوزارة فهذا قليل في حقها، ولذلك جعلت موضوع الصحة محط اهتمامي لأنه يخص حياة الكثيرين.

تحيل عزيزي القارئ موظف أمن يعمل كاتباً في أحد المستوصفات، حيث تحول موظف الأمن والسلامة إلى كاتب في المستوصف وعن سبب قيامه بعمل غيره، قال «الموظف بيسولف وأنا أخذت مكانه».

وطبيب كلي في أحد المستشفيات يعالج ويصرف الدواء عشوائياً، والمغفورة لها والدتي كانت إحدى الضحايا، دواء لركس (مدر البول) يصرف للمريض الذي يعاني من زيادة السوائل في جسمه ولكن بمقدار، لأن الإفراط في تناول هذه الحبوب يؤدي إلى هبوط حاد في القلب، وهذا ما أشارت إليه رئيسة قسم القلب في أحد المستشفيات من أن تناول أكثر من حبة «لركس» مدر البول يؤدي إلى الهبوط في القلب وتوقفه. عزيزي لك هذا الخبر، مسؤولة التمريض في الشؤون مصابة بالكبد الوبائي منذ ٢٠٠٤ ان كنت لا تدري فتلك مصيبة، وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم، لقد وجدت مصادر مخبرية في وزارة الصحة أن صمت مسؤولي الوزارة وقياديتها عن مسؤولة التمريض في وزارة الشؤون المصابة بالوباء الكبدي «سي» يمثل خرقاً لكل اللوائح والنظم المعمول بها وتسترا متعمداً، لاسيما ان الممرضة الوافدة مصابة منذ عام ٢٠٠٤.

ولقد تبين ان مجلس الوزراء اعتمد قرارا يشمل ١٤ مرضا معديا من بينها الفيروس الكبدي (سي)، إلا ان المسؤولين لم يعيروا القرار أهمية وتستروا على مسؤولة التمريض، وإذا استغربت المصادر صمت الوزارة المطبق، ومغامرتها بصحة الموظفين والمراجعين بينت ان أحد أعضاء مجلس الأمة طالب غير مرة بتعيين موظفين كويتيين وخليجيين في مراكز فحص العمالة الوافدة ونقل جميع الوافدين إلى أماكن أخرى وذلك لحيوية الإدارة الأمنية، ونهبت المصادر إلى انه أن الأوان لحسم الوزارة الموضوع، خصوصا انه لم يعد سرا، وعليه يجب على المسؤولين التحرك الفوري قبل تطور المشكلة إلى درجة يصعب احتواؤها.

ومن الأخطاء تحكي لي طبيبة تعمل في أحد المراكز الصحية التابعة لمنطقة حولي أنها حاصلة على تخصص سكر وغدد تعمل «ممارس عام»، وبينما لها ثلاث زميلات تخصصاتهن مختلفة يعالجون مرضى السكر.

قبل أيام نشر خبر في إحدى الصحف بعنوان «الصحة» عقوبات تطارد أطباء السكري، ان عقوبات قانونية تنتظر الأطباء والاستشاريين الذين أحالتهم وزارة الصحة للتحقيق، بحجة سفرهم لحضور مؤتمرات عالمية للسكري والمستجدات الحديثة في تشخيص وعلاج السكري، والبالغ عددهم نحو ١١ طبيبا واستشاريا من العاملين والاختصاصيين ورؤساء وحدات السكري في المستشفيات والمناطق الصحية، وهو ما يندر بأزمة قد تواجه مرضى السكري بشكل عام.

ولقد تبين ان التحقيق الذي تم بناء على أوامر عليا من الوزارة، والذي انتهت منه الشؤون

القانونية، كان يهدف الى تضيق الخناق على الأطباء للاعتراف بأنهم يعملون لحساب احدى الشركات، وتوقعت ان تحدث العقوبات المتوقعة على الأطباء الاستشاريين ردود فعل عنيفة في الوسط الطبي والشركات ووكلائها المحليين، خصوصا ان الشركة التي قيل انها تحملت نفقات سفر الأطباء تعد من أكبر وأهم الشركات المشهود لها بالسمعة الحسنة في الوسط الطبي. نأمل من وزارة الصحة أن تعي أخطاها وتبذل قصارى جهدها لحلها، وحفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.

الأنباء، ٢٣ يونيو ٢٠١٢م

أبراج الاتصالات ولجنة الإزالة

يوسف عبدالكريم الزنكوي

قبل أكثر من سنة تقريبا - ومن منطلق أن كل مواطن خفير - كتبت مقالة عن عودة بعض المواطنين إلى استخدام الارتدادات أو أملاك الدولة الملاصقة لمنزلهم لبناء مرافق غير مرخصة. حينها وتطبيقا للعادة الكويتية المتمثلة بمحاولة «عدم الظهور بالشينة»، لم أذكر مواقع أو أماكن وجود تلك المخالفات حتى لا يتصل بي أحد المخالفين لأكتشف أنه أحد الأصدقاء أو أحد أقربائي فتشعب بيني وبينه خلافات عائلية لا تحمد نتائجها. حينها وبحكم علاقتي الوطيدة مع كثير من العاملين في لجنة الإزالة، نمت إلى علمي أن الفرق العاملة في هذه اللجنة ازالته مشكورة تلك المخالفات وانذرت مرتكبيها في حال العودة إلى مخالفة القوانين.

اليوم مشكلة التجاوزات تخطت حدود الأفراد إلى الشركات، وتعدت أسوار شركات صغيرة إلى شركات الاتصالات الهاتفية النقالة التي تتعامل مع كل المواطنين والوافدين وتتعامل مع الأفراد والشركات. ففي لقاء أجرته صحيفة «القبس» يوم الأربعاء الماضي مع عضو المجلس البلدي ورئيسة لجنة محافظة مبارك الكبير في المجلس البلدي المهندس أشواق المضف قالت إن إنجازات المجلس البلدي الماضية لم ترتق إلى مستوى الطموح ومنها التأخير في اقرار لائحة أبراج الاتصالات رغم مرور أكثر من عامين على تواجدها في اللجنة الفنية.

وأضافت المهندس المضف في ذلك اللقاء الصحافي أن هناك استياء كبيرا بين بعض أعضاء المجلس البلدي بسبب وجود الكثير من الأبراج غير المرخصة، والمقامة على أملاك الدولة، وأنه كان بإمكان الأعضاء تجاوز هذه العقبة بإضافة شرط بإزالة المخالفات خلال مدة محددة أو ترخيصها حسب النظم الجديدة.

الغريب أنها لم تتردد في القول إن هناك حديثاً متداولاً حول وجود أعضاء يحاولون ابتزاز شركات الاتصالات، وإن هذا الاتهام موجه من قبل بعض شركات الاتصالات نفسها، ولكن لا

يوجد دليل ملموس على هذا الاتهام، مستدركة أن تأخير إقرار اللائحة يجعل الإنسان يشك في أن هناك أمرا مريباً يحصل.

ما أعرفه عن لجنة الإزالة والتعدييات على أملاك الدولة أنها شكلت فرقا للمتابعة تتميز بالحيوية والنشاط تجوب مناطق الكويت كلها صباحاً ومساءً إلى ما بعد ساعات العمل الرسمية، للكشف عن المخالفات على أملاك الغير ومن ثم إزالتها. كما أن هذه الفرق لا تتحرك إلا ومعها أحدث الخرائط وآخر المخططات المحدثه للمناطق التي يجوبونها للتأكد من أن الواقع يطابق ما بأيديهم من إثباتات. لهذا أتساءل: هل يعقل أن كل فرق المتابعة في كل المحافظات لم تنتبه إلى أي برج اتصالات مخالف؟ وهل يعقل أن مواقع كل أبراج الاتصالات الحالية لكل شركات الاتصالات الثلاث مملوكة للشركات نفسها أم أنها مرخصة على أراض من أملاك الحكومة؟ وهل يعقل أن تكون كلها مرخصة ثم تأتي المهندسة أشواق المضيف وهي العارفة بما يدور في أروقة البلدية والمجلس البلدي لتطلق اتهاماتها على الملأ وعبر الصحافة أن «هناك حديثاً متداولاً حول وجود أعضاء يحاولون ابتزاز شركات الاتصالات، وإن هذا الاتهام موجه من بعض شركات الاتصالات نفسها، ولكن لا يوجد دليل ملموس على هذا الاتهام، وإن تأخير إقرار اللائحة من قبل لجان المجلس البلدي يجعل الإنسان يشك في أن هناك أمراً مريباً يحصل في البلدية؟» ولو كنت مكان البلدية لأصدرت أمراً بالتعاون مع لجنة إزالة التعدييات للكشف عن كل الأبراج غير المرخصة التابعة لشركات الهواتف النقالة، وإنذار هذه الشركات بإزالتها فوراً أو إصدار الترخيص اللازم، حتى لا تضطر لجنة الإزالة إلى إزالتها بنفسها وتغريم هذه الشركات، حتى لا يقال إن البلدية ولجنة الإزالة متهمتان بالفساد. وإذا لم ينفذ كل هذا يجب على المجلس البلدي أن يقوم بمحاسبة العضوة المهندسة أشواق المضيف على إطلاق اتهامات باطله لشركات وطنية مرموقة.

السياسة، ٨ يوليو ٢٠١٢م

صارحونا بالحقائق

عبد الرحمن العواد

لدينا أزمة ما.. سمها ما شئت، قل عنها إنها انعدام الشفافية أو نقص المعلومات، فكل الطرق تؤدي إلى أن المواطنين في حيرة من أمرهم تجاه قضايا عديدة، على سبيل المثال قضية تعديل الدوائر قبيل الانتخابات التشريعية المقبلة، لا أحد يعرف شيئاً واضحاً أو مؤكداً عنها، فوزير الإعلام الشيخ محمد العبدالله يؤكد أنه لا تعديل للدوائر، والنواب الذين يمثلون أغلبية مجلس ٢٠١٢ يقولون إن التعديل يتم «طبخة» خارج الدائرة الحكومية، ومن الوارد ألا يعرف

الوزراء عنه شيئاً، لكنهم سيفاجأون به يوماً، كما سيفاجأ به عموم المواطنين. عندك أيضاً ما يجري في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، فقد صارت أعطال الطائرات متكررة ومزعجة، وهناك فريق يرى أن أسطول الكويتية تقادم وبات في حاجة ماسة إلى التجديد، فيما ينبري المدافعون عن المؤسسة ليقولوا إن الهجوم الزائد عن الحد على «الكويتية» يأتي من أطراف لها مصلحة في خصخصتها وبيعها، أو على الأقل في عقد صفقات «تربح» و«تنفيع» معها.. وسط هذه التناقضات تتوه الحقيقة، والضحية هو المواطن الذي يهمله، بل ومن حقه الكامل، أن يقف على كل الحقائق بشأن مؤسسته الوطنية التي بفضل استخدامها في سفره ورحلاته عن أي مؤسسة أخرى.

مثال ثالث في محطة الزور لتوليد الطاقة، التي تشهد صراعاً حول إقامتها بين من يرى ضرورتها الملحة والعاجلة، ومن يشكك في نزاهة طرحها، ويشير إلى أن وراءها «متنفعين»، والمحصلة أن هذا المشروع شديد الأهمية للكويت معرض للتعطل والتأخير، أو حتى الإلغاء، كما حدث مع مشاريع أخرى كثيرة، بسبب صراعات مماثلة بين أطراف مستفيدة، وأخرى لم تستطع الحصول على نصيب من «الكعكة».

في كل الأحوال فنحن أمام مشهد «مرتبك»، والسبب الأساسي في ارتبائه هو عدم الوضوح، وضياع الحقائق بين نواب وناشطين سياسيين وكتاب يهاجمون أي مشروع يتم الإعلان عنه، ويتهمون القائمين عليه بالفساد، وحكومة غير قادرة على الدفاع عن سياساتها ومواقفها وقراراتها، وهي معادلة صعبة وتتطلب فك ألغازها، رحمة بالوطن وبالمواطن!.

الصباح، ٩ يوليو ٢٠١٢م

من دمّر «الكويتية» وينوي تدمير الكويت؟!

سامي النصف

في عام ٢٠٠٧ قرر مجلس إدارة «الكويتية» ممارسة صلاحياته التي نص عليها النظام الأساسي للمؤسسة والقيام بعملية تجديد وتحديث «مستحقة» لأسطول «الكويتية» تمهيداً للتحويل للربحية ومن ثم تسهيل. بالتبعية. عملية تخصيص «الكويتية» حالها كحال شركات الأردنية والمصرية والميدل ايست والإماراتية والقطرية وجميع شركات الطيران في العالم التي لا يتم تخصيصها وهي في أسوأ حالاتها بل يتم شراء الطائرات الحديثة لها بالأقساط المريحة التي سيتحملها المستثمر بعد الشراء ويقوم بتحصيلها من عائد بيع تذاكر السفر لاحقاً، ولم يعتمد أو يقبل مجلس إدارة «الكويتية» آنذاك بوضع غرامات وجزاءات على إلغاء الصفقة كحال العباقرية من المفاوضين النفطيين في «فضيحة الداو» ممن مازالوا يسرحون ويمرحون ويستمتعون

بمناصبهم ورواتبهم وفوقها بونص ٤ رواتب من أموال الشعب الكويتي المستباحة مكافأة لـ «سوء الاداء»!

ألغى . وبشكل مستغرب . أحد الوزراء القرار السيادي والفني لمجلس إدارة المؤسسة والمتضمن تحديث الأسطول عبر شراء طائرات ايرباص وبوينغ بأفضل المواصفات الفنية وأفضل الأسعار وعن طريق شركة مساهمة كويتية تملك المؤسسة حصة أساسية فيها، فقدم مجلس إدارة المؤسسة استقالته، ومما زاد الأمر غرابة قرار الوزير بقيامه بمفاوضة شركات صناعة الطائرات وحده رغم أنه لا يملك أي خبرة في هذا المجال! وعندما فرضت عليه مشاركة فريق فني من المؤسسة عاد للقول انه سيترك الأمر للمستثمر وهو أمر لو كان يؤمن به حقا لما قرر مفاوضة شركات صناعة الطائرات منذ البداية!

وممن لعبوا دورا أساسيا في «جريمة الكويتية» الحالية وجعلوا مصير الآلاف من أبنائها على «كف عفريت»، بعض أعضاء مجلس الأمة ممن احترفوا مهنة تدمير الكويت والمؤسسات الكويتية عبر إلغاء كل المشاريع الاستراتيجية مثل حقول الشمال وتحديث اسطول الكويتية و«B.O.T» ودعم الشركات المساهمة الكويتية، مما جعل أغلب الشركات عرضة للإفلاس ومن ثم ضياع مدخرات آلاف الكويتيين، تم ذلك بإطلاق المسميات المرعبة والمغرضة على تلك المشاريع مثل سرقة العصر، سرقة القرن.. الخ، والحقيقة ان من يطلقون تلك المسميات الكاذبة على مشاريعنا الاستراتيجية الكبرى دون قرينة او دليل هم في الأرجح عملاء العصر وخونة القرن ممن يتسلمون الأموال الحرام من الخارج لتدمير الكويت بعد ان نجحوا في تدمير.. «الكويتية»!

آخر محطة:

هناك من يريد مواصلة مشروع خراب الكويت عبر معارضته هذه الأيام لمشروع محطة كهرباء الزور كي يصبح مثل الصومال والعراق ولبنان التي تأتيها الكهرباء ساعة في اليوم وتنقطع عشر ساعات ليتم إعلان وفاة مشروع كويت المركز المالي البديل الوحيد للنفط، فمن سيتترك بلدانا خليجية تتلألأ بها الأضواء ليزور او يستثمر في بلد مظلم مثل الكويت؟! توكلوا على الله ووقعوا وعجلوا بمشروع محطة الزور وتحديث اسطول «الكويتية» وغيرها من مشاريع استراتيجية كبرى قبل.. وقوع الفأس بالرأس.

الأنباء، ١٤ يوليو ٢٠١٢م

وزارة الأشغال.. والرقابة الضائعة

د. عادل الابراهيم

تشهد العديد من المناطق السكنية في البلاد تجديد أعمال البنية التحتية بصورة شاملة من التمديدات المتعلقة بالصرف الصحي والكهرباء والهاتف وما يتطلب ذلك من حفريات شاملة للطرق والممرات والتي عهدت إلى شركات يفترض أن تكون مؤهلة للقيام بإنجاز تلك المشاريع التي تتطلب إمكانات مادية وبشرية وفنية قادرة على القيام لتنفيذ تلك المشاريع التي تتطلب شروطاً تتعلق بالامن والسلامة نظراً لارتباطها وقربها من مساكن المواطنين حتى تكون لهم القدرة على الدخول والخروج بصورة لا تعرض أرواحهم للخطر.

أقول ذلك لما نلاحظه من غياب واضح لدور الجهات المعنية بوزارة الأشغال لأعمال الشركات الموكلة لها تنفيذ تلك المشاريع، ولعل نظرة سريعة لما يجري على امتداد الشريط الساحلي من منطقة ابو الحصانية إلى دوار البدع هي أبلغ دليل على إهمال الجهات المعنية بوزارة الأشغال لمتابعة أعمال المقاولين من حيث التباطؤ في إنجاز الأعمال وعدم التخطيط في إنجاز العمل وكذلك عدم التقيد والالتزام بشروط الأمن والسلامة والذي يتمثل جلياً في الحفر العميقة من دون حماية أو إضاءة التنبيه الليلية والتي تهدد حياة وممتلكات ساكني تلك المناطق بإمكانية حدوث حوادث مميتة وخاصة ان إضاءة الطرق معدومة، كما أن هنالك نقطة جديرة بالاهتمام تتعلق بدخول أصحاب المنازل لبيوتهم، حيث يتطلب الأمر وضع جسر خشبي حتى يستطيع المواطن الدخول والخروج بآمن لا أن يكون معرضاً للخطر وهذا ما يفترض أن يقوم به المقاول وبمتابعة وزارة الأشغال بصفتها المعنية عن أعمال البنية التحتية.

هل ننتظر حادثاً مأساوياً حتى تتحرك الجهة المعنية بوزارة الأشغال أو ننتظر طفلاً أو كبيراً في السن يسقط في إحدى الحفر عند دخول منزله وخاصة أن عمل المقاول يسير بشكل بطيء يكاد يكون متوقفاً مما أدى إلى تدمير ساكني تلك المناطق، خاصة أن هناك حوادث سابقة حصلت في مناطق أخرى بسبب إهمال شروط الأمن والسلامة؟ كما تجدر الإشارة إلى أن هناك أسئلة برلمانية وجهت لوزير الأشغال العامة منذ فترة طويلة حول تلك المظاهر السلبية المتعلقة بالأمن والسلامة ولكن الظاهر أن الجهات المعنية لم تقم بواجبها المنوط بها على أرض الواقع وهذا ما نشاهده في عدم الالتزام بشروط الامن والسلامة والتباطؤ في إنجاز المشاريع. نعم المواطن يتحمل الكثير ويتجاوب مع متطلبات تنفيذ المشاريع، لكن الإهمال ومن دون رقابة الجهات المعنية على المقاول المنفذ أمر لا يقبله المواطن، فالمواطنون يأملون في إزالة كابوس الخطر من الجهات المعنية بوزارة الأشغال بالتحرك سريعاً قبل وقوع المحذور.

الأنباء، ٢٢ يوليو ٢٠١٢م

إفشاء السر الطبي

د . هند الشومر

تتحقق ثقة المريض بالخدمات الصحية والمؤسسات العلاجية والوقائية بالحفاظ على أسراره الطبية حيث ان أخلاقيات مهنة الطب تؤكد على ضرورة المحافظة على أسرار المرضى التزاما بالقسم الطبي والذي هو من أساسيات مزاولة مهنة الطب، والتزاما بالمواثيق الدولية وسياسات وقوانين المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، وكذلك التزاما بالقوانين والقرارات الوزارية، فالطبيب لا يعتبر ممارسا لمهنة الطب إلا بعد حصوله على المؤهل العلمي من جامعة معترف بها، ولا يمكنه مزاولة المهنة إلا بعد ان يقسم القسم الطبي والذي يلزم الأطباء بضرورة توخي المحافظة على صحة الإنسان بالإضافة الى عدم إفشاء أي سر خاص وصل الى علمه عن طريق مهنته سواء كان هذا السر مما عهد به اليه المريض واثمنه عليه أم كشفه الطبيب بنفسه أم سمع به.

وكذلك من شروط ممارسة المهنة ان تقوم العلاقة بين أعضاء المهنة الطبية على أساس الاحترام المتبادل والتعاون الوثيق في خدمة المرضى ولذلك فقد تم إصدار المرسوم بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة لهما.

وكذلك فإن صدور المرسوم بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٢ في شأن الوقاية من مرض الإيدز وفي المادة رقم ٧ منه بضرورة محافظة جميع العاملين في مجال الخدمة الصحية في الكويت على سرية المعلومات الخاصة بالمصابين بفيروس الإيدز ولا يجوز إفشاء هذه المعلومات فإنه دليل آخر على وجوب المحافظة على الأسرار الطبية وعدم إفشائها.

إن الطبيب بمهنته السامية مؤتمن على المحافظة على أسرار المرض وحقوقهم وحقوق أسرهم وهذه أمانة وتعتبر من صفات المروءة.

وقوة الإرادة وكمال الإيمان كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: «من رأى عورة فسترها فكأنما أحيا موعودة».

أما الآن وفي الآونة الأخيرة فقد حدثت أمور غريبة ودخيلة على مهنة الطب وطالعتنا الصحف المحلية ووسائل الإعلام بتسريب بعض التقارير الطبية الخاصة بالمرضى ونشرها مما يؤدي الى زعزعة الثقة بين المريض والطبيب والمرضى والخدمات الصحية في الكويت، وبدأ بعض الأطباء بنشر بعض المستندات والتقارير الطبية الخاصة بالمرضى في وسائل الإعلام المختلفة وعدم الالتزام بالقسم الطبي أو القوانين والقرارات الوزارية والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان وذلك بسبب خلافات شخصية لا تبرر انتهاك حقوق المرضى ولكنها جزء من تصفية الحسابات بين الأطباء زملاء المهنة.

إن نشر هذه التقارير في وسائل الإعلام المختلفة يؤدي المريض وأسرته ويسيء الى سمعة الكويت أمام المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان.

قال تعالى: (وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً فلما نبأت به وأظهره الله عليه عرف بعضه وأعرض عن بعض فلما نبأها به قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير، إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير. التحريم: ٣ و٤)، وقد أنزل الله تعالى هاتين الآيتين ليبين أن إفشاء سر الرسول صلى الله عليه وسلم يعتبر جرماً ويجب المسارعة إلى التوبة منه، لذلك فإن إفشاء أي سر من الأسرار يعتبر جريمة يعاقب عليها من أفشى هذا السر.

انني أدعو جميع الأطباء إلى الالتزام بأخلاقيات المهنة والالتزام بالقوانين والمواثيق والقرارات وعدم تسريب أي مستندات أو تقارير طبية لوسائل الإعلام بهدف التجريح لزملاء المهنة فإن الله سبحانه وتعالى هو من يعلم السر وأخفى إذ يعتبر إفشاء الأسرار جرماً كبيراً لا يرضي الله سبحانه وتعالى ويعاقب عليه القانون، لذلك يجب أن نحافظ على أسرار المرضى ونلتزم بالقسم الذي أقسمناه عند مزاولتنا المهنة لنرقى بوطننا وسمعة دولتنا أمام المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان.

الأنباء، ٢٣ يوليو ٢٠١٢م

المواطن الذي استثمر قرأ.. «تحت رقابة»!

فيصل الزامل

المواطنون الذين ساهموا في شركات الاستثمار اعتمدوا على «نموذج عمل» لتلك الشركات وتخصص مميز لها، أعلن عنه مؤسسون لهم خبرة في هذا المجال، أو انهم استقطبوا قدرات بشرية ذات سجل أداء محترم في هذا المجال، فهؤلاء المساهمون لم يقفوا في الظلام ولم يستثمروا مع شخص التقوا به في سوق الجمعة، بل مع شركات تخضع لرقابة حكومية وفنية. مدققين. واليوم يكتفي البعض بالكلام عن فشل فكرة شركات الاستثمار داعياً المساهمين لتحمل نتيجة قرارهم و.. بس، ولا يتعب نفسه في البحث عن أسباب الفشل، وهذا يعني ما يلي:

الأيادي التي عبثت وسرقت في غفلة من الأجهزة الرقابية، ثم توارت عن الأنظار هي المستفيد الأول من تصوير الموضوع بأنه «خسائر سوق وفشل فكرة الاستثمار»، وبذلك يكون السارق معذوراً، وهذا ظلم صارخ للمساهم الذي تصرف ضمن نظام مالي تشرف عليه دولة وأدوات رقابة وليس قرار استثمار أهوج، ويتضاعف الظلم للمساهم عندما نحمله مسؤولية القرار مع ترك السارق يتقلب في أرصدة حرام استغفل فيها أنظمة رقابية لم تتحمل أي مسؤولية. الموظف الذي يفشل في أداء عمله لا يمكن أن ينسب الفشل إلى نفسه أمام رؤسائه، بل يحتمل الفشل للمواطن المراجع وحتى عبارات هذا المراجع وكلامه يعيد صياغتها أمام المسؤولين

ليكسب تعاطفهم معه ضد شخص غائب، ثم اذا دخل هذا الشخص وجد المسؤول مشحونا ضده، يحل محل الموظف الفاشل في الهجوم على المراجع، هذا بالضبط ما يحدث في موضوع شركات الاستثمار التي تركت لسنوات بلا محاسبة، ويكتفي المسؤول بقراءة أخبار مزخرفة بغير أن يتساءل كمسؤول في دولة مرت بالأعيب «المناخ» عما يجري.

لا أحد يتحدث عن مسؤولية البنوك التي أقرضت شركات الاستثمار بشكل جنوني وبغير ضمانات سوى قراءة الصفحات الاقتصادية التي استخدمها بهلوانات النصب للكلام عن مشاريع في المريخ، واذا سئل البنك المقرض عن الضمانات أشار الى ميزانية الشركة وكأنه يتحدث عن شركة «سابق» او غيرها من ذوات العوائد التشغيلية الواضحة، قروض بمئات الملايين أفستت الذمم، ولهذا تجد معظم الجهات الدائنة الآن تلزم الصمت المريب وتكتفي بكلمة «أخذنا مخصصات»، وهي تتحدث عن ٢٠ . ٤٠ مليون دينار، وفي نفس الوقت تلاحق هذه الجهات مقترضا اشترى سيارة بخمسة آلاف، ولو طبقنا عقلية «أخذنا مخصصات»، يجب أن يطلق سراح ٨٠٠٠ مقترض مقابل قرض واحد لتلك الشركات التي ورطوا البنك في تمويلها، وطبعاً بغير أن يحاسبهم أحد، فهم مثل الموظف الحكومي، يقولون لرؤسائهم ما يبعد المسؤولية عنهم ويحملها للمواطن المراجع.

خضوع شركات الاستثمار لرقابة البنك المركزي استلزم القيام باجراءات لحماية أموال المساهمين، أسوة بوزارة الشؤون التي تتحرك بقوة ضد مجالس الإدارات عند اول علامة انحراف، وتفعل مواد في القانون- موجودة ضمن صلاحيات بنك الكويت المركزي . بل ولا تسمح وزارة الشؤون للجمعيات بتوجيه أموال المساهمين خارج الأغراض المنصوص عليها، ولهذا فقد سلم قطاع التعاونيات من جميع الأزمات المالية في الكويت، وهذا الحزم لم يحدث مع الشركات التي شرقت وغربت بغير حسيب ولا رقيب، واكتفينا بلوم مساهم لا يملك المعلومات المتاحة لبنك مركزي يخصص ميزانيات ربع سنوية ويراسل بشكل يومي.. ثم ماذا؟

باختصار.. شطب شركات استثمارية هو خبر سعيد جدا جدا، لمن سرقوها، وهو أيضا خبر مفرح لجهات رقابية تريد الخلاص من ماضٍ قصرت فيه كثيرا، وليس أسهل من لوم مواطن وثق بالدولة التي حدثت طويلا عن الحوكمة والشفافية، ثم غادرت القاعة فجأة قائلة له «كله كلام، تحمل انت فشلنا»، و«صحتين على قلب السارق»، كأني أسمع صوت المساهم المحروق الذي سرقته مدخراته يقول: «الا.. زقوم عليهم ان شاء الله».

الأنباء، ٢٥ يوليو ٢٠١٢م

أسواق القرين «مدينة الشيشة»!

أحمد النبهان

على مساحة ضخمة تصل إلى مليوني متر مربع، تم إنشاء مدينة أسواق القرين متكاملة الخدمات التي تعد أكبر مدينة تجارية حرفية صناعية خدمية في البلاد، حيث تضم مرحلتها الأولى التي تم البدء في تسويقها ١٠ آلاف محل وما يزيد على ١٠٠ نشاط بواجهة تجارية يبلغ طولها الإجمالي حوالي ١٤ كيلومترا.

المدينة التي تم اختيار موقعها بعناية لتحقيق الهدف التنموي من إنشائها وتعزيز نشاط ونمو مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والتجاري والخدمي والصناعي والحرفي تسعى لترسيخ مفاهيم جديدة ومتطورة في عالم الأعمال والتسويق في الكويت.

كل ما سبق ذكره جميل، ويشجع على أننا مقبلون على تحول في الفكر الاقتصادي التقليدي الى نهج اقتصادي يعتمد على خلق مشاريع استثمارية وعقارية ضخمة تساعد على الازدهار والنمو الاقتصادي وفي خلق فرص عمل للشباب الكويتي في القطاع الخاص، ولكن ما يحزن في الأمر هو الواقع المرير عندما تتجول في سيارتك وتشاهد المباني الخالية والمحلات المغلقة، والذي يصيبك بالدهشة هو كثرة المقاهي «الشيشة» التي أصبحت ظاهرة سلبية في المجتمع الكويتي، وبدأت تخلق مشاكل كثيرة تؤثر في الشباب والعائلات وعلى صحة الناس.

من خلال احصائية سريعة على عدد المقاهي المنتشرة في أسواق القرين تتراوح اعدادها بين ٢٥ إلى ٣٥ مقهى، وهذا رقم كبير على مساحة مخصصة لتشجيع الأنشطة الحرفية والخدماتية، وبالتالي سيؤثر بالتأكيد في مشاريع مماثلة كمنطقة العارضية الحرفية.

بلدية مبارك الكبير

التجاوزات التي تمت في بلدية مبارك الكبير وحولت الى النيابة العامة بسبب اعطاء تراخيص لأنشطة ممنوعة في منطقة أسواق القرين يدل على الفساد المتفشي في مكاتب البلدية، والعبث بمصالح الدولة لمصلحة أشخاص يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، لقد تم رفع قضايا من قبل أشخاص على بلدية الكويت بسبب وقف العمل بتراخيص محلاتهم في أسواق القرين، وبالتالي دخلنا في دوامة المحاكم وسوف نعرض المال العام لمزيد من النزيف.

ان الفكرة العامة التي تم على أساسها تخصيص مشروع أسواق القرين هي فكرة ناجحة بكل المقاييس، ولكن للأسف عندما حان وقت التطبيق اختلطت المصالح الشخصية الضيقة مع المصلحة العامة، وافرزت لنا مشاكل كثيرة، حالها كحال باقي المشاريع الاستثمارية العقارية، لا بد من ادارة بلدية الكويت تصحيح الأخطاء ومعالجة السلبيات وتلافيها في المشاريع المقبلة وعدم السماح لاي كان بالعبث والتعدي على مصالح الدولة.

من خلال عملي بالتسويق العقاري لاحظت الطلب المتزايد من قبل بعض الشباب على افتتاح المقاهي (الشيشة).

اذا لم تتم معالجة المشاكل والسلبيات في منطقة أسواق القرين بشكل سريع وعاجل، فاننا مقبلون على «تسونامي» من مقاهي الشيشة. وبشر المدخنين.

القبس، ٢٨ يوليو ٢٠١٢م

وزير الكهرباء - وزير الشباب سالم الأذينة غنيمة الفهد

أخاطب هنا وزير الشباب د. سالم الأذينة والشباب هنا تعني الاصلاح أولاً ثم اليقظة ثانياً ثم التنسيق والابداع ثالثاً.

قرأت على صفحات القبس ما يلي: علمت القبس من مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء والماء ان مستحقات الوزارة تراكمت بصورة كبيرة وصعدت الى ٣١٥ مليون دينار حتى نهاية يونيو الماضي. وانتبه سعادة الوزير د. سالم الاذينة الى هذه الفقرة المهمة.

وكشف عن ان اعداد المستهلكين من شركات ومؤسسات وأفراد الذين امتنعوا عن سداد الفواتير تضاعفت.. لاحظ هذه الفقرة التي نعاني جميعاً منها ونرجو ان يحلها وزير الشباب سالم الاذينة، هذه الفقرة هي: ١ - كما ان تأخر قراءة العدادات، ٢ - وعدم اصدار الفواتير بصورة منتظمة ساهم في ارتفاع مستحقات الوزارة.

واقراً هذه الفقرة التي أعاني أنا منها.

٣ - ولفت المصدر الى ان بعض المستهلكين يراجعون الوزارة للسداد «وأنا واحدة منهن».

٤ - كما ان احدا من فنيي الكهرباء لم يقرأ عدادات المنازل «وأنا واحدة منهن أذهب لاحضاره ولا أجد أي فني يأتي معي».

هذه الفقرات الأربع يا سعادة الوزير هي المشكلة المرعبة في وزارة الكهرباء وتتراكم الفواتير على رب العائلة لمدة سنة أو ٢ أو ٣ ويعجز عند دفعها.

عزيزي سالم الأذينة انك شاب أولاً والشباب يعني الهمة والنشاط واليقظة.

ثانياً: انك وزير والوزارة مسؤولة تحتاج الى ضبط وربط.

وأقولها بكل صراحة «غلب حماري» وأنا رايح جاي على فرع الكهرباء في مشرف.. سنتان من العمر وأنا أذهب لا أعرف مستحقاتي وأعود «بخفي حنين» كما يقال، ثم تصرخ وزارة الكهرباء وتقول ما كتبتة حول هذا الموضوع «المواطن لا يدفع فواتيره».

وأنا أقول «الهي» «الهي» «الهي» وانت جاهي، «يا رب املي في وزير الشباب سالم الاذينة بحل هذه المعضلة وأن لا تتحول وزارة الكهرباء الى وزارة القهرياء.

نعم نريد دراسة حقيقية وواضحة حول الدفع «الشهري» كل شهر نعرف مصروفنا في دفع فاتورة الكهرباء والماء والصليبي مبلغ ٢٠ أو ٣٠ أو ٥٠ أو مائة شهرياً مقدور عليه، وربة البيت الناضجة تعرف كيف تنسق مصروفها الشهري وتضع مصروفات الكهرباء من ضمن مصروف البيت، اما ان هذا المبلغ يدفع بعد سنة أو سنتين او ثلاث فهذا صعب على أصحاب المعاشات المحدودة، فكيف تقطف مبلغاً يقدر بالآلاف لاسرة محدودة الدخل هذه المبالغ الخيالية.

«المفروض سعادة الوزير» ان يكون هناك عداد واضح يسجل قراءة استحقاق الوزارة من كهرباء وماء. تنقل ربة البيت هذه القراءة الى الموظفين المختصين بالكمبيوتر ويجدون «المبلغ نفسه» في جهاز هذا الكمبيوتر وهذا هو التقدم الحقيقي، فنحن لانزال نعمل في سنوات ونظام الخمسينات

وسنوات السبعينات أرجو إلغاء هذا النظام البالي الذي لا يخدم والتقدم التكنولوجي وحتى لا نصرخ. ولا نضرب كف على كف ونقول المواطن لا يدفع لا وألف لا.

وأنا واحدة «حفت قدمي وأنا أراجع الوزارة لا أعرف ماذا لي وماذا علي ولا حياة لمن تنادي» بل لا جدوى من ذلك لأكثر من سنة. إذا الخطأ منكم وليس من الشعب والتقاعد أيضاً وعدم الجدية في الأمر.

كل ما نرجوه قيام دراسات من أجل الدفع الشهري وليس الموسمي او السنوي ولكم مني «يا صاحب السعادة» كل الشكر والتحية والتقدير، وهنا سأقول ان وزير الشباب قد اعطاه الشباب حقه في الفكر والتنسيق والترتيب وراحة المواطن الكويتي مع غرامة شهرية لمن لا يدفع فاتورة الماء والكهرباء.. والقانون سيد الأحكام، ودمتم سالمين.

القبس، ٢٨ يوليو ٢٠١٢م

تقاعد.. وتصال مستشاراً

يوسف الشهاب

إذا كنت تبحث عن عمل خيري او خطوة تحصل من ورائها على اجر وثواب من الرحمن الرحيم، ما عليك حين تكون في منصب تملك من خلاله صلاحيات مطلقة، سوى توفير وظيفة مستشار في مكتبك من الرفاق المتقاعدين في وزاراتهم وهيئاتهم الاخرى، حتى وان كان صاحبك بعيداً عن طبيعة وظيفته السابقة قبل تقاعده في مهنة المستشار الجديدة التي نزلت عليه ببركات صاحبه القيادي، لان مثل هذه الوظيفة الاستشارية اصبحت اليوم مهنة من لا مهنة له بعد التقاعد، ولان واجب الصديق نحو الصديق يظهر في وقت الضيق من ضيقة خلق الفراغ بعد التقاعد، فإن قضاء الوقت فوق كرسي وامام مكتب نظيف من اي ورقة ولا حتى قلم رصاص، هو فرصة لا يمكن الاعتذار عنها، خاصة ان معاشها يغري، الى جانب راتب تقاعد التأمينات، وزيادة الخير خيرين ونصف.

في مكاتب بعض الوزراء ومعهم الوكلاء وربما حتى الوكلاء المساعدين، يا الله من فضلك اكثر من مستشار في مكتب كل واحد منهم، وحين تسأل عن دور ووظيفة اي واحد فيهم، يأتيك الجواب.. سلامتك ماكو شغل غير قراءة الجرائد لقضاء الوقت مع «١٥ جريدة» يومية، الى جانب شرب شاي وقهوة ومتابعة برامج القنوات المختلفة، وهي بالمناسبة كثيرة ومتنوعة مع معاش حكومي معتبر من ميزانية الوزارة، هذا الوضع الكئيب والمؤلم لا احد مسؤول عنه سوى ذلك الانسان القيادي الذي خلق وظائف لآخرين لا تحتاجهم الوزارة، ويشكلون عبئاً على اوضاعها المالية، لكنها بالمناسبة واجب من واجبات الصداقة التي يجب ان تتحقق لرفاق

الديوانية، حتى وان كانت على حساب الانظمة والقوانين، واللي ما ينفع ربعه ما فيه خير، خوش تنفيغ، وخوش محافظة على اموال الوزارة من قيادي يفترض ان يكون قدوة لبقية الموظفين. كلمة المستشار ووظيفته ليست سهلة في الدول التي تحترم ذاتها، لانها تعرف دوره وتعرف معنى الاعتماد عليه في الرأي او التقارير او المشورة في أي قضية، من كل هذا جاء مسمى المستشار واحترام مكانته وتأثيره في القرارات المصيرية، عندنا المستشار يأتي به الوزير او الوكيل من اجل التنفيغ وهو يعلم ذلك، لكنه لا يعترض ولا يعتذر عن الوظيفة ما دام العم راضيا، وهي بالمناسبة تبعد هذا المتقاعد، الذي صار بقدرة قادر مستشارا . ماشافش حاجة . تبعده عن ضيقة الخلق من فراغ التقاعد.

الاهم في هذه القضية اين دور مجلس الخدمة المدنية؟ ولماذا السكوت عن هذه التنفيغات، وهو يعرف كيفية تعيين هذا المستشار وذاك بعد التقاعد في وزارة اخرى ووظيفة لا علاقة لها بوظيفته الاصلية؟ هل الديوان لا يعرف شيئا عن هذا الامر؟ لا اظن، خاصة انه يعلم باعداد هؤلاء المستشارين وما هي الحاجة اليهم، رغم انهم لا حاجة لهم، ولا دور اصلا لهم، هذا السكوت من ديوان الخدمة المدنية هل هو عدم قدرة على مواجهة الوزيرة بالخطأ، ام موافقة منه على تعيينات تنفيغ على حساب اموال الدولة وعلى حساب اولئك الذين ينتظرون الوظيفة بعد التخرج، الامر يا ديوان الخدمة مثير للاستغراب، رغم ان الديوان حنبلي في قضية التعيينات والترقيات، لكنه كما يبدو في جانب المستشارين بعد التقاعد يطنش، وكأنه لا يسمع ولا يرى، ولذلك فإنه لا يتكلم، لان امر التعيين من الوزير والوكيل، خوش قانون للخدمة المدنية. ويقولون: لماذا الفوضى والمحسوبيات بالجهاز الوظيفي؟ يا عمي اذا عرفنا السبب يبطل عندنا العجب.

xxx

نغزة

نصيحتي لمن يفكر بالتقاعد ان يبني له علاقة وطيدة مع وزير او مع ديوانية وكيل بعيدا عن وزارته، وبعدها يتوكل على الله ويتقاعد، وبعدها يكون مستشارا عند صديقه الوزير او الوكيل.. والمعاش.. احسن من الوظيفة.. طال عمرك.

القبس، ٢٧ أغسطس ٢٠١٢م

سرقة

عبدالستار ناجي

جربت ان ابعث رسالة للمشاركة في احد برامج المسابقات التي تبث من على احدى القنوات المحلية الرسمية، ليس من دافع الرغبة في الفوز، ولكن للتأكد مما وصل من اتصالات وشكاوى من العديد من القراء.

وبعد ارسال الرسالة بلحظة جاء الرد.

ثم: انت مشارك.

ثم رسالة ثانية: وبها سؤال.

وهكذا أكبر كمية من الاسئلة.

وكان علينا ان نقوم بالرد.

وتوالى الاسئلة التي انتهت ثم بقول مشاركتكم ولديكم ٤٠ نقطة، وعندها اعتقدت ان الامر انتهى.

ولكن التجربة تواصلت لليوم الثاني والثالث.. والعاشر وحتى بعد العيد.

وحيثما سألت عن رصيدي، اكتشفت بانه تم اقتطاع اكثر من عشرة دنانير، ثم خمسة اخرى ثم ثلاثة اخرى للرسائل والاسئلة والاجوبة.

فكم «مسكين» تورط في هذه اللعبة، وكم قارئ وكم مشاهد وكم من ابتلع «الموس» وسكت.

انها السرقة الصريحة، والمشروعة بحجة المشاركة في مسابقات.

اكيد هنالك فائزان، ولكن كم نسبتهم قياسا بعدد المشاركين في ارسال رسائل، والتورط بلعبة الرسائل بين الاسئلة والاجوبة التي ما ان تتورط بها حتى تصل الى مرحلة «تلعن» ابو الساعة التي فكرت بها بارسال رسالة لهذا البرنامج او ذاك.

السؤال من يراقب مثل هذه البرامج، ومن يحمي المشاهدين من تلك النوعية من البرامج التي تأخذ اكثر مما تعطي وتمارس السرقة وبشكل علني!.

انها دعوة للحوار، حتى لا تتكرر هكذا فضائح.

وعلى المحبة نلتقي

النهار، ١ سبتمبر ٢٠١٢م

العلاج بالخارج على ناس وناس! أروى الوقيان

كلنا نرى ونشاهد تجاوزات كثيرة ومثيرة للجدل بالنسبة إلى العلاج بالخارج، ومن المفترض أنه مخصص للحالات الخطيرة والأمراض التي لا علاج لها في الكويت، فما يحدث على أرض الواقع لا يعكس الهدف النبيل من وراء توفير الدولة للعلاج بالخارج لمن تجد أن وضعه الصحي يستدعي ذلك.

فهناك من يملك "واسطة" قوية كنائب "ملسون" عرف بسلاطة لسانه، وأجده يتردد على كثير من الوزارات ليخدم أهله وربعه وأبناء دائرته، وهذا الأمر متفش لدى زمرة من النواب الفاسدين أخلاقياً، إذ إنهم يقدمون خدمات الدولة وكأنهم يملكون قلماً سحرياً يقول لكل معاملاتهم القانونية وغير القانونية، نعم "شبيك لبيك واسطتك تشفع لك كل ممنوع".
فيسافر المرضى الذين يعانون صداعاً خفيفاً وألماً بأصابع القدم أو ربما نفرة على الأنف للعلاج بالخارج، ومع كل مريض أربعة أو خمسة مرافقين لتسليتهم، وجزء كبير من هؤلاء الأشخاص ميسورو الحال، ولكن طالما يملكون "الواسطة" والنائب السحري فلا ضير من السياحة المرضية على ظهر الدولة و"شيل يا ولد"!

وكم هو مؤسف ومؤلم أن نشاهد من يعاني أمراضاً خطيرة وآلاماً مبرحة ترفض طلباتهم لعدم معرفتهم بأي من النواب السحرة أصحاب القلم السحري لتوقيع أي شيء!

وأبسط مثال هو ما حدث للرامية الكويتية شهد الحوالم التي حصدت ميداليات وألقاباً مهمة، وحققت المركز الأول في كثير من البطولات المحلية والعربية والعالمية، أصيبت شهد بالديسك بسبب الرماية، ولكنها أصرت على رفع اسم الكويت عالياً في المحافل الدولية وحضرت بطولات، وحققت فيها مراكز متقدمة إلى أن ساءت حالتها مؤخراً.

هل تعلمون ماذا حدث لها بعد أن رفعت اسم الكويت عالياً وضغطت على صحتها وتسامت على آلامها الجسدية حتى لا تخذل الوطن، كافاتاها الكويت برفض علاجها بالخارج، ورفضت من قبل وزارة الداخلية الجهة التي تعمل فيها ولجنة العلاج بالخارج!

يجب على الأقل أن يعامل الرياضي الذي شارك في محافل دولية وليس محلية فقط معاملة عادلة، ويتم تقدير التضحيات التي يقوم بها، ويتم الاهتمام به صحياً على أعلى مستوى، فالكويت لم تعودنا أن نخذل أبطالها مع كل أسف!

إصرار شهد على تمثيل اسم الكويت جعل حالتها تسوء أكثر، وبالإضافة إلى الديسك امتد الموضوع لتصبح الفقرات متحركة وضاغطة على عصب الرجل اليمنى، وتحتاج إلى عملية مهمة وصعبة ومكلفة ليتم تشيبتها بالبراعي.

من المعروف أن الرياضي لا يكافأ بمبالغ مادية مجزية، ولكن حين يتم إجحاف حقه وعدم الاهتمام بصحته التي ضاعت أثناء ممارسته لهذه الرياضة، فنحن في موقف ظالم ومؤلم، ولا تستحق شهد أن تخذلها الكويت لأنها شرفتنا على مدى سنوات، أم أن الرماية تعتبر في آخر قائمة اهتمام الدولة؟

الجريدة، ٢ سبتمبر ٢٠١٢م

قبل أن يصبح «المحاسبة» أسداً بلا أنياب

محمد بخيت

إن كان ديوان المحاسبة حريصاً على استرجاع هيبته وفرض شخصيته على جميع الجهات الرسمية عبر تقاريره، وإن كان أيضاً حريصاً أن تتلافى جميع الوزارات تجاوزاتها المالية وأخطاءها وتحرص كل الحرص على عدم تكرارها فإن عليه أولاً وبالدرجة الأساس أن تكون له الصلاحيات الكاملة في تحويل المتجاوزين والمتلاعبين الذين عاثوا فساداً في وزارتهم والذين استباحوا حرمة المال العام بالليل والنهار دون وازع من ضمير أو خوف من الله والذين سخروا إمكانيات وزاراتهم لمنافعهم الشخصية أن يحيل كل من ثبت عليه تجاوزاً إلى النيابة العامة بقصد التحقيق معه، حيث ثبت بالدليل القاطع أن هناك معاملات وتجاوزات كثيرة تحدثت عنها تقارير الديوان بصراحة ليس لها سند من القانون اللهم إلا المزاج والرغبة الشخصية فقط لا غير وإلا سيظل ديوان المحاسبة كما قلت أسداً بلا أنياب، حيث يقوم بإرسال المدققين والمدققات الأكفاء للوزارات والجهات الرسمية لكنهم يعلمون علم اليقين أن جهودهم ستذهب سدى وأن كل ما كشفوه من تجاوزات وهدر للمال العام سيذهب أدراج الرياح ولم ولن يتخذ فيه إجراء صارم بل ستظل التجاوزات كما هي ثم تتكرر في السنة المقبلة وهكذا.

لقد قرأت تقارير ديوان المحاسبة مؤخراً وهي تتحدث عن إحدى الإدارات التابعة لوزير المالية بالوكالة، ذلك الوزير النشط الذي لا يرضى بأن يتم العبث بتلك الإدارة بأي حال من الأحوال ولكن يبدو والله أعلم أن الوزير مغيب عما يجري فيها، حيث انتشر الفساد الإداري والمالي بعد أن تكلفت الدولة آلاف الدنانير لشراء أجهزة متقدمة ومتطورة بقصد التسهيل على الناس لكن الله وحده يعلم لم لم تعمل تلك الأجهزة إلى يومنا هذا، ومن المسؤول عن ذلك ولم لم يحاسب أحد وفوق هذا وبعد أن ثبت أن هناك هدراً وتقاعساً في تحصيل ما للدولة من أموال لم يتجرأ الديوان المذكور بإحالة الموضوع إلى النائب العام للتحقيق بقصد استرجاع أموال الدولة التي نهبت وأخذت بغير وجه حق.

أقول وللمرة الثانية إن على ديوان المحاسبة إن كان يريد أن يصبح أسداً بأنياب قوية وفتاكة يخشاها الجميع وتحسب حسابها جميع المؤسسات والوزارات الحكومية أن يطلب أن تكون له الصلاحيات الكاملة في المحاسبة والمعاقبة ويقيني الراسخ بأن رئيس ديوان المحاسبة لا يرضى بأقل أو بعكس ذلك أبداً، إذن ما مبرر سكوته والتقارير الدورية عن جميع الوزارات تصل إلى مكتبه تباعاً وهي تنذر بتجاوزات وفساد مالي كبير ولا يحرك ساكناً فإن كان التدقيق على سجلات الوزارات هو تحصيل حاصل ولا أكثر من روتين دوري وجهد منزوعة منه الصلاحيات فأقولها بصراحة: على أموال الدولة السلام، وسيظل الديوان في نظري أسداً بلا أنياب، وهنا أقول هنيئاً لكل متجاوز وإن كان العكس وهذا ما أتمناه فإنه هو المطلوب والمراد والمقصود، وهنيئاً لديوان المحاسبة بتلك الكوكبة من المدققين والمدققات الذين يعملون بضمير حي بقصد الخوف والمحافضة على أموال الدولة من الهدر غير المبرر، فهم عيون ديوان المحاسبة المفتوحة وهم لكل متجاوز بالمرصاد أبداً.

الشاهد، ٢ سبتمبر ٢٠١٢م

بلد يُسرق ويُسرق

ناصر المطيري

بينما أعصف ذهني في انتقاء موضوع مقال اليوم فإذا برسالة نصية خبرية عاجلة ترد على هاتفي عن حريق كبير في سكراب امغرة، هذا السكراب الذي تحول إلى محرقة يومية يلف دخانها الكويت والمناطق المحيطة.

القضية ليست مجرد حادث حريق هنا أو هناك بل هي في مدلولات وأبعاد تلك الحرائق التي تعكس حالة حريق عام يشتعل في أطراف ثوب الوطن بنيران الفساد تارة وبشرار السياسة تارة أخرى.. والسؤال الدائم من المسؤول، من الفاعل؟ كل الحرائق ضد مجهول ليبقى الشعب جاهلاً!

مليارات تسرق ومنشآت تحرق.. هذا هو العنوان العريض في كويت اليوم، فلا قوانين تردع ولا ضامرات تمنع.. قضايا الفساد من سرقات ورشى تكدست على أرفف الحفظ في محاكمنا دون أن نجد لصاً كبيراً يتم حبسه ليُشفي ضمير المجتمع ويُردع به الناس.. بل على العكس أصبح «كبار السراق» يتصدرون المجالس ويتشدقون بالإصلاح ويتزعمون جماعات محاربة الفساد! ﴿وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يُعْجِبُ قَوْلَهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾.

الفساد في البلد لم يعد فساداً فردياً يمارسه أشخاص منحرفو السلوك أو بعض الطامعين ومرضى النفوس بل أصبح لدينا «مؤسسة للفساد» بمعنى أن الفاسدين من سراق وحرّاق يعملون بشكل مؤسسي منظم. فمؤسسة الفساد تلك لها كبار موظفيها في الدولة من طبقة سياسية رفيعة تستعين «بغطاء نيابي فاسد» تطعمه من فئات نهبها لثروة الأمة بلا وازع ولا رادع.. وتضم مؤسسة الفساد الكويتية موظفين عامين وصغاراً هم بمثابة الأدوات التنفيذية الظاهرة لجرائم الكبار، والجميع من القاعدة في مؤسسة الفساد إلى قمة هرمها الجميع متشابكون في مصالح الجشع ومتورطون في انتهاك الوطن، لذلك تجدهم متعاونين على الإثم والعدوان! وإذا كانت حرائق المنشآت تحرق أخشاباً وإطارات سيارات أو بعض الأثاث فإن الحرائق السياسية تشوي قلب الكويت بنيران تستعر بفعل فاعل.. حرائق السياسة لم يتوقف شررها عند حد حكومة أو برلمان بل وجدناه يتطاير نحو سلطات أخرى هي ركن للعدالة وملاذ للأمن.. الحرائق السياسية أيضاً أحرقت مبادئ صحافة المبدأ والرأي الوطني الحرف فصار بعض منابر الكويت الإعلامية مقروعة ومرئية رهينة لأموال الفاسدين القدرة بوجهونها باتجاه مصالحهم المشبوهة.

لقد امتد الحريق السياسي للمجتمع فاستأجر السارقون الحارقون «أراذل القوم وسقط المتاع» لينبحوا صباحاً وعشية على من تبقى من أشرف الأمة، بل المؤسف والمؤلم أن يمتطي أهل الفساد سهوة الدين ويسيطروا على بعض «أدعياء التدين» ليفصلوا لهم الفتاوى التي تبرر حرق وسرق البلد ومقدراتها.. كما قال تعالى: «يلبسون الحق بالباطل ويكتمون الحق وهم يعلمون».

النهار، ٣ سبتمبر ٢٠١٢م

لماذا الغش والتسبب وعدم الاكتراث؟

د. شملان يوسف العيسى

أثار قرار وزارة التربية حول فصل اولياء الامور عن اقاربهم من الدرجة الاولى في نفس المدرسة زوبعة من الاحتجاجات والرفض من المسؤولين في المدارس.. ويعني القرار حسبما فهمته بأنه لا يجوز للناظر او الوكيل او المدرس ان يكون في نفس مدرسة اولاده..

لماذا تم التوصل لمثل هذا القرار؟ وما الهدف منه؟

الهدف من القرار هو منع حالات الغش وتميرير الامتحانات وتفضيل طلاب المسؤولين في المدرسة عن غيرهم من الطلاب.. أخبرتني قريبة لي تعمل مشرفة او مدرسة اولى بان الوزارة لاحظت بان ابناء المسؤولين في المدرسة يحصلون على درجات امتياز ولا يتعرضون للرسوب فقط لان اولياء امورهم مسؤولون في المدرسة.. حتى وصل الامر بان بعض الطلاب لا يعرفون القراءة والكتابة وهم في المرحلة المتوسطة ودرجاتهم ممتازة.. هذه الحالة خلقت حالة من التذمر وعدم الرضا من بقية الطلبة والوزارة..

السؤال لماذا يلجأ اولياء الامور الى غش اولادهم؟ لماذا يحاولون منحهم امتيازات لا يستحقونها؟ المشكلة لا علاقة لها بالاطفال او الطلاب، الطلاب يدرسون ويجهدون ويعملون في حالة وجود منافسة شريفة ومعاملة عادلة من المدرسين.. طلابنا ضحية البيئة الثقافية والاجتماعية التي تسود المجتمع هذه الايام والتي تسمح بالتفوق والحصول على اعلى الدرجات والمناصب والمراتب العليا ليس في المدارس فقط بل في الوظائف العامة ككل فما دامت الوسطة والمحسوبية والولاء القبلي والعائلي والطائفي تسود المجتمع فان حالة الغش والتسبب وعدم الاكتراث سوف تستمر الى الابد، لان ليس هنالك رادع قانوني قوي في دولة الرعاية الابوية..

من البساطة والسذاجة والجهل تصور بأن المشكلة مرتبطة بوزارة التربية والمسؤولين في المدارس، هذه الظاهرة المجتمعية الخطيرة التي اوصلت اشباه الاميين والكسلة وعديمي الضمير والفاستدين والغشاشين والمنافقين الى اعلى المناصب في الدولة يعود سببها الرئيسي الى دولة الرعاية.. فما دامت الدولة ترعى كل شيء ولا تعاقب المواطن عندما لا يلتزم بالدوام أو العمل ويتغيب عن عمله ومدرسته وتكافئه بزيادة الرواتب والاجور والامتيازات فلا نتوقع تغيرات جذرية قريباً.. لأن الحكومة سمحت للنواب بالتدخل في قضايا التعليم والنواب سياسيون كل همهم هو ارضاء المجتمع حتى يصوتوا لهم، وكل ذلك يحصل على حساب التعليم ومستقبل اولادنا.

نعود الى الموضوع، المشكلة اعمق من قرار تتخذه وزارة التربية، فالقضية كما اوضحنا قضية مجتمعية وثقافية مجتمعية متردية ومتخلفة.. فنحن كشعب من دول العالم الثالث نعطي اهمية اكبر للعلاقات العائلية والقبيلية والطائفية على حساب المصلحة العامة.

السؤال، لماذا كان التعليم في الكويت سابقاً متميزاً عن بقية الدول العربية والخليج؟ لماذا تردى التعليم في بلدنا اليوم؟ هنالك اسباب كثيرة لا يتسع المجال لذكرها كلها.. لكن اهمها هو نوعية

المدرسين في السابق كان مدرسوننا من اخوتنا الفلسطينيين والمصريين والعراقيين وغيرهم.. كانوا شديدين في تعليمنا وكانوا يضربوننا ضربا مبرحا حتى نلتزم بالدراسة واذكر بأن مدرسا عربيا من مصر كان يضربنا كطلاب ضربا مبرحا تتورم به يدي واذهب للمنزل ابكي واشتكي للشيوخ يوسف بن عيسى وهو قاضي القضاة وقتها وكان يرد علي حسنا فعل المدرس بك التزم بكلامه فهو يحاول مساعدتك.. المدرسون اليوم رواتبهم ضعيفة خصوصا اخوتنا العرب.. كما انهم يتعرضون للضرب والاهانة من قبل طلابهم واولياء امور الطلبة.. حالة التسبب هذه خلقت مدرسين البعض منهم لا يكثرثون بانجاح الطلبة أو ترسيبهم.. بعض الطلبة يضربون المدرسين ويكسرون سياراتهم في حالة عدم انجاح الطالب والصحافة الكويتية مليئة يوميا بالقصص والروايات عن حالة التسبب العام وغياب هيبة القانون فإذا كان المدرس والطبيب والشرطي رجل الامن يتعرضون للاهانة والضرب بدون رادع مجتمعي أو سلطوي فلا امل بالاصلاح.

واخيرا، لا نتصور الحل يكمن بمنع اولياء الامور أو الاقارب من مدارس اولادهم، هذا الاجراء لن يحل المشكلة.. الاجراء السليم هو جعل الامتحانات على جميع المستويات مركزية، بمعنى ان الوزارة تضع الامتحانات وتشرف عليها وليس المدارس.. لأن حالات الغش والتسبب لن تغيب ما دام الجميع مستفيدا إلا الوطن.

الوطن، ٤ سبتمبر ٢٠١٢م

قرار تربوي مستحق

عبدالعزیز عبدالکریم الھندال

للوهلة الأولى عندما قرأت قرار وزارة التربية بخصوص الفصل بين الطالب وولي أمره في مدرسة واحدة خطر في بالي أن الوزارة قد اتخذت قرارا مشابها لقرار العام الماضي المتعلق بحساب الدرجات خصوصا وأنه جاء قبل بدء العام الدراسي بأيام، فظننته قرارا لا يحظى بالقبول وسيحدث نوعا من الارتباك وعدم الانتظام في السنة الدراسية، لكن بعد مطالعة رأي مسؤولي الوزارة وحديثهم عن النجاح بالواسطة غير المستحق لكثير من الطلبة والطالبات، وقبل ذلك سماعي لرأي بعض أولياء الأمور المتضررين من عملية الجمع التي كانت سائدة وأن المشكلة لا تتعلق بالنجاح بالواسطة فقط مع ما لها من أثر سلبي على معنويات وتحصيل وعطاء الطلبة والطالبات الآخرين فاجتهادهم واخلاصهم لا ولن يعني التفوق في صف فيه طالب وولي أمره يعمل في نفس المدرسة مدرسا أو إداريا، فالمراكز الأولى محجوزة لطلبة لا يدرسون ولا يشاركون بالصف، كما أن الأنشطة وبعض الرحلات والتكريم بالدرجة الأولى لهؤلاء الطلبة المميزين

بوجود أولياء أمورهم، ومن ناحية ثانية فنظرتهم للمستقبل مع ما يرونه في مدرستهم من تكريم لغير المستحقين وما يسمعونه عن الوساطة ودورها في الوصول والحصول على كل شيء مستحق وغير مستحق في الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية سترسخ في نفوسهم نظرية الأخذ دون حق ودون عطاء ويفقدون بذلك روح الإخلاص والمبادرة، كما تترسخ لديهم نظرة التبعية والرعية ويفقدون بالتالي روح الوطنية وصفة المواطنة والإخلاص والتفاني بالعمل، وهذا يساعد على تفكك المجتمع ويسارع بانهيار الدولة الديمقراطية، والمؤسف أن الجناة هنا هم أولياء الأمور من مدرسين ومدرسات بالذات وجنائتهم لا تشمل أبناءهم فقط ولكنها تتعداهم إلى بقية الطلبة والوطن، فهم يعلمون بأن تفوق أبنائهم غير واقعي وأن تحصيل معظمهم ضعيف، فبمجرد أن ينتقلوا لمرحلة جديدة سيواجهون الفشل، لأن نجاحهم أو تفوقهم لم يكن مبنياً على أسس تربوية وعلمية صحيحة، فغالبية من كانوا من المتفوقين بوجود أولياء أمورهم في المرحلة التالية باتوا يستجدون الدرجات، أما من كان ولي أمره في المرحلة الثانوية فاختبارات الثانوية العامة والجامعة تفضح المستور وتبدأ عملية الانسحابات والتأخر الدراسي في فترة لا يمكن تداركها، فشكرا لوزارة التربية على قرارها هذا، والأمل ألا تتراجع الوزارة أمام ضغط جمعية المعلمين السياسي وبعض أصحاب الصوت العالي من أعضاء وناشطين سياسيين، كما أتمنى أن يطبق على المدارس الخاصة أيضا حتى نرى نتائج واقعية للثانوية العامة لهذا العام وكل عام دراسي وأنتم بخير.
وحسبنا الله ونعم الوكيل.

الدار، ١١ سبتمبر ٢٠١٢م

لست مع أو ضد قرار فصل الطالب عن أسرته ولكن..

أ.د. سهام الفريح

لفت انتباهي ما نقلته بعض الصحف المحلية حول قرار وزارة التربية الذي اطلق عليه «فصل الطالب عن ولي أمره»، ولم يكن القرار في حد ذاته الذي اثار انتباه الصحافة لأنه صدر منذ فترة انما الذي لفت انتباه الصحافة هو قيام بعض المدرسات الامهات بالتظاهر ضد هذا القرار امام مبنى قطاع التعليم العام، اضافة الى العبارات التي كتبتها على اللافتات التي رفعناها للتعبير عن اعتراضهن.

قبل الخوض في هذا الموضوع استوقفتني عنوان القرار «فصل الطالب عن ولي أمره» فهي عبارة تشير في الذهن للوهلة الاولى الرفض والاستنكار كيف تسعى الوزارة التي دورها الاول والاخير رعاية النشء والعناية به ان تصدر قراراً يفصل بين الطفل واسرته؟ وما الداعي الى هذا

الاجراء؟ ولعل ما تضمنته عبارات اللافطات التي حملتها المدرسات زادت من الاستنكار والرفض لهذا القرار كمثل «هذا القرار لا يخدم لم شمل الاسرة» وهذا القرار فيه ظلم للاسرة الكويتية وفيه تشكيك في نزاهة المعلم الى آخره من العبارات التي تدل دلالة واضحة على انه قرار جائر ضد الطفل «الطالب» وضد ذويه.

لكن بعد التمعن في حقيقة هذا القرار تبين انه لا يخرج عن كونه نقل الاب المدرس او الام المدرسة من المدرسة التي يدرس فيها ابناؤهم الى مدرسة أخرى.. قد يقول القائل: ما الضرر في ان يعمل المدرس او المدرسة في ذات المدرسة التي فيها الابناء؟ نعم.. نقول لا ضرر. لكن دعوني أروي لكم موقفا لامسته عن قرب في احدى المدارس النموذجية، وفي المناطق النموذجية ايضا وانا عندما ذكرت في مطلع حديثي بانني لست مع أو ضد هذا القرار، انما اترك للقارئ او الاخر الحكم على هذا القرار.

الحكاية ان بعض طالبات هذا المدرسة قد تعرضن للتسلط من بعض زميلاتهن باشكال مختلفة، وقد تملكن هذا التسلط من امهاتهن المدرسات او العاملات في هذه المدرسة، كأن يستعرن الطالبات بنات المدرسات دفاتر بعض المتميزات، ويصادف ان لا يعدها في الوقت المناسب، فيقعن هؤلاء الطالبات صاحبات الدفاتر تحت طائلة التعنيف والعقاب من مدرساتهن دون ان يملكن الرد او الدفاع عن انفسهن خوفاً من غضب المدرسة الأم.

وكان يجلس هؤلاء المدرسات الامهات بناتهن في الصفوف الامامية حتى وان كن طوال القامة، ويبعدن الاخريات، وان كن قصيرات القامة في آخر الصفوف حيث تصعب عليهن الرؤية والمتابعة، وليس هذا فحسب، بل ان الامر ينسحب على مديرة المدرسة التي كان لديها ه أبناء يدرسن في نفس مدرستها، فهؤلاء ه يعلن عن اسمائهن في كل حفل سنوي عن تفوقهن وبانهن الأوليات على صفوفهن، قد يقول القائل بانهن قد يملكن التميز والتفوق لكن الا يوجد من طالبة تتميز علي «ولو» واحدة منهن وعند توزيع الهدايا والجوائز يكون النصيب الاوفر لبنات المديرية وأتذكر جيداً انه تبقت هدية زائدة على التكريم فابت منظمات الحفل الا أن يمنحنها لواحدة من بنات المديرية اليس في هذه المواقف من تجن وانتهاك لحقوق الطالبات من غير بنات العاملات في تلك المدرسة، ولا يمكن ان تكون هذه التصرفات هي وقفاً على تلك المدرسة وحدها فقد تصادفها في مدارس اخرى، وفي الوقت ذاته لا تفوتني الاشارة الا ان الكثير من المدرسين والمدرسات يملكون قدرات عالية من النزاهة والعطاء تجاه طلبتهم جميعا وان عنايتهم ورعايتهم لطلبته لا تقل درجة عن عنايتهم بابنائهم، لكنني اختتم بالقول ثانية بأنني لست مع او ضد هذا القرار، فان الرأي لاصحاب القرار الذين قد يكون ما دفعهم الى اتخاذه وجود مواقف وحالات كالتى ذكرتها واكثر.

النهار، ١٩ سبتمبر ٢٠١٢م



الباب الثالث

الملاحق

ملحق (١) موجز سير كتاب المقالات

ملحق (٢) الفهرس المفصل بأسماء كتاب المقالات

ملحق (٣) إطار مشروع إعداد الكتاب

ملحق (٤) أعضاء لجنة كتاب ضد الفساد

ملحق (٥) صور من مشروع كتاب ضد الفساد ٢٠٠٩ - ٢٠١١

الملحق الأول

موجز سير كتاب المقالات

أ.د. إبراهيم بهبانه

مدرس بكلية طب الأسنان في جامعة الكويت
 عضو جمعية الصحفيين الكويتية
 عضو الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
 عضو منظمة العفو الدولية
 عضو الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام



أحمد عبدالمحسن المليفي

ليسانس حقوق وشرعية من جامعة الكويت - ١٩٨١
 ماجستير في القانون من الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٤ .
 محامي من سنة ١٩٩٩ لغاية سنة ٢٠٠٣ .
 عضو مجلس الأمة من عام ٢٠٠٣ حتى العام ٢٠٠٨



أحمد النبهان

كاتب في جريدة القبس
 المدير العام لشركة المؤشر دوت كوم للخدمات العقارية



م. أحمد حسن كرم

مستشار اقتصادي وكاتب ومحلل نفطي لجريدة الوطن الكويتية



أحمد غلوم بن علي

كاتب رأي في صحيفة السياسة الكويتية
 عضو في جمعية الصحفيين الكويتية
 عضو في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
 Tahmasbi@hotmail.com



أروى الوقيان

خريجة كلية الآداب قسم الإعلام- جامعة الكويت
عضوة في جميعه الصحفيين الكويتيه منذ ٢٠٠٦
كاتبة في جريدة الجريدة الكويتية.



أسامة إبراهيم الدعيج

نائب مدير عام بلدية الكويت



أمين أحمد بهبانهي

كاتب في جريدة القبس الكويتية



إيمان شمس الدين

كاتبة في جريدة القبس الكويتية



إيمان علي البداح

كاتبة في جريدة الجريدة الكويتية



د. بدر الديحاني

عضو هيئة التدريس - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت .
مساعد نائب مدير جامعة الكويت للشؤون العلمية ٢٠٠٦-٢٠٠٨ .
رئيس قسم الإدارة العامة - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت ١٩٩٥-١٩٩٧ .
عضو مؤسس لمركز التميز في الإدارة - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت ١٩٩٥
أمين السر - جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ١٩٩٩-٢٠٠٠
نائب رئيس جمعية الخريجين ٢٠٠٧- حتى الآن .
كاتب صحفي - جريدة الجريدة



أ.د. بدرية عبدالله العوضي



دكتوراه الفلسفة في القانون الدولي العام / جامعة لندن (١٩٧٥)
 عميد كلية الحقوق والشريعة جامعة الكويت (١٩٧٩-١٩٨٢)
 المدير التنفيذي للمركز العربي الإقليمي للقانون البيئي (٢٠٠١) حتى الآن.
 الممثل الإقليمي لاتحاد المحاميات الدولي / أمريكا (١٩٨١) حتى الآن.
 عضو المجلس الدولي للقانون البيئي / ألمانيا (١٩٨٣) حتى الآن.
 عضو المعهد الدولي للقانون الدولي الإنساني / إيطاليا (١٩٨٥) حتى الآن.
 محكم معتمد في مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي (١٩٩٧) حتى الآن.
 عضو في مجلس إدارة الأكاديمية الدولية للقانون البيئي (٢٠٠٤) بون ألمانيا. حتى الآن.
 عضو منتدى الفكر العربي ١٩٨٨ حتى الآن / نائب الرئيس (٢٠٠٨ إلى ٢٠١١). الأردن.
 عضو مجلس جمعية المحاميات المسلمات لحقوق الإنسان / واشنطن. (٢٠١٠) وحتى الآن.
 لها العديد من المؤلفات والأبحاث

تركيب بن عبدالله الدخيل



إعلامي وصحافي سعودي
 موقعه على الإنترنت www.turkid.net
 بريده الإلكتروني turkid@gmail.com
 نال درجة الماجستير من جامعة المقاصد في بيروت
 عمل في الصحافة منذ عام، ١٩٨٩ واحترفها عام ١٩٩٤
 انتقل الى محطة mbc ثم «العربية» منذ العام ٢٠٠٢.
 ساهم في تأسيس موقع «إبلاف» الإلكتروني.
 ساهم في تأسيس قناة «العربية».
 قَدَم، ولا يزال، استشارات إعلامية للعديد من الجهات.
 ساهم في تأسيس «جائزة الشيخ زايد للكتاب» حتى نهاية العام ٢٠٠٨.
 عضو مجلس إدارة «أي ميديا»، التي تصدر جريدة «الرؤية» الاقتصادية، وهي صحيفة يومية
 تصدر من أبوظبي.
 له العديد من المؤلفات وحصل على العديد من الجوائز

جاسم مرزوق بودي



بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة الكويت ١٩٧٧
 العمل في مجال التجارة والاستثمار منذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٩٤.
 تفرغ للعمل الإعلامي منذ نوفمبر ١٩٩٤.
 رئيس تحرير صحيفة الرأي العام الكويتية، مايو ١٩٩٦ إلى نوفمبر ٢٠٠٦.
 الرئيس التنفيذي لتلفزيون الراي : أكتوبر ٢٠٠٤ إلى يناير ٢٠٠٨.
 رئيس تحرير صحيفة الرأي الكويتية : نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨.
 رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الراي الإعلامية ش.م.ك. : يناير ٢٠٠٨ حتى الآن.

د.حسن عبدالله جوهر

عضو مجلس الأمة الكويتي
عضو هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت
كاتب صحفي في صحيفتي الجريدة والطليلة
عضو ورئيس للعديد من اللجان العلمية محلياً ودولياً



حسن مصطفى الموسوي

ماجستير إدارة أعمال (MBA) تخصص تمويل من جامعة روتردام لإدارة الأعمال RSM ٢٠٠٩
مهندس بشركة البترول الوطنية الكويتية
كاتب في الجريدة الكويتية



حسين عبدالله

مسؤول الأخبار القضائية والقانونية ومعد الصفحة القانونية في جريدة الجريدة
محامي أمام محكمة التمييز والدستورية العليا
عضو جمعية الصحفيين الكويتية
عضو جمعية المحامين الكويتية



حمد السريع

لواء شرطة متقاعد وكاتب في جرية الأنباء الكويتية



د.خالد القحص

أستاذ التلفزيون في قسم الإعلام بجامعة الكويت
رئيس تحرير جريدة أفاق الجامعية السابق
كاتب صحافي في جريدة الوطن



خالد ساير العتيبي

كاتب صحفي في جريدة الوطن الكويتية
مستشار مختص في مجال الفكر والحضارة في وزارة الأوقاف الكويتية



د. خالد عايد الجناوي

دكتوراه من الولايات المتحدة، جامعة ولاية إلينوي ٢٠٠٥
مدرس في جامعة الكويت منذ ٢٠٠٥
له العديد من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية
له العديد من المقالات في مجلة «آراء حول الخليج» مركز الخليج للأبحاث.
الإمارات العربية المتحدة.



كاتب في جريدة السياسة الكويتية- منذ ٢٠٠٤ وفي ArabTimes
عضو في العديد من الجمعيات العلمية و المهنية
جائزة نعمان الثقافية ٢٠٠٥
جائزة الجمعية الدولية للفائزين في اللغة الإنجليزية
محاضر و مستشار في عدة جهات

خالد عبدالحميد الزامل

ناشط في مجالات الخدمة العامة



خالد عبدالله العوضي

كاتب في جريدة القبس الكويتية



خضير العنزبي

نائب سابق في مجلس الأمة الكويتي
كاتب في جريدة القبس الكويتية



أ.د. خليفة بهبانه

عميد النشاط والرعاية الطلابية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
كاتب في جريدة النهار الكويتية



خليفة مساعد الخرافي

حاصل على (تقدير امتياز) في هندسة الطيران عام ١٩٧٨ من كلية بريتانيا رويال كوليج من المملكة المتحدة. عمل ضابطاً في سلاح الطيران - منذ عام ٧٥ وحتى ٨٥ عضو المجلس البلدي الكويتي لمدة خمسة عشر من ١٩٩٣م
عضو مجلس إدارة جمعية الدفاع عن المال العام
كاتب بجريدة القبس



خليل علي حيدر

مفكر له العديد من المؤلفات
كاتب في جريدة الوطن الكويتية



ذعار الرشيد

مسؤول القسم الأمني في جريدة الأنباء
كاتب صحافي في جريدة الأنباء
معد صفحة الواحة في جريدة القبس سابقا
معد صفحة ملتقى الشعراء في جريدة الوطن سابقا
مدير تحرير مجلة الغدير سابقا



رياض الصانع

محامي وكاتب في عدة جرائد كويتية



د. ساجد العبدلي

طبيب بشري واختصاصي في الصحة المهنية.
مدرّب محترف في مجالات التنمية البشرية والتعامل مع ضغوطات العمل والحياة.
مهتم وناشط في مجال المسؤولية المجتمعية.
مؤلف كتاب القراءة الذكية وكتاب اقرأ.
يسعى إلى نشر رسالة المحبة والسلام.
كاتب في جريدة الجريدة الكويتية



سالم مبارك الخويطر

كاتب في جريدة الشاهد الكويتية



سامي النصف

صاحب زاوية صحفية في الصحافة الكويتية منذ ١٩٨٠
صاحب زاوية سابق في جريدتي الأهرام المصرية والشرق الأوسط الدولية
مستشار إعلامي في الديوان الأميري



د. سعاد المعجل

ناشطة سياسية في التيار الوطني
كاتبة صحفية في الطليعة و القبس
صدر لها كتاب «الغربة الثانية»



سعود السبيعي

محام كويتي ولد في ١٠ أغسطس ١٩٦٢.
رئيس تحرير سابق لجريدة الرؤية الكويتية.
أصدر جريدة الخط الأحمر الإلكترونية.
نائب رئيس شركة الامتياز للبت الفضائي.
عضو جمعية المحامين الكويتية.
كاتب في جريدة الأنباء



سعود عبدالعزيز العطار

كاتب في جريدة السياسة وجريدة النهار



سلطان شفاقة العنزي

طالبة دكتوراة في قسم الهندسة الكهربائية بالولايات المتحدة.
كاتب في جريدة الأنباء الكويتية.



د. سليمان الخضاري

استاذ مساعد كلية الطب، جامعة الكويت.
رئيس قسم الطب النفسي - مركز الكويت للصحة النفسية.
رئيس كلية الطب النفسي.
كاتب في جريدة الراي الكويتية.



المستشار شفيق إمام

مستشار في مؤسسة التأمينات الاجتماعية
خبير دستوري
كاتب في جريدة الجريدة



د. شملان يوسف العيسى

أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت
كاتب في جريدة الوطن الكويتية



د. صلاح الفضلي

كاتب في جريدة الكويتية



طارق إدريس

كاتب في جريدة السياسة الكويتية



طلال عبدالكريم العرب

كاتب في جريدة القبس الكويتية



د. عادل إبراهيم الابراهيم

لواء شرطة متقاعد
 كاتب في جريدة الأنباء الكويتية



عادل الزنتاني

خبير اقتصادي ومحاسبي
 كاتب في جريدة النهار والشاهد الكويتية



د. عادل خالد الصبيح

رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب في شركة الصناعات الوطنية
 وزير سابق
 كاتب في جريدة القبس الكويتية



عبادة أحمد

كاتب ورئيس قسم الاقتصاد في جريدة الراي الكويتية



عبدالرزاق عبدالله

محامي أمام محكمة التمييز والمحكمة الدستورية.
 عضو جمعية المحامين الدولية (IBA)
 عضو جمعية المحامين الكويتية
 كاتب أسبوعي في الصفحة الاقتصادية بجريدة القبس.



عبدالستار ناجي

كاتب في جريدة النهار الكويتية



د. عبدالعزيز التركي

دكتوراه في إدارة الجودة وتكنولوجيا المعلومات - الجامعة الأمريكية (فرع بريطانيا)
ماجستير في علوم المعلومات - جامعة الكويت
بكالوريوس في نظم المعلومات - جامعة نورثرن كولورادو (الولايات المتحدة الأمريكية)
شغل عدة مناصب في بنك الكويت الوطني
عضو هيئة تدريس منتدب في الجامعة الأمريكية في الكويت
عضو هيئة تدريس منتدب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي
رئيس الاستشاريين وعضو في اللجنة العليا لجائزة جابر للجودة
كاتب في جريدة القبس الكويتية

عبدالعزیز عبدالکريم الهندال

بدأ الكتابة في جريدة الوطن عام ١٩٩٦ وقبل نهاية العام انتقل للكتابة بجريدة القبس وقد واصل الكتابة فيها لنحو إحدى عشر عاما تخللها نشر عدة مقالات بجريدة الطليعة ومجلة جمعية الهلال الأحمر الكويتي
عمل كمحرر بمجلة حبيبتني يا كويت الشهرية (صدرت لمدة عام) والمتوقفة عن الصدور حاليا



يعمل حاليا محررا في جريدة الدار
عضو بجمعية الصحفيين الكويتية

د. عبدالعزيز يوسف الأحمد

كاتب في جريدة عالم اليوم الكويتية



عبد اللطيف الـدعيج

كاتب صحافي في جريدة القبس منذ يونيو ١٩٩١
كاتب صحافي في جريدة المعلم عام ١٩٧٠
نائب رئيس تحرير جريدة السياسة عام ١٩٧٢



عبدالله بویر

كاتب في جريدة الأنباء الكويتية



د. عبدالله العويصي

مدير ادارة شؤون الخليج والوطن العربي بوزارة التجارة والصناعة
كاتب في عدة جرائد كويتية



عبد الله النيباري

حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في القاهرة عام ١٩٦١.
حاصل على دبلوم في الاقتصاد من جامعة أوكسفورد البريطانية عام ١٩٦٣.
عمل رئيس إدارة البحوث والرقابة على الصرف في بنك الكويت المركزي.
أمين سر مجلس إدارة شركة البترول الوطنية بين عامي ١٩٦٦ - ١٩٦٨.
مدير إدارة التخطيط والاستكشاف بشركة البترول الوطنية ١٩٦٨ - ١٩٧١.



من رموز العمل الوطني والديمقراطي في الكويت
عضو مجلس أمة سابق، وأحد مؤسسي وأمين عام المنبر الديمقراطي.
كاتب في جريدة القبس الكويتية.

د. عبد المحسن الجارالله الخرافي

الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف.
رئيس مبرة الآل والأصحاب سابقاً.
كاتب في جريدة القبس الكويتية.



عبد المحسن جمعة

كاتب في جريدة القبس الكويتية.



عبد الهادي الجميل

كاتب في جريدة عالم اليوم



علمه احمد إبراهيم البغلة



ماجستير في القانون المقارن. جامعة «برونيل» المملكة المتحدة .

١٩٧٢ : وكيل « النائب العام »

١٩٧٧ : محام متفرغ .

١٩٩٢ - ١٩٩٦ : عضو « مجلس الأمة » الفصل التشريعي السابع

١٩٩٢ - ١٩٩٤ : وزير « النفط »

عمود يومي « جرة قلم » جريدة القبس الكويتية

عمود أسبوعي بجريدة (عرب تايمز) الكويتية والتي تصدر باللغة الانجليزية .

عمود أسبوعي في جريدة الرؤية الاقتصادية الالكترونية - دبي

د. علي عبدالرزاق

كبير الاقتصاديين بمكتب البنك الدولي.

كاتب في جريدة الجريدة الكويتية.

علي دشتي

كاتب في جريدة الشاهد الكويتية

د. غانم النجار



أستاذ العلوم السياسية - جامعة الكويت.

خبير دولي معتمد لدى العديد من المنظمات الدولية.

كبير باحثين غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في واشنطن

مستشار وكاتب صحفي في جريدة الجريدة الكويتية.

غنيمة الفهد



رئيسة تحرير مجلة «اسرتي»

ناشطة في مجال «النسوية»

كاتبة في جريدة القبس الكويتية.

فخري شهاب



خبير اقتصادي

كاتب في جريدة القبس الكويتية

فيصل الزامل

خبير اقتصادي
كاتب في جريدة الأنباء الكويتية



د. مبارك الذروه

عضو هيئة تدريس في كلية التربية الأساسية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
كاتب في جريدة الراي الكويتية.



مبارك زويد العتيبي

محامي وكاتب في جريدة الوطن الكويتية



المستشار محمد الجاسر

مدير الادارة القانونية السابق في بلدية الكويت
كاتب في جريدة الوطن الكويتية



د. محمد الدويهيس

رئيس مجلس إدارة بنك التسليف والادخار.
عمل وكيلا لديوان الخدمة المدنية المساعد لشؤون التطوير الإداري.
عضو في المجلس الأعلى للبتروول.
عضو مجلس إدارة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
كاتب في جريدة القبس الكويتية.



محمد بن ابراهيم الشيباني

باحث في التراث
كاتب في جريدة القبس الكويتية.



محمد عبدالقادر الجاسم

ليسانس حقوق وشريعة.
ماجستير القانون العام.
يعمل في المحاماة منذ عام ١٩٧٨ .
نائب رئيس اتحاد طلبة الكويت ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .
ترأس جمعية القانون في كلية الحقوق والشريعة في جامعة الكويت ١٩٧٦ - ١٩٧٧
شارك في مراقبة محاكمات سياسية نيابة عن منظمات حقوق الإنسان .
كتب العديد من المقالات والأبحاث والدراسات وشارك في ندوات محلية وإقليمية ودولية .



أ.د. محمد عبدالمحسن المقاطع

أستاذ بكلية الحقوق، جامعة الكويت
أستاذ زائر لدى جامعة وريك في المملكة المتحدة و جامعة سان دياجو في الولايات المتحدة
كاتب في صحيفة القبس



محمد مساعد الدوسري

كاتب في جريدة عالم اليوم الكويتية



المستشار د. محمود ملحم

مستشار قانوني في الديوان الأميري.
أستاذ مشارك في جامعة الكويت
كاتب في جريدة الأنباء الكويتية



مزيد اليوسف

محامي وكاتب في جريدة الشاهد والرأي الكويتية



ناصر يوسف العبدلي

سكرتير تحرير جريدة القبس
رئيس الجمعية الكويتية لتنمية الديمقراطية
عضو الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
عضو الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام



ناصر المطيري

ماجستير في القانون
إعلامي وكاتب صحفي في جريدة النهار
مقدم برامج في إذاعة وتلفزيون الكويت
مراسل إذاعة مونت كارلو الدولية في الكويت



د. نايف العدوان

محامي امام محكمة التمييز والدستورية العليا
كاتب في جريدة الشاهد الكويتية



د. نرمين الحوطي

كاتبة في جريدة الأنباء الكويتية



نزار عبدالرزاق القرطاس

كاتب في جريدة القبس الكويتية



نهار عامر المحفوظ

كاتب في جريدة النهار الكويتية



د. هند الشومر

كاتب في جريدة الراي الكويتية
مقررة اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الايدز



د. وائل الحساوي

كاتب في جريدة الراي الكويتية



وليد عبدالله الفانم

كاتب في جريدة القبس الكويتية



د. وفاء المالك الصباح

أستاذ القانون الدستوري والإداري جامعة الكويت
كاتبة في جريدة الوطن الكويتية



د. وليد خالد الفلاح

وكيل وزارة الصحة المساعد للتخطيط والجودة
كاتب في جريدة القبس الكويتية



د. وليد عبد الوهاب عيسه الحداد



ماجستير الإدارة العامة من جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٦.

دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة - جامعة قناة السويس عام ٢٠٠٢.

مدير عام مؤسسة الجودة للاستشارات الإدارية

مدير إدارة التطوير الإداري - وزارة الشؤون ١٩٩٣ - ١٩٩٤.

مستشار في ديوان متابعة الجهاز الإداري وشكاوي المواطنين التابع لمجلس الوزراء في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٥.

مستشار لبرنامج إعادة هيكلة العمالة والجهاز التنفيذي للدولة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤.

مستشار تنظيم وإدارة تسويق بشركة الاتصالات المتنقلة من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧.

رئيس مجلس إدارة - والعضو المنتدب لشركة دار الخبير للتدريب والاستشارات والإدارية

٢٠٠٦ - ٢٠١٠ عضوية العديد من الجمعيات المتخصصة

له عديد من الكتب و الدراسات و البحوث المنشورة

محاضر في الدورات التدريبية المتخصصة

كاتب في صحيفة الأنباء

أ.د. يعقوب أحمد الشراح



حاصل على ماجستير التربية (مناهج وطرق تدريس العلوم) من جامعة ليدز / بريطانيا عام (١٩٧٧).

حاصل على الدكتوراه في التربية / جامعة عين شمس / جمهورية مصر العربية عام (١٩٨٤) التربية البيئية.

وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم الخاص عام (١٩٨٨).

وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم الخاص والعام عام (١٩٩١).

وكيل وزارة التربية المساعد للمناهج عام (١٩٩٢).

الأمين العام المساعد لمركز تعريب العلوم الصحية (اكملز) (مجلس وزراء الصحة العرب- جامعة الدول العربية) منذ عام (١٩٩٣) وما زال.

رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب للشركة الكويتية للصناعات الدوائية - الكويت - (٢٠٠٩) وما زال.

له العديد من المؤلفات

كتابة المقالات والمواضيع التربوية والعلمية المختلفة في العديد من المجالات المتخصصة والجرائد اليومية.

تحكيم العديد من الدراسات في المجالات التربوية والثقافية، والتربية البيئية، والبيئة.

يوسف الشهاب

كاتب في جريدة القبس الكويتية



يوسف عبدالكريم الزكوي

ماجستير في الإعلام والتسويق - ١٩٧٨ - جامعة دنفر، كولورادو - الولايات المتحدة الأمريكية.

حاليا كاتب زاوية اقتصادية (درشة اقتصادية) وأخرى سياسية (بقايا خيال) في جريدة السياسة،

عمل مستشارا إعلاميا للتعويضات البيئية (اللجنة المركزية للإشراف على

تنفيذ المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل البيئة).

تقديم استشارات إعلامية وخدمات صحافية للشركات من خلال مؤسسة ميديا كونترول.

سكرتير تحرير للشؤون الاقتصادية - جريدة الأنباء.

كاتب مقال يومي في جريدة الأنباء بدءا من ١٩٧٩ - ٢٠٠٤.



يوسف عثمان المجلهم

كاتب في جريدة القبس الكويتية



السفير يوسف عبدالله العنيزي

كاتب في جريدة الجريدة الكويتية

سفير الكويت في هولندا

مندوب دائم للكويت لدى منظمة حظر الاسلحة الكيميائية



الملق الثاني

الفهرس المفصل بأسماء كتاب المقالات

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	عنوان المقالة	اسم الكاتب
١٣٩	٢	النهار، ٩ ابريل ٢٠١٢م	النفط مقابل الرواتب!	أ.د. إبراهيم بهباني
١٤٩	٢	النهار، ٢٠ ابريل ٢٠١٢م	المشكلة في الجامعة أم في القرار؟	أ.د. إبراهيم بهباني
١٩٨	٣	النهار، ٢٠ يناير ٢٠١٢م	تعط صوتك إلا...	أ.د. إبراهيم بهباني
٩٢	١	النهار، ١٩ يونيو ٢٠١٢م	القاتل الاقتصادي	أحمد عبدالمحسن المليفي
٢٦٦	٤	القبس، ٢٨ يوليو ٢٠١٢م	أسواق القرين «مدينة الشيشة»!	أحمد النبهان
١٦٤	٢	الوطن، ١٣ يونيو ٢٠١٢م	متى تستوعبون خطورة الوضع...!!!	م. أحمد حسن كرم
٢٠١	٣	السياسية، ٣١ يناير ٢٠١٢م	المعادلة الطائفية في العملية الانتخابية	احمد غلوم بن علي
٢٧١	٤	الجريدة، ٢ سبتمبر ٢٠١٢م	العلاج بالخارج على ناس وناس!	أروى الوقيان
١٩١	٣	الراي، ١٣ ديسمبر ٢٠١١م	في الكويت... الفساد لعبة سياسة ومسألة حظ	أسامة إبراهيم الدعيج
٧٦	١	القبس، ٩ يناير ٢٠١٢م	الفقويون	أمين أحمد بهباني
٢٠٤	٣	القبس، ٢ فبراير ٢٠١٢م	إشاعة ثقافة الخوف	إيمان شمس الدين
٩١	١	الجريدة، ١٥ يونيو ٢٠١٢م	أسطورة نزاهة القضاء	إيمان علي البداح
١٨٥	٢	الجريدة، ١٠ سبتمبر ٢٠١٢م	أين تذهب الفوائض المالية؟	د. بدر الديحاني
٢١٢	٣	الجريدة، ٩ مايو ٢٠١٢م	كيف تنجح لجان التحقيق البرلمانية؟	د. بدر الديحاني
٢٤٤	٤	الجريدة، ٢٨ مايو ٢٠١٢م	ماذا حصل في كي داو؟	د. بدر الديحاني
٧٧	١	القبس، ١٧ يناير ٢٠١٢م	حماية استقلالية القضاء والقضاة مسؤولية الجميع	أ.د. بدرية عبدالله العوضي

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	عنوان المقالة	اسم الكاتب
٩٧	١	الجريدة، ٢٦ يونيو ٢٠١٢م	معجزة التحول الكوري!	تركي بن عبدالله الدخيل
٩٩	١	الجريدة، ٣ يوليو ٢٠١٢م	لماذا تفوق الكوريون!؟	تركي بن عبدالله الدخيل
٦٩	١	القبس، ١٠ ديسمبر ٢٠١١م	محاربة الفساد عالمياً	تيسير عبدالعزيز الرشيدان
١٤٢	٢	الراي، ١٣ ابريل ٢٠١٢م	البكاء على أطلال دولة	جاسم مرزوق بودي
١٩٤	٣	الراي، ٣٠ ديسمبر ٢٠١١م	لا تنتخبوا هذا المرشح	جاسم مرزوق بودي
٢٢٨	٤	المستقبل، ١٦ يناير ٢٠١٢م	هل هكذا تجري الأمور في الداخلية!؟	حسن جعفر دشتي
١٩٣	٣	الجريدة، ٣٠ ديسمبر ٢٠١١م	مراقبة الانتخابات!	د.حسن عبدالله جوهر
١٨٠	٢	الجريدة، ٢ أغسطس ٢٠١٢م	الخبر الخطير الذي مر مرور الكرام	حسن مصطفى الموسوي
٦٣	١	القبس، ١٨ نوفمبر ٢٠١١م	الفساد	د.حسن الموسوي
١٠٥	١	القبس، ٢٠ يوليو ٢٠١٢م	الفساد	د.حسن الموسوي
٩٦	١	الجريدة، ٢٤ يونيو ٢٠١٢م	اعتداء مهين للهيئات القضائية!	حسين عبدالله
١٠٨	١	الجريدة، ١٦ سبتمبر ٢٠١٢م	قضاء العدالة البطيئة!	حسين عبدالله
٢٣٢	٤	الأنباء، ٣٠ مارس ٢٠١٢م	سرقة الديزل والبنزين	حمد السريع
٨٦	١	النهار، ٢٣ ابريل ٢٠١٢م	مقاومة الإصلاح في المؤسسات بأساليب ملتوية	حيدر محمد
٢٤١	٤	الوطن، ٢٣ مايو ٢٠١٢م	الفاعل.. ضمير مستتر لا تقدير له!	د.خالد القحص
١٤٤	٢	الوطن، ١٤ ابريل ٢٠١٢م	الزيادة على شنو..!؟	خالد ساير العتيبي

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	عنوان المقالة	اسم الكاتب
٧٠	١	السياسة، ١٣ ديسمبر ٢٠١١م	«القبلية» والمجتمع المدني: ضدآن لا يجتمعآن	د. خالد عايد الجنفاوي
٧١	١	السياسة، ١٥ ديسمبر ٢٠١١م	الحس الوطني الكويتي... مدني	د. خالد عايد الجنفاوي
١١٧	٢	السياسة، ١١ يناير ٢٠١٢م	مجلس الوزراء و«الانضباط الوظيفي»	د. خالد عايد الجنفاوي
٢٣٤	٤	المستقبل، ٢٤ ابريل ٢٠١٢م	مطلوب رخصة شراء وحمل سلاح	خالد عبدالحميد الزامل
١٨٤	٢	القبس، ٢٦ أغسطس ٢٠١٢م	نقابة النفط... الشرهة مو عليكم	خالد عبدالله العوضي
٢١١	٣	القبس، ٨ مايو ٢٠١٢م	لجان التحقيق أهم من الاستجوابات	خضير العنزي
٢٢٤	٤	النهار، ١٥ ديسمبر ٢٠١١م	التفرغ الرياضي.. مشروع أزمة رياضية	د. خليفة بهبهاني
١١٥	٢	القبس، ٩ يناير ٢٠١٢م	ضاع جهد اللجنة الاستشارية سدى كسابقاتها	خليفة مساعد الخرايف
٩٥	١	الوطن، ٢٤ يونيو ٢٠١٢م	نزيف الفساد	خليل علي حيدر
١٨١	٢	الوطن، ١٥ أغسطس ٢٠١٢م	«التعليم العالي».. لماذا انحدرو؟	خليل علي حيدر
١٠٤	١	الأنباء، ١٧ يوليو ٢٠١٢م	الصحافي جابر المبارك!	ذعار الرشيدي
٢٣٦	٤	الأنباء، ٥ مايو ٢٠١٢م	«آيفون» بربع مليون دينار!	ذعار الرشيدي
١١٠	١	الأنباء، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٢م	المال العام السايب يعلم السرقة	رياض الصانع
٢٣٩	٤	الأنباء، ٢٣ مايو ٢٠١٢م	عريف يلقي القبض على زميله الشرطي	رياض الصانع
٢٥١	٤	القبس، ١٨ يونيو ٢٠١٢م	أرض البقر لمصلحة من يا وزير البلدية؟	زكريا محمد
١٩٠	٣	الجريدة، ١٣ ديسمبر ٢٠١١م	على أنغام الفرعيات	د. ساجد العبدلي

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	عنوان المقالة	اسم الكاتب
٢٤٥	٤	الشاهد، ٣٠ مايو ٢٠١٢م	جايك من طرف فلان	سالم مبارك الخويطر
١٣٦	٢	الأنباء، ٧ ابريل ٢٠١٢م	الانقسام الحقيقي هو بين ثقافتين (٢.١)	سامي النصف
١٣٨	٢	الأنباء، ٨ ابريل ٢٠١٢م	الانقسام الحقيقي هو بين ثقافتين (٢.٢)	سامي النصف
٢٦٠	٤	الأنباء، ١٤ يوليو ٢٠١٢م	من دمّر «الكويتية» وينوي تدمير الكويت؟	سامي النصف
٢٠٠	٣	القبس، ٢٤ يناير ٢٠١٢م	سرقة.. ولكن بقانون!	د.سعاد المعجل
١٤١	٢	القبس، ٩ ابريل ٢٠١٢م	المخطط الهيكلي مشروع دولة	سعد المحيلبي
١٨٧	٢	الأنباء، ٢١ سبتمبر ٢٠١٢م	الكويتيون ليسوا فاسدين	سعود السبيعي
٨٠	١	السياسة، ٢٨ مارس ٢٠١٢م	تعارض المصالح	سعود عبدالعزيز العطار
١٨٩	٣	الأنباء، ١٢ ديسمبر ٢٠١١م	لماذا تصوت لنائب مرتش ومزور ومخالف للقانون؟	سلطان شفاقة العنزي
٢٠٣	٣	الراي، ٣١ يناير ٢٠١٢م	عزيزي الناخب الكويتي... ركز معاي شوي!	د. سليمان الخضاري
١٢٩	٢	النهار، ٧ مارس ٢٠١٢م	مدارس تفكر= شعب يتعلم	أ.د. سهام الفريح
٢٧٦	٤	النهار، ١٩ سبتمبر ٢٠١٢م	لست مع أو ضد قرار فصل الطالب عن أسرته ولكن..	أ.د. سهام الفريح
٧٩	١	الجريدة، ٥ فبراير ٢٠١٢م	حتى لا نحرث في البحر	المستشار شفيق إمام
٨٤	١	الجريدة، ٢١ ابريل ٢٠١٢م	رقابة ديوان المحاسبة للأداء تخالف الدستور	المستشار شفيق إمام
١٢٤	٢	الجريدة، ١٢ فبراير ٢٠١٢م	لا للإضراب... نعم لاحترامي لوظيفتي... نعم للكاذر	المستشار شفيق إمام
٢٤٧	٤	الوطن، ٣١ مايو ٢٠١٢م	اختبارات	أ.د. شملان يوسف العيسى

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	عنوان المقالة	اسم الكآب
٢٧٤	٤	الوطن، ٤ سبتمبر ٢٠١٢ م	لماذا الغش والتسبب وعدم الاكترآث؟	د. شملآن يوسف العيسى
٢٣٠	٤	الكويتية، ١٩ فبراير ٢٠١٢ م	فضيحة مشروع التعليم الإلكتروني	د. صلاح الفضلي
١٣٠	٢	السياسة، ١٠ مارس ٢٠١٢ م	الهيآكل... القيادية عفى عليها الزمن	طارق إدريس
٧٢	١	القبس، ١٦ ديسمبر ٢٠١١ م	لعن الله الراشي والمرتشي	طلال عبدالكريم العرب
١٥٥	٢	الرأي، ٢ مايو ٢٠١٢ م	عندما أينع الفساد	طلال علي الشويب
١١٣	٢	الأنبآء، ٨ يناير ٢٠١٢ م	أولويات الحكومة ومواجهة الفساد	د. عادل إبراهيم الابراهيم
٢٦٢	٤	الأنبآء، ٢٢ يوليو ٢٠١٢ م	وزارة الأشغال.. والرقابة الغائبة	د. عادل إبراهيم الابراهيم
١٦٦	٢	النهار، ٢١ يونيو ٢٠١٢ م	قانون ضريبة الدخل وشركات غائبة	عادل الزنآتي
٨١	١	القبس، ٨ أبريل ٢٠١٢ م	الإفراط في الرقابة يعني مزيداً من الفساد	عادل خالد الصبيح
١٧٢	٢	الرأي، ١٥ يوليو ٢٠١٢ م	نمو بلا حكومة	عبآة أحمد
١١٩	٢	الطليلة، ٢٧ يناير ٢٠١٢ م	عندما حصحص الحق	عبد الجليل الغربللي
١٢٦	٢	الطليلة، ١٧ فبراير ٢٠١٢ م	الاستهلاك السفية مدخل للفساد	عبد الجليل الغربللي
٢٣٩	٤	القبس، ١٨ مايو ٢٠١٢ م	أحمد لن يتلقى رداً	عبد الحميد علي عبد المنعم
٢١٢	٣	القبس، ٢٩ مايو ٢٠١٢ م	مقترح تعديل قانون الانتخاب	عبد الخآلق ملا جمعه
٢٥٩	٤	الصباح، ٩ يوليو ٢٠١٢ م	صآر حونا بالحقآق	عبد الرحمن العواد
١٦٨	٢	الوطن، ٢٣ يونيو ٢٠١٢ م	أهمية تطبيق القانون للاستثمار والتنمية	عبد الرزاق عبد الله

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	عنوان المقالة	اسم الكاتب
٢٧٠	٤	النهار، ١ سبتمبر ٢٠١٢م	سرقة	عبدالستار ناجي
١٧٠	٢	الكويتية، ٣ يوليو ٢٠١٢م	حكومة الكويت الإلكترونية	د. عبدالعزيز التركي
١٧٣	٢	الكويتية، ١٦ يوليو ٢٠١٢م	التعليم أساس التنمية	د. عبدالعزيز التركي
١٧٥	٢	الكويتية، ٢٢ يوليو ٢٠١٢م	حوكمة مشاريع التنمية	د. عبدالعزيز التركي
٢٧٥	٤	الدار، ١١ سبتمبر ٢٠١٢م	قرار تربوي مستحق	عبدالعزیز عبدالكریم الهندال
٢٣٨	٤	عالم اليوم، ٧ مايو ٢٠١٢م	عدادات الكرت المريح يا وزارة الكهرباء	د. عبدالعزيز يوسف الأحمد
١٦٥	٢	القبس، ١٤ يونيو ٢٠١٢م	أيها الكويتيون.. السؤال لكم	عبداللطيف الدعيج
٢٥٧	٤	الأخبار، ٢٣ يونيو ٢٠١٢م	عاجل إلى وزارة الصحة	عبدالله بویر
١٧٦	٢	عالم اليوم، ٢٤ يوليو ٢٠١٢م	الجامعة وقبول الطلبة	د. عبدالله العويصي
٢١٥	٣	الطليعة، ١٤ يونيو ٢٠١٢م	هناك قوانين كارثية أقرها المجلس أكثر فداحة من خسارة الداو	عبد الله النيباري
١٠٧	١	القبس، ٣ سبتمبر ٢٠١٢م	من منظومة القيم الوظيفية: العمل الوظيفي أمانة	د. عبدالمحسن الجارالله الخراي
٢٠٦	٣	الجريدة، ١١ مارس ٢٠١٢م	أين الذمة المالية... يا أبطال الإرادة!	عبدالمحسن جمعة
٨٩	١	عالم اليوم، ١٣ يونيو ٢٠١٢م	عيب وشق جيب!	عبدالهادي الجميل
٢٤٣	٤	القبس، ٢٤ مايو ٢٠١٢م	لماذا لا نحترم المياه!	على احمد إبراهيم البغلى
١٥٤	٢	الجريدة، ٣٠ أبريل ٢٠١٢م	أي تنمية بالكويت في ظل هذه البيروقراطية!	د. علي العبدالرزاق
٢٢٦	٤	الشاهد، ٨ يناير ٢٠١٢م	وزارة الصحة تحتاج علاجاً	علي دشتي

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	عنوان المقالة	اسم الكاتب
٨٨	١	الجريدة، ٣٠ مايو ٢٠١٢م	إصلاح بلا مصلحين	د. غانم النجار
١٩٦	٣	الجريدة، ٤ يناير ٢٠١٢م	خطوة في الطريق الصحيح	د. غانم النجار
٢٦٧	٤	القبس، ٢٨ يوليو ٢٠١٢م	وزير الكهرباء - وزير الشباب سالم الأذينة	غنيمة الفهد
١٣٤	٢	الطليلة، ٣١ مارس ٢٠١٢م	اقتصادنا الهزيل يزداد هزالاً	د. فاطمة المطر
١٥٠	٢	القبس، ٢٣ أبريل ٢٠١٢م	مقارنة بين الثرى والثريا	فخري شهاب
٢٦٤	٤	الأنباء، ٢٥ يوليو ٢٠١٢م	المواطن الذي استثمر قرأ... «تحت رقابة»!	فيصل الزامل
٢٢١	٣	الراي، ١٥ سبتمبر ٢٠١٢م	ترشيح وانتخاب ... من هب ودب	د. مبارك الذروه
٦٤	١	الوطن، ٦ ديسمبر ٢٠١١م	جرائم الرشوة في القانون الكويتي	مبارك زويد العتيبي
٢١٨	٣	الطليلة، ١٤ يونيو ٢٠١٢م	الحصانة البرلمانية بين الأخلاق والدستور؟	محمد العجيري
٢٣١	٤	القبس، ١٧ مارس ٢٠١٢م	الأغذية يا وزير البلدية	المستشار محمد الجاسر
١٤٥	٢	القبس، ١٥ أبريل ٢٠١٢م	خططنا التنموية.. «باب النجار مخلع»!	د. محمد الدويهيس
٢٧٢	٤	الشاهد، ٢ سبتمبر ٢٠١٢م	قبل أن يصبح «المحاسبة» أسداً بلا أنياب	محمد بخيت
٩٣	١	القبس، ٢٤ يونيو ٢٠١٢م	التفتيش عن أحوال القضاء	محمد بن ابراهيم الشيباني
٢٥٠	٤	القبس، ١٨ يونيو ٢٠١٢م	زقوم في بطونكم..!	محمد بن ابراهيم الشيباني
٢١٩	٣	الكويتية، ١٩ يونيو ٢٠١٢م	جهد استثنائي	محمد عبدالقادر الجاسم
٧٤	١	القبس، ٥ يناير ٢٠١٢م	تلاشي فكرة أعمال السيادة	أ.د. محمد عبدالمحسن المقاطع

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	عنوان المقالة	اسم الكاتب
١٣٣	٢	القبس، ١٧ مارس ٢٠١٢م	لماذا تزدهر المشاريع الهامشية.. والتموية تتعثر؟	محمد عيسى العبدالجادر
١٩٧	٣	عالم اليوم، ٤ يناير ٢٠١٢م	القبضة الجدد قادمون	محمد مساعد الدوسري
١٧٨	٢	الأبناء، ٣١ يوليو ٢٠١٢م	التغيب عن العمل وآثاره على الإنتاجية	المستشار د. محمود ملحم
١٥٣	٢	الشاهد، ٣٠ ابريل ٢٠١٢م	الحرامية أنواع	مزيد اليوسف
١١٨	٢	الكويتية، ٢٠ يناير ٢٠١٢م	.. هم ونحن!	ناصر يوسف العبدلي
٢٣٧	٤	النهار، ٧ مايو ٢٠١٢م	بين أمغرة ورحية «كلن يعرف أخيه»	ناصر المطيري
٢٧٣	٤	النهار، ٣ سبتمبر ٢٠١٢م	بلد يُحرق ويُسرق	ناصر المطيري
١٠٢	١	الشاهد، ١٠ يوليو ٢٠١٢م	سياسة توريث المناصب ضد الإرادة	د. نايف العدواني
٢٠٧	٣	الشاهد، ٨ ابريل ٢٠١٢م	غرفة النائب بـ ٨٠ ألف دينار	د. نايف العدواني
٢٢٥	٤	الأبناء، ٢٨ ديسمبر ٢٠١١م	القبضة «الإعلامية»	نرمين الحوطي
٢٥٥	٤	القبس، ١٨ يونيو ٢٠١٢م	في سوقنا.. لص!	نزار عبدالرزاق القرطاس
١٠١	١	النهار، ١٠ يوليو ٢٠١٢م	إلى متى الوساطة وسلب المستحقين حقوقهم؟	نهار عامر المحفوظ
٢٢٠	٣	النهار، ٢١ يونيو ٢٠١٢م	بعد استقالة الوزير.. ماذا عن تجاوزاته؟	نهار عامر المحفوظ
٢٦٣	٤	الأبناء، ٢٣ يوليو ٢٠١٢م	إفشاء السر الطبي	د. هند الشومر
٢٢٩	٤	الراي، ٣١ يناير ٢٠١٢م	من يهتم للتعليم؟	د. وائل الحساوي
٢١٤	٣	القبس، ٥ يونيو ٢٠١٢م	نائب يوزع جواخير؟	وليد عبدالله الغانم

رقم الصفحة	القسم	تاريخ النشر	عنوان المقالة	اسم الكاتب
٢٢٧	٤	القبس، ١٤ يناير ٢٠١٢م	«الشؤون».. محمية خاصة!	وليد عبدالله الغانم
٢٤٩	٤	القبس، ٢ يونيو ٢٠١٢م	إلى ديوان الخدمة المدنية: أوقفوا عبث الدورات الخارجية!	وليد عبدالله الغانم
٢٠٩	٣	الوطن، ٢٥ أبريل ٢٠١٢م	نهاية لجان التحقيق البرلمانية	د. وفاء المالك الصباح
١٣١	٢	القبس، ١٧ مارس ٢٠١٢م	الخدمات الصحية الحديثة: التأمين الصحي	د. وليد خالد الفلاح
١٥٧	٢	القبس، ٣ مايو ٢٠١٢م	الإدارة عندما تحصل على الجنسية الكويتية	د. وليد خالد الفلاح
١٢١	٢	الأنباء، ٢٩ يناير ٢٠١٢م	إحصائيات تثير القلق في تقرير اللجنة الاستشارية الاقتصادية	د. وليد عبد الوهاب الحداد
١٥٩	٢	الأنباء، ٢٧ مايو ٢٠١٢م	عقبات التطور المالي في الكويت	د. وليد عبد الوهاب الحداد
٢٥٣	٤	الأنباء، ١٨ يونيو ٢٠١٢م	مشكلة الداو فرصة لإعادة هيكلة القطاع النفطي	د. وليد عبد الوهاب الحداد
١٦١	٢	الراي، ٢٧ مايو ٢٠١٢م	توحيد رواتب القياديين	د. يعقوب أحمد الشراح
١٦٢	٢	الراي، ٣ يونيو ٢٠١٢م	فوضى المناصب القيادية	د. يعقوب أحمد الشراح
١٧٩	٢	الراي، ٣١ يوليو ٢٠١٢م	المجالس واللجان والأموال العامة	د. يعقوب أحمد الشراح
٢٥٢	٤	القبس، ١٨ يونيو ٢٠١٢م	عقدة استيراد المستشارين	يوسف الشهاب
٢٦٨	٤	القبس، ٢٧ أغسطس ٢٠١٢م	تقاعد... وتعال مستشاراً	يوسف الشهاب
٢٥٨	٤	السياسة، ٨ يوليو ٢٠١٢م	أبراج الاتصالات ولجنة الإزالة	يوسف عبدالكريم الزنكوي
٧٣	١	القبس، ٣١ ديسمبر ٢٠١١م	للفساد مراحل	يوسف عثمان المجلهم
١٢٣	٢	الجريدة، ٨ فبراير ٢٠١٢م	ليش... تأخرنا	السفير يوسف عبدالله العنيزي

الملحق الثالث

إطار مشروع إعداد الكتاب

فكرة المشروع

إصدار كتاب بعنوان «كتاب ضد الفساد» يتضمن أفضل المقالات التي نشرت في الصحافة الكويتية خلال سنة كاملة تبدأ من الأول من نوفمبر وحتى نهاية أكتوبر من العام التالي. كما يتضمن الكتاب «ملف العام» ويتناول واحدة من أهم القضايا المحلية ويستكتب فيه باحثين متخصصين من داخل وخارج الكويت.

ينشر الكتاب في التاسع من ديسمبر وهو اليوم العالمي لمكافحة الفساد. وقد صدر الجزء الأول من الكتاب في التاسع من ديسمبر من العام ٢٠٠٩ وصدر الجزأين التاليين في نفس الموعد من ٢٠١٠م و٢٠١١م

موضوعات الكتاب

- الحكم الصالح
- حق الإطلاع
- النزاهة و المساءلة و مكافحة الفساد

أهم أهداف المشروع

- إثراء المكتبة العربية التي تعاني نقصا كبيرا في مجالات إعلاء الشفافية و مكافحة الفساد
- توعية الجمهور بأهمية الشفافية و مكافحة الفساد المالي و الإداري و السياسي و أهم القضايا المثارة في الساحة الكويتية في هذا الشأن
- تشجيع الكتاب نحو الاهتمام بهذه القضايا و ضرورة المداومة على توعية الجمهور بها

ضوابط عامة

- عدم النظر إلى الانتماءات الفكرية أو السياسية أو التنظيمية لكتاب المقالات و هو الشرط الذي يتحقق في مصدر المقالات و هي قاعدة البيانات المتوفرة في جمعية الشفافية الكويتية و التي تنشر دوريا في موقع الجمعية في قسم الصحافة
- يسمح لعضو اللجنة بتقديم مقالاته المنشورة خلال الفترة المقررة على أن تكون في نطاق موضوعات الكتاب على أن لا يشترك العضو في تقييم مقالاته درءا لتعارض المصالح

معايير الأفضلية عند تقييم المقالة

- الريادة في تناول وقائع أو قضايا محلية أو جوانب معينة منها لا يتم التطرق لها كثيرا من قبل الكتاب أو تم تجاهلها منذ فترة طويلة رغم أنها لا تزال قائمة.
- أن لا يخرج موضوع المقالة عن المجالات المخصصة لموضوع الكتاب.

- أن يسهّل أسلوب الكتابة وصول الفكرة للمتلقى دون تمييعها
- أن تتضمن المقالة الحلول دون الاكتفاء باستعراض المشكلة
- أن يستكمل التناول النظري لأي فكرة بتطبيقاتها المحلية في الكويت

نطاق تقييم المقالة

- نطاق درجات التقييم من (٥ - ١) حيث الدرجة ٥ هي الأفضل
- يتم تقييم الملف الكامل بواسطة ثلاثة أعضاء كل على حده، و يؤخذ متوسط الدرجات في تقييم كل مقالة بقسمة مجموع تقييم الأعضاء على ثلاثة
- النسبة المقبولة للتفاوت بين نتائج تقييم الملف الواحد بين المقيمين الثلاثة هي ١٠٪ و ما يزيد عن ذلك تتم إعادة تقييمه من قبل عضو آخر بخلاف الثلاثة
- إذا لم تتجاوز نتيجة إعادة التقييم ٥٪ بالزيادة أو النقص عن التقييم السابق تقبل النتيجة، أما إذا تجاوزت هذه النسبة يتم تكليف عضو آخر بإعادة تقييم الملف و هكذا وصولاً إلى النسبة المطلوبة.
- يتم الاتفاق على الحد الأدنى للدرجات المقبول لنشر المقالة في الكتاب استرشاداً بمتوسط النتائج و الحد الأقصى لعدد صفحات الكتاب. و قد اعتمد الحد الأدنى لهذا العام بواقع ٤,٣ من واقع خمسة درجات على أن لا تنشر أكثر من ثلاثة مقالات للكاتب الواحد لإعطاء فرصة للكاتب الآخرين

ملف الكتاب

- استحدثت اللجنة بدءاً من الإصدار الثانية ملف خاص بالكتاب يساهم فيه باحثين و مفكرين من داخل و خارج الكويت بأبحاث تعد خصيصاً للكتاب. و فيما يلي أهم قواعد المساهمة في ملف الكتاب
- يعبر البحث عن رأي كاتبه و لا يراجع من قبل اللجنة
- تكون المادة المقدمة معدة خصيصاً لهذا الملف و لم يسبق نشرها
- أن تكون موثقة بالمصادر
- ألا تزيد المادة المقدمة عن ألفين كلمة على أقصى تقدير

آليات تأمين الشفافية في عمل اللجنة

- ينشأ قسم خاص للجنة في الموقع الإلكتروني لجمعية الشفافية الكويتية يتضمن كل ما يخصها و يتم تحديثه بحسب المستجدات
- نشر أخبار اللجنة و اجتماعاتها أولاً بأول في قسم أخبار الجمعية في الصفحة الرئيسية لموقعها الإلكتروني
- التصريح بأعمال اللجنة و مستجداتها بواسطة رئيسها عبر وسائل الإعلام المتاحة و بشكل أساسي الصحف اليومية

الملحق الرابع لجنة كتاب ضد الفساد

أ.د. سهام الفريح رئيسة اللجنة

عبد الحميد علي عبدالمنعم مقرر اللجنة

عبد الخالق ملا جمعه عضو اللجنة

تيسير عبدالعزيز الرشيدان عضو اللجنة

فايزة مانع المانع عضو اللجنة

أحمد شهاب عضو اللجنة



أ.د. سهام الفريح

رئيسة اللجنة

الجنسية : كويتية

المؤهلات العلمية

الدكتوراه في ديسمبر ١٩٧٩م، مع مرتبة الشرف الأولى جامعة القاهرة، في الآداب العربية القديم

العمل المهني

- رئيس قسم اللغة العربية، كلية الآداب بجامعة الكويت ١٩٨٥.
- عميد كلية الآداب بجامعة الكويت ١٩٩١.
- رئيس قسم الإعلام ١٩٩١، وقامت بإنشائه.
- مدير برنامج الماجستير بقسم اللغة العربية وآدابها ٢٠١١.
- مستشارة بقسم التراث العربي بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٨٧
- عضو هيئة تحرير مجلة عالم المعرفة الصادرة من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
- عضو هيئة تحرير مجلة دراسات الخليج الصادرة من مجلس النشر جامعة الكويت
- عضو لجنة المخطوطات العربية جامعة الكويت ١٩٨٠

العمل العام

- عضو العديد من الهيئات العلمية
- عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان (القاهرة).
- عضو رابطة الأدباء في الكويت.
- اقترحت إنشاء مركز لدراسة آثار الغزو العراقي وبعد الموافقة عليه سمي «مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية

مؤلفات

- الجواري والشعر في العصر العباسي الأول ١٩٨١م
- ديوان ابن قلاقس «دراسة وتحقيق ١٩٨٩»
- عزوف طلبة الثانوية عن دراسة اللغة العربية ١٩٩٣م
- الانماط السلبية في أدوار المرأة والرجل في الكتب المدرسية وآداب الأطفال حولية كلية الآداب ١٩٩٣، ولها العديد من الأبحاث والدراسات نشرت في الكثير من المجلات والدوريات.

عبد الحميد علي عبد المنعم

مقرر اللجنة

الجنسية : كويتي



المؤهلات العلمية

ابكالوريوس تجارة (شعبة المحاسبة)، جامعة الكويت، يونيو ١٩٧٥م

العمل العام

- أسس ضمن مجموعة من ١١١ مواطن جمعية الشفافية الكويتية و أشهرت رسميا في مارس ٢٠٠٦م.
- يرأس حاليا بشكل تطوعي مركز الشفافية للمعلومات في الجمعية الذي أنشأ موقعها الإلكتروني و يتولى تحديثه يوميا من خلال رصد وقائع الفساد و طرح القضايا ذات الصلة. كما وضع اللبنة الأولى في إنشاء مكتبة متخصصة تخدم أعضاء الجمعية و الباحثين.
- ساهم في صياغة مشروعات قوانين ضمن لجان متخصصة في الجمعية و بالتنسيق مع أعضاء في مجلس الأمة شملت: قانون المناقصات، حق الاطلاع، الهيئة العامة للنزاهة شامللا الذمة المالية و منع تعارض المصالح و حماية المبلغين. و انخرط في عضوية لجنة الحكومة التي تقود حملة « لا تنمية مع الفساد» للدعوة لإقرار هذه القوانين
- انخرط في عضوية فريق عمل مشترك برعاية مجلس الوزراء بين الحكومة و البنك الدولي و المجتمع المدني لتطوير مشروع قانون لحرية الوصول للمعلومات. وهو فريق فرعي منبثق عن لجنة رئيسية تختص بتوفير متطلبات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- اقترح و أعد دراسة مشروع اصدار تقرير شهري يرصد أحوال الشفافية في الساحة المحلية حيث صدر التقرير الأول في نوفمبر ٢٠٠٩ ، و مشروع كتاب ضد الفساد الذي انطلق في ٢٠٠٩م ، و مشروع كاريكاتير ضد الفساد الذي انطلق في العام الجاري ٢٠١١م
- شارك في عضوية المفوضية العليا للانتخابات في نوفمبر ٢٠١١ لادارة دور جمعية الشفافية الكويتية في الرقابة على الانتخابات البرلمانية التي تمت في ٢ فبراير ٢٠١٢ كان يعد خلالها تقرير يومي يرصد الساحة الانتخابية
- عضو و مقرر للجنة توظيف الأمثال الشعبية في مكافحة الفساد التي أنشأتها جمعية الشفافية الكويتية في ١١ يوليو ٢٠١٢م
- كاتب متخصص في قضايا الشفافية و مكافحة الفساد، و نشرت له العديد من المقالات في الطليعة والحدث و المؤشر و صحف أخرى و حاليا يكتب بشكل شبه منتظم في صحيفة القبس.

عبدالخالق ملا جمعة

عضو اللجنة

الجنسية : كويتي



المؤهلات العلمية

بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٦ م

العمل المهني

- مستشار في شركة وارة جلويل للدراسات والتدريب ٢٠١١
- مستشار في مجلس الامة مكتب النائب د. حسن جوهر ٢٠١١/٢٠١٠
- حاصل على شهادة ممارس معتمد في البرمجة اللغوية العصبية. ٢٠٠٨.
- حاصل على جائزة الدولة التقديرية معلم متميز ... ٢٠٠٢ .
- حاصل على شهادة في التحكيم القضائي الدولي ٢٠٠٥

العمل العام

- كاتب في صحيفة القبس منذ ١٩٩٩
- كاتب في صحيفة الطليعة من ٢٠٠١ / ٢٠٠٤
- عضو جمعية الصحفيين الكويتية ٢٠٠٧
- عضو جمعية الشفافية الكويتية ٢٠٠٩
- صدر له كتاب (قلم من ماء) ٢٠٠٢

تيسير عبدالعزيز الرشيدان

عضو اللجنة

الجنسية : كويتي



المؤهلات العلمية

- جامعة الكويت آداب تخصص تاريخ
- ودبلوم هندسة بترولية

العمل المهني

- شركة البترول الوطنية ١٩٨٤
- شركة k.n.p.c إلى تاريخ ٢٠٠٧

العمل العام

- عضو جمعية الصحفيين الكويتية
- عضو جمعية الشفافية الكويتية
- رئيس مركز الشباب بالبحرين ١٩٩٠
- قدم دراسات لتطوير العمل الوطني بكتلة العمل الوطني
- قدم ورقة تطوير هيكلية الجمعيات السياسية
- شارك في كثير من ندوات العمل الوطني
- ناشط بالعمل السياسي الاجتماعي
- كاتب بجريدة القبس اليومية والطليعه الاسبوعية
- كتابات في جريدة الدار ومجلة المعلم وبعض الجرائد الالكترونية

فايزة مانع المانع

عضو اللجنة

الجنسية : كويتية



العمل المهني

- مدير تحرير مجلة الهوية . مكتب الشهيد . الديوان الأميري .
- نائب مدير تحرير مجلة الكويت . وزارة الإعلام .
- مدرب معتمد . وزارة الإعلام . في مجال الإعلام الثقافى .

العمل العام

- عضو مؤسس نادي المدربين . وزارة الإعلام .
- عضو جمعية الصحفيين الكويتية .
- عضو نقابة العاملين في وزارة الإعلام .
- عضو مؤسس في جمعية أصدقاء اللغة العربية . قيد الإشهار .



أحمد شهاب
عضو اللجنة
الجنسية : كويتي

المؤهل العلمي

بكالوريوس في الشريعة الإسلامية

العمل المهني والعام

- مستشار بلجنة الدفاع عن حقوق الانسان بمجلس الامة الكويتي للعام ٢٠٠٦.
- رئيس الفريق الكويتي للمبادرة العربية للإصلاح.
- باحث في مركز الخليج للأبحاث.
- عضو في إدارة تحرير مجلة الكلمة البحثية

مؤلفاته

- المجتمع المدني والدولة المعاصرة.. الخليج مثالا.
- الحداثة المغلوطة.. مفارقات الدولة والمجتمع في الخليج والجزيرة العربية. (الكتاب الفائز بجائزة الدولة في العلوم السياسية ٢٠١١).

من أبحاثه المنشورة

- نحو تناول علمي لمفهوم العولمة.
- تطور مشروع التغيير الإسلامي ونظرة نحو المستقبل.
- إعلام ما بعد العولمة.
- تأثير العولمة على وضعيات المرأة المسلمة.
- الدين والدولة المدنية.

الملحق الخامس
صور من مشروع «كتاب ضد الفساد»
٢٠١١-٢٠٠٩



أ.د. عيسه الأنصاري
عضو اللجنة



عبد الحميد علي
مقرر اللجنة



أ.د. معصومة أحمد
نائبة الرئيس



د. رياض الفرس
رئيس اللجنة



بسام العثمان
عضو اللجنة



احمد عيسه
عضو اللجنة

لجنة كتاب ضد الفساد في ٢٠٠٩



إقبال الأحمد
عضو اللجنة



عبد الحميد علي
مقرر اللجنة



د. خالد الجنفاوي
نائب الرئيس



أ.د. معصومة أحمد
رئيسة اللجنة



عبد الخالق ملا جمعة
عضو اللجنة



فاريس الجطيلى
عضو اللجنة

لجنة كتاب ضد الفساد في ٢٠١٠



عبد الحميد علي
مقرر اللجنة



علي العدوان
نائب الرئيس



أ.د. معصومة أحمد
رئيسة اللجنة



تيسير الرشيدان
عضو اللجنة



إقبال الأحمد
عضو اللجنة

لجنة كتاب ضد الفساد في ٢٠١١



من اجتماعات اللجنة



من احتفالات اليوم العالمي لمكافحة الفساد ٩ ديسمبر



حلقة نقاشية للكتاب في ٢٠١١م

الإصدار 6 رقم 1432 هـ الموافق 8 يونيو 2011م العدد 12732:1718 - السنة 50

معصومة إبراهيم: «كتاب ضد الفساد» تحتفل باليوم العالمي للمكافحة الاثنيين المقبل



د. معصومة إبراهيم

أعلنت د. معصومة إبراهيم رئيسة لجنة كتاب ضد الفساد في جمعية الشفافية الكويتية بأن احتفالها باليوم العالمي لمكافحة الفساد في مقرها في اليرموك الاثنيين المقبل. وستشارك ضمن فعاليات شخصيات من داخل الكويت بالقاء كلمات في هذه المناسبة الدولية. وسيوزع بهذه المناسبة الإصدار الثالث من «كتاب ضد الفساد» الذي يتضمن

«كتاب ضد الفساد» تبحث كيف يتسرب الفساد للمواطنة؟



د. معصومة إبراهيم

في التواصل مع نخبة مختارة من الباحثين والمفكرين المتميزين من خارجها.

الاهتمام بهذه القضايا وبحسرة الدائمة على نوعية الجمهور بها. ومن جهتها، قالت رئيسة اللجنة الدكتورة معصومة أحمد إبراهيم: «تتقدم اللجنة بأمانة بطلب خالص للكتاب بعنوان «كيف يتسرب الفساد» التي أن اللجنة اعتمدت هذا العنوان موضوعاً لطلب الكتاب هذا العام تتفقاً مع مبادرات الحركة الشبابية في عموم المنطقة العربية وبشكل خاص الساحة الخليجية والمسائل التي تتناول هذا المفهوم والتي تتفاوت في تفاصيلها بحسب خصوصيات كل مجتمع وسبب الإزدياد فيه واستعداد علاقاتها الخارجية.

كتبت هرفت عبد الدايم: أسيرون لجنة كتاب ضد الفساد التابعة لجمعية الشفافية الكويتية لتكريم مائتي مائة من مقالات الكتاب المرسومة في قاعدة بيانات الجمعية بدءاً من نوفمبر 2010 وحتى نهاية أبريل في إطار الأسس التي اعتمدها لهذا الغرض. ويضم هذا الكتاب أفضل ما كتب حالياً خلال عام كامل ويصدر في التاسع من ديسمبر وهو اليوم العالمي لمكافحة الفساد وبعد هذا هو الإصدار الثالث في إطار هذا المشروع لتحقيق أهداف الجمعية في إزدياد المكتبة العربية في مجالات الحكم السليم وحق الأصلاح وحرية تداول المعلومات والزراعة

الاثنيين 6 جريدة الإثني 9 مايو 2011م الموافق 9 مايو 2011م العدد 12702:1718 - السنة 50

مالية

لجنة التقييم: د. معصومة إبراهيم رئيساً والعدواني نائياً وعبد المنعم مقرراً

«الشفافية» تطلق «كتاب ضد الفساد».. للعام الثالث

الفساد في التاسع من ديسمبر المقبل يتضمن مقالات الكتاب التي تحتاز

علي عبد المنعم بصفتها مقرراً لها بينما تمت تزكية علي غازي العدواني مدير تحرير

الكويتية عن بدء الموسم الجديد لمشروعها «كتاب ضد الفساد» حيث باشرت

كتبت هرفت عبد الدايم: أعلنت جمعية الشفافية



د. معصومة إبراهيم

من نشاط اللجنة في الصحف



دولة الكويت ، اليرموك ، قطعة 4 ،

مقابل طريق المطار ، فيلا 26

تلفون 4 \ 25358901 (965) ، فاكس 25358903 (965)

الموقع الالكتروني: <http://transparency.org.kw>

البريد الالكتروني: ic@transparency-kuwait.org



TECHWORLD Business Solutions
www.q8printer.com Mobile : 99647077